جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ

سياسة الكويت الخارجية تجاه دول الخليج العربي في عهد جابر الأحمد الصباح (١٩٩١- ٢٠٠٦)

رسالة قُدمت

الى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التربية / التاريخ الحديث

من قبل

هاجر كاظم جابر معلة اللامي

بإشراف

أ. د. أحمد يونس زويد الجشعمي

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

Abstract :

The foreign policy of the State of Kuwait with its brothers the Arab Gulf states (Gulf Cooperation Council states) is one of the most important policies in the Gulf region because of the remarkable progress in the level of relations, especially after the formation of the Gulf Cooperation Council in 1981 with the Gulf states, so those countries resorted to establishing that council as a result The Arab Gulf states were exposed to many harassments by Britain and other major countries, in addition to being subjected to wars and aggressions by the neighboring countries, Iraq and Iran, over the issue of geographical borders or the issue of the economy, which includes oil and their many struggles for that.

Kuwaiti politics represented the best example of foreign relations, as it was stable and far from political differences between it and the Arab Gulf states, but those relations were sometimes fluctuating, as a result of border disputes between it and the Kingdom of Saudi Arabia, but it searched for appropriate solutions to erase all the differences between them And between the Gulf countries, especially since it worked to resolve the differences between the Kingdom of Saudi Arabia and Qatar over the status of Al-Khanfous, and the dispute between Bahrain and Qatar over the islands of Hawar, Fisht Al-Dibel and the Zubarah region, as well as the conflict between the United Arab Emirates and the geographical neighboring country Iran over the three islands of Greater Tunb, Lesser Tunb and Abu Musa, I suggested that the idea of establishing the Gulf Cooperation Council be in the era of Sheikh Jaber Al-Ahmad Al-Sabah, who wanted to achieve Gulf unity away from regional crises and discard the differences that prevent the formation of Gulf unity based on joint cooperation, supported by the kings and sheikhs of other Gulf countries to achieve the form of states The six are united in one country in terms of content, strength and cooperation.

My choice of this topic is mainly due to its importance and to explain the many conflicts and developments in it in the overall events, especially since the study of this subject is very rare in universities because they do not deal with the study of Gulf relations with each other as a single Gulf unit, but rather focused on taking the relations of the Gulf states as bilateral relations separate from each other Some, in addition to that,

other studies dealt with the issue of the Gulf Cooperation Council states, which specialized in explaining the establishment of the Cooperation Council, its importance, the reasons for its establishment, and its objectives, and were limited to the eighties until the second Gulf War.

The period between (1991_2006) was considered one of the important stages in the history of those policies between those six Gulf countries, because of its impact on changing events between the GCC countries in particular and other Arab countries in general, especially since that period witnessed the Iraqi occupation of Kuwait, which changed The course of events in Kuwait and its impact on its relationship with the brotherly Gulf states, in addition to that the impact of that occupation on the economy of the State of Kuwait itself and on its oil exports.

And that the absence of internal stability in Kuwait constituted a threat to its external relations on the one hand, and on the other hand, that occupation represented for Kuwait and its people a deterioration in the lives of its people, forces, and security stability, as the second Gulf War (Desert Storm) was a strong shock to the Kuwaitis and strong winds that blew them To the Gulf countries, especially the Kingdom of Saudi Arabia, which embraced the groups that fled from Kuwait to its lands to get rid of the turmoil of the Iraqi war on its soil, as well as the support of other sister countries in its ordeal, so the United Arab Emirates had a major role in support represented in increasing its oil production with the State Kuwait to hit the Iraqi interests of oil and its rejection of the Iraqi presence on Kuwaiti land in particular and the Gulf in general, and the State of Bahrain, which supported Kuwait in its ordeal and demanded the withdrawal of Iraqi forces without restriction or condition, followed by the State of Qatar, which denounced the Iraqi occupation of Kuwaiti lands, in addition to that provided by Qatar from Military facilities in order to defend Kuwait, followed by the Sultanate of Oman, which preferred to search for peaceful solutions to find solutions to end that war.

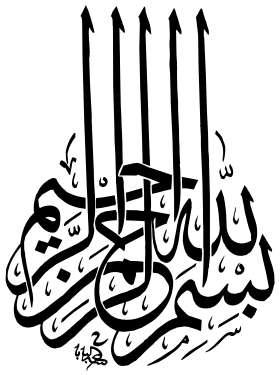

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ
شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ
أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

صدق الله العظيم

(سورة الحجرات الآية/١٢)

الإهداء

إلى :

حبيب الحق وسيد الخلق ...سيدنا محمد بن عبد الله(ﷺ)

وآل بيته الأطهار(عليهم السلام) ... لعلي أحظى بشفاعتهم .

إلى :

والدي رحمه الله براً وإحساناً

إلى:

التي لن يرضى الله إلا برضاها أمي حفظها الله

إلى:

روح اخي وتوأم روحي الشهيد السعيد ... علي

إلى:

روح اختي العزيزة حباً ... الاء

إلى :

إخوتي.. وأخواتي .. سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني

الباحثة

شكر وعرفان

بسم الله خير الأسماء، والحمد لله رب الأرض ورب السماء ، وصلى وسلم على محمد، خاتم الرسل والأنبياء وعلى آله وصحبه.. وبعد .

يمكن القول إن هذا العمل وأن سُجِل باسمي، إلا أنه لم يكن ثمرة جهدي وحدي بل كان ثمرة جهود وتعاون كثير من الأطراف الذين أدين لهم بالفضل، فقد كان للأستاذ الدكتور أحمد يونس زويد الجشعمي أثر كبير في توجيه العمل وتصويب أخطائه، وكان واسع الصدر أتاح لي حرية البحث وطرح الأفكار ومناقشتها، فله أدين بفضل كبير وله مني الشكر الوافر والامتنان العظيم، وهما أقل ما يمكن أن يقدمه الطالب لأستاذه فعسى أن أكون بهذا المنجز قد نلت رضاه متمنيةً له دوام العافية والعطاء العلمي.

ومن دواعي العرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس قسم التاريخ المحترم الدكتور محمد عبد الله المعموري كما اتقدم بالشكر الجزيل والاحترام الكبير لأساتذتي كلهم الذين تشرفت في دراستي على أيديهم خلال مرحلة الدراسة التحضيرية وهم كل من: الدكتور علي هادي عباس المهداوي والدكتور كريم مطر الزبيدي والدكتور حامد عبد الحمزة العلي والدكتورة وفاء كاظم الكندي والدكتور هيثم محي طالب الجبوري والدكتور عصام عبد الحسين نومان جزاهم الله خير الجزاء .

وأقدم امتناني إلى موظفي مكتبة كلية التربية للعلوم الانسانية والمكتبة المركزية في جامعة بابل، ودار الكتب والوثائق ، ومكتبة جامعة بغداد، ومكتبة الجامعة المستنصرية.

وأخيراً أتقدم بشكري وامتناني لكل من كان له فضل علي في إعداد هذه الرسالة سواءً بكلمة اسداها لي أم برأي تقدم به لتقويمه فجزاهم الله عني خير الجزاء .

الباحثة

المختصرات المستعملة في الرسالة

المختصر	معناه
ج	جزء
د.ت	دون تاريخ
د.م	دون مكان طبع
ط	طبعة
مج	مجلد
ص	صفحة
تر	ترجمة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
شكر وعرفان	ت
المختصرات	ث
قائمة المحتويات	ج–خ
المقدمـــة	١–٨
التمهيد : جابر الأحمد الصباح ومفهوم السياسة الخارجية	٩–٣٧
أولاً– نُبذة مختصرة عن نشأة دولة الكويت وتسميتها والاسرة التي حكمتها	٩–١٢
١– تاريخ تأسيس دولة الكويت	٩–١٠
٢– معنى كلمة كويت	١١
٣– نسب آل الصباح	١١–١٢
ثانياً– الأمير جابر الأحمد الصباح نُبذه عن حياته	١٢–١٥
ثالثـاً– مفهـوم السياسـة الخارجيـة وعمليـة صـنع القـرار فـي دولـة الكويت	١٦–٢١
رابعاً– أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية	٢٢–٢٦
١– الأمير أو رئيس البلاد	٢٢
٢– مجلس الوزراء	٢٣
٣– وزارة الخارجية	٢٤
٤–مجلس الأمة	٢٤–٢٦
خامساً– اهداف السياسة الخارجية في الكويت	٢٦–٣٣
سادساً– دولة الكويت ودورها في تأسيس مجلس التعاون الخليجي	٣٣–٣٧

الفصل الاول: العلاقات الكويتية السياسية والاقتصادية والثقافية تجاه المملكة العربية السعودية ١٩٩١_٢٠٠٦	**٣٨-٨٩**
المبحث الاول: سياسة الكويت الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية	٣٨-٦٢
اولاً- جذور الترابط والتلاحم بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية	٣٩-٥١
ثانياً-السياسة الكويتية تجاه المملكة العربية السعودية ١٩٩١_٢٠٠٦	٥١-٦٢
المبحث الثاني : مفهوم التكامل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية والثقافية الكويتية تجاه المملكة العربية السعودية	٦٣-٨٩
الفصل الثاني: العلاقات الكويتية السياسية والاقتصادية والثقافية تجاه الامارات العربية المتحدة	٩٠-١٢٠
المبحث الأول: سياسة الكويت الخارجية تجاه الإمارات العربية المتحدة	٩٠-١٠٦
اولاً - الجذور التاريخية للعلاقات الكويتية تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة	٩٠-٩٨
ثانياً - السياسة الكويتية_ الإماراتية منذ بدأ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠	٩٨-١٠١
ثالثاً - سياسة الكويت الخارجية تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩١ _٢٠٠٦	١٠٢-١٠٦
المبحث الثاني : السياسة الاقتصادية والثقافية الكويتية تجاه دولة الامارات العربية المتحدة	١٠٧-١٢٠
الفصل الثالث : العلاقات الكويتية السياسية والاقتصادية والثقافية تجاه البحرين وقطر	١٢١-١٨٩
المبحث الأول: سياسة الكويت الخارجية والاقتصادية والثقافية تجاه مملكة البحرين	١٢١-١٦٤
اولاً: سياسة الكويت تجاه دول البحرين	١٢١-١٤٩

١- الجذور التاريخية للعلاقات الدولية الكويتية – البحرينية	١٢١-١٣١
٢- البعد التاريخي للعلاقات الكويتية _ البحرينية ١٩٧١_ ١٩٩٠	١٣١-١٤٠
٣- السياسة الكويتية مع مملكة البحرين ١٩٩١_٢٠٠٦	١٤٠-١٤٩
ثانياً: السياسة الاقتصادية والثقافية الكويتية تجاه دولة البحرين	١٤٩-١٦٤
المبحث الثاني : سياسة الكويت الخارجية والاقتصادية والثقافية تجاه دولة قطر	١٦٥-١٨٩
أولاً: سياسة الكويت الخارجية تجاه قطر	١٦٥-١٨٢
١- الجذور التاريخية للسياسة الكويتية – القطرية	١٦٥-١٧٤
٢- العلاقات السياسية الكويتية- القطرية ١٩٩١_ ٢٠٠٦	١٧٤-١٨١
ثانياً: السياسة الاقتصادية والثقافية الكويتية _ القطرية	١٨٢-١٨٩
الفصل الرابع : العلاقات الكويتية السياسية والاقتصادية والثقافية تجاه سلطنة عمان	١٩٠-٢٣٢
المبحث الأول – سياسة الكويت الخارجية تجاه سلطنة عُمان	١٩٠-٢٢٢
أولاً : البعد التاريخي للسياسة الكويتية – العُمانية	١٩٠-٢٠٥
ثانياً : السياسة الكويتية _ العُمانية منذ بدأ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠	٢٠٥-٢٠٨
ثالثاً : السياسة الكويتية – العمانية ١٩٩١_ ٢٠٠٦	٢٠٨-٢٢٢
المبحث الثاني : السياسة الاقتصادية والثقافية الكويتية_ العُمانية	١٢٣-٢٣٢
الاستنتاجات	٢٣٣-٢٣٥
الملاحق	٢٣٦-٢٤٣
المصادر والمراجع	٢٤٤-٢٦٨
الملخص باللغة الإنجليزية	A – b

أولاً: نطاق البحث :

تعد السياسة الخارجية لدولة الكويت مع أشقائها دول الخليج العربي (دول مجلس التعاون الخليجي)، من أهم السياسات في منطقة الخليج لما فيها من تقدم ملحوظ في مستوى العلاقات، لاسيما بعد تشكيلها مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ مع الدول الخليجية، فالتجأت تلك الدول إلى إنشاء ذلك المجلس نتيجة تعرض دول الخليج العربي إلى العديد من المضايقات البريطانية والدول الكبرى الأخرى، فضلاً عن تعرضها إلى حروب واعتداءات من قبل دول الجوار الجغرافي (العراق وايران) على مسألة الحدود الجغرافية أو مسألة الاقتصاد التي تتضمن النفط وصراعاتهم الكثيرة من أجل ذلك .

ومثلت السياسة الكويتية خير مثال للعلاقات الخارجية، لكونها كانت مستقرة وبعيدة عن الخلافات السياسية فيما بينها وبين دول الخليج العربي ، إلا أن تلك العلاقات كانت متأرجحة أحياناً ، نتيجة النزاعات الحدودية بينها وبين المملكة العربية السعودية ، لكنها بحثت عن الحلول المناسبة لتمحي كل الخلافات الدائرة بينها وبين دول الخليج ، لاسيما أنها عملت على نزع الخلافات بين المملكة العربية السعودية وقطر حول مركز الخنفوس، والنزاع الحاصل بين البحرين وقطر حول جزر حوار، وفشت الديبل، ومنطقة الزبارة، وكذلك النزاع بين دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الجوار الجغرافي إيران حول الجزر الثلاث (طنب الكبرى) و(طنب الصغرى) و(أبو موسى) ، فاقترحت أن تكون فكرة تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عهد الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي أراد تحقيق الوحدة الخليجية بعيداً عن الازمات الإقليمية ونبذاً للخلافات التي تمنع من تكوين وحدة خليجية قائمة على اساس تعاون مشترك ، وأيده في ذلك ملوك وشيوخ دول الخليج الأخرى لتحقيق شكل الدول الست مجتمعة بدولة واحدة بالمضمون والقوة والتعاون .

إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع بالدرجة الأساس لأهميتِه ولبيان ما فيه من صراعات وتطورات كثيرة في مجمل الأحداث ، لاسيما أن الدراسات عن هذا الموضوع نادرة جداً في الجامعات لعدم تناولهم دراسة العلاقات الخليجية مع بعضها كوحدة خليجية واحدة وإنما تركزت على اخذ علاقات الدول الخليجية كعلاقات ثنائية منفصلة

عن بعضها البعض، فضلاً عن ذلك أشارت الدراسات الأخرى إلى موضوع دول مجلس التعاون الخليجي واختصت في بيان تأسيس مجلس التعاون وأهميتهِ واسباب نشأتهِ وأهدافهِ واقتصرت على حقبة الثمانيات ولغاية حرب الخليج الثانية .

وعدت المدة ما بين (١٩٩١_ ٢٠٠٦) من المراحل المهمة في تاريخ تلك السياسات بين تلك الدول الخليجية الست، لما لها من تأثير في تغيير الأحداث بين دول مجلس التعاون بشكل خاص والدول العربية الأخرى بشكل عام ، لاسيما أن تلك المرحلة شهدت الغزو العراقي للكويت والذي غير مجرى الأحداث في الكويت وأثر في علاقتها مع الدول الخليجية الشقيقة ، فضلاً عن ذلك تأثير ذلك الاحتلال على اقتصاد دولة الكويت نفسها وعلى صادراتها من النفط .

وشكل غياب الاستقرار الداخلي في الكويت تهديداً على علاقاتها الخارجية هذا من جانب، ومن جانب آخر شكل ذلك الاحتلال بالنسبة للكويت وشعبها تدهوراً في حياتها وقواتها واستقرارها الأمني ، إذ كانت حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء) بمثابة صدمة قوية على الكويتيين ورياح شديدة عصفت بهم إلى الدول الخليجية لاسيما المملكة العربية السعودية التي احتضنت الجماعات التي نزحت من الكويت إلى أراضيها للتخلص من اضطرابات الحرب العراقية على أرضها ، فضلاً عن مساندة الدول الشقيقة الأخرى لها في محنتها ، فكان للإمارات العربية المتحدة دور كبير في المساندة تمثل في زيادة انتاجها من النفط مع دولة الكويت لضرب المصالح العراقية من النفط ورفضها للوجود العراقي على الأرض الكويتية خاصةً والخليجية عامةً، ودولة البحرين التي ساندت الكويت في محنتها وطالبت بانسحاب القوات العراقية دون قيد أو شرط ، تبعتها دولة قطر التي نددت بالاحتلال العراقي على الاراضي الكويتية، فضلاً عن ذلك ما قدمته قطر من تسهيلات عسكرية من أجل الدفاع عن الكويت ، تبعتها سلطنة عُمان التي فضلت البحث عن الحلول السلمية لإيجاد حلول لأنهاء تلك الحرب.

اشتملت الدراسة على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة ، تناول التمهيد تاريخ تأسيس دولة الكويت والتعريف بآل الصباح باعتبارهم حكام دولة الكويت ولمحة مختصرة عن الشيخ جابر الأحمد الصباح لاتخاذ السياسة الخارجية للكويت مع دول الخليج العربي في مدة حكمة ، كما تناول التمهيد مفهوم السياسة الخارجية وعملية

صنع القرار أي أجهزة صنع القرار وصلاحيات المجلس التشريعي الخاصة بالسياسة الخارجية وتشريع القرارات، فضلاً عن تناول أهداف السياسة الخارجية التي تهدف إلى حماية أمن الدولة وسيادتها واستقلالها وحماية المصالح الخليجية والعربية ، ورفضها للعدوان المسلح في العلاقات الدولية وتسعى إلى ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي ، وسعيها لتكوين مجلس التعاون الخليجي من أجل استقرار أمن منطقة الخليج العربي من الاعتداءات الخارجية ، وكان لها التأثير الفعال في قيام ذلك المجلس .

أما الفصل الأول فقد تضمن سياسة الكويت مع المملكة العربية السعودية ، إذ بين المبحث الاول من هذا الفصل جذور العلاقات الكويتية- السعودية ، ومساندة السعودية للكويت عند مطالبة العراق بها في مدة حكم عبد الكريم قاسم وبين موقف السعودية من الحرب والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لوقف مطالبة العراق في الكويت واعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها، كما تضمن تأرجح العلاقات بين الكويت والسعودية بشأن مسألة الحدود بين البلدين ووضع الحلول فيما بينها ، وامتداد العلاقات بين البلدين مستقلة على وتيرة واحدة إلى أن وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها بعد مطالبة العراق بالكويت مرة أخرى ، مما جعل السعودية تساند الكويت في حربها مع العراق، وتناول المبحث الثاني السياسة الاقتصادية والثقافية بين الكويت والسعودية وتعاون الدولتين في إنجاز العديد من المشاريع الاقتصادية في عدة مجالات منها النفط والكهرباء وطرق المواصلات والاسواق العالمية والتجارة والتعاون النقدي وفي مجال الثقافة والتعليم والاتفاقيات التي عقدت بينهما من أجل التنمية الاقتصادية والثقافية في هذا المجال .

وناقش الفصل الثاني سياسة الكويت تجاه دولة الامارات العربية المتحدة وقسم إلى مبحثين، تضمن المبحث الاول: الجذور السياسية للكويت مع الامارات العربية المتحدة وبيان العلاقة بين البلدين منذ بداية نشأتها ومساندة الكويت للإمارات في حصولها على استقلالها ومشاركتها في مجلس التعاون الخليجي والتعاون المشترك بين البلدين من خلال مساندة الامارات العربية للكويت في حربها مع العراق ونبذها للاحتلال من خلال مواقفها الواضحة تجاه شقيقتها الكويت ، وتضمن المبحث الثاني : السياسة الاقتصادية والثقافية بين البلدين وتطورها من خلال تشكيلها لجنة وزارية داخل مجلس التعاون لوضع الخطط اللازمة للحفاظ على منتجاتها النفطية ، ومشاركة البلدين

في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تهدف إلى وضع سياسة نفطية موحدة وتنسيق تلك السياسة في مجال الصناعات النفطية بجميع مراحلها ، ومشاركة البلدين في مجال التجارة ، وعمل البلدين على إزالة كافة القيود لدول الخليج العربية في مجال تملك الأسهم وتأسيس الشركات، وتضمن موقف الكويت من الجانب الثقافي والتعليمي لدولة الامارات العربية المتحدة من خلال الزيارات بين البلدين .

وبين الفصل الثالث سياسة الكويت تجاه كل من دولة البحرين وقطر متضمناً مبحثين ، المبحث الاول : سياسة الكويت مع البحرين منذ نشأة العلاقات بين الدولتين وجذور هذه العلاقة بينهما، وأثر كل من الدولتين في مساندة الأخرى حتى تطور الأحداث وقيام حرب الخليج الثانية، وبيان دور البحرين في مساندة الكويت، وأهمية دور الكويت في إيجاد صيغة معينة لحل الخلافات بين البحرين وقطر بالطرق السلمية دون اللجوء إلى النزاع فيما بينهما ، لاسيما وأن الدولتين اعضاء في مجلس التعاون الخليجي، ودول شقيقة وبينهما أواصر علاقات مشتركة من جميع النواحي السياسة والاقتصادية والثقافية، إذ ساندت البحرين دولة الكويت في إصلاح ما خلفته حرب الخليج الثانية باقتصادها، إذ انها عملت على انشاء مقر مكتب ثقافي للاشراف على الطلبة الكويتيين بعد ان استقبلتهم للدراسة في جامعاتها، في حين تناول المبحث الثاني : سياسة الكويت مع دولة قطر ومساندة الكويت لها من أجل حصولها على الاستقلال ، فضلاً عن مساندة قطر لها في محنتها في حربها مع العراق وتقديم المعونات اللازمة لها سواء كانت معنوية أو مالية أو عسكرية من أجل حصولها على الاستقرار السياسي ، كما أن الكويت لم تقف مكتوفة الأيدي في نزاع قطر مع البحرين في مسألة الحدود بين البلدين، انما كثفت جهودها من أجل وضع الوساطة القائمة على إيجاد حل لتلك المشكلة بتفويض تلك المشكلة إلى محكمة العدل الدولية لوضع الحلول الأخيرة لتلك المشكلة وقلعها من جذورها ، فضلاً عن ذلك وقعت الكويت اتفاقيات اقتصادية بينها وبين قطر من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي بين البلدين والتعاون المشترك فيما بينها من أجل تزويد دول مجلس التعاون بالغاز القطري، وتقديم المساعدات بشأن الاتحاد النقدي وتذليل العراقيل أمام الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الخليجي بسبب التقلبات الحادة في أسعار النفط ، أما في ما يخص التعاون الثنائي بين البلدين في المجال الثقافي والتعليمي ، دعت كل من الدولتين إلى تحقيق مستويات تربوية

وتعليمية مماثلة ، كما كان للزيارات المتبادلة بين البلدين دوراً في احياء تلك النشاطات .

وخصص الفصل الرابع والأخير للسياسة الكويتية تجاه سلطنة عُمان ، وتضمن مبحثين ايضاً إذ تناول المبحث الأول منها نشأة العلاقات بين الدولتين وتطورها عبر الزمن من خلال الأحداث والحروب والاتفاقيات التي شهدتها كل من الدولتين والتي كانت تتأثر بها، إذ كانت العلاقة بين البلدين متقلبة احياناً وشبه مستقرة احياناً أخرى ولا تسير على وتيرة واحدة، فهي لا تخلو من الخلافات السياسية فيما بينها، إلا انها كانت قائمة على اساس المصالح المشتركة ، وقد وقفت الكويت إلى جانب عُمان عندما حصل ارتباك في مؤسساتها الداخلية من خلال تأييدها لحكومة عُمان ضد المعارضة التي وقفت بوجه حكام عُمان ، فضلاً عن تعهد الكويت بدعمها لسلطنة عُمان من أجل الانضمام للجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة ، ومساندتها بشأن الاعتداءات الإيرانية في ظفار ، ودعمها في تقريب وجهات النظر بين السلطنة واليمن بشأن مسألة الحدود، إذ كان للكويت حضوراً متميزاً وفعالاً في مناقشة وحل الأزمات ومعالجة المشاكل التي شهدتها منطقة الخليج العربي ، ولا ننسى الموقف العُماني المشرف في أزمة الكويت مع العراق، إذ انها اعتبرت الكويت جزءاً من جسم خليجي الذي اذا اقتطع فانه يؤثر في تفكك الوحدة الخليجية ، بل وقفت مساندة لشقيقتها ومنددة بالاحتلال على أراضيها ساعية إلى إنهاء الاحتلال بعيداً عن القوة واتخاذ انسب الطرق وأسلمها بشأن ذلك ، في حين اتحدت الدولتان من أجل أمن واستقرار الامن الخليجي من الاخطار الخارجية ، في حين تناول المبحث الثاني السياسة الاقتصادية والثقافية والتطورات المتعلقة بشتى المجالات سواء كانت اقتصادية في النفط وأنشاء مصانع لإنتاج الاسمنت، او في تعاونهما الثقافي والتعليمي في بناء المدارس والمجمعات والمعاهد بتمويل من صندوق النقد الكويتي في تأسيس العديد من المشاريع لصالح البلدين.

ثانياً : عرض لأهم المصادر :-

اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة عربية وأجنبية جاء في مقدمتها الوثائق المنشورة ، والتي اعطت للرسالة معلومات كثيرة ونادرة وغطت معظم جوانبها التي لم يسلط الضوء عليها من قبل، وكانت هذه الوثائق تختص بالاجتياح العراقي للكويت منها الوثائق المنشورة لفؤاد مطر تحت عنوان (موسوعة حرب الخليج – مقدمات ويوميات ووثائق الأزمة والصراع على الكويت والحرب الدولية – العربية – الإسلامية على العراق)، جُمعت من قبل مركز دراسات الوحدة العربية والتي هي عبارة عن مذكرات ورسائل وخطب وبيانات، كما اعتمدت الدراسة على الوثائق المنشورة لمركز عيسى الثقافي للوثائق التاريخية (العلاقات البحرينية – الكويتية) ، التي وضحت الكثير من الأمور في العلاقة بين البلدين من الجوانب الاقتصادية والثقافية المختلفة وكانت أهمها السياسية كما وضحت معالم الأصول التاريخية للعلاقة بين الدولتين بشكل واضح ومفصل .

واعتمدت الرسالة على الكثير من الكتب العربية والمعربة التي كان لها الأثر الكبير في سد الثغرات الحاصلة في طيات الرسالة وبينت كثير من الأمور المبهمة التي أثرت على مجرى الأحداث في دول الخليج العربي ومن أهمها: كتاب محمد صالح المسفر المعنون بـ (العلاقات الخليجية – الخليجية معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة) ، والكتاب الموسوم بـ (تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر) لـ جمال زكريا قاسم ، وكتاب عبد الرضا علي أسيري المعنون بـ (الكويت في السياسة الدولية المعاصرة انجازات_ اخفاقات_ وتحديات) ، وكتاب رياض نجيب الريس (صراع الواحات والنفط هموم الخليج العربي)، كما اعتدت الدراسة على بعض الكتب الوثائقية الموسوعية كانت أهمها (موسوعة السياسة) لـ عبد الوهاب الكيالي بعدة مجلدات ، و (موسوعة تاريخ الخليج العربي) لـ محمود شاكر ، و(الموسوعة السياسية والعسكرية) لـ فراس البيطار التي رفدت الرسالة بمعلومات وفيرة وقيّمة .

فضلاً عن الكتب الأجنبية التي أعطت للرسالة معلومات اضافية كانت غير مكتملة في ثنايا الرسالة واعتبرت معلوماتها حلقة وصل مكملة للمعلومات المتوفرة كان من أهمها :

- Phillips Sarah & Hunt Jennifer, Without Sultan Qaboos, We Would Be Yemen .

- Cordesman ,Trends in the Military Balance and Arms Sales in the Southern Gulf States After the Gulf War: 1990-1993 .
- Calvin H. Allen, Oman, The Modernization of the sultanate,
- Mohammed T. Sadik and William .P. Snavely, Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates, Colonial Past, Present Proplems and Future Prospects .

والتي تناولت علاقة الكويت بدولة البحرين وقطر وسلطنة عُمان ودولة الإمارات على مختلف الأصعدة .

وكان للرسائل والأطاريح الجامعية غير المنشورة أثر مهم في اكمال سياق العمل الدراسي ومنحه معلومات قيمة وافية ومن أهمها الرسالة الموسومة (نشاط الكويت الملاحي) للباحثة كوثر غضبان عبد الحسين، والرسالة الموسومة بـ (تاريخ الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤_١٩٧١) للباحث إبراهيم خلف العبيدي ، وكذلك الرسالة الموسومة بـ(الحركة المسلحة في ظفار من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٥ دراسة تاريخية في المواقف العربية والإقليمية والدولية) للباحث حمود خضر الرجب ، والرسالة الموسومة بـ(التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان ١٩٧١_٢٠١٢) للباحث علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، كما كان للاطاريح دوراً كبيراً في توفير الكثير من المعلومات المفيدة ، كانت الاطروحة الأولى الموسومة بـ (السياسة الداخلية للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ١٩٤٦_١٩٧٦) للباحث أحمد يونس زويد الجشعمي ، والثانية بـ (النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والاقليمية والدولية ١٩٣٠_ ١٩٩١) للباحث ثائر يوسف عيسى ، وكان للصحف والمجلات والبحوث المنشورة الأثر الكبير في دعم و أسناد الرسالة لما منحته لها من معلومات كبيرة أدت إلى اكمال محتوياتها، من هذه الصحف (صحيفة أخبار الخليج) بأعداد مختلفة، و(صحيفة القبس) بأعدادها اليومية المتفرقة، و(صحيفة البلاد)، و(صحيفة الرأي العام)، و(جريدة السياسة الكويتية) بأعداد مختلفة، وتضمنت المجلات معلومات عدة منها (مجلة النهضة) لـ عبد العزيز المساعيد، و (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية) لـ عبد الله العنزي، ومجلة (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية لـ فاطمة سعد الدين ، وتضمنت البحوث المنشورة (الدور العربي في حرب الخليج الثانية

عام ١٩٩١(المملكة العربية السعودية نموذجا) لـ رافد أحمد محمد أمين العاني ، و(العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات) لـ إيمان عبد الكاظم جبار الكريطي .

أما أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة في مدة الدراسة فهي ندرة المصادر المتعلقة بمدة البحث والتي تخص سياسة الكويت الخارجية تجاه دول الخليج العربي بالتحديد ما بين (١٩٩١_٢٠٠٦)، إذ لم تتوفر الكثير من الوثائق عن تلك المدة وانما توفرت عن المدة التي سبقتها، كما ان اغلب معلومتها اعُتمدت بشكل كبير على الصحف والمجلات المنشورة على قنوات الكتب العلمية التي سهلت بعض المتاعب، كما واجهت الباحثة مسألة انحياز بعض المؤلفين والباحثين في كتاباتهم عن دول الخليج لأسباب قد تكون قومية أو مذهبية أو سياسة أو غيرها ، الأمر الذي شكل على الباحثة عبئاً في إيجاد الأمور المخفية في طيات العمل من خلال البحث والاستدلال ، كما وضحت تلك المعلومات التي توفرت إلى ان العلاقات بين تلك الدول الست تكاد تكون مستقرة وخالية من الصعوبات والخلافات ، رغم الكشف عن الظاهر منها حول الحدود السياسة والعوامل الاقتصادية ولو بالشيء اليسير منها .

ختاماً أرجو أن اكون قد وفقت في إنجاز هذه الرسالة باعتبارها إسهاماً علمياً متواضعاً، رغم الجهد الكبير القابل للخطأ والصواب، وأنها تحتاج إلى ملاحظات الأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء اللجنة الكرام ، التي تزيد من رصانة الرسالة وقوة وعمق معلوماتها، وتحظى باهتمامهم وتنال رضاهم ، وتأخذ بيد الباحثة لما قد فاتها سهواً ، لذلك أضع جهدي هذا بين أيدي اساتذتي لجنة المناقشة الأفاضل لتقوميهم لها وزيادة رصانتها العلمية .

ومن الله التوفيق

التمهيـــــــد

جابر الأحمد الصباح ومفهوم السياسة الخارجية

أولاً- نُبذة مختصرة عن نشأة دولة الكويت وتسميتها والأسرة التي حكمتها:

١- تاريخ تأسيس دولة الكويت:

تضاربت الآراء في تاريخ تأسيس دولة الكويت ففي غضون عام أو أقل العام دخل أرض الكويت آل الصباح[١]، وآل خليفة[٢]، وليس هناك ما يطمئن النفس أو يزيل كل ما يخالجها من ارتياب حول تحديد تاريخ معين لتأسيس الدولة، إذ اختلفت المصادر في معرفة جذور نظام الحكم في الكويت، يقول مدحت باشا[٣]: " إن نسل هؤلاء العرب أي " آل الصباح" من الحجاز وكانوا قبل خمسمائة عام قد حضروا إلى هذه البقعة أي الكويت، هم

---

[١] آل الصباح: يُنسب آل الصباح انفسهم الى فخذ الدهامشة من عشيرة العمارات التي ترجع الى قبيلة عنزة العريقة ، كان موطنهم الاصلي الاول في الهدار بالإفلاج بنجد، هاجروا منها الى قطر وهناك تعلموا ركوب البحر وبعد استقرارهم بفترة نزحوا من قطر لخلاف مع حكامها آل مسلم متجهين نحو الكويت ولا يجزم تحديد هجرة آل الصباح والعتوب الى الكويت. للمزيد ينظر: سيف مرزوق الشملان، تاريخ الكويت ، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ط٢، ١٩٨٦، ص١٤ ؛ رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الامن والثورة ، ط١، سينا للنشر، القاهرة ، ١٩٩١، ص١١٥ .

[٢] آل خليفة : واحدة من قبائل العتوب التي ترجع في نسبها إلى قبيلة عنزة العربية، وهاجرت مع قبائل العتوب من منطقة الهدار من نجد واستقروا في الكويت ومن ثم إلى الزبارة بزعامة محمد بن خليفة عام ١٧٦٦ ، وأختلف المؤرخون حول سبب هجرتهم فذكر البعض أنها حدثت بسبب نزاعهم مع بني كعب . ويرى الآخر أن في تلك الفترة بلغت الكويت مستوى الثروة ، ونتيجة لتنامي الثروة بأيديهم قرروا الهجرة والانفصال عن آل صباح . للمزيد ينظر: عماد جاسم محمد حسن الموسوي ، نشاط البحرين الملاحي ١٧٨٣-١٩١٤ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩ .

[٣] مدحت باشا (١٨٦٩_١٨٧٢): هو احمد مدحت باشا وسمي ب(مدحت باشا) لشهرته وذكائه ونجابته ولد في اسطنبول عام ١٨٢٢ ونشأ في بلغاريا، اذ كان والده قاضياً على بعض نواحيها ، فكان منذ حداثة سنه من عمره حفظ القرآن الكريم وتعلم اللغتين العربية والفارسية ويعد من اشهر الولاة العثمانيين الذين حكموا بغداد ولم يستمر حكمه سوى ثلاث سنوات لكنها كانت سنوات مفعمة بالإنجازات الادارية والاجتماعية والاقتصادية . شاكر حسين دمدوم، العراق في ظل حكم مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢)، مجلة آداب ذي قار، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ص٢٢٨.

وجماعة من مطير " [1]، ويصرح الشيخ مبارك في إحدى رسائله لبعض ولاة البصرة أنها أسست عام ١٠٢٢ للميلاد، أما العلامة المحقق الشيخ إبراهيم بن شيخ محمد الخليفة شيخ الأدباء في البحرين، فأنه يرى إنها أسست عام ١١٢٥، ويقول آخرون إنها أسست عام ١١٠٠ ، فكل هذه الأقوال حدس وتخمين لكن الأقرب إلى الصواب وأولاها بالترجيح هما القولان الاخيران.[2]

كما ان هناك بعض المصادر تشير إلى إن تأسيس الكويت يرجع إلى عام ١٧١٦، عند هجوم مجموعة من ثلاث قبائل نجدية تعرف بالعتوب[3] على الكويت واتخذوها موطناً لهم وقبائل العتوب الثلاثة هي آل الصباح والجلاهمة[4] وآل خليفة .[1]

---

[1] أحمد الخطيب ، الكويت من الإمارة الى الدولة (ذكريات العمل الوطني والقومي)، ج١، ط٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٥، ص٢٢٣ .

[2] عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، دار مكتبة الحياة، بيروت ،١٩٧٨، ص٣١ ؛ محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٥، ص٨٦٤ .

[3] العتوب: هم مجموعة من القبائل المختلفة النسب انحدرت من نجد في شبه الجزرة العربية ، ترجع تسميتهم الى الفعل عتب أي ارتحل واطلقت هذه التسمية على ، واكثرهم ينتمون الى قبيلة عنزة العربية واستقرت في قطر مدة من الزمن ثم انتقلت إلى الكويت واستقرت فيها عام ١٧١٦ وقد ضمت مجموعة من الاسر وهم آل الصباح وآل خليفة و البو علي والجلاهمة ، اختلفت الروايات حول تاريخ هجرتهم من شبة الجزيرة العربية التي حدثت في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي ، اذ قرروا المشاركة في تقسيم السلطة، اذ تكون ادارة البلاد والجانب السياسي لآل الصباح ، وتكون بقية ادارة بقية الأصعدة من نصيب الجلاهمة . للمزيد ينظر: شفاء المهدرس المطيري، الكويت منذ النشأة حتى الاستقلال ١٧٤٦_١٩٦١، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ١٩٩٦، ص١٥_ص١٧؛ طارق نافع الحمداني، الخليج والجزيرة العربية بين القرن السادس عشر والقرن العشرين، ط١، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١، ص١٥٨ ؛ منذر الموصلي، الاسرة الدولة (دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي) ، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص١٢٢ ؛ محمود شاكر، شبه جزيرة العرب (الاحساء_ الكويت_ البحرين_ قطر)، ط١، المكتب الاسلامي، بيروت،١٩٨١، ص١٤٠ .

[4] الجلاهمة : تُعد اسرة الجلاهمة من ابرز الاسر العتبية التي ترجع إلى قبيلة عنزة ومن الاوائل الذين مارسوا الحياة التجارية البحرية بزعامة جابر بن رحمة رئيس اسرة الجلاهمة ، ولما حدث خلاف بين الجلاهمة وآل الصباح نزحوا من الكويت في القرن الثامن عشر واتجهوا نحو آل خليفة في الزبارة وهناك مارسوا حياتهم السياسية و التجارية، بعدها هاجروا الى منطقة الرويس الى الشرق من الزبارة بعد ان ضايقهم آل خليفة . للمزيد ينظر: حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج١، دار الكتب، بيروت، ١٩٦٢، ص٤٢_٤٧ ؛ صبري فالح الحمدي، القوة والقبيلة في قطر وأثرها في نشوء الأمارة (١٧٠٠_ ١٨٦٨)، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد ٨١ ، جامعة المستنصرية، مج ١٩، ٢٠١٥، ص ٢٨٨ .

٢- معنى كلمة كويت:

جاءت تسمية الكويت تصغير كلمة كوت وتعني القلعة المحاطة بسور وخندق، والكوت كلمة مشهورة متعارفة في العراق ونجد وما جاورها من البلاد العربية وبعض بلاد العجم، وشاع استعمالها على الألسنة حتى إنهم صرفوها تصريف الكلمات العربية الأصلية فصغروها وجمعوها فقالوا كويت واكوات[٢] ، وبالمصغر سميت البلدة التي على ضفاف الخليج العربي بتلك الأسماء، وأطلق على الكويت هذا الأسم نسبة إلى النهر الصغير ويسمى به بعض القرى توسعاً، ويقال أنها سميت بهذا الأسم نسبة إلى حصن صغير كان موجود فيها.[٣]

كانت الكويت أرضاً فقيرة قبل نزول آل الصباح، وأول من شاد في بيوتها الحجرية هم آل الصباح الذين اتخذوها مقراً لهم فيما بعد، فهي لم يسكنها أجنبي عن القوم الذين أسسوها ولم ينفرد بالأمر والنهي فيها أحد سوى آل الصباح، لكنها كانت يكثر فيها الأعداء الذين أحاطوا بها من كل جانب.[٤]

٣- نسب آل الصباح:

ينتمي آل الصباح وآل خليفة وآل سعود إلى قبيلة عنزة، المعروفة بأنها أكبر قبائل العرب وأشهرها إلى يومنا هذا، وتنقسم إلى أفخاذ عدة كغيرها من القبائل، ومن تلك الأفخاذ جُميلة وتنقسم جُميلة إلى عدة فروع منها الشملان وينقسم الشملان إلى عشائر عدة منها آل الصباح، أختلف الباحثون في موطنهم الأصلي فقيل كانوا في نجران وقيل انحدروا من خيبر والصحيح أنهم كانوا في الهدار من مقاطعة الافلاج في نجد .[٥]

---

[١] غانم محمد صالح، الخليج العربي (التطورات السياسية والنظم والسياسات)، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص٧٠.

[٢] هـ. ر. ب. ديكسون، الكويت وجاراتها، ج١، ط١، صحارى للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٦٤، ص١٥ .

[٣] أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث(١٧٥٠_١٩٦٥)، ط١، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص١٨.

[٤] ج.ج. لوريمر، دليل الخليج (القسم الجغرافي) ، ج٤ ، تر: مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، مكتبة أمير قطر للترجمة، قطر، ص١٣٠٣ .

[٥] عبد العزيز الرشيد، المصدر السابق، ص٣٣ ؛ راشد عبد الله الفرحان، مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية والدول العربية ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة، ١٩٦٠، ص٣٦.

وهنالك قبائل في الخليج العربي تنقسم ما بين شمال الخليج العربي وجنوبه ففي الشمال يرجع آل الصباح وآل خليفة والجلاهمة إلى العتوب ، والذين هاجروا من وسط نجد منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر ومروا بقطر ودولة البحرين وهم من قبيلة عنزة.[١]

ثانياً- الأمير جابر الأحمد الصباح نُبذه عن حياته:

هو الأبن الثالث للشيخ أحمد الجابر الصباح الحاكم العاشر[٢]، ولد في الكويت عام ١٩٢٦ وتلقى علومه في المدرسة الشرقية والمباركية كذلك المدرسة الأحمدية بعدها أكمل تحصيله العلمي على أيدي أساتذة متخصصين في الدين واللغة الانكليزية ومختلف العلوم الأخرى .[٣]

عاش سمو الأمير جابر الأحمد الصباح في مناخ ثقافي أتاحه له والده أحمد الجابر الصباح ، إذ شهد عقد الثلاثينيات من القرن العشرين بداية النهضة التعليمية والثقافية في دولة الكويت، وكان لهذه النهضة أثر في تنمية الوعي القومي له وأيضاً للشباب المعاصر في تلك المرحلة [٤]، كما واكبت بداية نشأته ظهور العديد من الأدباء والكتاب والشعراء الكويتيين الذين شجعهم والده، إذ قام بإكرام العلماء والأدباء وتقريبهم من

---

[١] حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ص٣٥_٤٠ ؛ مجلة اليقظة ، العدد ١٠١١، ٢٧ شباط_ ١٥ آذار ١٩٨٧، ص١١ .

[٢] أحمد الجابر الصباح (١٩٢١_١٩٥٠): أمير دولة الكويت العاشر، حكم الكويت في ٢٣ اذار ١٩٢١ وهو ابن الشيخ جابر المبارك الصباح من زوجته شيخه عبد الله بن صباح الصباح، ارتقى كرسي امارة الكويت على اثر عودته من نجد عام ١٩٢١، فكان ذو شخصية موقرة، محتفظة بهيبة الامارة فكان اللطف والتواضع والمسالمة من اخلاقه ، فكان سياسيا اكثر من كونه حربيا، وكان ميالا في اعماله الى الاناة والتبصرة ، ويتحاشى الاذى وبعيدا عن العنف والكبرياء وكارها لسفك الدماء، وكان رحيما ويظهر عليه عاطفة قوية نحو اسرته ، وشهد عهده كذلك ظهور النفط في الكويت في العام ١٩٣٨، توفي ٢٩ كانون الثاني١٩٥٠. للمزيد ينظر: يعقوب يوسف الغنيم، الشيخ احمد الجابر الصباح ومسألة الحدود الكويتية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٩، ص٧ ؛ عبد الله الحميدي محمد المطيري، الكويت في عهد الشيخ احمد الجابر الصباح (١٩٢١_١٩٥٠) ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بنها، ٢٠١٨، ص٨ ؛ عبد الهادي العدواني، الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت، دار الكتاب الحديث للنشر، الكويت، ص٢٤ .

[٣] مجلة الحرس الوطني الكويتي، حكام دولة الكويت، العدد (٦١٣)، الكويت ،(د.ت)، ص١٤ .

[٤] حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ص١٠٣ .

مجالسه، وعندما وجد سمو الشيخ أحمد الجابر الصباح في نجله مقدرة وحكمة في تحمل المسؤولية ومواجهة اعبائها عينهُ عام ١٩٤٩ وهو لا يزال في بداية العشرينات من عمره نائباً عنه في مدينة الأحمدي، فكانت أولى الممارسات العملية للشيخ جابر الأحمد الصباح واتصاله المباشر بشؤون الحكم والادارة السياسية[١]، فأستطاع الأمير جابر الصباح برغم تعدد المسؤوليات وتنوعها أن يحافظ على الأمن، والتعامل مع الشركات النفطية، كذلك التخطيط العمراني لمدينة الكويت التي تميزت بطابعها الخاص الملازم لها حتى الأن بما فيها الساحات الخضراء والمنازل المبتكرة التصميم، فضلاً عن الشوارع الهادئة ذات الأشجار الوارفة الضلال. [٢]

وعُين بعدها رئيساً للأمن العام ونائباً للأمير عام ١٩٤٩ في منطقة الأحمدي ومناطق النفط، وفي عام ١٩٥٩ تولى رئاسة دائرة المالية التي اصبحت فيما بعد وزارة المالية والاقتصاد، وفي عام ١٩٦٢ كان أول وزير للمالية في دولة الكويت واستمر في منصبة حتى عام ١٩٦٥ ففي هذا العام اختير رئيساً للوزراء، بعدها تولى مقاليد الحكم في ٣١ كانون الاول ١٩٧٧ ليصبح الأمير الثالث عشر من أسرة آل الصباح ، إذ انعقد في عهده مؤتمر القمة الأول[٣] لدول مجلس التعاون الخليجي[٤] بدولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٨١ لتحقيق التكامل السياسي والأمني والاقتصادي بين دول المنطقة، إذ كان

---

[١] مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح (لمحات مشرقة من تاريخ حياته) ، نشر مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ٢٠٠٦، ص٩ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١١ ؛ رضا حداد، الكويت في ضل حكم آل الصباح ، ط١، دار الكتب والدراسات العربية، القاهرة ، ٢٠١٥، ص٨١.

[٣] مؤتمر القمة الاول: عقد في الرياض ويعتبر الخط الاول الذي سوف تسير علية دول مجلس التعاون الست السعودية والكويت والبحرين وقطر وعُمان والإمارات، فهو مجلس تعاوني يهدف إلى التنسيق والتكامل من جميع النواحي وفي مقدمتها أستقرار المنطقة والتكامل الاقتصادي بين دول الاعضاء . للمزيد ينظر: وثائق مجلس التعاون الخليجي، ج١، وكالة الأنباء القطرية، مطبعة الخليج، قطر، ١٩٨٢، ص٥٥_ ٥٦ .

[٤] مجلس التعاون الخليجي: هو منظمة اقليمية عربية تأسست عام ١٩٨١، مكونة من ست دول اعضاء تطل على الخليج العربي وهي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت، ركز الميثاق التأسيسي على الاقتصاد والسياسة والتعليم والثقافة، بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول من اجل تحقيق الوحدة بينها. للمزيد ينظر: نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير، دراسة التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠_٢٠٠٥، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٧، ص٢٨١.

الأمير هو صاحب فكرة انشاء مجلس التعاون واسقاط ديون الدول الفقيرة، وصاحب فكرة انشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية[١]، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي .[٢]

وعُقد في عهده مؤتمر القمة الإسلامي[٣]، بدولة الكويت واختياره رئيساً لمنظمة المؤتمر الإسلامي خلال دورة كاملة (الدورة الخامسة)، إذ كان قد أسهم خلالها بإبراز دور المنظمة على المستوى العالمي، أيضاً كان له دور فاعل ومؤثر في حشد القوى العالمية والدولية لنصرة الحق الكويتي واعادة دولة الكويت دولة حرة مستقلة ذات سيادة على أرضها، بعد أن فاجئ النظام العراقي العالم باحتلاله دولة الكويت في عام ١٩٩٠، أما بعد التحرير فقد قاد الجهود المكثفة لإعادة إعمار الكويت وإزالة آثار الحرب .[٤]

تعرض الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت في الحادي والعشرين من ايلول عام ٢٠٠١ لنزيف محدود في الدماغ نُقل على أثره إلى لندن للعلاج وعند عودته من رحلة علاجه التي دامت ١١٧ يوماً من الغياب، فإن صحتة لم تعد كما كانت عليه في السابق ، ففي الرابع من أيار عام ٢٠٠٢ قام كعادته بتكريم الطلبة المتفوقين بجامعة الكويت، وآثار مرض الرعاش كانت ظاهرة عليه، وفي التاسع من تشرين الأول من العام

---

[١] الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية : مؤسسة عامة انشأتها الكويت في ٣١ كانون الاول ١٩٦١ وكانت الغاية الرئيسة من انشائها الاسهام في تعزيز استقلال الكويت عبر تقديم المساعدات للدول العربية لتنمية اقتصاداتها وتعزيز التعاون بين الكويت وتلك الدول وكان نشاط الصندوق يقتصر حتى العام ١٩٧٤على الدول العربية وفي تموز من ذلك العام اعيد تنظيم الصندوق ليشمل الدول النامية غير العربية وزيد رأسماله من ٢٠٠ مليون الى مليار دولار . للمزيد ينظر: دولة الكويت ،الامانة العامة لمجلس الأمة، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ودوره كسفير للكويت في العالم الثالث، الكويت،٢٠٠٤، ص٣ ؛ جورج طعمه ، النفط والعلاقات العربية الدولية، الكويت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، ١٩٧٩، ص٢٣.

[٢] مركز البحوث والدراسات الكويتية، الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح(لمحات مشرقة من تاريخ حياته)،ص١٠

[٣] مؤتمر القمة الاسلامي: انعقد هذا المؤتمر في دولة الكويت لإنشاء جهاز قضائي رئيسي يفصل المنازعات وفقاً لإحكام الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الدولي العام سعياً لدعم العلاقات الأخوية وتنقيتها. للمزيد ينظر: منظمة المؤتمر الاسلامي، الدورة الخامسة لمؤتمر القمة الاسلامي، القرارات السياسية، الكويت،١٩٨٧، ص١.

[٤] مجلة الحرس الوطني الكويتي، المصدر السابق، ص١٤ ؛ عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ١٣ .

ذاته افتتح سموه دور الانعقاد الجديد لمجلس الأمة[١]، وارتجل في نهاية كلمته قائلاً: **((كنت أود أن أقول أكثر مما قلت ... لكن سامحوني إذا كنت قصرت معكم))**.[٢]

كشفت التنشئة الكريمة للشيخ جابر الأحمد الصباح عن ملامح رئيسة في شخصيته التي تجلت في مساحات عريضة من الفكر والسياسة والاقتصاد والادارة، واستطاع توظيفها جميعاً في خدمة دولة الكويت ومستقبلها، وذلك من قبل حكمة والده الشيخ أحمد الجابر الصباح، فهو تأثر في تجاربه ومواقفه السياسية بكل من سابقيه من آل الصباح الذين حكموا الدولة خلال تاريخ الكويت[٣]، إذ كانت لهم اليد البيضاء التي وضعوها على طريق السيادة والاستقلال والانفتاح على العالم شرقه وغربه لغاية وفاته[٤]، وخرج الأطباء من قصر الجوهرة (مقر إقامة سمو الأمير) في فجر يوم الأحد الساعة الثالثة وخمسة وأربعين دقيقة المصادف ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ معلنين وفاة أمير الكويت الثالث عشر جابر الأحمد الصباح عن عمر ناهز الثمانون عاماً، ولم تمضِ دقائق معدودة حتى أعلنوا الخبر عبر الرسائل الهاتفية، وقطع بث تلفزيون الدولة الرسمي واستبدلت برامجه بالقرآن الكريم ، وتوافدت أسرة آل الصباح ومجموعة من المواطنين على قصر دسمان مفجوعين بالخبر الحزين. [٥]

---

[١] مجلس الأمة : هو مجلس تأسس عام ١٩٢١ بعد وفاة حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح، تألف من ١٢ عضواً معينين يمثلون وجهاء الكويت واعيانها، كانت اختصاصات المجلس تتمثل كهيئة استشارية تعطي النصح للأمير، فقد حل المجلس تلقائياً بسبب كثرة الخلافات بين أعضائه وانشغالهم وعدم مواضبتهم على حضور الجلسات ثم انتهى الامر الى تعذر انعقاده . للمزيد ينظر: عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط٢، مطبعة دار القبس، الكويت، ١٩٨٠، ص٥٣ .

[٢] محمد اليوسفي، الكويت من التحرير الى الاختلال، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٧٣_ ٧٥ .

[٣] للمزيد ينظر : ملحق رقم (١) ، أمراء الكويت خلال المدة (١٧١٨-٢٠٠٦) .

[٤] مركز البحوث والدراسات الكويتية ، صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح مسيرة وطن، (د. م)، الكويت ، ٢٠٠٤ ، ص١١٩.

[٥] مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح (لمحات مشرقة من تاريخ حياته) ، المصدر السابق، ص١٢ .

ثالثاً- مفهوم السياسة الخارجية وعملية صنع القرار في دولة الكويت:

تعني كلمة السياسة (مبادئ معتمدة تُتخذ الاجراءات بناءً عليها)، فالكويت دولة عربية ذات سيادة تامة ونظام الحكم فيها ديمقراطي والسيادة فيها للأمة مصدر السياسات جميعاً، ويقوم نظام الحكم فيها على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها، والسلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء، ومهمة هذه السلطات هي رسم سياسة البلاد وتولي أمورها وتسيير أعمالها الداخلية والخارجية وتدبير شؤونها.[١]

أما السياسة الخارجية فهي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول ويعود ذلك إلى تخطيط مسبق لتلك السياسة، لأن ذلك يعد أمراً ضرورياً لأي دولة مع غيرها من الدول فهي عضو في المجتمع الدولي فلا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه، كذلك القوة السياسية في المجتمع الدولي ليست بالمركزية وإنما هي قوة تتوزع بين الدول بنسب متفاوتة وغير متكافئة ويختلف تخطيط الدولة للشؤون الخارجية عنها للشؤون الداخلية كون سيطرة الدولة في الداخل سيطرة كاملة بينما هي ليست كذلك في الخارج باعتبارها متغيرة [٢]، إذ إن السياسة الخارجية لأي دولة تعد التوجهات والوسائل التي تنتهجها تلك الدولة لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية بما يلائم امكانياتها[٣]، فهنالك مجموعة من العوامل التي تساعد على وضع سياسة معينة لتلك الدولة من ضمنها العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية والعسكرية والثقافية، تلك العوامل التي تحدد أهداف السياسة الخارجية للدول، فيؤدي تفاعل هذه العوامل معاً إلى توافق هذه الأهداف، وذلك لأن السلوكيات الخارجية للدول تتسم بالتغيير، بالتنافس والصراع والهدوء والاستقرار.[٤]

---

[١] قاموس المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ط٤، القاهرة ،٢٠٠٤، ص٢٦٥ ؛ احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢١ .

[٢] أحمد محمد كمال، انفجار الخليج (العراق المغبون وكلمة للتاريخ)، مكتبة مدبولي، القاهرة ،(د.ت)، ص١٢ .

[٣] سيد نوفل، الاوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة مدخل عام ودراسة للكويت(١٩٦٦_١٩٦٧) ،ج١، ط٣، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٧، ص٢٢٠_٢٢١.

[٤] محمد فاضل زكي، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٢، ص٣٠.

ويعِرف بطرس بطرس غالي[١]السياسة الخارجية : بأنها الوسيلة التي يتم بها إدارة نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها، أو هي منهج سياسي تتبعه الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول فتعمل هذه السياسة على ايجاد توازن بين الالتزام الخارجي لتلك الدولة مع الدول وبين القوة التي يحتاج اليها تنفيذ ذلك الالتزام مع الدول في الخارج . [٢]

وعرفها (پي أي راينولدز P A Reynolds) في مدخل للعلاقات الدولية، بأن السياسة الخارجية تعني مجموعة النشاطات التي تقوم بها حكومة الدولة في علاقاتها مع هيئات أخرى تنشط بالطريقة نفسها على الساحة الدولية بغرض المصلحة الوطنية .[٣]

تهدف السياسة الخارجية إلى الوصول بالمصالح الوطنية إلى الحد الأعلى من الانجازات عن طريق وسائل أكثر فائدة وأقل تكلفة، ولتحقيق الأهداف يستوجب وجود ما يطلق علية الدبلوماسية والحرب .[٤]

---

[١] بطرس بطرس غالي (١٩٢٢_٢٠١٦) : هو بطرس غالي يوسف ولد في القاهرة بمصر في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٢٢، ودرس في جامعة القاهرة وحصل على اجازة الحقوق كما حاز على الدكتوراه في القانون و في عام ١٩٤٦ عمل في جامعة القاهرة استاذ في مجال القانون الدولي كما يعد سياسي مصري ، أسس مجلة السياسة الدولية بعدها عين نائب لرئيس الوزراء وبعد تطور حياته السياسية فتح له باب السياسة على مصراعيه، فشغل منصب وزير الخارجية المصرية في عام ١٩٧٧ فكان له الدور المهم في اتفاقية السلام (كامب ديفيد) عام ١٩٧٩ التي كانت بين الرئيس المصري انور السادات واسرائيل ، وعين رئيسا للجمعية الافريقية للدراسات السياسية عام ١٩٨٠ ، بدأ بطرس غالي كمسؤول في السلك الدبلوماسي عام١٩٩١ حينما عين وزيرا للدولة الشؤون الخارجية وفي اثناء توليه هذه الوظائف ترأس الوفود المصرية الى كثير من المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعين الامين العام السادس للأمم المتحدة، توفي في ١٦ شباط ٢٠١٦ عن عمر يناهز ٩٣ عاما. للمزيد ينظر: بطرس بطرس غالي، سياسة الغد، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٣٨، ص ١١ ؛ فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية ،ج٢، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ص ٤٨٤ ؛ بطرس بطرس غالي وعيسى محمود خيري، المدخل في عالم السياسة ، ط ٧، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ١٠١.

[٢] مجموعة من الباحثين، دراسات في الدبلوماسية العربية، ج١٣، المعهد الوطني للإدارة والانماء، بيروت، ١٩٧١، ص١٧ .

[٣] پي أي راينودلز، مدخل للعلاقات الدولية السياسة الخارجية، ط٣، تر: محمد طه هليل، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٠٢ .

[٤] سياسة الخارجية، الموسوعة الحرة على الرابط التالي: https://ar.wlkipedia.org

كان مفهوم السياسة الخارجية يمر ذكره كثيراً في دراسة علم السياسة فلا يتيسر تحديد تعريف جامع يعطي صورة منضبطة عن ماهيته عند علماء السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص وعليه تعددت تعريفات الباحثين لها .[١]

فمنذ نشأة الكويت واختيار عشائرها ووجهائها ومشايخها ومنهم الشيخ صباح بن جابر الملقب ب (صباح الاول)[٢] ، ومبايعته الحكم على الكويت، كانت السلطة تنتقل بالطريقة العشائرية السائدة آنذاك، واستمر هذا الاختيار عرفاً اجتماعياً حتى صدور دستور الكويت عام ١٩٦٢، عبر الدستور عن آلية انتقال السلطة إلى الأمير، إذ ذكرت المادة (٤) من الدستور بأن الكويت أمارة وراثية من ذرية الشيخ مبارك الصباح[٣]، لكنها لم تتطرق إلى كيفية انتقال السلطة بالتفصيل، وقد أوكلت الأمر إلى المشرع العادي والمتمثل بالمؤسسة التشريعية أي الأمير ومجلس الأمة خلال سنة من تاريخ العمل بالدستور، فاستجاب لذلك ولي العهد ونائب أمير دولة

---

[١] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢١ .

[٢] صباح الاول (١٧١٨_١٧٦٢) : هو صباح بن جابر الصباح اول حاكم لدولة الكويت، ويلقب بـ(صباح الاول) وقد تم اختياره بتوافق اهل الكويت لحل المشكلات وفض الخلافات والنظر في امور البلد وغيرها من الامور لما عرف عنه الحكمة ورجاحة العقل فكان اهل الكويت يستشيروه في القضايا المختلفة . ينظر: مجلة الحرس الوطني الكويتي، المصدر السابق، ص٢.

[٣] مبارك الصباح (١٨٣٧_١٩١٥) : هو شيخ الكويت تولى الحكم حاكم الكويت السابع والمؤسس الحقيقي لدولة الكويت حسب المصادر التاريخية التي تؤكد ذلك، ففي عهده ازدهرت الكويت من خلال انشاء المدارس النظامية والمستشفيات والمراكز التجارية، لقب في ذلك الوقت بـ الشيخ مبارك الكبير ، وخاصة ان جميع الحكام الذين حكموا الكويت هم من ابناء ذريته ، وتمكن الشيخ مبارك بحكم مهارته في ادارة دفة الحكم من ترسيخ وتعزيز العلاقات البريطانية_ الكويتية، فقد طلب الحماية البريطانية للكويت بحكم اهميتها التجارية وتزايد حركات القرصنة وتجارة الرقيق ومن ثم فأن جعل الكويت تحت الحماية البريطانية، سوف يعزز من المصالح البريطانية في منطقة الخليج العربي تعد بمثابة الشريان الرئيسي للإنكليز أي شريان الحياة للحصول على النفط باعتبار منطقة الخليج منطقة حيوية تقع وسط الخطوط الانكليزية البحرية في الشرق التي تحتوي على الموانئ البحرية ومحطات الوقود اللازمة للبواخر والاساطيل البحرية البريطانية . للمزيد ينظر: صبري فارس، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، ط٢، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ، ١٩٨١، ص ٢٥ ؛ خالد يحيى احمد الجبوري ، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر ، منشورات دار الكلمة للنشر ، بغداد ، ١٩٩٣ ، ص ٢٧ – ٣٠ ؛ سعاد محمد الصباح، مبارك الصباح (مؤسس دولة الكويت الحديثة)، ط١، دار سعاد الصباح ، بيروت ، تشرين الاول ٢٠٠٧، ص٧ .

الكويت الشيخ صباح السالم الصباح[١]، وتم توقيعه بعد الاطلاع على المواد الدستورية (٤-٥٩-٦١)، فوافق مجلس الأمة على القانون، تكون ذلك الدستور من عشرة مواد دستورية، فقد اكدت المادة (١) من الدستور على الصيغة نفسها التي ذهب اليها الدستور، والمادة (٤) من الدستور جعلت وراثة السلطة من ذرية الشيخ مبارك الصباح ، وعدت الأمير رئيساً للدولة وذاته مصونة، أما بالنسبة إلى ولي عهد الأمير فيتم تعيينه من قبل الأمير بعد اقتراحه على مجلس الأمة الذي بدوره يبحث عن توفر الشروط التي جاءت بها المادة (٤) من الدستور الكويتي، فاذا توافرت الشروط التي نصت عليها تلك المادة من الدستور الكويتي تتم الموافقة عليه بالتصويت وموافقة الأغلبية لولاية العهد، أما في حال عدم قبول المجلس به فيرشح الأمير على الأقل ثلاثة أشخاص من ذرية الشيخ مبارك الصباح، ليختار مجلس الأمة واحداً منهم ليتم مبايعته ولياً للعهد .[٢]

أما عملية صنع القرار في السياسة الخارجية فتعَد القاعدة الأساس في اتخاذ مختلف المواقف وتحت كل الظروف، إذ يرجع ذلك إلى تحليل الموقف الخارجي بعد تعريفه وتحديده فو يعتمد بدرجة كبيرة على الكيفية التي تتفاعل بها كل العوامل والمتغيرات ذات العلاقة بالموقف سواء كانت داخلية أو خارجية ذلك ان القرارات تتبلور في سياق وتأتي كمحصلة مباشرة لتلك التفاعلات المتبادلة والمستمرة .[٣]

وتتعدد الأجهزة المسؤولة عن صناعة القرار السياسي الخارجي في الكويت فمنها الرسمية وغير الرسمية، وتأتي على رأس الأجهزة الرسمية أمير البلاد ومجلس الوزراء

---

[١] صباح السالم الصباح (١٩٦٥_١٩٧٧) : تولى الحكم بعد وفاة اخية الشيخ عبد الله السالم الصباح فكان مثال الاب والحاكم فقد شهدت البلاد في عهده ازدهارا وتقدما في كافة الميادين واتسع العمران في جميع الارجاء وتأسست في عهده ايضاً جامعة الكويت، كما تأسس الحرس الوطني الكويتي، وحرص الشيخ على المشاركة شخصياً في الاحتفالات السنوية لتوزيع الجوائز والشهادات على الخريجين، كما افتتح المستشفيات وتطورت الحضارة كثيرا في عهده. للمزيد ينظر: مجلة الحرس الوطني الكويتي، المصدر السابق ، ص١٣ ؛ عبد الرحمن المطيري، لمحات من تاريخ الكويت الحديثة في عهد الشيخ صباح السالم، ط١، شركة الكويت للنشر، الكويت ، ١٩٧٨، ص٢٥ .

[٢] أن الشروط الواجب توفرها في ولي العهد بأن يكون رشيداً عاقلاً مسلماً وابن شرعي لأبوين مسلمين، وان لا يقل عمره يوم مبايعته الحكم عن ثلاثين عاما. ينظر: نص المادة (٤) من دستور الكويت ؛ ينظر: نص المادة (٦) من قانون توارث الامارة ، أحمد طاهر، الحياة السياسية الكويتية رؤية مستقبلية نحو مدخل دستوري قانوني للإصلاح، العدد(٣٣)، مركز دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، الكويت، ٢٠١١، ص٥٣ .

[٣] إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية (الاصول النظرية والتطبيقات العلمية)، ط١، المكتبة الاكاديمية العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢٣.

والمؤسسات الحكومية ومجلس الأمة [١]، أما الأجهزة غير الرسمية فتتكون من مجموعة من الأفراد داخل النظام أي الذين لهم تأثير في قرارات كل ماله صلة بالسياسة الداخلية والخارجية منهم بعض النخبة من الأمراء ورجال الأعمال وشيوخ القبائل وبعض العلماء، وهذه النخبة مع النظام بصورة مرنة ولهم صوت مسموع ومؤثر بحكم موقعهم وعلاقاتهم التفاعلية ولأهمية الأثر الذي تقوم به هذه الأجهزة غير الرسمية لأكثر من سبب .[٢]

وتكون الأجهزة غير الرسمية غير مستقرة ومحددة، ونشاط أعضاءها يرتفع تارة وينخفض تارة اخرى وفقاً للظروف المحيطة بهم، وهناك صعوبات في حصر هذه الأجهزة وتتبعها تسمية جماعات الضغط والمصالح، فاغلب ما يلعبون دوراً به في السياسة يكون مخفي، أما السياسات الأدبية التي تناولت السياسة الخارجية الكويتية لم تتطرق إلى تلك الأجهزة ، فإن الأجهزة الرسمية المسؤولة عن صنع القرار الخارجي الكويتي ومراحل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الكويتية تتضمن مجموعة مستويات، منها المستوى الأول اختص به أمير البلاد وولي العهد، إذ يتم من خلال هذا المستوى وضع القرارات والخطط العامة ، كذلك رسم الاطار العام لسياسة الكويت تجاه القضايا المطروحة التي تحتاج إلى اتخاذ قرار بشأنها [٣]، فيتلقى وزير الخارجية من خلال هذا المستوى جميع توجيهات الأمير الخاصة بالسياسة الخارجية باعتباره القائد الأعلى للبلاد[٤]، والمستوى الثاني اختص به رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء وتناقش فيه النتائج التي يتوصل اليها وزير الخارجية في المؤتمرات الدولية واجتماعات وزراء خارجية الدول الأجنبية التي يكون وزير خارجية دولة الكويت طرفاً فيها، فيتم في مجلس الوزراء دراسة ومناقشة سياسة الكويت الخارجية ومواقفها تجاه مختلف القضايا على ضوء ما يعرضه وزير الخارجية الكويتي، أما المستوى الثالث فتعلّق بطريقة ووسائل ادارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها والتي تختص بها وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة .[٥]

---

[١] إسماعيل صبري مقلد، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤ ، ١٩٦٨، ص١٤٥

[٢] عبد الرضا علي أسيري ، سياسة الكويت الخارجية (قراءة في الماضي ونظرة الى المستقبل) ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٢، جامعة الكويت، الكويت ، ١٩٩١، ص ٢٧.

[٣] سيد نوفل، المصدر السابق، ص ٣٤ .

[٤] أحمد مصطفى ابو حاكمة، المصدر السابق، ص١٤ .

[٥] عبد الرضا علي أسيري ، سياسة الكويت الخارجية ، ص٣٠ .

وتكون المستوى الرابع من مجلس الأمة ، الذي تأسس عام ١٩٢١، أي فترة ما قبل الاستقلال بكثير ولعب دوراً مهماً ومؤثراً في حركة السياسة الخارجية الكويتية برغم الأزمات السياسية العديدة التي مرت بها دولة الكوت، نتجت عنه السلطتين التشريعية والتنفيذية، فاصبح من اختصاصات المجلس ليس ابداء الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح الأمور التي تكون من شأن تلك السياسة، وانما أصبح له تأثير سياسي والتهديد في بعض الاحيان، بطرح الثقة في حالة رفض وزير الخارجية أو مجلس الوزراء اتخاذ او تنفيذ أي قرارات يرفضها أعضاء مجلس الأمة . [١]

تتداخل السلطتان التشريعية والتنفيذية في الدولة في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية من حيث أعداد البدائل والاختيار بينها وتنفيذها ومراقبة التنفيذ الدقيق والفاعل لهذه القرارات، فيطلق على هذه العملية (عملية توزيع الاختصاصات)، إذ تتولى كل سلطة من السلطتين اختصاصات معينة ومحددة في الدستور وتشكل الاطار العام لدور هذه السلطة ضمن النظام السياسي للدولة، وبذلك تلعب السلطة التنفيذية صلاحيات عدة يترأسها الأمير بصفته رئيس لدولة الكويت، بعضها مستمد من الدستور وبعضها الآخر له جذور عرفية[٢]، فيمارس الأمير صلاحياته وسلطاته التنفيذية بواسطة مجلس الوزراء والوزراء بالاستناد إلى الدستور الكويتي الذي يؤكد على ان ذات الأمير مصونة لا تمس، ويتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه في مقتضى قاعدتين دستوريتين الأولى: تنص على أن الأمير لا يُسألُ أمام الشعب أو ممثليه وليس مسؤولاً مسؤولية سياسية، والثانية: أن الأمير من أجل ذلك لا يمارس سلطاته بنفسه وإنما يمارس السلطات بواسطة وزرائه والوزراء هم المسؤولون أمام الشعب وممثليه المسؤولية السياسية . [٣]

---

[١] عثمان عبد الملك الصالح، النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت (دراسة تحليلية نقدية للنظام في إطاره التاريخي وإطاره النظري وفي واقعه العملي ووسائل إصلاحه)، ج١ ، مطبعة الكويت تايمز، الكويت، ١٩٨٩، ص١٠٩ .

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٠١ .

[٣] المجلس التأسيس للدستور الكويتي– دستور دولة الكويت وقانون الانتخابات لسنة ١٩٦٢، مطبعة حكومة الكويت، الكويت ، ١٩٦٢، ص ٢٠ .

رابعاً- أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية :

١- **الأمير أو رئيس البلاد:** يقوم الأمير باختيار مجلس الوزراء بأمر منه بعد مشاورات تقليدية مع كبار الشخصيات ورئيس مجلس الأمة وغيرهم من الأعضاء، لكن دون تدخل مجلس الأمة المباشر في ذلك القرار، فإن رئيس مجلس الوزراء يقوم بترشيح أعضاء الحكومة، فيقوم الأمير بإصدار مرسوم لتشكيل الوزارة الجديدة . [١]

والأمير على رأس السلطة التنفيذية في اداء واجباتها واعمالها، والواقع الدستوري هو الذي يحدد تولي الأمير سلطاته بواسطة وزرائه ويعفيه من المسؤولية السياسية كذلك مسؤولية رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الوزارة عن مهامهم ومسؤولياتهم أمام الأمير وأمام السلطة المنتخبة، وبهذا تُعد اختصاصات الأمير التنفيذية غير مباشرة فهذا انعكاس للنظام البرلماني . [٢]

ويمارس الأمير مجموعة من الاختصاصات المنفردة فهو الذي يزكي ولي العهد سواء كان شخصاً واحداً أو عدةّ اشخاص، إذ إن موافقة مجلس الأمة يكون من خلال أمر من الأمير نفسه، فإن الأوامر الأميرية يصدرها الأمير وحده ، كما يقوم باختيار رئيس مجلس الوزراء ولا يكون ذلك إلاّ بأمر من الأمير فهو الذي بأمر منه يعفي رئيس الوزراء من منصبه[٣]، يمثل الأمير في نظام الحكم الكويتي السلطة العليا والمرجع في كافة الشؤون الاساسية سواء كانت تنظيمية أي تشريعية، أو سياسية، أو عسكرية، أو إدارية، وأمير البلاد هو الذي يوجه السياسة الخارجية فضلاً عن الأعراف الدولية وانظمة الحكم . [٤]

٢- **مجلس الوزراء :** يعتبر مجلس الوزراء القاعدة الأساس للحياة السياسية الكويتية فهو الأداة التنفيذية التي تمارس من خلالها الدولة مهاماً عدة، فهو يهيمن على مصالح الدولة برسم السياسة العامة للحكومة فيتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الادارات الحكومية .[٥]

---

[١] عبد الرضا علي أسيري ، النظام السياسي في الكويت، ص ٤٥ .

[٢] المجلس التأسيس للدستور الكويتي ، المصدر السابق، ص٢١.

[٣] عثمان عبد الملك الصالح، المصدر السابق، ص ٢٠٣ .

[٤] عادل الطبطبائي ، النظام الدستوري في الكويت (دراسة مقارنة) ، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٥، ص٨٥٤.

[٥] عبد المحسن يوسف جمال، المعارضة السياسية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، ٢٠٠٤، ص٢٥٣ .

لمجلس الوزراء الكويتي أثرٌ بارز في الشؤون الخارجية للدولة على جميع الأصعدة سواء كان الصعيد العربي أو الإسلامي أو الدولي، وذلك برسمه للسياسة الخارجية واقراره للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً فيها، إذ إن المجلس كان يبلور الاتجاهات العامة لسياسة الدولة ويساعد الأمير في ايجاد تصور عام لما يجب أن تكون عليه هذه السياسة، فيقوم الوزراء في المجلس بالتخطيط والتنظير لسياسة الدولة في مختلف الاتجاهات والسبل .[١]

وتُعد اختصاصات مجلس الوزراء الكويتي مهمة ويلزم اتباعها في حالة عزم الحكومة على عقد اتفاقية مع أي طرف من اشخاص القانون الدولي منها رسم السياسة العامة للحكومة والأشراف على سير العمل في الادارات الحكومية[٢]، فيتولى كل وزير مهمة الأشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة التي يقررها مجلس الوزراء، كما يقوم المجلس بأبرام المعاهدات فتقوم السلطة التنفيذية والتي تُعد ممثلة بمجلس الوزراء أو الوزارة المختصة بالتفاوض وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ومرحلة التصديق على المعاهدات تحتاج أحياناً إلى مشاركة مجلس الأمة، كذلك قيام المجلس بعملية اصدار اللوائح سواء كانت تنفيذية أو مستقلة، فتقوم السلطة التنفيذية بجميع أجهزتها بإصدار اللوائح التنفيذية وتصدر ذلك بمرسوم أو أداة تشريع ثانوي يلي القانون ويكون أدنى من المرسوم، أما اللوائح المستقلة فتصدر بمرسوم بناءً على قانون عام .[٣]

٣- **وزارة الخارجية:** تزايد مع مرور الزمن دور وزارة الخارجية مع الاستقرار النسبي لدولة المؤسسات في الكويت، فصار تقليداً أن يلتقي أمير البلاد بالسفراء الموجودين في البلاد قبل شغل المناصب[٤]، فضلاً عن إرسال رؤساء الوزارات كمبعوثين للدولة، فان دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية عبر ما تتلقاه من الأجهزة الدبلوماسية من مدخلات ومعلومات وصياغة بدائل الحركة السياسية، بعدها يتولى صانع القرار اختيار البدائل ويقوم بتحديد القرارات التي تلعب الدبلوماسية في تنفيذها دوراً بارزاً ، فيلعب وزير الخارجية دوره المؤثر في صنع السياسة الخارجية الكويتية من خلال تقديم المشورة لصانع القرار، كما

---

[١] عبد الفتاح حسن، مبادئ النظام الدستوري في الكويت، دار النهضة، بيروت، ١٩٦٨، ص٣٢٠ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٣٠٨ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٣٤-٣٣٥ .

[٤] عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت، ص٢١٥.

تقوم بدوراً بيروقراطياً في صنع تلك السياسة وتقوم بإعداد التصورات لما يجب ان تسلكه دولة الكويت، فالأمر يرجع إلى موافقة الأمير، فتقوم بإداء دور استشاري في صنع السياسة الخارجية .[١]

٤- **مجلس الأمة** : كانت السلطة التشريعية تمتلك حق سن القوانين بمفهومه الشكلي ومفهومه الموضوعي، فقد اناط الدستور الكويتي الاختصاصات التشريعية بالأمير ومجلس الأمة، فيعد المجلس ممثلاً للسلطتين التشريعية والتنفيذية .[٢]

يتكون مجلس الأمة من خمسين عضواً يدخلون المجلس بطريق الانتخاب العام السري المباشر، فيعد الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة اعضاء في المجلس بحكم وظائفهم، أما مدة المجلس فأربع سنوات ويشترط على المرشح لعضويته أن يكون كويتياً بصفة اصلية، وان يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها .[٣]

وبهذا يُعد تشريع القوانين أهم منطلق وقاعدة لسلطات ومهام مجلس الأمة والسلطة التشريعية يشترك فيها رئيس الدولة (الأمير) ومجلس الأمة، فهي الجهة الأساسية لتشريع وصنع القوانين، أما السلطة التنفيذية فهي فرع لتطبيق وتنفيذ هذه القوانين، وبهذا تكون عملية تشريع القوانين جزءاً من السياسة الوطنية، فقد أيقن واضعوا الدستور أن مجلس الأمة كسلطة تمثل الشعب تشارك مشاركة فعلية في رسم السياسة العامة للدولة .[٤]

فلا يمارس الأمير دوره التشريعي كحق شخصي، انما يمارس جزءاً اساسياً من سلطة الحكم في الدولة ويتعلق بأخطر جانب من جوانب الحكم وهو التشريع، فهو يمارس دوره في العملية التشريعية بواسطة وزرائه، فإن المشاركة في الحقيقة تقوم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .[٥]

---

[١] عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت، ص ٢١٩ .

[٢] عبد الفتاح حسن، المصدر السابق، ص١٧٩.

[٣] هناء المنيس ومنيب ربيع، مجلس الأمة (قراءة في الدستور واللائحة)، ادارة البحوث والدراسات في الامانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، ٢٠٠٠، ص٢.

[٤] محمد عبد القادر الجاسم، الكويت مثلث الديمقراطية ، مطبعة الشروق ، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٢٨ .

[٥] يحيى الجمل، النظام الدستوري في الكويت (مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة)، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧١، ص ١٩٩_٢٠٠ .

أهم صلاحيات المجلس في الجانب التشريعي الخاص بالسياسة الخارجية هي :

أ- **المناقشة والإقرار:** الإقرار، لا يكون إلاّ بعد مناقشة عامة للموضوع المطروح ويجري التصويت على المشروع علناً عن طريق رفع اليد، وبطريق المناداة بالأسماء.

ب- **المعاهدات:** للمجلس دور أساسي في الموافقة على المعاهدات، إذ إن معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة أو ثرواتها الطبيعية أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة ومعاهدات التجارة والملاحة والإقامة والمعاهدات التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية كما تتضمن تعديل لقوانين الكويت السارية ولنفاذها يجب أن تصدر بقانون .[١]

ت-**القروض:** تكون الدولة إما مقترضة أو مقرضة، كما تكفل الدولة القرض والقرض يلقي عبئاً على كاهلها، بل يلقي الأعباء على أجيال قادمة، وفي هذا الأمر لا تستطيع ارادة السلطة التنفيذية الانفراد بتحمله، فبذلك هو يحتاج لقانون، إلا إذا كان القرض من هيئة أو مؤسسة عامة أو أشخاص معنويين فيكون القرض في هذه الحالة مبنياً على قانون صادر .[٢]

ث-**الالتزامات والاحتكارات :** فيقصد بالالتزام أن تعهد الدولة إلى اطراف اخرى (شركة محلية أو اجنبية) بإدارة مرفق من المرافق العامة أو استثمار أحد موارد الثروة الوطنية ، فيقصد بالاحتكار أن يعهد إلى جهة معينة دون غيرها ممارسة نشاط معين لا ينافسها فيه أحد، فإذا كانت ثروة البلاد تتركز في مورد طبيعي معين ، كما هو الحال في دولة الكويت فالضرورة تقتضي أن يكون منح الالتزام أو الاحتكار بقانون وليس فقط بناء على القانون الصادر.[٣]

---

[١] المجلس التأسيسي للدستور الكويتي، المصدر السابق، ص٢٤.

[٢] يحيى الجمل، المصدر السابق، ص٢٧٨ .

[٣] عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت، ص٧٥ .

خامساً- أهداف السياسة الخارجية في الكويت:

إن السياسة الخارجية لأي دولة تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تصب في صميم المصلحة الوطنية التي تسعى لتحقيق أمور ثلاث هي القوة، والرفاهية، والاستقرار، فإن هذه الأهداف ثابته لا تتغير أبداً، فهي تُعد المحدد والموجه للسياسة الخارجية، والمتغير هو عملية ترتيب الاولويات حسب المتغيرات الداخلية والخارجية [١]، فإن دولة الكويت تُعد ان العدوان الخارجي او دعم العدوان من الخارج وهي اخطر التهديدات التي تواجهها، فأن المخاوف التي كانت الكويت تُعدها رئيسية منذ استقلالها عام ١٩٦١، تتركز بشكل اساسي من الجوار، ولاسيما العراق شمالاً وإيران عبر الخليج العربي شرقاً، فمنذ استقلالها تعاملت الكويت مع كل من العراق وإيران بالتناوب كصديق مرة وخصم مرة اخرى، لأن هذين البلدين لهما تأثير على العلاقات الكويتية مع الدول الاخرى المجاورة لها او الدول الداخلة معها في اتفاقيات وتحالفات سياسية .[٢]

سعت حكومة الكويت إلى رسم سياستها الخارجية خليجياً وعربياً ودولياً، فقد كانت علاقتها مع دول الخليج العربي علاقة تكاملية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، فإن سياستها مع دول الخليج العربي تحكمها نصوص النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي المؤسس عام ١٩٨١، إذ إن الكويت ترتبط بعلاقات أخوية وثيقة مع الدول العربية فقد انضمت الكويت إلى جامعة الدول العربية[٣] في تموز عام ١٩٦١، بعد أن تخلى العراق عن معارضتهِ لانضمام الكويت للجامعة العربية .[٤]

---

[١] هناء المنيس ومنيب ربيع، المصدر السابق، ص ٤ .

[٢] مازن الغرايبة ، الدور في السياسة الخارجية ، ندوة السياسة الخارجية (اطار تحليلي مقترح)، جامعة العلوم التطبيقية ، الاردن، ١٩٩٨، ص٢.

[٣] جامعة الدول العربية : تأسست عام ١٩٤٥، وهي منظمة إقليمية تضم دولاً عربية ومقرها القاهرة، وقد مرت الجامعة بأزمات عنيفة وأحداث اهتزت لها أركان العالم العربي، وكان من الممكن أن تطيح بهذه المؤسسة الدولية، وخلال الأعوام الأربعة والعشرين التي تلت مولدها قامت العديد من الآراء المتشائمة حول مدى فعالية الجامعة العربية ومصيرها، فكان هدفها توحيد مصالحها وتحقق اهدافاً جماعية . للمزيد ينظر: أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية ، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، ٢٠١٦، ص١٠٢.

[٤] عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت، ص١٩٨.

وأنشأت الكويت في ٣١ كانون الاول عام ١٩٦١ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتوفير وادارة المساعدات المالية والتقنية للدول النامية، فكان رأس المال (٥٠) مليون دينار كويتي ، وكان ذلك المشروع الذي أنشأته الكويت تبعاً لأهمية البلدان العربية، فقدم الصندوق الكويتي قروضاً فاقت (١١) مليار دولار امريكي شملت الدول العربية وحوالي (٨٠) دولة نامية اخرى في قارات العالم كافة، فبذلك يُعد الصندوق الكويتي أحد أدوات السياسة الخارجية الكويتية [١]، إذ قدم قروضاً منذ نشاطه في بداية عام ١٩٦٢، وفي شهر تموز ١٩٧٤ امتد نشاط الصندوق ليشمل باقي دول العالم النامية، وقد تمت زيادة رأس مال الصندوق ليصبح (٢٠٠) مليون دينار كويتي ثم (١٠٠٠) مليون دينار كويتي وفي شهر آذار ١٩٨١ تمت مضاعفة رأس ماله ليصبح (٢٠٠٠) مليون دينار كويتي، فتوسعت نطاق صلاحيات الصندوق لتشمل المشاركة في رأس مال وموارد المؤسسات التنموية، وأسهم في رأس ماله بعض الشخصيات الاعتبارية. [٢]

فقد كان الغرض الرئيس للصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادها ومدها بالقروض المسيرة لتنفيذ برنامج التنمية فيها فهو يعتبر من اهداف السياسة الخارجية الكويتية إلى جانب هدفها الإنساني .[٣]

قامت الكويت كذلك بتقديم المساعدات والقروض المباشرة للعديد من الدول العربية، فضلاً عن مساهمتها في البنك العربي الافريقي الذي يقوم بعمليات الاستثمار المباشر في افريقيا والدول العربية أيضاً استثمارات الشركات الحكومية والخاصة الاخرى ، فقد زادت مخصصات المساعدات الكويتية لتنمية الدول العربية والدول النامية عن (٥%) من مجمل دخلها القومي، فهي بذلك تخطت ما تقدمه دول العالم المتقدم بعدة مرات، ان كل ذلك يؤكد على شيء هو ايمان الكويت وحرصها على مساعدة الدول لتحقيق النمو كضرورة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة .[٤]

---

[١] يحيى الجمل، المصدر السابق، ص٢٠٣ .

[٢] رمضان علي الشراح ، حسين طه الفقير، الكويت والتنمية العربية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ١٩٩٤، ص٤٥ .

[٣] مجلة الفصلية ، مؤسسات الدولة وانجازاتها، سياسة الكويت الخارجية، العدد ٧٢٣، ص ٣.

[٤] حسن علي الابراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي (الكويت والخليج)، ط١، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص١٣٢.

وتشكل دولة الكويت نموذج الدولة الصغيرة التي تلعب دوراً ناشطاً في السياسة الخليجية بشكل خاص وفي السياسات العربية بشكل عام، وبرغم صغر حجمها فإن علاقتها ليس مع الدول الخليجية فحسب بل أيضاً مع النظام الدولي الواسع .[١]

للسياسة الكويتية الخارجية عدةً أهداف منها حماية أمن الدولة وسيادتها واستقلالها، وحماية المصالح والقيم العربية والإسلامية والحفاظ على وتيرة منسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية وقضايا الأمة الإسلامية بوجه عام [٢]، وكذلك تطبيقها مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة انسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية، ومن ثم الدول الفقيرة والنامية كتأسيسها الصندوق الكويتي، فضلاً عن رفضها العدوان المسلح في العلاقات الدولية، واتخاذ جانب المعتدي عليه وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه، وأيضاً أرادت ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار .[٣]

تعد دولة الكويت أحد أهم منتجي ومصدري النفط في العالم، فهي عضو مؤسس في منظمة الدول المصدر للبترول أوبك[٤] في عام ١٩٦٠، وعضو مؤسس في منظمة أوابك[٥] عام ١٩٦٨، وهي تمتلك خامس أكبر احتياطي للنفط في العالم ، فيوجد في ارضها (١٠%) من احتياطي النفط

---

[١] حسن علي الابراهيم، المصدر السابق ، ص١٧٧ ؛ محمد حسنين هيكل، عند مفترق الطرق(حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ١٩٨٨، ص٢٧_ ٢٩ .

[٢] محمد عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص ١٢٧ .

[٣] أحمد حمود الدويهيس، سياسة الكويت الخارجية العوامل والاهداف والوسائل، مركز القبس للمعلومات والدراسات ، الكويت، العدد ٧٤، ١٩٩٨، ص١٣٥ .

[٤] الاوبك : منظمة البلدان المصدرة للنفط تم تأسيسها في العام ١٩٦٠ في بغداد واختيرت جنيف مقرا لها وكانت تضم العراق والكويت وإيران وفنزويلا وهم اعضاؤها المؤسسون ثم انضمت اليها بلدان اخرى وتُعد من أهم المؤسسات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر في الاحداث الدولية . عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٣٧٩ .

[٥] الاوابك : منظمة نفطية عربية تأسست في العام ١٩٦٨ وضمت ثلاث دول عند تأسيسها هي المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا ثم توالى انضمام الدول العربية اليها بعد ذلك ، اتخذت من الكويت مقراً دائماً لها وكانت الغاية من تأسيسها كما اعلن في ميثاق المنظمة هي التنسيق بين الدول العربية المنتجة للنفط من اجل استثمار تلك الثروة بشكل يضمن ديمومتها واستثمار عائداتها بشكل اقتصادي مدروس. للمزيد ينظر: أسامة صاحب منعم ، انضمام العراق الى منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوابك) ١٩٧٢، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بابل ، العدد ٢١ ، حزيران ٢٠١٥ ، ص ٤١١ – ٤١٢ .

بالعالم، يمثل النفط ومنتجاته ما يقارب (٩٥%) من عائدات التصدير، و(٨٠%) من الايرادات الحكومية .[١]

وتُعد الكويت اكثر البلدان المتقدمة في جامعة الدول العربية، إذ تُعد رابع أغنى بلد من حيث دخل الفرد، وتنطلق السياسة الخارجية من هدفها السياسي فهي تدعم العلاقات الدولية الكبرى وتعمق التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي مع الدول العربية بصورة عامة ودول الخليج العربي بصورة خاصة، كما انها ترفض من خلال سياستها أي تدخل أو وجود أجنبي في منطقة الخليج العربي، فكانت دول الخليج العربي تعرب عن معارضتها الدائمة لمحاولات الدول الكبرى في التدخل في شؤون المنطقة .[٢]

وضعت دولة الكويت الدستور في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٢ بدلاً من أول دستور لعام ١٩٣٩، وبموجب هذا الدستور أعلنت الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة دستورية برئاسة الأسرة الحاكمة من ذرية مبارك الصباح، فيعتبر هذا الدستور هو الذي نظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويُعد إصداره ثمرة العقد الاجتماعي الذي ارتضاه الشعب الكويتي منذ نشأة دولة الكويت، ودستور دولة الكويت يتضمن (١٨٣) مادة تتدرج تحت خمس أبواب هي: (الدولة، ونظام الحكم، والمقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، والحقوق والواجبات العامة، والسلطات أحكام عامة وأحكام مؤقتة) .[٣]

فالدستور يعبر عن إرادة الحاكم والمحكوم في العيش معاً تحت مظلة الشورى والديمقراطية وبناء دولة القانون، سبق اقرار وضع الدستور خطوات تعكس حرص دولة الكويت على اختيار من يمثلهم أفضل تمثيل فكانت أول مبايعة لشعب الكويت، للحاكم صباح الأول، ليكون حاكماً عليهم بالتراضي والمشورة فقد واصلوا عبر السنين التشاور والتباحث فيما بينهم للوصول إلى نمط سياسي واجتماعي واقتصادي ينظم العلاقة بينهم، تكلل ذلك في تأسيس أول مجلس شورى لهم عام ١٩٢١، وتلاه مجلس آخر تشريعي منتخب عام ١٩٣٨، واستمرت بعدها المجالس النوعية التي نشأت في

---

[١] سي ان بي سي، الكويت الخامسة عالميا بالاحتياطي النفطي برصيد ١٠١,٥، مليار برميل، جريدة السياسة، نيسان ٢٠١١ .

[٢] عبد الله العنزي، أمن الخليج العربي (دراسة في الاسباب والمعطيات)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٣ ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٩٦، ص ١٤.

[٣] محمد سعيد الدقاق، دروس في القانون الدولي، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧، ص٢٣١ .

عقود الثلاثينيات والاربعينيات والخمسينيات، كالمعارف والبلديات حتى نهاية عقد الستينيات[١]، فتكللت هذه المسيرة بالمصادقة على دستور ١٩٦٢، برغم التعديلات المتكررة على الدستور الكويتي فقد أصَر ابناء دولة الكويت على التمسك بهذه الوثيقة لأنها تعد الأمان لدولة الكويت وشعبها.[٢]

وانضمت الكويت إلى عضوية الامم المتحدة في ١٤ أيار ١٩٦٣، واصبحت العضو رقم (١١١) في الأسرة الدولية ، فضلاً عن التزامها بشكل دائم بقرارات الأمم المتحدة لأنها كانت تسدد كل عام نصيبها من ميزانيتها مما جعل المنظمة الدولية تضع الكويت في قائمة الشرف الخاصة مع الدول القليلة الاخرى، وأيضاً انضمامها عام ١٩٦٢ إلى اتفاقيتي انشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي[٣]، وزادت مساهمتها في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما وأنها كانت عضواً في منظمة التجارة العالمية (الجات)[٤] منذ عام ١٩٦٣، وانظمت بموجب القانون رقم (٨١) لعام ١٩٩٥ إلى عضوية المنظمة، ودعمت الكويت الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمساعدات زادت عن(١٣١) مليون دولار .[٥]

---

[١] المجلس التأسيسي للدستور الكويتي، المصدر السابق، ص ١٢٥ .

[٢] مناور عبد اللطيف العتيبي، الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (٢٠٠٦_ ٢٠١٢)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٣، ص ٢٢ .

[٣] صندوق النقد الدولي : يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق النمو والرخاء أساس مستدام لكل بلدان الاعضاء البالغ عددها ١٩٠عضوا ، ويقوم بهذه المهمة عن طريق دعم السياسات الاقتصادية التي تعزز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي، والتي تمثل ضرورة للإنتاجية وخلق الوظائف والرفاهية الاقتصادية، وبلدان الاعضاء تدير الصندوق ومسؤولاً امامها، ومن اهدافه انه يقوم بتعزيز التعاون النقدي الدولي، وتشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي، وتثبيت السياسات التي من شأنها الإضرار بالرخاء، ولتحقيق هذه المهمات ، تعمل بلدان الاعضاء في الصندوق على أساس تعاوني فيما بينها ومع الهيئات الدولية الاخرى لتحسين حياة المواطنين . للمزيد ينظر: أرسنت فولف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية ، تر: عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاعلام، الكويت، ٢٠١٦، ص١٤ .

[٤] منظمة التجارة العالمية (الجات) : هي منظمة تجارية عالمية انشئت عام ١٩٩٥، مقرها جنيف في سويسرا ومهمتها الاساسية ضمان انسياب التجارة العالمية بحرية بين دول الاعضاء، وتم انشائها لتحل مكان الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة (الجات) والتي انشئت في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وتعد حروب الرسوم الكمركية والتجارية بين اعضاء رئيسيين فيها ، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والصين والاتحاد الاوربي . للمزيد ينظر: عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية ، القاهرة، ٢٠٠٢ _٢٠٠٣، ص ١٧ .

[٥] عبد الرضا علي أسيري ، سياسة الكويت الخارجية ، ص ٣١_٣٢.

اتبعت دولة الكويت في نشاطاها السياسي مع الدول الخارجية ومنذ استقلالها سياسة اتخاذ المرونة والأمتداد في التعامل مع البيئة الخارجية، وأدركت أن أهدافها لا يمكن أن تتحقق إلا بالاعتماد على سياسة خارجية مرنة تأخذ على عاتقها مشاركة الدول النامية في فائضها المالي ويتم ذلك بقروض صندوق التنمية الكويتي، فضلاً عن اتخاذها سياسة حيادية تحافظ على أمنها وسيادتها من قوى اقليمية تفوقها بالإمكانيات والطاقات البشرية والجغرافية والعسكرية ودولة الكويت صغيرة الحجم ومواردها الدفاعية تعتمد على السياسة الخارجية من خلال الحفاظ على سيادتها وأمنها .[١]

تسعى الكويت بتبني تلك السياسة المرنة والحيادية إلى حماية أمن دولتها وسيادتها واستقلالها، فضلاً عن حماية مصالحها والحفاظ على وتيرة واحدة في الارتباط مع الدول العربية والإسلامية ، وتطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة انسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية من دول العالم الفقيرة والنامية، كذلك كان استثمارها لفوائد سياسة المشاركة في توزيع الثروة او مساعدات الدول الاخرى على صيغة اقامة شبكة علاقات دولية هدفها خدمة قضايا الكويت الوطنية والاقليمية ومن ثم مصالح العالم العربي والإسلامي [٢]، فهي بذلك تضمن وقوف الدول التي تساندها مادياً إلى جانبها في القضايا الوطنية والقومية، وأرادت الكويت من أهداف تلك السياسة التي اتبعتها عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ترتبط معها بسياسة كما ترفض التدخل في شؤونها الداخلية.[٣]

والكويت ترفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية وتسعى إلى ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة اضطراب الأمن وعدم الاستقرار، كما انها تعمل على تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على جميع الأصعدة ، ومن خلال ثروتها المالية والنفطية فأنها تسعى لاستغلالها في دعم القضايا العربية والدول التي تحتاج إلى مثل هذه الثروات، بعد أن حصلت الكويت على استقلالها كانت العقود الثلاثة الاولى من الاستقلال مرتكزة بالإساس على النشاط القومي في منطقة الخليج العربي، ثم مع الدول العربية والإسلامية الأخرى .[٤]

---

[١] عبد الله العنزي، المصدر السابق، ص ١٩ .

[٢] محمد سعيد الدقاق، المصدر السابق، ص ٢٣٠ .

[٣] أحمد حمود الدويهيس ،المصدر السابق ، ص١٣٨ .

[٤] عبد الرضا علي أسيري ، النظام السياسي في الكويت، ص ١٩٨ .

وخلال الخمسينيات والستينيات كانت الكويت من أوائل دول الخليج العربي التي تأثرت في حالة المد القومي _الناصري [١]، التي اجتاحت النظام العربي وكانت رافداً أساسياً للحركة الوطنية الفلسطينية التي استوعبت مختلف تيارات النضال الفلسطيني في ذلك الوقت ومنها انطلقت حركة فتح عام ١٩٦٩، فساهمت الكويت في استقطاب الشعب الفلسطيني بأعداد كبيرة وعلى كافة الأصعدة والدوائر الخارجية لدعم القضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية تمس الأمن العربي والسلام الدولي، وفي السبعينيات أخذت الدول الإسلامية في توجهات السياسة الخارجية الكويتية عندما تبني شريعة الاسلام ومبادئه في الإخاء والتعاضد بين المسلمين وتنامي الشعور الشعبي في مد يد العون لشعوب الخليج العربي وكذلك دول العالم الثالث (الدول النامية) .[٢]

وكانت الإنجازات الكويتية مع الدول العربية تترجم في مواقفها حيال هذه الدول من خلال المساعدات المالية والتعليمية والاجتماعية ، ولم تقتصر على تلك الدول فحسب في أهداف سياستها الخارجية إنما شملت تلك المساعدات التي تمنحها دول الخليج العربي[٣]، وانشاءها مؤسسات تمويلية كما ذكرنا الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، فضلاً عن انشاءها مؤسسات شبه رسمية لتقديم العون للشعوب الفقيرة في آسيا وافريقيا، وضمانها مستقبل آمن، والذي يعني استثمار عوائد البترول على أسس علمية واقتصادية من خلال الاستثمار الخارجي، وهو ما توجهت اليه الكويت من خلال جذب رؤوس الاموال والشركات العالمية والعربية للاستثمار وبناء قاعدة لها اقتصادية صناعية تحول الاقتصاد الكويتي من اقتصاد أحادي المورد واعتماده على النفط، إلى اقتصاد صناعي متقدم ينمو باستمرار

---

[١] التيار القومي الناصري : حركة قومية عربية نشأت في ظل حكم جمال عبد الناصر (رئيس مصر من عام ١٩٥٦_١٩٧٠) واستمرت بعد وفاته واشتق اسمها من اسمه وتبنت الأفكار التي كان ينادي بها وهي الحرية والاشتراكية والوحدة وهي نفس أفكار الأحزاب القومية اليسارية العربية الأخرى في بداية الخمسينيات عندما قامت ثورة يوليو في مصر وكان الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الخليج في بدايته، إذ كان مردود النفط لصالح مجتمعات الخليج ماعدا البحرين التي كان دخلها من مردود النفط قد بدأ في اواسط الثلاثينيات فأن الكويت= = وقطر كان مردودها من النفط لسنوات قلائل لان عوائدها من النفط كانت تمنحها للدول العربية والإسلامية . ينظر: مجلة الثقافة العربية، العدد ١٢، طرابلس، ليبيا، تشرين الاول ١٩٧٤ ، ص ١٢.

[٢] عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة (انجازات–اخفاقات–وتحديات) ، ط٢، مطبعة القبس التجارية، الكويت، ١٩٩٣، ص١٣١ .

[٣] أحمد حمود الدويهيس ،المصدر السابق ، ص١٣٩ .

ويواكب الدول الكبرى والاقليمية والعربية في المنطقة والدول النامية بضمان مساندتها لها بالدعم الذي تقدمه دولة الكويت لهذه الدول.[١]

سادساً- دولة الكويت ودورها في تأسيس مجلس التعاون الخليجي:

يُعد رئيس الدولة هو الأمير ولقبه الرسمي (حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت)، وقد نصت مواد دستور الكويت أن يتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه (وان ذاته مصونة لا تُمس) كما تنص المادة (٥٨) من الدستور على أن رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة [٢]، وأنهُ يُسأل كل وزير أمامه عن أعمال وزارته ، بمعنى ان أي وزارة مسؤولة مسؤولية ثنائية أمام الأمير وأمام مجلس الأمة، وأن الأمير هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ولا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصادق عليه الأمير[٣]، والكويت إمارة وراثية في الحكم من ذرية الشيخ مبارك الصباح، وأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ، وكونه أمير البلاد والمرجع الأعلى في الشؤون الحيوية الهامة، فأن سموه يشرف إشرافا مباشراً على الكثير من الأعمال العامة، والمترأس على هيئات لها أثر بارز في حياة البلاد، ويأتي في مقدمتها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي التي كانت فكرة تأسيسها نابعة من سموه، وبرغم المشاغل الرسمية لسموه فإنه حريص على مشاركة شعبهِ أفراحهم وأحزانهم .[٤]

أراد أمير الكويت جابر الأحمد الصباح في سياستهِ تجاه دول الخليج العربي جمع شمل دول الخليج في نظام سياسي اقليمي لأجل التعاون المشترك بين هذه الدول في جميع المجالات سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، فقام ببداية تأسيس نظام سياسي لتشكيل مجلس التعاون الخليجي، وذلك في عام ١٩٧٥، عندما زار أمير الكويت جابر الأحمد الصباح أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة في١٦ أيار ١٩٧٥، وجرت

---

[١] رمضان علي الشراح، حسين طه الفقير، المصدر السابق، ص٤١ .

[٢] فيصل أبو صليب، المراحل الرئيسة في تطور سياسة الكويت الخارجية ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد٤، مج٤٣، ٢٠١٥، ص١١٤ .

[٣] عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، ص١٣٢ .

[٤] الاعلام الخارجي (إدارة المطبوعات الاعلامية)، الكويت- حقائق وارقام ، ط٥، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٦، ص٤٤_٤٥ .

مباحثات مطولة مع رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان [١]، صدر على أثرها بيان مشترك دعوا فيه إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزير خارجية لكلا البلدين، زار بعدها ولي عهد الكويت سعد العبدالله السالم الصباح [٢]، دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٧٨ في حين دعت البيانات المشتركة التي صدرت عن المحادثات بين الدولتين من أجل تحقيق تعاون مشترك بين دول الخليج العربي .[٣]

بدأت المباحثات الخليجية من أجل التعاون الخليجي المشترك، إذ قام وزير الداخلية السعودي نايف بن عبد العزيز [٤] بجولة إلى دول الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت وسلطنة عُمان ودعاهم إلى التعاون من أجل الاتفاق بين دول الخليج العربي

---

[١] زايد بن سلطان آل نهيان (١٩٤٦_١٩٧٦) : شيخ دولة الإمارات العربية المتحدة ولد عام ١٩١٨ في قصر الحصن الذي بناه والد الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان الذي حكم الامارة خلال المدة ١٩٢٢_١٩٢٦، وسمي زايد بن سلطان باسم جده الأكبر زايد بن سلطان بن خليفة آل نهيان الملقب بـ (زايد الأكبر) والذي حكم ابو ضبي أطول فترة في تاريخ الأمارة. للمزيد ينظر: أحمد يونس زويد الجشعمي ، السياسة الداخلية للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (١٩٤٦_١٩٧٦)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الآداب، جامعة البصرة ،٢٠١٠، ص ١ ؛ عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ،ج٣ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص٣٢_٣٣ ؛= =محمد ناصر مهنا، الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص١٧٣.

[٢] سعد العبد الله السالم الصباح (١٩٣٠_٢٠٠٨) : ولد الشيخ في ١٣ أيار ١٩٣٠، تلقى تعليمه في المدرسة المباركية ودرس علوم الشرطة عام ١٩٥١، في المملكة المتحدة وتخرج برتبة ضابط وعين عام ١٩٦١ رئيس لدائرة الشرطة والامين العام للكويت ثم وزير للداخلية عام ١٩٦٢ ثم وزير للدفاع عام ١٩٦٤ ، وعين رئيس للوزراء عام ١٩٧٨ وبعدها أميراً للكويت عام ٢٠٠٦، بعد وفاة الشيخ احمد الجابر الصباح وتوفي عام ٢٠٠٨، بسبب مشاكل صحية . للمزيد ينظر: مركز البحوث والدراسات الكويتية، الشيخ سعد العبدالله الصباح (لمحات مشرقة من تاريخ حياته)، الكويت ، ٢٠٠٨، ص١٢_٢٣ ؛ راشد عبد الله الفرحان، مختصر تاريخ الكويت، مطبعة الدني، القاهرة ، ١٩٦٠، ص١٠٣_ ١٠٥ ؛ بدر خالد البدر ، رحله مع قافلة الحياة ، ج٢، الكويت، ٢٠٠٤، ص٥٥ ؛ هاشم عبد الرزاق صالح ، جذور التجربة الديمقراطية في الخليج العربي دراسة تاريخية ، مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية ، العدد ٣ ، جامعة الموصل ، مج ١٠ ، ص ٢٩٤ .

[٣] عدنان رميض خرنوب الشحماني، السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران (٢٠٠٥_٢٠١٢)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ٦ .

[٤] نايف بن عبد العزيز(١٩٣٣_٢٠١٢): ولد في الطائف هو ابن الملك عبد العزيز آل سعود، فأصبح أمير للرياض في عهد الملك عبد العزيز ونائب لوزير الداخلية ووزير داخلية في عهد الملك فهد توفي عام ٢٠١٢. للمزيد ينظر: خالد العاني، محمد النحال، موسوعة الأمير نايف بن عبد العزيز، الدار العربية للموسوعات ، دمشق ،٢٠٠٩، ص١٣.

وتحقيق مجلس التعاون الخليجي ، إذ اتفق قادة الدول الخليجية في عام ١٩٧٨ على ضرورة اجراء لقاءات للمتابعة والتنسيق المشترك في جميع المجالات وعقد اجتماعات اقليمية ، وأكد الأمير جابر الأحمد الصباح اثر انعقاد مؤتمر عربي ، هو مؤتمر القمة العربية الحادي عشر [١]، بالأردن في تشرين الثاني عام ١٩٨٠ من اجل مباحثات بشأن التعاون بين دول الخليج العربي .[٢]

وبادرت سلطنة عُمان في إنشاء مجلس التعاون الخليجي وطرحت مشروعها اثناء عقد المؤتمر في الرياض عام ١٩٨٠، فتشكل المجلس نتيجة دوافع تم طرحها بين دول الخليج العربي وضمت ست دول هي (المملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، وسلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة)، وتم الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ٤ شباط عام ١٩٨١، فوجدت دول الخليج العربي أسباب ودوافع كثيرة سياسية واقتصادية وثقافية مشتركة ونسقت هذه الدول صيغة للتعاون المشترك من أجل تحقيق الوحدة بينهم، وفي ٢٥ شباط من العام نفسه عُقد اجتماع آخر لاستكمال المناقشات لبيان الاهداف من تأسيس المجلس لدول الخليج العربية .[٣]

كما قامت المملكة العربية السعودية بالمشاركة وركزت جهودها على الجانب السياسي لوظيفة عمل مجلس التعاون الخليجي، وهذا التصور مثلته المملكة، مع اقتناعها بالاقتراحات الاقتصادية والعسكرية إلا أنها دعت إلى الاهتمام المباشر بالاستقرار السياسي في الخليج العربي والحفاظ على الامن الداخلي لدول الخليج العربية الست ذات الانظمة الوراثية من أجل إبعاد تلك الدول عن تداعيات الثورة الإيرانية والتطورات الاقليمية الأخرى.[٤]

---

[١] مؤتمر القمة العربية : هو المؤتمر الحادي عشر اقيم في المملكة الاردنية في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٨٠ ضمن سلسلة مؤتمرات القمة العربية التي تعقد سنويا للنظر في برنامج العمل العربي والاقتصاد المشترك . للمزيد ينظر: عبدالجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، دار النهار للنشر، بيروت ، ١٩٩٧، ص ١١٢ .

[٢] عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط ، الأردن، ٢٠٠٠، ص٤١ .

[٣] يحيى حلمي رجب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (رؤية مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية) ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت ، ١٩٨٣، ص٦٤.

[٤] حسن علي الإبراهيمي، المصدر السابق، ص١٤٣_١٤٤ .

وبذلك كانت دولة الكويت هي صاحبة فكرة انشاء مجلس التعاون الخليجي منذ عام ١٩٧٥، عندما احتضنت الرياض اجتماع وزراء الخارجية الخليجين من دول (الكويت، المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان ، قطر ، البحرين) عام ١٩٨١ للتحضير لتأسيس المجلس، عندما ترأس المجلس وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح[١] ، معلناً أمام الصحفيين أنه كان صاحب المشروع وبالفعل تم تأسيس المجلس في ٢٥ أيار عام ١٩٨١ .[٢]

يتضح مما سبق أن تاريخ الكويت السياسي يبدأ بصورة فعلية منذ نزول قبائل العتوب وهم فخذ من قبيلة عنزة العربية في أرض الكويت، وكان لآل الصباح من الشوكة والنفوذ داخل العتوب ما مكنهم من تسلم مقاليد السلطة في البلاد، وبذلك أصبح للكويت كيان سياسي واضح المعالم وأخذت دورها في تشكيل أجهزة الدولة لضمان استقرار البلاد وتحقيق مصالح ابناءه، فتشكلت السلطتين التشريعية والتنفيذية لتتعاون للنهوض بالبلاد وسن الدستور الكويتي الأول الذي نظم العلاقات داخل البلاد، وامتلكت الكويت نظاماً سياسياً ورؤية مستقبلية مكنتها من أخذ دورها في المنطقة وبين دول العالم، فانضمت إلى عصبة الأمم المتحدة واكتسبت ثقة الدول العظمى بألتزامها بقرارات العصبة ومساهمتها السنوية في ميزانيتها لتنال شرف الانضمام إلى لائحة الشرف الخاصة بالأمم المتحدة، كذلك انضمت إلى البنك الدولي وأصبحت عضواً فعالاً داخله، فضلاً عن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وإلى جامعة الدول العربية، كذلك مكنتها سياستها المرنة والحيادية من لم شمل دول منطقة الخليج العربي بمجلس واحد يعمل على التعاون والتحالف لتحقيق مصالح أبناءه

---

[١] صباح الاحمد الصباح (١٩٢٩_٢٠٢٠) : أمير دولة الكويت الخامس عشر منذ تأسيس إمارة الكويت والخامس بعد الاستقلال من المملكة المتحدة ، ولد سمو الشيخ عام ١٩٢٩، وتلقى تعليمه في المدرسة المباركية وتولى مقاليد الحكم في ٢٩ عام ٢٠٠٦ ، يشهد التاريخ لسموه في مجال السياسة الخارجية ما يقارب الاربعة عقود ، إذ ارتبطت صورة سموه وأسمه بوزارة الخارجية، توفي سموه في ٢٩ ايلول ٢٠٢٠. للمزيد ينظر: مجلة الحرس الوطني الكويتي ، المصدر السابق، ص١٦ ؛ عبد الله يوسف الغنيم، سمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح : عزيمة وبناء، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت، ٢٠٠٤، ص٩٦ .

[٢] ظافر محمد العجمي، أمن الخليج تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص٤٥٦ .

وحماية حدود مختلف دولهِ ضد أي اعتداء خارجي، وكان لها دور فعال في الوقوف إلى جانب مختلف الدول العربية وخاصة مناصرة القضية الفلسطينية، وكذلك دعم الدول العربية ومساعدتها مادياً ومعنوياً بل تعدت مساعداتها الدول العربية إلى مختلف دول العالم النامية والفقيرة، هذه السياسة التي رسمت علاقة الكويت مع مختلف الدول الخليجية وجعلت لها دور مؤثر في مختلف القضايا العربية والعالمية .

الفصل الأول

العلاقات الكويتية السياسية والاقتصادية والثقافية تجاه المملكة العربية السعودية ١٩٩١_٢٠٠٦

المبحث الأول

سياسة الكويت الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية

سعت الكويت منذ أن نالت استقلالها في عام ١٩٦١ إلى انتهاج سياسة خارجية طموحة معتدلة ومتزنة تجاه دول الخليج العربي التي ترتبط معها بروابط الجوار والتاريخ والثقافة المشتركة، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة، وذلك وفق سياسة محددة تهدف إلى تحقيق ركائز السلم والأمن في منطقة الخليج العربي وتسعى إلى تحقيق مبدأ التعاون والصداقة المشتركة مع كافة دول الخليج، وقد كانت الخطوة الأولى على الصعيد الدبلوماسي هي انشاء وزارة الخارجية الكويتية لتقوم بدورها المنوط بها وهي إدارة الشؤون الخارجية للدولة، فرسمت مبادئها الأساسية القائمة على احترام سيادة الدول والحفاظ على حسن الجوار والعمل على تحقيق مصالح دول الخليج، فكانت سياستها الخارجية تجاه دول الخليج مبنية على التعاون والتآزر لتحقيق المصالح المشتركة لجميع الدول .

علاقة الكويت مع المملكة العربية السعودية :- ترتبط دولة الكويت مع المملكة العربية السعودية بروابط متينة ومتماسكة هي روابط الجوار والاتصال الجغرافي للمنطقة ووحدة الدين والمذهب وترابط الشعبين الكويتي والسعودي في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فكانت سياستها تجاه المملكة العربية تتسم بالود والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة، وكان لكل من البلدين مواقف مشرفة لمساندة البلد الآخر في محنهِ وقد مرت هذا العلاقات بأدوار وهي[١] :-

[١] يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط٢، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٨، ص٢٠ .

اولاً- جذور الترابط والتلاحم بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية:

تعود جذور العلاقات الكويتية – السعودية إلى امتداد تاريخي بعيد يقوم على أساس مجموعة من التفاعلات الدولية المتحدة الأطراف والوحدات السلوكية من ناحية الأفكار والتنظيم في منظومة الوحدات الدولية ، بما يتوافق مع أنواع من الروابط والمبادلات المختلفة التي تتم خارج حدود دولة واحدة مستقلة، فقد كانت العلاقات الدولية الكويتية مع دول الخليج العربي علاقة دولية قائمة على أساس التعاون المشترك، وحقيقة الأمر ان مفهوم العلاقات الدولية يكون كعلم قائم بذاته، فقد نشأ حديثاً بعد الحرب العالمية الثانية، فهو علم يدرس العلاقات الدولية والتي تشمل جميع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، إذ إن هذه العلاقات تخضع إلى التطور والتغيير وأهمها العلاقات السياسية بما يمكن أن تحققه من أمن وسلام ورفاهيه لشعوبها، لاسيما إذا كانت هادفة وبناءة ومتعاونة وسليمة[1]، وهذا ما نجده في العلاقات الكويتية مع جاراتها من دول الخليج العربي كذلك علاقتها مع المملكة العربية السعودية، وقبل أن تحصل الدولتين على استقلالهما فقد كانت العلاقات بين البلدين موجوده حتى قبل حصول الكويت على استقلالها رسمياً من بريطانيا بعد أن كان عليها نزاع ترسيم الحدود، إذ كان هذا النزاع بين العراق والكويت فكانت المدة طويلة في هذا الصراع سادتها علاقات جيدة حتى عام ١٩٦١ .[2]

---

[1] محمد نايف عواد العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة ١٩٦١_١٩٧٣، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠١، ص٢٣ .

[2] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، مج٤، ٢٠٠١، ص٥٠ .

كان هذا العام الذي طالب فيه رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم[١] بالكويت وعدها جزءاً من العراق وتابعة لمحافظة البصرة جنوب العراق وان أمير الكويت قائمقام لها، بعد ذلك كرر عبد الكريم قاسم مطالبته بالكويت مرة اخرى موضحاً حقوق العراق التاريخية في الكويت[٢]، وهذا ما أثار حفيظة الدول العربية في مواجهة تداعيات الأزمة الحاصلة بين البلدين فكان أبرزها الدور السعودي إلى جانب الكويت، كان من أبرز الأسباب التي دفعت السعودية للوقوف إلى جانب الكويت هو الروابط العائلية بين العائلتين الحاكمتين في السعودية والكويت[٣]، إذ ان موقف السعودية تجاه الأزمة الكويتية –العراقية عام ١٩٦١ كان موقفاً حازماً، و بعد انتهاء الأزمة في ٢٥ شباط عام ١٩٦١ تم الاحتفال بهذا اليوم بالعيد الوطني الكويتي، كذلك فإن المملكة العربية السعودية التي حصلت على استقلالها على أساس اتفاقات عبد

---

[١] عبد الكريم قاسم(١٩١٤_١٩٦٣): سياسي وعسكري عراقي ولد في بغداد في محلة المهدية في ٢١ كانون الأول ١٩١٤ سكن مع اخوته في قضاء الصويرة بمحافظة واسط بعد وفاة والده ثم تعلم القراءة والكتابة في الكتاتيب ثم التحق بالكلية العسكرية في بغداد اكمل الدراسة المتوسطة في العام ١٩٣١ وعمل بعدها كمعلم لمدة عام واحد بعدها شارك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وارسل بدورة عسكرية للضباط الاركان إلى بريطانيا في العام١٩٥٠ ، ثم دخل تنظيم الضباط الاحرار عام ١٩٥٤ ، واصبح رئيسا للعراق عام ١٩٥٦ ، قام بانقلاب ضد الحكم الملكي في تموز عام ١٩٥٨ ، وأسس الجمهورية العراقية واستمر حكمة للعراق من عام ١٩٥٨_١٩٦٣ وفي ٨ شباط عام ١٩٦٣ حصل انقلاب ضده وتم اغتياله في ٩ شباط ١٩٦٣ . للمزيد ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥، ص٢٩٣_٢٩٥ ؛ ستار جبار الجابري، انا والزعيم (مذكرات العقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم)، ط١، العدالة للطباعة والصحافة والنشر، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢١ .

[٢] – خالد يحيى أحمد الجبوري، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر، ط ١، منشورات دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣، ص ٤٨_ ٥٢

[٣] –جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٥٠.

العزيز آل سعود[١] مع بريطانيا لطلب المال والسلاح منها لهزيمة خصومه العثمانيين الذين طالبوا بالمنطقة واستطاع من خلال اتفاقياته توحيد مناطق المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٤، فقد كانت سياسة الدولتين مرتكزة على منهجية سياسية متقاربة تتشابهان بشكل كبير في تركيبتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كذلك في بناءها القيمي والثقافي.[٢]

تميزت العلاقات الكويتية مع المملكة العربية السعودية من حيث البيئة بأنها بيئة متشابهة ومتجانسة فهي بيئة صحراوية، تميزت أيضاً في وحدة الدين والمذهب كذلك الرقعة الجغرافية، فقد كان الاتصال الجغرافي للمنطقة الخليجية مهماً جداً، لما له من تقارب بين الدول الخليجية القائم على أساس الحدود الدولية للخليج العربي، فضلاً عن ذلك يؤثر في سكان تلك المناطق والتقارب الحاصل في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقوم على أساس اتفاقات دولية وتعاون مشترك فيما بينها، لما يمتلكه سكان المملكة العربية السعودية وسكان دولة الكويت من التجانس والأصالة والعروبة بين سكان الدولتين. [٣]

ويرجع التقارب بين الدولتين (الكويت، والمملكة العربية السعودية) إلى زمن بعيد وما زاد من هذا التقارب هو التنقل والاتصال فيما بينهم، مما أدى إلى ترابطهما منذ القدم في التبادلات والمنافع التجارية فضلاً عن المصاهرة والأحلاف، فإن قوة

---

[١] عبد العزيز آل سعود (١٨٦٧_١٩٥٣): هو عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية وأول ملك لها وأبو الملوك الحكام بعده، ولد عام ١٨٦٧ في مدينة الرياض وبعدها سعى إلى بناء شخصيته بصورة سليمة، فتعهد لنفسه بنظام صارم في الرياضة والأكل والنوم الذي التزم به طوال حياته وفي عام ١٨٩٢ سافر إلى الكويت لتعلم السياسة والمجالس وفنون الحرب، وبعدها عاد إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٠٢ وخاض عدة معارك لتحقيق حلمة في تأسيس مملكة آل سعود ، وأعلن عام ١٩٣٢ تغيير أسم مملكة الحجاز ونجد إلى المملكة العربية السعودية ونصب نفسه ملكا عليها حتى وفاته عام ١٩٥٣. للمزيد ينظر: هاري سانت جون بريدجر، تر: خالد أحمد عبدالله، مذكراتي السياسية مع الملك عبد العزيز آل سعود، الدار العربية للموسوعات، بيروت،٢٠٠٤، ص١٣ .

[٢] محمود أحمد، العلاقات الدولية في الاسلام، دار الثقافة العربية، دمشق،١٩٩٦، ص ١٠ .

[٣] يحيى حلمي رجب، المصدر السابق، ص٢١.

العلاقات السياسية بين البلدين قائمة على إطار الوحدة الروحية الإسلامية والوحدة الجغرافية والوحدة التاريخية فضلاً عن الوحدة الاجتماعية والمنافع التجارية لسكان البلدين لبناء علاقات متينة، فإن أصول سكان المملكة العربية السعودية وسكان دولة الكويت ترجع إلى العشائر التي عاشت في أنحاء شبة الجزيرة العربية في نجد والحجاز والاحساء وعشائر شمر والمعاضيد من بني تميم وبني هاجر وعشائر عنزة وغيرها، إذ إن قادة الكويت ترجع اصولهم إلى منطقة نجد، وان اصول القرابة التي ينتسب اليها آل سعود وآل الصباح ترجع إلى قبيلة عنزة .[١]

يعود امتداد العلاقات بين الكويت والدولة السعودية الأولى[٢] إلى بعد تاريخي وسياسي له أكثر من قرنين من الزمان، إذ يقترب بداية حكم آل الصباح في الكويت من بداية قيام الدولة السعودية الأولى، فحكم آل الصباح في الكويت أنحصر ما بين القرنين الثاني عشر والسابع عشر [٣] .

---

[١] يقسم العرب إلى قسمين: قحطان وهم العرب العاربة وعدنان وهم العرب المتعربة، وتقسم إلى فرعين مضر وربيعة، اما مضر فسكنت الحجاز وكانت لها الرئاسة في مكة، وأما ربيعة فكانت منازلها في نجد بين اليمامة والبحرين والعراق، وربيعة تقسم إلى عمارتين بني كلب وبني أسد ويتفرع بني أسد إلى قبيلتين هما جديلة وعنزة، وعنزة التي تنتسب اليها البيوت الثلاثة الحاكمة في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين من آل سعود من قبائل نجد وآل الصباح وآل خليفة. للمزيد ينظر: أمين الريحاني، ملوك العرب، ج١، ط ٨، دار الجيل، بيروت ، ١٩٧٨، ص٦٥٦.

[٢] الدولة السعودية الأولى: وهي الفترة لتكوين وتأسيس الدولة التي قامت في شبه الجزيرة العربية بعد الاتفاق الذي قام بين الأمير محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وتمتد من ١٧٢٥ ولغاية ١٧٦٥، إذ ترتب على ذلك الاتفاق تكوين وحدة سياسية كبيرة على أرض شبه الجزيرة العربية ضمن العديد من الكيانات السياسية الصغيرة التي كانت تتواجد في إقليم نجد . اليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن العشرين، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٥، ص ١١٥ .

[٣] اختلف الباحثون في السنة التي تأسست فيها الكويت، وبداية حكم صباح الأول بن جابر، واختلفوا في السنة التي وضعت بها اقدام بني عتبة ارض الكويت، للمزيد ينظر: عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٨٧، ص٣١ .

فكان اتفاق الدرعية[١] هو بداية لقيام الدولة السعودية الأولى القائمة على قواعد ثابتة أساسها كلمة التوحيد[٢]، وبعد أن تمحورت العلاقات السياسية الودية بين الدولة السعودية الأولى (قبائل نجد) والكويتيين في مسايرة مشيخة الكويت لقادة الدولة السعودية الأولى لصداقتهم من ناحية وقوة وسيطرة الدولة السعودية الأولى من ناحية اخرى، وان كان يشير إلى شيء فهو يشير إلى حكمة وحسن تدبير من الشيخ عبدالله بن صباح [٣]، حتى لا تتعرض البلدة للهجوم من أي دولة والمحافظة على أمن واستقرار دولته من أي عدوان خارجي.[٤]

انتهت بعد ذلك الدولة السعودية الأولى باستيلاء العثمانيين على بلدان نجد والدرعية وضربها بالمدافع والاسلحة الحديثة، فقد مارست الدولة العثمانية توجيه نفوذها إلى الكويت التي كانت تشكل بالنسبة لهم الحماية من جهة الجنوب، الأمر الذي أدى إلى تنافس عثماني بريطاني في المنطقة لأنها تعد نقطة مهمه لأطماع بريطانيا في الخليج،

---

[١] اتفاق الدرعية : هو اتفاق وقع بين أمير الدرعية محمد بن سعود والامام محمد بن عبد الوهاب ، إذ اتفق الامامان على الدعوة الى تصحيح عقيدة الناس مما علق بها من الشرك والبدع والخرافات وذلك بالعودة الى ما كان عليه النبي محمد والسلف الصالح والقيام بواجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل ذلك ويعتبر الميثاق هو الأساس الذي نشأت عليه الدولة السعودية الأولى . للمزيد ينظر: محمد الفهد ، محمد فهد العيسى، الدرعية قاعدة الدولة السعودية الأولى، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٥، ص٤٤ ؛ عبد الله الصالح العثيمين ، الدرعية نشأة وتطوراً في عهد الدولة السعودية الأولى ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، (د.ت)، ص ٣٣ ؛ عثمان الصالح العلي الصوينع ، العاصمة التاريخية للدعوة السلفية الدرعية ، ط١، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٩، ص٥٥ .

[٢] عثمان بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، ج١، ط٤، مطبوعات دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٨٢، ص٤٣.

[٣] عبدالله بن صباح (١٧٦٢_١٨١٣): حاكم الكويت الثاني تولي الحكم بعد وفاة والده الشيخ صباح بن جابر على الرغم من كونه اصغر اخوته الا انه كان يتصف بسرعة البديهة وصفاء الذهن والكرم وحسن السيرة وفي عهده تم بناء سور الكويت الأول عام ١٧٩٧م لحماية الكويت من التهديدات المختلفة. ينظر: مجلة الحرس الوطني، المصدر السابق، ص ٣ .

[٤] عبد الله العثيمين، العلاقات بين الدولة السعودية الأولى والكويت، ط٤، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٧، ص١٥٧.

ذلك ان منطقة الخليج العربي لها أهمية عسكرية وتجارية في الحفاظ على مبدأ مواصلات وأمن بريطانيا في الهند والشرق[١]، إذ إن تطور الأحداث جعل بريطانيا تحاول جاهدة لبسط سيادتها العسكرية على مناطق خليجية أخرى لتجعلها نقاط احتياط للحفاظ على استعمارها في حال واجهت أي هجوم خارجي يمنعها من بسط نفوذها على المنطقة، فقد سعت مشيخة الكويت للحفاظ على استقلالها من خلال العلاقة المتوازنة بين بريطانيا والدولة العثمانية، وبعد نهاية الدولة السعودية الأولى عام ١٨١٨، عمل الإمام تركي بن عبد الله [٢] على استقرار الأوضاع في نجد فقامت الدولة السعودية الثانية[٣]عام ١٨٢٤، ان انفصال الوئام بين الدولة العثمانية وبريطانيا ودخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب المانيا ضد بريطانيا فتح المجال أمام عبد العزيز آل سعود من تأسيس الدولة السعودية الثانية، وكذلك إبرام اتفاق مع الدولة العثمانية في عام ١٩١٤، اعترف فيه الاتراك بأن الاحساء هي جزء من ممتلكات آل سعود. [٤]

وكانت العلاقة بين آل صباح وآل سعود في المرحلة التي تلت سقوط الدولة السعودية الأولى وطوال مدة الوجود العثماني في شرقي شبة الجزيرة العربية علاقة عادية لضعف الدولة السعودية الأولى، وهذا الأمر لم يستمر طويلاً فقد قام الإمام تركي بن عبد الله بجهد ليعمل على تأسيس الدولة السعودية الثانية، فأتخذ الرياض مركزاً لنشاطه، ومن

---

[١] صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ،١٩٧٢، ص٤٤.

[٢] الامام تركي بن عبدالله (١٨٢٤_١٨٣٣) : هو تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود تولى حكم السعودية، فقد كان شجاعا واخذ على عاتقة دفع الأتراك ومن معهم عن بلاده واستمر إلى ان اغتاله ابن عمه التي نتجت بعدها أوخم العواقب لآل سعود في دولتهم الأولى فكانت أساس حكم آل رشيد . للمزيد ينظر: سعود بن هذلول، تاريخ ملوك آل سعود ، ج١، ط١، المعهد العلمي ، الرياض ،١٩٦١، ص١٨ .

[٣] الدولة السعودية الثانية : هي الدولة التي انشأها تركي بن عبد الله بن محمد آل سعود ، تمتد من ١٨٦٥ حتى ١٨٩١ أي بعد سقوط الدولة السعودية الأولى على يد قوات إيالة مصر العثمانية وقائدها إبراهيم محمد علي باشا، تمكن الامير تركي بن عبد الله خلال سنوات حكمه من اتخاذ الرياض عاصمة لملكه بدلاً من الدرعية . للمزيد ينظر: عبد الفتاح حسن أبو علية ، تاريخ الدولة السعودية الثانية ١٨٤٠_ ١٨٩١، ط٤ ، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩١، ص ١٣١ .

[٤] حصة السعدي، الدولة السعودية الثانية وبلاد غرب الخليج وجنوبه، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٦، ص١٥٧.

هنا بدأت العلاقة الطيبة بين الدولة السعودية الثانية ودولة الكويت، إذ استعادت الدولة السعودية هيبتها كدولة مؤثرة في تلك الفترة من الزمان .[١]

أصبح نوع من التقارب في العلاقة بين الدولتين بعد هذه الفترة وحتى عام ١٩٦١ عندما طالب العراق بدولة الكويت، بعدها وصل الشيخ جابر الأحمد الصباح ولي عهد الكويت إلى الطائف واجتمع مع الملك سعود بن عبد العزيز في مكتبه بالطائف، يرافقه أمين عام جامعة الدول العربية محمد عبدالخالق حسونة[٢]، إذ أكد الملك سعود للأمين العام لجامعة الدول العربية رغبته في تلبية طلب حكومة دولة الكويت بالانضمام إلى الجامعة، ووعد بالعمل من اجل سرعة تلبيته في أقرب وقت ممكن [٣]، وأسفر موقف الملك سعود من الأزمة وتأييدها لدولة الكويت واصرارها في حصول الكويت على حقوقها في ارضها وكامل عضويتها في الجامعة العربية، وبناءً على ذلك انعقد لواء قيادة القوات العربية المشتركة للملكة العربية السعودية للدفاع عن دولة الكويت الذي استمر حتى وضعت الأزمة اوزارها واشرفت على الانتهاء، بقيام انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ ضد نظام وحكومة عبد الكريم قاسم والذي ادى الى مقتله . [٤]

أصبحت العلاقات بين الدولتين مستقرة في تلك المرحلة إلا ان هذا لا يعني ان علاقتهم باتت تخلو من المشاكل بتاتاً، فقد عزم الأمير سعود على غزو الكويت ، إذ خرج الأمير سعود إلى مخيم الكويت فقام الشيخ عبد الله الصباح بأداء واجب الضيافة له، إلا ان ذلك لم يكن كفيلاً بإزالة ما علق مسبقاً بذهن الأمير سعود بما قام به الكويتيون في عام

---

[١] حصة السعدي، الدولة السعودية الثانية وبلاد غرب الخليج وجنوبه ، ص ١٥٨.

[٢] محمد عبد الخالق حسونة (١٩٥٢_ ١٩٧٢) : هو أبن شيخ الازهر حسونة النواوي ، وثاني أمين عام لجامعة الدول العربية ، ولد بمدينة القاهرة في ٢٨ تشرين الأول عام ١٨٩٨ ، حصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة كامبردج في بريطانيا عام ١٩٢٥ ، كان عضواً في أول بعثة للسلك الدبلوماسي لوزارة الخارجية المصرية ، اصبح محافظ الاسكندرية في ٢٥ نيسان عام ١٩٤٢ حتى ايار ١٩٤٨ ، انتخب أميناً لجامعة الدول العربية عام ١٩٥٢ ، وأستمر في منصبه حتى عام ١٩٧٢، وتوفي عام ١٩٩٢ . للمزيد ينظر: محمد عبد الوهاب الساكت، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص١١٧_ ١٢١ .

[٣] حصة السعدي، المصدر السابق، ص ١٥٩ .

[٤] أمين ساعاتي، الاطماع العراقية في الكويت، ط١، مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، جدة ، ١٩٩٠ ، ص٩٣ .

١٧٩٧ من ارسالهم حملة لمهاجمة القبائل النجدية التي كانت تحت حمايتهم، فلم يحسن باحتلال الكويت كلها وذلك لمناعة سور الكويت وكثرة سفنها فارتحل من منطقة الجهرة في الكويت ونزل في منطقة الشامية التي تعتبر مورد ماء الكويتيين [١]، فلما اشتد الحصار بهم توجهت انظارهم إلى جلب ما ينقصهم من الماء والحطب بواسطة السفن، أظهر الشيخ عبد الله الصباح لخصمهِ عدم احتياج الكويتيين إلى الماء والحطب، فجاءوا بالماء من جزيرة فليكا[٢] ، والحطب من البصرة، بعد هذا رأى الأمير سعود رفع الحصار عن الكويت فأرتحل من منطقة الجهراء[٣]، والشامية[٤]، ونزل الفنطاس[٥]، بعد علمه ما بداخل الكويتيين من حماس لحربه وتجنباً لسفك الدماء فقرر الانسحاب عن محاصرة الكويت وانتهت المشكلة بسلام . [٦]

---

[١] صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، المصدر السابق، ص٤٨ .

[٢] جزيرة فليكا: هي جزيرة كويتية تقع في الركن الشمالي الغربي من الخليج العربي على بعد ٢٠ كيلومتر من سواحل مدينة الكويت. يبلغ طول جزيرة فيلكا نحو ١٢ كيلومترا وعرضها ٦ كيلومترات وتبلغ مساحتها الإجمالية ٤٣ كيلومتراً وأعلى ارتفاع للجزيرة هو ١٠ أمتار، ويبلغ طول الشريط الساحلي للجزيرة ٣٨ كيلومترا. للمزيد ينظر: حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج١، المصدر السابق، ص٧٣ ؛ هـ. ر. ب. ديكسون، الكويت وجاراتها، ج١، المصدر السابق، ص٣٧ .

[٣] الجهراء: مدينة كويتية في محافظة الجهراء وهي نواة المدينة وأقدم منطقة اشتهرت بآبارها العذبة وزراعتها من النخيل والخضراوات وخصوصاً في الماضي، ومع التوسع العمراني تقلصت مساحة الخضرة وباتت تقتصر على بعض البساتين. للمزيد ينظر: هـ. ر. ب. ديكسون، الكويت وجاراتها، ج١، المصدر نفسه، ص ٤٥ ؛ هـ. ر. ب. ديكسون، الكويت وجاراتها،ج٢، ط٢، صحارى للطباعة والنشر، القاهرة ،١٩٩٠، ص٢١٧ .

[٤] الشامية: هي إحدى مناطق محافظة العاصمة في الكويت، سميت بهذا الاسم لأنها كانت في طريق القوافل الذاهبة إلى الشام، وكان التجار يتجمعون فيها ليشربوا من آبارها، وكان الماء العذب ينقل إلى الكويت ويباع هناك. للمزيد ينظر: هـ. ر. ب. ديكسون، الكويت وجاراتها، ج١ ، المصدر نفسه، ص٤٣ .

[٥] الفنطاس: هي إحدى القرى الساحلية القديمة المشهورة في تاريخ الكويت، تقع عند خط عرض ٢٩ شمالاً، وخط طول ٤٨ شرقاً، إذ تبعد عن العاصمة الكويتية حوالي ٢٦ كيلو متر باتجاه الجنوب ، تتميز منطقة الفنطاس بالهدوء بعيدا عن الاختناقات المرورية والتلوث وتنعم بنقاوة الجو والتمتع بالمنظر البحري الرائع، هذا فضلا عن خدمات ومميزات أخرى . ينظر: هـ. ر. ب. ديكسون، الكويت وجاراتها، ج١، المصدر نفسه، ص٣١ .

[٦] حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج١، المصدر نفسه، ص٦٦_٦٨.

في عام ١٩٦٥ رحب حاكم الكويت عبد الله السالم الصباح [١] ، في خطاب ألقاه أمام مجلس الأمة الكويتي في ٢٦ تشرين الأول من العام نفسه باتفاقية جدة[٢] ، الموقعة بين مصر والسعودية ، لتهيئة الظروف المناسبة لعقد مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء لتصفية الاجواء بين الحكومات العربية ، وعند حلول عام ١٩٦٦ قامت الكويت بدور الوساطة بين المملكة العربية السعودية ومصر في محاولة منها لإزالة الخلاف والتأزم الناتج عن قضية اليمن الشمالي، وقد تمكنت من التوصل إلى نتائج محدودة في هذا المجال، كما قامت بتقديم مقترحات ايجابية في الاجتماع الذي تم عقده في الكويت بين اطراف النزاع. [٣]

وكان من أهم ما اقترحته الكويت لحل قضية اليمن، هو إقامة حكومة يمنية مؤقتة مناصفة بين الجمهوريين والملكيين، الا ان هذا الاقتراح قد فشل لعدم ثقة الحكومتين

---

[١] عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠_١٩٦٥) : هو الحاكم الحادي عشر في الكويت وفي عهده تم إعلان استقلال دولة الكويت في حزيران ١٩٦١، كما انضمت دولة الكويت للمرة الأولى إلى الجامعة العربية في ١٦ تموز عام ١٩٦١، وأصبحت عضواً في الجامعة العربية، كما أصبحت في ١٤ ايار عام ١٩٦٣ عضواً في هيئة الأمم المتحدة، وفي عهده بدأت دولة الكويت عصر النهضة والعمران، ففي مجال التعليم انتشر التعليم المجاني، وزودت المدارس بأحدث الأجهزة والمعامل والأدوات المدرسية، وأنشأت المعاهد الخاصة للمعاقين، أما في مجال الصحة فقد تم تأمين العلاج للمواطنين و المقيمين مجاناً، وبنيت المستوصفات والمستشفيات، ولا ننسى دور سموه رحمه الله الهام في مجال العمل السياسي الشعبي، ففي عهده تم تأسيس و كتابة الدستور الكويتي عام ١٩٦٢ وقد لقب ب (ابو الدستور)، وأجريت الانتخابات لاختيار أول مجلس أمة كويتي في كانون الثاني عام ١٩٦٣، كما شكلت في عهده أول وزارة في تاريخ الكويت بعد الاستقلال، فكان بحق (أبو الاستقلال) كما أطلق عليه الكويتيون آنذاك . ينظر: مجلة الحرس الوطني الكويتي، المصدر السابق، ص١٢ .

[٢] اتفاقية جدة : عقدت هذه الاتفاقية بين مصر والسعودية في جدة عام ١٩٦٥ ، كان الهدف التمكين للإرادة الحرة للشعب اليمني حتى تكون قادرة على خدمة الآمال الكبيرة لهذا الشعب العربي وتوفير جو السلام الذي يعطي هذه الآمال موضوعيا المناخ الملائم للنمو والازدهار ، فضلاً عن إزالة كل مسبب للخلاف الطارئ بين اليمن والسعودية وتوثيق الروابط التاريخية بين شعبيهما وتأكيد الحرص على الرغبة في صيانة هذه الروابط من مسببات الخلاف . للمزيد ينظر: عمرو صابح ، جمال عبد الناصر الاضواء والظلال، ط١، دار الفالوجة للنشر، القاهرة ، ٢٠١٩، ص ٦٩ .

[٣] وزارة الارشاد والانباء الكويتية، الكتاب السنوي الكويتي لعام ١٩٦٦، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٦٦، ص٢٣ .

المصرية والسعودية ببعضهما البعض، واستمرار بعض الخلافات حول المدة الزمنية التي يتعين فيها سحب القوات المصرية من اليمن، ومصير العائلة اليمنية الحاكمة التي لجأت إلى السعودية، فضلاً عن استنكار الملكيين والجمهوريين للاتفاقية، بسبب تجاهلهم وعدم إشراكهم فيها، لذلك ما ان جاءت نهاية العام نفسه، حتى اختفت اتفاقية الكويت تماماً .[١]

وعلى الرغم من دور الكويت في إنهاء الخلاف السعودي ـ المصري، فإن جمال عبد الناصر وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في ٢٨ أيار ١٩٦٨، ذكر ما نصه : **((لقد رحبتُ باقتراح وزير خارجية الكويت الذي أكد فيه ان الكويت سوف توقف تدفق النفط إذا حدث شيء، ونحن في انتظار موقف السعودية، وعلى أية حال فإن أي بلد عربي تتأخر حكومته عن أداء دورها، فإن المسؤولية تنقل إلى الشعب، فتتصرف جماهيره بوحي من ضميرها القومي))** ، وهذا النص واضح الدلالة على أن جمال عبد الناصر عاد ليثير الشعوب ضد حكوماتها، وكان ذلك ما يؤخذ على مصر دائماً في هذه المدة .[٢]

ومن جانبه، أشاد مجلس الأمة الكويتي بدور الحكومة الكويتية، في التقريب بين السعودية والجمهورية العربية اليمنية لإنهاء الحرب الأهلية اليمنية ، وفي حزيران عام ١٩٦٩ وعند الزيارة التي قام بها وزير الخارجية السعودي إلى الكويت، اتهمت إحدى الصحف الكويتية، السعودية بأنها لم تقم بدورها الفعال حيال اتحاد إمارات الخليج العربي، ووصفت السعودية بانها قد وقفت موقف المتفرج من الاحداث .[٣]

إلا ان الكويت والسعودية وبالرغم من خلافاتهما في هذه المدة، كانتا متفقتين على ضرب الحركات المتطرفة من وجهة نظرهما، لذلك كان هناك شبه اتفاق بينهما، بدليل ما

---

[١] ادجار أوبلانس، الحرب في اليمن (دراسة في الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠)، تر: عبد الخالق محمد لاشين، منشورات مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٥، ص٢٤٣_٢٤٤ .

[٢] أحمد شلبي ، مصر في حربين (١٩٦٧ _١٩٧٣) ، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص١٣٥.

[٣] صحيفة الانوار، العدد ٣١٠٥، ، لبنان، ١١ اب ١٩٦٩، ص٢٢ .

قامت به كل من الكويت والسعودية في عام ١٩٦٩ من اعتقالات لبعض الحركيين المنتمين إلى مختلف التيارات المناهضة للحكم في البلدين .[١]

وفي حزيران عام ١٩٧٠، اقترحت الكويت نتيجة لتردي علاقات السعودية مع العراق، عقد مؤتمر قمة ثلاثي في الكويت تشارك فيه، فضلاً عن الكويت كل من السعودية والعراق، إلا إن السعودية رفضت المقترح ووصفت الكويت بأنها لن تكون حيادية في القمة المقترحة . [٢]

ولم تبد الكويت اية حماسة للتوسط بين السعودية وإمارة أبو ظبي حول البريمي[٣]، وذلك بعد أن عادت السعودية عقب الانتهاء من قضية البحرين مع إيران إلى التشدد في موقفها من البريمي، فتركت الكويت دور الوساطة في هذه الأزمة إلى البحرين، التي قام رئيس دائرة الخارجية فيها محمد مبارك ال خليفة، بزيارة إلى السعودية قابل فيها الملك فيصل في محاولة لتسوية الأزمة قبل اجتماع نواب إمارات الخليج العربي في (أبو ظبي) في ٢٢ تموز ١٩٧٠ .[٤]

ويبدو أن عدم رغبة الكويت في الوساطة حول البريمي بين السعودية وأبو ظبي، يرجع في حقيقته إلى عدم رغبة الكويت في أن يمتد نفوذ السعودية لهذه المنطقة، ولعلمها بأن السعوديين متشددين في الموضوع إلى أبعد الحدود، لاسيما بعد تحالفهم مع إيران في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن ذلك ان الكويت كانت تدرك تماماً بأن موضوع البريمي

---

[١] مجلة الحرية ، العدد ٤٧٦، لبنان، ١١ اب ١٩٦٩، ص١٣ .

[٢] رياض نجيب الريس، هموم الجيران تقرر تحركات الكويت في الخليج العربي، صحيفة النهار، لبنان ، ٢٢ تموز ١٩٧٠، ص ١٣٢_١٣٤ .

[٣] واحة البريمي: هي واحة تاريخية شرق الجزيرة العربية تمتد من جبال الحجر حتى ساحل الخليج العربي، وتشكل جزء من اجزاء الإمارات العربية المتحدة وغرب سلطنة عمان وتميز من خلال المستوطنين في كل من العين والبريمي على الحدود الإماراتية العمانية وقع النزاع الحدودي عليها بين المملكة السعودية وعمان والإمارات العربية حولها الواقعة في سلطنة عمان. للمزيد ينظر: محمود بهجت سنان، ابو ظبي واتحاد الإمارات العربية ومشكلة البريمي، ط١، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٦٩، ص٤٠.

[٤] رياض نجيب الريس، هموم الجيران تقرر تحركات الكويت في الخليج العربي، ص ١٣٤ .

مـازال بيـد البريطـانيين، وبـأن الوقـت لـيس مناسـباً لحـل هـذه الأزمـة، وذلـك لكثـرة المشـكلات التـي خلفهـا إعـلان بريطانيـا نيتهـا الانسـحاب مـن الخلـيج العربـي بحـدود نهايـة عـام ١٩٧١، وطغيانهـا علـى أزمـة البريمـي التـي كانـت بريطانيـا مصـممة فيهـا علـى حمايـة الأجـزاء لاسـيما بأبو ظبي .[١]

أثـار اعـلان قيـام دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة فـي ٢ كـانون الأول ١٩٧١ ردود افعـال متباينـة، فقـد ابتهجـت الكويـت بقيـام هـذه الدولـة، لأن ذلـك كـان تتويجـاً لجهودهـا المتواصـلة لـدعم الإمـارات وتشـجيعها علـى الاتحـاد، وبـادرت بتقـديم معونـات عاجلـة، أمـا المملكـة العربيـة السـعودية فقـد كـان موقفهـا متحفظـاً، وعنـد مناقشـة جامعـة الـدول العربيـة يـوم ٦ كـانون الأول عـام ١٩٧١ لطلـب عضـوية دولـة الإمـارات، تحفظـت السـعودية علـى هـذا القبـول، وجـددت مطالبهـا فـي واحـات البريمـي، وحجبـت اعترافهـا بدولـة الإمـارات لحـين تسـوية الخلافات الحدودية بينهما عام ١٩٧٤ .[٢]

وعنـد حلـول عـام ١٩٨٠ وبدايـة الحـرب العراقيـة_ الإيرانيـة ، هاجمـت طـائرة إيرانيـة فـي تشـرين الثـاني مـن العـام نفسـه ، مركـز الحـدود الكـويتي فـي العبـدلي، والقـت عليـه صـاروخين، فكـان ذلـك رسـالة مبكـرة للكويـت بعـدم التـدخل فـي حربهـا مـع العـراق، ويبـدو أن ذلـك كـان واضـحاً للملكـة العربيـة السـعودية التـي أعلنـت أمـرين، كـان أولهمـا هـو أن السـعودية سـتدافع عـن بلـدان الخلـيج إذا مـا تعرضـت إلـى هجـوم إيرانـي، والأمـر الثـاني فكـان تأييـد العـراق فـي حربـه مـع إيـران بنـاءً علـى أن العـراق عضـو فـي جامعـة الـدول العربيـة ، ومـن الطبيعي ان تؤيد دولة عربية دولة عربية أخرى .[٣]

---

[١] محمد رشيد الفيل، مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد(٨)، الكويت، ١٩٧٦، ص٢٥_ ٦٤ .

[٢] محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤٣٣ .

[٣] ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي(تطوراته واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية)، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٤١٤ .

وفي المدة الممتدة بين عام (١٩٨١_١٩٨٢) كان الانحياز السعودي واضحاً نحو العراق، وأصبح أكثر انحيازاً ما بين المدة (١٩٨٢_١٩٨٦) ، وهي المدة التي شهدت ركوداً وتوازناً عسكرياً على جبهات القتال، وتضارب سعودي_ إيراني متبادل بعد توتر حاد في العلاقات بين البلدين ، أثر إسقاط طائرة إيرانية فوق احدى الجزر السعودية ، فقد عملت إيران على تلطيف العلاقات مع الرياض، وأنها كانت ترمي إلى تهدئة العلاقات مع السعودية لعزل العراق عن حلفائه، وانعكس ذلك في انضمام السعودية لدول مجلس التعاون الأخرى في رفض الكويت باتخاذ اجراءات جماعية لمنع الهجمات الإيرانية على مواقع ناقلات النفط الكويتية، وتركوا للكويت أن تقرر البدائل الممكنة التي تتوافق مع مطالبها [١].

وبعد انتهاء الحرب العراقية_ الإيرانية عام ١٩٨٨ وبداية عام ١٩٩٠ ، نشبت الحرب العراقية_ الكويتية في ٢ اب من العام نفسه بشأن حقول النفط وبشأن ترسيم الحدود بين الطرفين ، وأعرب مصدر للمملكة العربية السعودية بتصريح له لوكالة الأنباء السعودية في ٢٩ تموز عام ١٩٩١ عن ترحيب المملكة العربية السعودية بلقاء الأشقاء الكويت والعراق على ارضها، وتطلعها بأمل كبير إلى أن تسود أجواء الاجتماع الأخوي المرتقب لكل ما فيه مصلحة البلدين والشعبين. [٢]

ثانياً- السياسة الكويتية تجاه المملكة العربية السعودية ١٩٩١_٢٠٠٦:-

تعود العلاقات بين الكويت والمملكة العربية السعودية إلى امتداد تاريخي وسياسي له أكثر من قرنين من الزمان، إذ يقترب بداية حكم آل الصباح في الكويت من بداية قيام الدولة السعودية الأولى وتعتبر العلاقات بين المملكة العربية السعودية والكويت أنموذجاً

---

[1] Al- Alkim, Hassan Hamdan, The GCC States in an Unstable World Foreign Policy Dilemmas of Small States. London: Saqi Books, 1994 P. 107

[٢] وهيب عبد الفتاح صوفي و عدنان عبد الفتاح صوفي، ط١، المملكة العربية السعودية وازمة الخليج، نموذج لدراسة ادارة الأزمة الدولية، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٧٢.

يحتذى به في بناء العلاقات الدولية، مما مكن الدولتين العمل الموحد الذي يشد بعضه البعض كالبنيان المرصوص وهذا ما أدى إلى ارساء علاقات ثنائية متينة ومتميزة.[١]

وامتدت المصالح المشتركة بين البلدين منذ عهد الدولة السعودية الأولى مروراً بالدولة السعودية الثانية وصولاً إلى الدولة السعودية الثالثة[٢]، ومن هنا نستطيع ان ندرك قوة العلاقات السياسية بين البلدين في إطار الوحدة الروحية الإسلامية والوحدة الجغرافية ووحدة التجربة التاريخية والوحدة الاجتماعية والمنافع التجارية، إذ تميزت العلاقات بين الكويت والمملكة العربية السعودية منذ بواكير نشأتها وحتى مرحلة معاصرة بأنماط من التعاون ومن هنا لابد أن نشير إلى تلك العلاقات مثلها كمثل سائر العلاقات بين الدول التي لا تخلو من المشاكل والأزمات، فلا يمكننا أن نتصور علاقة بين دولتين قائمة على تفاهم وتعاون مطلق، وان علاقة المملكة العربية السعودية والكويت ليست استثناء من ذلك، فإن الدول في علاقاتها الخارجية تتصرف وفقاً لمصالحها الوطنية .[٣]

وتعد الزيارات بين ملوك المملكة العربية السعودية إلى دولة الكويت وايضاً زيارات شيوخ الأمراء الكويتيون إلى المملكة العربية السعودية جزءاً من العلاقات السياسية بين البلدين، إذ ان هذه الزيارات فتحت آفاقاً جديدة في العلاقات المبنية على الاحترام المتبادل بينهما، كما أنها مهدت الطريق أمام الحكومتين الكويتية والسعودية للقيام بعمل ما لتحقيق آمال الشعبين، وأن هذه الزيارات المتبادلة بين البلدين تسعى لتقريب وجهات النظر وطرح القضايا ذات الشأن المشترك وإيجاد السبل لتعزيزها وانمائها في جميع المجالات

---

[١] محمد سعود اليساري، مجلس التعاون كمنظمة إقليمية وصلته بكلاً من الامم المتحدة وجامعة الدول العربية، ط١، مطبوعات معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩٨٦، ص١٤١.

[٢] الدولة السعودية الثالثة: هي وريثة الدولتين السعوديتين الاولى والثانية، تأسست في ١٥ كانون الثاني ١٩٠٢، على يد الملك عبدالعزيز آل سعود والذي نمكن من استعادة مدينة الرياض ليؤسس الدولة السعودية الحديثة والمعاصرة والتي عرفت بـ (المملكة العربية السعودية) . أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية (عهد سعود بن عبد العزيز)، ط١، دار الكاتب العربي، بيروت، مج ٣، ٢٠١٧ ، ص ٢٤ .

[٣] يحيى حلمي رجب، المصدر السابق ، ص٢١ .

واستعراض الاوضاع الخليجية والعربية في جو من التفاهم التام والاخاء والود والتعاون المشترك.[١]

فقد تبادل ملوك المملكة العربية السعودية وسمو شيوخ الأمراء في الكويت العديد من الزيارات في مدة الدراسة ومنها :-

كانت هناك زيارة ودية بناءً على دعوة كريمة من سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت يوم الأحد المصادف ٩ حزيران ١٩٩١ للملك فهد بن عبد العزيز آل سعود[٢]، فقد اجتمع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز خلال

---

[١] أحمد بن إبراهيم بن عبده آل مسفر عسيري، العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والكويت، ١٩٥٣-١٩٨٢، رسالة ماجستير ، جامعة ام القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ٢٠١٤، ص ١٢٠.

[٢] الملك فهد بن عبد العزيز(١٩٢٢-٢٠٠٥): هو فهد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ولد بمدينة الرياض في السعودية عام ١٩٢٢ وتلقى تعليمة الأولي على يد عدد من العلماء بمتابعة من والده الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الذي أولى تربية ابنائه وتنشئتهم جل عنايته ولقب بـ خادم الحرمين الشريفيين وهو خامس ملوك المملكة العربية السعودية والأبن التاسع من أبناء الملك عبد العزيز، التحق فهد بمدرسة الأمراء في الرياض ثم بالمعهد العلمي بمكة المكرمة، عين وزيرا للمعارف عام ١٩٥٣، فوضع سياسة وطنية لنهضة تعليمية شاملة في البلاد، ثم وزيرا للداخلية في عام ١٩٦٣، فعزز الأمن الداخلي وكرسه، فضلاً عن شغله منصب وزارة الداخلية منصب نائب ثان لرئيس مجلس الوزراء إثر تولي الملك فيصل العهد، وغدا عام ١٩٧٥ نائبا أول لرئيس مجلس الوزراء في عهد الملك خالد ووليا للعهد، وقد ترأس عددا من المجالس واللجان كالمجلس الأعلى للبترول والمعادن والمجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى لرعاية الشباب، وتمكن فهد من تجاوز الأزمات التي عصفت بالمملكة، لا سيما عام ١٩٧٩، وتعلقت باحتلال منطقة المسجد الحرام وبأحداث في المنطقة الشرقية من المملكة، إذ كانت للملك فهد اليد الطولى في إنشاء مجلس التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي، ورسخ الملك فهد سياسة الملك فيصل في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وكانت له في هذا الخصوص مبادرات ومشاريع عديدة أهمها المشروع الذي عرف باسمه قبل أن يعرف رسميا باسم (مشروع قمة فاس) بعد إقرار خطوطه الأساسية في القمة العربية المنعقدة بمدينة فاس المغربية عام ١٩٨٢، توفي في ١٢ اب ٢٠٠٥. للمزيد ينظر: فهد بن عبد الله السماري ، ناصر بن محمد الجهيمي، المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرميين الشريفين (الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود)، مطبعة المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٢، ص٩ ؛ فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٣، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ص٨٥٨.

زيارته تلك بصاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، هنأ من خلال تلك الزيارة حكومة الكويت وشعبها على عودة الشرعية إلى الكويت الشقيقة .[١]

وكذلك كانت له زيارة اخرى يوم الاثنين ٢٣ كانون الأول ١٩٩١ واستمرت حتى يوم الاربعاء ٢٥كانون الأول من العام نفسه وكانت لحضور اجتماع مؤتمر القمة الثانية عشرة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي.[٢]

أصدر المؤتمر قرارات عديدة أهم ما جاء فيها سعي دول المجلس في تعاملها الدولي إلى احترام مبدأ حسن الجوار والالتزام باحترام سيادة الدول، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية واحترام سيادة كل دولة على مواردها، ودعم العمل العربي في إطار الجامعة العربية، واعتبار ما ورد من مبادئ وأهداف في إعلان دمشق أساساً لبناء نظام عربي جديد، واعتبار برنامج مجلس التعاون لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية أساساً لأي جهود تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية ودعم جهود السلام الهادفة إلى تحقيق حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي على أساس من قرارات الشرعية الدولية، لاسيما القرارين (٢٤٢)، (٣٣٨) الذين يشكلان الأرض مقابل السلام أساساً لهما، والقرار (٤٢٥) الخاص بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان دون قيد أو شرط [٣] ، والتأكيد على مشاركة دول المجلس في المرحلة الثالثة انطلاقاً من أن يحقق السلام العادل والشامل والاتفاق على معالجة القضايا التي سيتم التطرق إليها في هذه المرحلة بما يتفق والمصالح العليا لدول المجلس[٤]، كذلك الترحيب والتهنئة للبنان الشقيق بالخطوات الإيجابية التي حققتها الحكومة اللبنانية في

---

[١] الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، البيان الختامي والقرارات الصادرة من مؤتمر القمة الاسلامي الخامس، ١٩٨٧ .

[٢] عبد الرحمن الحمودي ، الدبلوماسية والمراسيم السعودية، ج٣، ط٤، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض،٢٠٠٩، ص٨٧٦.

[٣] حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ص٨٣ ؛ ملاحظات يفغيني بريماكوف حول حرب الخليج الفارسي (حرب كان يمكن تفاديها)، تر: محمود شمس، ط١، ساحة حسن آباد ، طهران ، ٢٠٠٠، ص ٧٨.

[٤] محمد سعود اليساري، المصدر السابق، ص١٤٥ .

جهودها لتوفير الأمن والاستقرار والراحة لأبنائها، والإعراب عن استعداد دول المجلس للعمل في دعم تلك الجهود، والترحيب بالتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية ، لاسيما ما يتصل منها بزوغ فجر النظام الدولي الجديد، وباعتبار تحرير الكويت إحدى أولى ثمار ذلك النظام وباعتبار ما سيمثله هذا النظام من ضمان للدول كافة صغيرها وكبيرها في الحق بالعيش بأمن وسلام، وما يؤكده من ضمان حقها في السيطرة على ثرواتها الطبيعية والاقتصادية، وبما يمكن أن تحققه تلك المتغيرات من توفير لمتطلبات أمن واستقرار دول المجلس، وبما يحفظ مصالحها العليا.[1]

كذلك من ضمن أهداف مجلس التعاون الخليجي توحيد السياسة الخارجية وتنسيقها لدول الأعضاء، وقد تحقق ذلك في الموقف من غزو القوات العراقية للكويت، مع ان الأمر جاء بعد مضي أسبوع من لجوء الحكومة الكويتية إلى السعودية، إذ يعتبر تنسيق السياسة الخارجية أحد الجوانب المهمة في أعمال مجلس التعاون التي أكد عليها النظام السياسي، ويوفر مجلس التعاون عدداً من آليات وقنوات التشاور وتنسيق السياسات والتحركات اقليمياً ودولياً وعلى مختلف المستويات، وذلك من خلال لقاءات القمة، واجتماعات المجلس الوزاري الدورية، وغير ذلك من قنوات الاتصال الجماعي والثنائي، فقد تمكنت دول مجلس التعاون من صياغة سياسة خارجية مشتركة ومواقف خليجية متجانسة من قضايا سياسية وامنية تهم دولهِ اقليمياً وعربياً ودولياً، مثل موقفها من حرب الخليج الثانية [2] وتأييد عملية السلام في الشرق الأوسط بشكل عام، مع تباين واضح في أساليب

---

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، البيانات الختامية، ط٣، مطبعة مجلس التعاون، الرياض ،١٩٩١، ص٩-١١ .

[2] حرب الخليج الثانية او أم المعارك : هي حرب تحرير الكويت واطلق عليها عسكريا باسم درع الصحراء عام ١٩٩١ ثم اسم عاصفة الصحراء ، وهي الحرب التي شنتها قوات التحالف المكونة من ٣٤ دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بعد ان منح مجلس الامن التابع للأمم المتحدة تفويضا بذلك لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي . محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٢، ص٩.

التأييد لهذه العملية [١]، إذ بدأت العلاقات بين البلدين تنشط ، لاسيما بعد الاحتلال العراقي للكويت ، إذ برز الموقف السعودي من أزمة احتلال الكويت القائم على تحقيق ثلاثة اهداف هي :-

أولاً – انسحاب العراق الكامل من الكويت .

ثانياً – عودة الحكومة الشرعية الكويتية للحكم .

ثالثاً – وضع الأسس والضوابط الكفيلة بعدم تكرار هذا الوضع في المستقبل. [٢]

وبعد ان جاء الاحتلال العراقي للكويت في هذه الفترة كان تحدياً كبيراً لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد فاجأ هذا الاحتلال دول مجلس التعاون الخليجي وشكل تهديداً امنياً غير مسبوق مما دفع دول مجلس التعاون لاتخاذ موقف موحد تقوده المملكة العربية السعودية، فعندما دخل الجيش العراقي الحدود الكويتية من دون مقاومة تذكر وسرعان ما اندفعت القوات الكويتية إلى العاصمة، وانهارت كل القيادة العسكرية والسياسية الكويتية، إذ تمكنت القيادة السياسية من الانسحاب غرباً نحو المملكة العربية السعودية[٣]، على أثر ذلك طلبت الولايات المتحدة انعقاد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة الذي أصدر القرار رقم (٦٦٠) والذي دعا فيه العراق إلى الانسحاب من الكويت فوراً وبلا شروط، كما دعا العراق والكويت إلى بدء مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما، على الرغم من ذلك فقد قامت وزارة الخارجية

---

[١] محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية– الخليجية (معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة ١٩٧١–٢٠١٨)، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٨، ص١٦٥–١٦٦ .

[٢] رافد أحمد محمد أمين العاني ،الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١(المملكة العربية السعودية نموذجا)، بحث منشور، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ص١٦.

[٣] خليل إلياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الامن القومي العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٧، ص٦٤.

الأمريكية بموجب تكليف من الرئيس الأمريكي جورج بوش[١]، وذلك بالاتصال مع الدول العربية والتأكيد عليها بإدانة غزو العراق للكويت، وبهذا جعل الاحتلال العراقي للكويت من دول مجلس التعاون الخليجي اكثر تماسكاً لإحساسها بالخطر المشترك، وهكذا اخذت المملكة العربية السعودية على عاتقها قيادة دول مجلس التعاون الخليجي ولعبت دوراً مهماً في حرب الخليج الثانية واخرجت العراق من الكويت، فلم يكن الغزو العراقي للكويت نتيجة طبيعية للمقدمات والتحركات السياسية والعسكرية التي سبقته[٢] ، بل كان نتيجة تراكمات تاريخية طويلة، فقد برزت الجهود الدبلوماسية لدول مجلس التعاون ، لاسيما المملكة العربية السعودية التي كانت نشطة لتطويق الأزمة بين الدولتين العراق_ الكويت قبل وقوع الاحتلال، وأظهرت جهداً للتوصل إلى تسوية تحظى بقبولها بشكل لا يخل بمصالحها الحيوية والجوهرية، لأن الغزو جاء ليقطع الطريق على تلك الجهود بإحداثه نقلة نوعية في طبيعة الصراع وابعاده وإمكان تسويته إلى نزاع متعدد الأطراف والأبعاد مما جعل التسوية شبه مستحيلة، ومن هنا جاء القرار السعودي في التدخل وحسم الأمر وانهاء الاحتلال.[٣]

فقد جرت اتصالات بين الملك فهد وأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، الموجود في الطائف آنذاك بعد أن تم احتلال الكويت، ويبدو ان أمير الكويت رفض فكرة القمة المصغرة التي اقترحتها الدول العربية في الرياض يحضرها كل من الأردن والسعودية ومصر واليمن، بسبب عدم الايفاء بوعود الحكومة العراقية بقضية الانسحاب، الأمر الذي أدى إلى اعلان السعودية إلغاء القمة المصغرة وقررت القمة الاستجابة لطلب السعودية

---

[١] جورج بوش(٢٠٠١-٢٠٠٩): هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة وكان ايضاً الحاكم السادس والأربعين لولاية تكساس من الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. للمزيد ينظر: نضال محمد دخيل دور الخطاب السياسي للرئيسين جورج بوش وصدام حسين في تصعيد أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة آل البيت، الأردن ،٢٠٠٧، ص٩.

[٢] رافد أحمد محمد أمين العاني، المصدر السابق، ص١٩ .

[٣] المصدر نفسه، ص١٧.

ودول الخليج العربية بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة في الدفاع عن أراضيها ضد أي عدوان خارجي.[١]

لقد حققت الدبلوماسية الكويتية خلال الاحتلال العراقي للكويت وما بعدها نجاحاً كبيراً على المستويين الخليجي والدولي، كذلك سجلت نجاحاً على المستوى العربي، فقد كان لوقوف المملكة العربية السعودية ومصر مع دولة الكويت واعتمادها عليهم قد اعطى الدبلوماسية الكويتية قوة اضافية نظراً للثقل السياسي لهاتين الدولتين في المنطقة، كما اعتمدت الكويت على الولايات المتحدة الأمريكية كقوة رئيسية على المستوى الدولي، فهي بذلك سجل للدبلوماسية الكويتية ونجاحها في ادارة معركة التحرير دبلوماسياً من خلال قدرتها على حشد المجتمع الدولي وراء قضية الكويت حتى بعد تحريرها من الاحتلال العراقي. [٢]

فقد تصدت المملكة العربية السعودية ومصر، وحالت دون التحرك العراقي نحو الكويت، إذ إن دول مجلس التعاون لم تحاول اخراج القوات العراقية من الكويت دون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها، ولم ينفذ المجلس الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ولم يحل النزعات الحدودية البارزة مثل النزاع القطري_ البحريني، واقتصر دوره خلال التسعينات على تنسيق المواقف لدول مجلس التعاون الخليجي وسياسته للظهور بمظهر المنظومة التي تتخذ مواقف موحدة إزاء الاحداث المحلية والاقليمية والدولية.[٣]

ومن ضمن الزيارات أيضاً هي زيارات أمراء دولة الكويت إلى المملكة العربية السعودية في تلك الفترة، فبداية الزيارات كانت من سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، وهي زيارة خاصه في ٢ آذار ١٩٩١ وهذا قبل عودته إلى الكويت، وكانت

---

[١] الكتاب الأبيض في ميزان الحقيقة: الأردن وأزمة الخليج ،المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، اذار ١٩٩١، ص٤_ ٦ .

[٢] صحيفة أخبار الخليج، السياسة الخارجية الكويتية ، ماضٍ مضى ومستقبل واعد، العدد١٢٤٠٠، ٥ آذار ٢٠٠١، ص٣ .

[٣] محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية– الخليجية (معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة)، المصدر السابق، ص١٤٤.

هناك زيارة بعدها أيضاً من سمو الشيخ جابر الصباح أمير دولة الكويت وكانت زيارة ودية في ١٤ آذار ١٩٩١ واستقبله الملك فهد في روضة التنهات شمال الرياض، تلتها زيارة أخرى من سمو الشيخ جابر الصباح في ٣ ايلول ١٩٩١ والذي وصل إلى جدة في أول زيارة بعد تحرير الكويت، وكانت له زيارات أخرى من ضمنها زيارة سمو الشيخ جابر الصباح لحضور القمة الرابعة عشر لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض وذلك في ٢٠-٢٢ كانون الأول ١٩٩٣، تلتها زيارة أخرى لصاحب السمو الشيخ جابر للتواصل والتشاور القائم على العلاقات الوثيقة بين البلدين وذلك في ٣١ تشرين الأول ١٩٩٥.[١]

وتبعاً لقيام دول مجلس التعاون الخليجي واقرارهم لمؤتمر القمة الأول، لتأثيره الكبير على التطورات السياسية من خلال الاطلاع على النظام السياسي لغرض التنسيق والتكامل بين دول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها وتقوية الروابط بين شعوبها، وبعد تأسيس المجلس مباشرة تحولت الاتفاقيات بين المملكة العربية السعودية والكويت من اتفاقيات ثنائية إلى اتفاقيات جماعية تحت اطار مجلس التعاون الخليجي.[٢]

إن آثار الصراع بين القوى العظمى والاقليمية دفع المملكة العربية السعودية والكويت إلى التقارب والتعاون، فمنطقة الخليج منطقة ذات أهمية استراتيجية واضحة بالنسبة لهذه القوى، وان التطورات التي شهدها النظام الدولي منذ الستينات كان لها اثرها في العلاقات السعودية_ الكويتية ، إذ انها جعلت التنسيق بين الدولتين وبقية دول الخليج خياراً استراتيجياً لأبعاد المنطقة عن شبح الصراعات الدولية، فأن النظام السياسي للملكة العربية السعودية ودولة الكويت على ضرورة تحقيق التنسيق الكامل والترابط في جميع الميادين وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين البلدين في جميع المجالات،

---

[١] صحيفة البلاد، العدد ١٤٣٨٥، الثلاثاء ٣١ تشرين الأول ١٩٩٥، ص١ .

[٢] عبد الله يعقوب بشارة، مجلس التعاون الخليجي(اهدافه-ظروفه-نشأته-ومستقبله)، ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في اطارها المحلي والدولي، جامعة الكويت، الكويت، ص٦٢ .

وتؤكد على ضرورة التعاون المشترك حيوياً واستراتيجياً من اجل تحقيق اهدافها ومصالحها الوطنية المشتركة.[١]

كذلك لم يكن التعاون بين البلدين مقتصراً على السياسة الخارجية بين الدولتين ودول مجلس التعاون الخليجي في المجال الاقليمي وحسب إنما كان تعاون دول المجلس في المجالات العربية والدولية أيضاً والتعامل القائم على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة المصالح المشتركة بما يصون مصالح البلدين الشقيقين ويعزز أمنها واستقرارها ورخاءها، فإن دولة الكويت ممثلة بسمو الأمير جابر الأحمد الصباح الذي كان على اتصال مستمر مع خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربية السعودية، للتشاور والتنسيق حول مختلف القضايا السياسية والموضوعات التي تهم البلدين الشقيقين، مؤكداً ان بلاده لا تنسى المواقف المشرفة والشجاعة للملكة العربية السعودية في أزمة الخليج الثانية تجاه دولة الكويت.[٢]

وفي أوائل عام ٢٠٠٠ تم اعادة ترسيم الحدود بين البلدين على أثر الخلاف السابق بين الكويت والمملكة العربية السعودية وإيران تبعاً لاتفاقية الامم المتحدة ، وبعد أن تشكلت لجنة فنية سعودية_ كويتية مشتركة للتعجيل بإنهاء ترسيم الحدود البحرية بين البلدين من جهة، وبين إيران من جهة أخرى، ومهمة هذه اللجنة هو تبادل الآراء والتصورات للوصول إلى صيغة مشتركة للحلول المطروحة نحو الاتفاق الذي يرضي الطرفين بشأن ترسيم الحدود البحرية، وقد تم الاتفاق بين الدولتين على ترسيم الحدود.[٣]

ووقعت الكويت والمملكة العربية السعودية في ٢ تموز عام ٢٠٠٠ اتفاقية نهائية لترسيم حدودهما البحرية في شمال الخليج العربي، قبالة المنطقة البرية المقسومة بينهما، وعلى أثر التوقيع صدر البيان المشترك بروح أخوية تعكس عمق العلاقات الوثيقة بين

---

[١] بكر العمري وآخرون ، السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق، ط١، مكتبة الصباح، جدة ، ١٩٩٠، ص١٦٩.

[٢] جريدة عكاظ، العدد ١٠٦١، ٣١ اب ١٩٩٥، ص٤.

[٢] محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، مركز الدراسات والبحوث، الرياض،٢٠٠١، ص١٧٥ .

البلدين بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين، وفيما يخص حقل الدرة البحري صرحت المملكة العربية السعودية بان هناك موقف مشترك بينها وبين الكويت مع الجارة إيران، وانها سوف تحل قضية تحديد الحدود بنفس الطرق السلمية والودية التي حلت فيها مشاكل القضايا العالقة.[١]

وقد تبادلت الدولتان وثائق التصديق النهائي على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المشتركة بين البلدين في نهاية كانون الثاني عام ٢٠٠١، كما تم ايداع وثيقة ترسيم الحدود في المنظمات الدولية والاقليمية وهي منظمة دول مجلس التعاون الخليجي، كذلك في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.[٢]

تجلى التنسيق بين الكويت والرياض عام ٢٠٠٢ فيما يخص قضية اقتراح الأمير عبد الله بن عبد العزيز لمبادرته من العام نفسه ، والتي اقترحت بالإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة مقابل التطبيع العربي الكامل معها، كما أكدت الكويت دعمها للمبادرة السعودية وأعلنت مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي تبنيها لهذه المبادرة .[٣]

وبعد عدة اجتماعات سياسية في مؤتمر القمة لبيان أهمية التعاون الخليجي المشترك وعلى رأسهم السعوديين، واحتلال الأهتمامات الأمنية والاستراتيجية أولويات جدول أعمال القمم الخليجية منذ عام ٢٠٠٣ بدءاً من القمة التشاورية التي التأمت في الرياض في أيار من العام نفسه، ثم القمة الرابعة والعشرين التي انعقدت في الكويت في كانون الأول ٢٠٠٣ لتوسط الكويت في حل الخلافات بين المملكة السعودية وقطر، ثم القمة الخامسة والعشرين في كانون الأول ٢٠٠٤ في العاصمة القطرية بالدوحة محاولة جديدة من الكويت لحل النزاع الحدودي بين السعودية وقطر [٤]، ثم القمة

---

[١] محمد حسن العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، ط١، دار الكتاب الحديث، الكويت، ٢٠٠٢، ص٢٠٢ .

[٢] المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، اتفاقية الحدود بين السعودية والكويت، تقرير خاص، الكويت، ١٨ حزيران ٢٠٠١، ص٣ .

[٣] عبد الناصر العدواني، اعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي: مقتربات جديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، العلوم السياسية، الجامعة الاردنية، ٢٠٠٤، ص١٢٣ .

[٤] مجلة شؤون عربية، العدد ٧٨، ١٩٩٤، ص١٤١-١٤٢ .

الخليجية السادسة والعشرين في كانون الأول عام ٢٠٠٥ التي انعقدت في أبو ظبي بهدف تنقية الأجواء بين السعودية وقطر، ثم جاءت القمة السابعة والعشرين لدول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الرياض في ١٠ كانون الأول ٢٠٠٦، لتعطي دفعاً نحو تطوير العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي.[١]

نستنتج من سياسة الكويت تجاه المملكة العربية السعودية ، ان هذه السياسة قائمة على التعاون المشترك لتحقيق المصالح المشتركة، مع وجود بعض التعثرات الطفيفة ليس فيما بينها وحسب، وانما في علاقتهما مع بقية الدول الأخرى، إذ نجد أن الكويت تقدمت للوساطة بين السعودية ومصر لإنهاء الخلافات بين البلدين من أجل المصالح المشتركة والقومية العربية، كما نجدها تقدمت بالوساطة بين السعودية وقطر لتذويب الخلافات الحدودية لأجل القضاء على الخلافات بين الدول الخليجية وتحقيق الوحدة الخليجية ، كما نجدها تتوسط لتقريب وجهات النظر في اليمن لإنهاء الحرب الأهلية فيها، كما كان للكويت دوراً في خلافات السعودية والإمارات، ونجدها داعمة للإمارات بشأن استعادة واحة البريمي رغم علاقتها الودية بالسعودية لكن ليس على حساب الخلافات مع الدول الخليجية بالأساس وكذلك الدول العربية، إضافة الى ذلك نجد أن دور الكويت لم يغيب في الساحة السياسية الخارجية، فهي دائماً ما تلعب دور الوسيط والحيادي في الوقت نفسه، إذ نلاحظ أن وساطة الكويت في الأحداث السياسية مع الدول التي سلف ذكرها لم تذهب في مهب الريح بل عادت بشكل إيجابي على الكويت، فعندما وقعت الازمة العراقية- الكويتية ، نجد أن الدول التي أشرفت على التدخل في إنهاء تلك الأزمة ووقفت إلى جانب الكويت لتحريرها واستعادت سيادتها على كامل أرضها، هي نفس الدول التي وقفت معها الكويت لإنهاء خلافاتها الحدودية أو الاقتصادية ، من أجل تحقيق وحدة الدول الخليجية ووحدة الصف العربي .

[١] عبد الرحمن الحمودي ، المصدر السابق، ص٧٥٧ ؛ أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث ، دبي، ٢٠٠٧، ص١٣٩-١٥٣

المبحث الثاني

مفهوم التكامل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية والثقافية الكويتية تجاه المملكة العربية السعودية

يقصد بالتكامل الاقتصادي: مجموعة الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية او في الموقع الجغرافي، تعمل من خلال مصالحها المشتركة على تخفيف القيود على السلع والاشخاص ورؤوس الاموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق في سياستها الاقتصادية فيما بينها، لإزالة التميز الذي قد يكون راجعاً إلى الاختلافات في هذه السياسات.[١]

ويُعرف التكامل الاقتصادي على انهُ: عملية مستمرة تقرب بواسطتها الاقتصاديات الوطنية المتجانسة بعضها من بعض، في محاولة لتوحيدها، بحيث تشكل من بعد النظام الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق مثل عليا محددة .[٢]

اعتمد النشاط الاقتصادي في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية قبل اكتشاف النفط على صيد الأسماك، واستخراج اللؤلؤ من الخليج العربي، كذلك تبادل البضائع من عطور وبخور وتوابل وغيرها بين مختلف دول الخليج العربي، إذ كانت دول الخليج تفتقر للموارد الاقتصادية قبل اكتشاف النفط في أراضيها، وذلك لأنها معظمها بيئات صحراوية . [٣]

أما قطاع الزراعة فلم يكن يعتبر مصدر اقتصادي مهم، ذلك ان دول الخليج لم تكن من البلدان الزراعية بسبب شحة المياه في أراضيها، فضلاً عن ذلك قلة مساحة

---

[١] مجلة شؤون عربية ، العدد ٧٨، ١٩٩٤، ص١٤١-١٤٢.

[٢] أمل يوسف الصباح، ندوة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: الممكن والمأمول، العدد١٣، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٥، ١٩_ ٢٢ .

[٣] جميل العلوي، المياه في شبه الجزيرة العربية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص١٠٢ .

الأراضي الصالحة للزراعة فيها، لذلك بقي هذا القطاع محدود الإنتاج لا يكفي لسد الاحتياج المحلي ولم يكن مورداً اقتصادياً للدولة . [١]

بُنيت المصالح المشتركة بين الكويت والمملكة العربية السعودية هذه المصالح التي كانت المحرك الأساسي للإنتاج والتجديد، لذا فإن التبادل التجاري بين البلدين كان أهم خطوة لتقارب العلاقات الدولية بين البلدين، إذ كان من المحتم على المملكة العربية السعودية أن تجد استراتيجية للتنمية والتكامل مع الكويت وتهيئة الجو المناسب لخلق تنسيق اقتصادي كذلك مع دول مجلس التعاون الخليجي، تلك العلاقات تمحورت في سلسلة اجتماعات لعقد عدد من الاتفاقيات الاقتصادية بين دول الأعضاء، إذ ساهمت تلك السياسات في تحقيق التكامل التجاري بين البلدين لتذليل صعوبات وعقبات التبادل التجاري فيما بينهما .[٢]

اشتهرت مدينة الكويت منذ القدم بالتجارة بل قامت على أسس تجارية، وأن المملكة العربية السعودية كانت هي الأخرى تلعب دوراً حيوياً في الميدان التجاري بالنسبة لمدينة الكويت من حيث امتلاكها سوقاً واسعاً للصادرات الكويتية غير النفطية، وقد انعكس ذلك على طبيعة العلاقة الاقتصادية بين البلدين، لذلك فإن نجاح مجلس التعاون الخليجي بين دول الخليج توقف عند تفعيل الاتفاقية الاقتصادية التي ترى الكويت أن هذه الاتفاقية من أهم أسس قيام مجلس التعاون، لذلك وقعت الدولتان في إطار مجلس التعاون الخليجي العديد من الاتفاقيات الاقتصادية، فقد تميزت السياسة الاقتصادية بين البلدين في فترات

---

[١] جميل العلوي، المصدر السابق ، ص١٠٣ .

[٢] خالد منزلاوي، التجارة البيئية لدول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٢، ص٦٨ .

متعاقبة وإلى الوقت الحالي بنمو ورواج حركة الواردات والصادرات بين الدولتين بمعدلات شبه مستقرة .[١]

ترجع أهمية موقع الكويت والمملكة العربية السعودية لارتباطها بنشاط اقتصادي جديد بعد الكشف عن البترول في أراضيهما وبدء تصديره، وقد كان للموقع الجغرافي أثره في عملية التسويق فهو موقع متوسط بين عالم متعطش للبترول كمادة للطاقة من ناحية ومادة خام صناعية من ناحية أخرى، يتمثل هذا العالم الذي تتوسطه دولة الكويت في جنوب وجنوب شرق آسيا، واليابان الذي لا ينتج من البترول إلا القليل الذي لا يلبي احتياجات انطلاقاته الصناعية [٢]، كما تمثل في غرب أوربا موطن الصناعة التي تتغذى على البترول وهو إقليم ذو انتاج بترولي يسير لا يسد احتياجات الصناعة الأوربية المتطورة ولا يفي بمتطلبات الحاجة المتزايدة للبترول .[٣]

كانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين منذ استقلال دولة الكويت عام ١٩٦١ ولغاية الوقت الحالي شبه مستقرة ، ففي اطار التعاون الاقتصادي بين البلدين تأسست شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات "جيبك" في كانون الأول عام ١٩٧٩ التي تعتبر نواة للتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي، كذلك في مجال صناعة الأسمدة والبتروكيماويات مستفيدة بذلك من الغاز الطبيعي الذي تنتجه دولة البحرين والذي يعتبر مادة خام لهذه الصناعة، إذ جاء تأسيس هذه الشركة لتكون مشروعاً مشتركاً مملوكاً بالتساوي بين حكومة البحرين والمملكة العربية السعودية متمثلة في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) ودولة الكويت متمثلة في شركة صناعة البتروكيماويات البترولية .[٤]

---

[١] عفاف السيد عبد المجيد العلي، التاريخ السياسي لدولة الكويت(قراءة جديدة في علاقات الكويت الدولية)، ط١، مركز الراية للنشر والاعلام، ٢٠١٣، ص ١٧٣.

[٢] المصدر نفسه ، ص١٧٦ .

[٣] غانم سلطان وآخرون، جغرافية الكويت، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٣٢ .

[٤] مجلة شؤون عربية، العدد ٧٩ ،١٩٩٤، ص ٧٩ .

تألف مجلس إدارة شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات "جيبك" من ممثلين من الدول المساهمة الثلاث، إذ كان أول مشروع لهذه الشركة هو انشاء مجمع بتروكيماوي على مساحة قدرها ٦٠ هكتار من الأراضي المستصلحة في جزيرة سترة، وتألف المشروع في بدايته من مصنعين لإنتاج مادتي الأمونيا والميثانول فضلاً عن المرافق الأخرى، وعقد وزراء المالية والاقتصاد في دول المجلس اجتماعاتهم في الرياض بتاريخ ٨ حزيران ١٩٨١، بحثوا من خلال هذا الاجتماع مشروع اتفاقية اقتصادية وتجارية ومالية موحدة تحل محل الاتفاقيات الثنائية المبرمة فيما بينهم، كذلك تم في هذا الاجتماع إقرار مشروع اتفاقية وصفت بأنها البنية الأساسية لدعم النشاط الاقتصادي بين الدول الأعضاء.[١]

نظراً لأهداف ومبادئ مجلس التعاون لدول الخليج العربي ورغبة كل منها في تحقيق المزيد من التعاون وتوثيق الروابط فيما بينها، وإدراكاً منها لأهمية التعاون في مجال الاستثمارات وتنمية مواردها على النحو الذي يعود بالخير والنفع على شعوبها، فقد عقدت حكومات دول الخليج العربي اتفاقية مؤسسة الخليج للاستثمار، وذلك لدعم النشاط الاقتصادي والتجاري بين دول الأعضاء، وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في المنامة عاصمة البحرين في ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٢.[٢]

أصبحت مشاريع دولة الكويت مع المملكة العربية السعودية بعد هذه الاتفاقية تحمل طابعاً استراتيجياً تنموياً، مما جعلها تتطلع إلى احداث نقلة نوعية كبرى في التشابك الإنتاجي والاستهلاكي، وكان لهذه الاتفاقية أثر في إيجاد العديد من الأهداف في المصالح المشتركة بين البلدين مع باقي دول الخليج، كالاستفادة من حجم السوق والخبرات الفنية

---

[١] حسين صلاح الدين، أبعاد التعاون الاقتصادي الخليجي، ط١، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحوث والتنمية، جدة، ١٩٨٥، ص ٦٦ .

[٢] الميزان، البوابة القانونية القطرية. للمزيد ينظر الرابط التالي:

www.almeean.qa

المتراكمة، والعمالة الماهرين وغير الماهرين في البلدين وبلدان الخليج العربي [١]، فأن المتتبع لواقع التعاون الاقتصادي بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ، لاسيما على مستوى تأهيل الدولتين للدخول في خطة المشروعات المشتركة، يجد ان بذور تنسيق السياسات الاقتصادية قد نبتت منذ بداية السبعينات وجنيت ثمارها عند عقد الندوة العربية حول المشروعات الصناعية العربية المشتركة في الدوحة عام١٩٨٢.[٢]

وعلى مستوى التعاون الإقليمي ولمساندة الدول العربية فقد وقفت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية إلى جانب العراق في حربهِ مع إيران ، إذ قامت كل من الدولتين بإغراق السوق بالنفط في عام ١٩٨٤ وصدرت حوالي (٢٠٠_ ٣٠٠) الف برميل نفط يومياً، وذلك لتعويض العراق عن الخسائر التي لحقت بمنشآته النفطية جراء حربه مع إيران ، وسمحت له بمد أنابيب قادرة على نقل (١.٥) مليون برميل يومياً على الشاطئ السعودي، مما أدى إلى الحاق الأضرار بالاقتصاد الإيراني .[٣]

وتنفيذاً لاتفاقيات التعاون بين البلدين بدأ الانتاج الفعلي لمصانع الدولتين في ايار عام ١٩٨٥ بنسبة ١ طن يومياً، إذ ان زيادة الاحتياطي من النفط الخام تبرز الاهمية التي توليها المملكة العربية السعودية في المحافظة على الاحتياطي المتبقي من الطاقة الهيدروكربونية لأطول فترة ممكنة، كذلك زيادة الاحتياطي عبر تكثيف عمليات الاستكشاف والتنقيب عام ١٩٨٧، وأن المملكة العربية السعودية تسعى إلى اتباعها سياسة تساعد في الحفاظ على استمرار حقول النفط .[٤]

---

[١] مجلة التعاون، العدد ٧، تموز١٩٨٧، ص ١٩١ .

[٢] مؤسسة النقد العربي السعودي ،المملكة العربية السعودية، إدارة اقتصاديات البترول، تطور قطاع النفط في المملكة العربية السعودية، الرياض، (د.ت)، ص٥_ ٦ .

[٣] محمد السعيد إدريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٤٧٧ .

[٤] شركة الخليج للصناعة البتروكيماويات . للمزيد ينظر الرابط التالي: https://www.gpic.com

نظرت الدولتان إلى المصالح المشتركة فيما بينهما على أساس انها أداة من أدوات تكاملها الاقتصادي، ومحصلة نهائية للتنسيق بين البلدين، والكفيلة بتحقيق المنافع المتبادلة بينهما، كذلك أداة تربط بين عناصر إنتاجهما .[١]

أقامت دولة الكويت والمملكة العربية السعودية مشاريع مشتركة قائمة فيما بينها بصيغة معينة قائمة على أساس المصالح المشتركة المبنية على التكافؤ في التعامل التي تحقق لكلا الدولتين توسيع نشاطهما، كما تقوم بتلبية الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، كذلك تقوم في تحقيق الاعتماد على موارد الدولة الطبيعية فضلاً عن توصيل الدولتين إلى تطوير الهياكل الانتاجية .[٢]

ولتعزيز التعاون الاقتصادي قامت الكويت والمملكة العربية السعودية في الجامعة العربية بتوقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وإيجاد مناخ تكاملي تجاري بينهما من خلال تلك الاتفاقيات التي تنص على توحيد سياسات الاستيراد والتصدير، وتوحيد أنظمة النقل والترانزيت وتوحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية المتمثلة بالتبادل الزراعي والصناعي، فضلاً عن انشاء السوق العربية المشتركة، والالتزام بمبادئ التكامل الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات وإزالة الحواجز الجمركية .[٣]

كانت هذه المشروعات خلاصة التنسيق بين الكويت والمملكة العربية السعودية سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو العلاقات مع دول الخليج أو على مستوى العلاقات مع البلدان العربية الأخرى، إذ تبنت خمسة أقطار من مجلس التعاون الخليجي وهي كل من الكويت والمملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة قطر، مسارات إنمائية مشتركة شملت ثمانية قطاعات اقتصادية حيوية هي صناعة

---

[١] محمد نصر مهنا، قطر التاريخ السياسية والتحديث، قطر التاريخ السياسة و التحديث، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية ، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ،٢٠٠١، ص ٢٩٠ .

[٢] مجلة التعاون، العدد ٧ ، ١٩٨٧، ص١٨٨ .

[٣] المصدر نفسه ، العدد ٤٢ ، ١٩٩٦، ص١٢٤-١٢٩ .

البتروكيماويات، كذلك الزراعة والري، والمياه، والكهرباء، فضلاً عن الإسكان والتشييد، والنقل والمواصلات، والصحة ، كذلك قطاع التعليم والخدمات .[١]

وقد نجحت دول مجلس التعاون خلال ثلاثة عقود في تطوير علاقتها الاقتصادية بما يقربها من التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية فيما بينها، فتبنى المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون خلال اجتماعاته السنوية العديد من القرارات التي من شأنها دفع العمل الاقتصادي المشترك لخطوات كبيرة، إذ كان من أبرز تلك القرارات الاتحاد الجمركي، السوق الخليجية المشتركة، كذلك التكامل الإنمائي، والاتحاد الاقتصادي النقدي.[٢]

إن الاتفاقية الاقتصادية التي وقعت في تشرين الثاني ١٩٨١ بعد أشهر من تأسيس مجلس التعاون الخليجي، تم تطويرها وتحديثها في كانون الأول ٢٠٠١ ، لتتبنى سياسات المجلس الاقتصادية بما يتناسب مع تطور العمل المشترك واستكمال متطلبات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، ويؤخذ بنظر الاعتبار المستجدات الدولية في المجال الاقتصادي . [٣]

تكمن أهمية الاتفاقية الاقتصادية في تبني برامج وآليات قابلة للتنفيذ تمكن دول المجلس من تعزيز موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، وأهم مواد الاتفاقية الاقتصادية هو التبادل التجاري المتمثل في: الاتحاد الجمركي، العلاقات الاقتصادية الدولية، كذلك السوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي .[٤]

---

[١] محمد الرداوي، سبل التعاون الخليجي، ط١، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٨٥، ص٣٤ .

[٢] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المسيرة والانجاز، ط ٩، ٢٠١٥، ص ٧٠ .

[٣] المصدر نفسه ، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، ص٥ –١٥ .

[٤] محمد حسن العيدروس، دراسات في تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية، ج١، ط١، دار الكتب الحديث، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ١٨٨ .

اولاً _التبادل التجاري المتمثل بـ :

١- الاتحاد الجمركي:

إن المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية حسب ما توضح فيها انه طُبيق التبادل التجاري في عام٢٠٠٣ بين دول المجلس ضمن اتحاد جمركي متضمن كحد أدنى تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي وأنظمة جمركية موحدة ، فضلاً عن انتقال السلع دون قيود بين دول المجلس ومعاملة السلع المنتجة لجميع دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية .[١]

٢- العلاقات الاقتصادية الدولية:

أما المادة الثانية فقد نصت أن تقوم دول الأعضاء بمجلس التعاون برسم سياستها وعلاقتها الاقتصادية تجاه الدول والتكتلات الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية بصفة جماعية، وذلك يكون باتباع إستراتيجية تفاوضية موحدة تدعم المركز التفاوضي لدول المجلس وكذلك عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصفة جماعية مع الشركاء التجاريين وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير وتوحيد سياسات التبادل التجاري مع العالم الخارجي . [٢]

ثانياً _السوق الخليجية المشتركة:

جاء في المادة الثالثة أن يعامل مواطنو دول المجلس في أي دولة من دول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تميز في كافة المجالات الاقتصادية وتم التنويه على أهم عشرة مجالات منها، تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات كذلك تملك العقارات ومزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية. [٣]

---

[١] محمد حسن العيدروس ، دراسات في تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية، المصدر السابق، ص١٨٩ .

[٢] المجلة الاقتصادية السعودية، العدد٣٣، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، ٢٠٠٩، ص٧.

[٣] المصدر نفسه، ص٨ .

ثالثاً – الاتحاد النقدي والاقتصادي:

أهم ما جاء في المادة الرابعة هو تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة، ويتطلب هذا إحراز مستوى عالٍ من التقارب بين دول الأعضاء في جميع السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي مثل معدلات الأسعار والمديونيات والعجز .[١]

كما وحثت المادة الخامسة على توفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والأستقرار وتهدف لتنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية في دول المجلس وذلك من خلال توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار وتكامل الأسواق المالية، كذلك توحيد لإجراءاتها وتبني مواصفات موحدة لجميع السلع ومعاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني المجلس المعاملة الوطنية. [٢]

أما المادة السادسة فقد بينت فيها المعونات الدولية والإقليمية على ضرورة تنسيق سياسة دول الأعضاء على الصعيد الخارجي في هذا المجال[٣] ، إذ إن انضمام أغلب دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية رتب عليها استحقاقات فيما يتعلق بفتح أسواقها وقطاعاتها الإنتاجية والخدمية للمنافسة الحرة.[٤]

كان لاكتشاف النفط اثرٌ مهم في العلاقات الاقتصادية بين مختلف بلدان الخليج العربي بشكل عام وبين كل من الكويت والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، إذ يمثل النفط شريان الحياة الاقتصادية ، فضلاً عن الدور السياسي الذي تلعبه الثروة النفطية في

---

[١] حسين صلاح الدين، المصدر السابق، ص ٧٤ .

[٢] المجلة الاقتصادية السعودية، المصدر السابق، ص ١٠ .

[٣] المصدر نفسه، ص ١١ .

[٤] المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، مسيرة التنمية والتحديث في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، القمة الرابعة والعشرون، الكويت، ٢٠٠٣ .

التنافس عليها بين مختلف القوى الدولية، ولأهمية النفط في تشكيل السياسة الدولية فقد لعب دوراً كبيراً في رسم العلاقات الاقتصادية بين الدول المنتجة للنفط ، إذ ساهمت الثروة النفطية في استقرار الأقطار المنتجة للنفط ، إذ إن هذه الثروة التي حبى الله فيها بلدان الخليج العربي كان لها دور كبير في تشكيل التحالفات والاتفاقيات بين دول الخليج من جهة ، وبينها وبين مختلف الدول الكبرى المستهلكة للنفط.[١]

إن الثروة النفطية كان لها أثر كبير في ابراز دول الخليج ومنها الكويت والمملكة العربية السعودية كقوة اقتصادية كبرى على الساحة الدولية ، إذ إن أول امتياز نفطي للمملكة العربية السعودية يعود إلى ما قبل تأسيس الدولة السعودية الحديثة، والذي منحته السعودية لشركة بريطانية وهي(الوكالة الشرقية العامة) سنة ١٩٢٣ وكان الامتياز يشمل منطقة الاحساء في السعودية، واستمر هذا الامتياز حتى سنة ١٩٢٨، وفي عام ١٩٣٣ منح الامتياز لشركة(ستاندر اوف كاليفورنيا) في منطقة الاحساء أيضاً، أما أول امتياز نفطي كويتي كان عام ١٩٢٧ لشركة أمريكية هي شركة الخليج المتحدة ، وفي سنة ١٩٣٣ منح الامتياز لشركة بريطانيا هي شركة بترول الخليج المحدودة.[٢]

استمرت الكويت والمملكة العربية السعودية باستثمار الثروة النفطية وفي عام ١٩٨٩ وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، حدثت أزمة بين كل من العراق ودولة الكويت إذ شكت الحكومة العراقية من زيادة الكويت انتاجاها من النفط على الحصة المقررة لها، مما أدى إلى نقص في دخل العراق من النفط حوالي ٧ مليارات دولار عام ١٩٨٩، أدى هذا الإجراء الكويتي إلى اندلاع الأزمة بين العراق والكويت عام ١٩٩٠ حول الخلاف على أسعار النفط ، وعلى أثر هذه الأزمة التي وقفت فيها المملكة العربية السعودية إلى جانب الكويت، ففي لقاء بين الحكومة العراقية والمملكة العربية السعودية في حفر الباطن في ٢٧

---

[١] صبري فارس الهيتي، الخليج العربي ارضه وسكانه واقتصادياته، ط١، مؤسسة الرواق، الأردن، ٢٠٠٤، ص٧٤ .
[٢] المصدر نفسه ، ص٧٦ .

اذار من العام نفسه [١]، أعلن الملك فهد ان القوات البرية يمكن أن تنتشر في شبة الجزيرة العربية، وانه سيغلق خط أنابيب البترول العراقي الذي يمر عبر الاراضي السعودية، وعرض عن خطة في زيادة انتاج النفط السعودي لتعويض توقف امدادات البترول العراقي والكويتي، للمحافظة على بقاء الاسعار مستقرة .[٢]

عقدت منظمة الأوبك اجتماعاً لوزراء النفط لمناقشة مسألة استقرار أسعار النفط الخام، كما بعثت الحكومة العراقية برسالة إلى أمير الكويت جابر الأحمد الصباح تطلب منه بذل مساعيه لإعادة سعر النفط الخام إلى حد معقول، فلم يستجيب الأمير إلى طلب الحكومة العراقية، حاول الملك فهد التوسط بين العراق والكويت لكن دون جدوى .[٣]

وفي أثناء انعقاد القمة العربية في بغداد ٢٨_ ٣٠ ايار ١٩٩٠ ، شكت الحكومة العراقية إلى الملك فهد سوء تصرف الكويت واتهامها برفض الالتزام بحصتها في انتاج النفط وترسيم الحدود والأعمال التخريبية في العراق، والمضاربة على الدينار لخفض سعره، فوعد الملك فهد بحل مسألة سعر النفط ، كما بحثت الحكومة العراقية مع أمير الكويت جابر الأحمد الصباح مسألتي الديون وسعر النفط، وهو في طريق توديعه إلى المطار، دون الاتفاق على شيء .[٤]

---

[١] علي محافظة ، بريطانيا والوحدة العربية ١٩٤٥_ ٢٠٠٥، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٣٥٤.

[٢] مايكل بالمر، حراس الخليج: تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣_ ١٩٩٢، ط١، تر: نبيل زكي، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٥، ص١٦٩ .

[٣] علي محافظة ، المصدر نفسه ، ص ٣٥٥ .

[٤] المصدر نفسه، ص٣٥٦ .

وفي ١٥ تموز ١٩٩٠ أرسلت الحكومة العراقية رسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية آنذاك الشاذلي القليبي[١]، تضمنت عدة اتهامات للكويت ودول الخليج كان أبرزها:

١- ان دولة الكويت تتحمل مسؤولية اخفاق المحاولات التي جرت في الستينيات والسبعينيات لحل مشكلة الحدود بينها وبين العراق، وذلك بسبب تعنتها .

٢- قيام الكويت والإمارات بتنفيذ خطة مدبرة لإغراق السوق النفطية بإنتاج كبير من النفط يفوق حصة كل منهما، والذي أدى إلى الحاق خسائر باهضه بالعراق أولاً وبالدول العربية الأخرى ثانياً . [٢]

٣- اتهام الكويت بضم مزيد من أراضي العراق اليها، بشكل منظم ومبرمج مستغلة انشغال العراق بحربه مع إيران .

٤- سرقة الكويت للنفط العراقي من حقل الرميلة، الذي يقع بين الحدود العراقية والحدود الكويتية، فأصرت الحكومة العراقية على أن تتوقف السرقة وأن تدفع الكويت تعويضا قدره ٢,٤ مليار دولار .[٣]

---

[١] الشاذلي القليبي(١٩٢٥_٢٠٢٠): سياسي تونسي شغل منصب أمين عام جامعة الدول العربية لعام ١٩٧٩ و ١٩٩٠، عندما كان مقرها تونس بعد اتفاقية كامب ديفيد، واستقال خلال الحشد الامريكي على العراق ١٩٩٠_١٩٩١، قبل حرب الخليج الثانية لاعتراضه على الحرب الاجنبية على العراق، حصل على الاجازة في اللغة والآداب العربية، وتفرغ للتدريس في الجامعة التونسية، إلا أن تفرغه لم يدم أكثر من عام واحد، إذ سرعان ما عُين مديراً للإذاعة والتلفزة الوطنية، ومن أبرز الاحداث في عهده تكوين لتنقية الأجواء العربية، بحث الوضع في القرن الأفريقي وجنوب افريقيا ، ودعم التعاون العربي الأفريقي، وإدانة الإرهاب الدولي وفي مقدمته الإرهاب اليهودي داخل الاراضي العربية المحتلة وخارجها، والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، والمقاطعة العربية لإسرائيل، ودعم الانتفاضة الفلسطينية، حصل على جائزة الطوق الكبير من أجل استقلال تونس، وجائزة الطوق الأكبر من وسام الاستحقاق الوطني في تونس، كما حصل على جائزة الطوق الكبير لدولة فلسطين، ووسام الشرف من جامعة تونس ، توفي في ١٣ أيار ٢٠٢٠ . للمزيد ينظر: أحمد فارس عبد المنعم ، جامعة الدول العربية (١٩٤٥_١٩٨٥) دراسة تاريخية سياسية ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦، ص ١٠٦.

[٢] عبد الله مشعل العنزي، نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد١ ، جامعة الكويت، مج ٢٤، ١٩٩٦، ص٩_ ١٠ .

[٣] غانم سلطان، الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة في جوانب اشكالية الازمة، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٤، ص ١٧ .

على أثر هذه الاتهامات أكدت الحكومة الكويتية على انها استخرجت النفط من المناطق الحدودية بين الكويت والعراق والواقعة ضمن الأراضي الكويتية وتعرف باسم حقل الرتقة، وعدته استثماراً مشروعاً لثرواتها الوطنية، وهو ما أكده رئيس الوزراء الكويتي ووزير الخارجية صباح الأحمد في رسالته الموجهة إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي رداً على المذكرة العراقية .[١]

ردت الحكومة العراقية على المذكرة الكويتية في رسالة ثانية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي، بأن المسألة بين العراق والكويت ليست مسألة ترسيم حدود وإنما وضع بلدين متجاورين لم يتوصلا إلى اتفاق لتحديد حدودهما، وذَكرت بعرض الحكومة العراقية على أمير الكويت بتسوية النزاعات الحدودية بينهما، عندما زار بغداد عام ١٩٩٠.[٢]

واستمراراً لمساعي المملكة العربية السعودية لحل الخلاف بين كل من العراق والكويت، أعرب مصدر سعودي مسؤول في تصريح له لوكالة الأنباء السعودية في ٢٩ تموز عن ترحيب حكومة المملكة العربية السعودية بلقاء الأشقاء على أراضيها الجانب العراقي والكويتي بعد موفقتهما على عقد مفاوضات لتسوية الخلافات، وتطلعها بأمل كبير إلى أن تسود روح المودة أجواء الاجتماع لكل ما فيه مصلحة البلدين .[٣]

وأعربت الكويت عن تقدير المساعي الحميدة التي قام بها الملك فهد لترتيب عقد الاجتماع لتسوية الخلافات، وعقد الاجتماع في جدة في قصر الحمراء، استقبل من خلاله

---

[١] ثائر يوسف عيسى، النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والاقليمية والدولية (١٩٣٠_ ١٩٩١) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق، ٢٠١٠، ص١٨٥_ ١٨٦ .

[٢] ثائر يوسف عيسى، المصدر السابق، ص ١٨٧ .

[٣] وهيب عبد الفتاح صوفي وعدنان عبد الفتاح صوفي، المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج : نموذج لدراسة إدارة الازمة الدولية، ط١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣، ص١٧٢ .

الملك فهد الوفد الكويتي والوفد العراقي، وتحدث إلى الوفدين مرحباً بهما ومتمنياً لهما النجاح في مهمتهم .[١]

قدم الوفد العراقي إلى الوفد الكويتي خلال المباحثات بينهما مطالب متعددة تمثلت بما يأتي:-

١- اسقاط جميع الديون الكويتية عن العراق .

٢- التخلي عن الجزء الجنوبي من حقل الرميلة النفطي الواقع على الحدود بين البلدين.

٣- التقيد بحصص الانتاج النفطي التي أقرتها منظمة الاوبك .

٤- سداد الكويت لقيمة النفط العراقي الذي أخذته الكويت من حقل الرميلة ، وذلك باتباعها أسلوب الحفر المائل .[٢]

كانت المباحثات عقيمة بين الطرفين، لذلك طلب الوفد العراقي تأجيل المباحثات لحين العودة إلى بغداد، واتفق الطرفان على مواصلة اللقاءات بعد ذلك بالتناوب في بغداد والكويت.[٣]

وبعد تأزم الوضع بين كل من العراق والكويت واجتياح الجيش العراقي لأراضي الكويت، لم تقف جهود المملكة العربية السعودية على توفير الضمانات الكفيلة بتحرير الكويت، إذ أسهمت في تأييد ودعم ابناء الشعب الكويتي الذين نزحوا إلى البلاد، وأعلنت المملكة عن قبول صرف الدينار الكويتي على أساس السعر الرسمي له قبل الاجتياح العراقي للكويت، كما تم تشكيل لجان سعودية كويتية مشتركة لتقديم الخدمات والتسهيلات لاستضافة الكويتيين. [٤]

---

[١] وهيب عبد الفتاح صوفي وعدنان عبد الفتاح صوفي، المصدر السابق، ص ١٧٣ .

[٢] ثائر يوسف عيسى، المصدر السابق ، ص٢٠٢ .

[٣] وهيب عبد الفتاح صوفي وعدنان عبد الفتاح صوفي، المصدر نفسه ، ص ١٧٤ .

[٤] عبد الرحيم عبد الهادي ابو طالب، أزمات العراق والكويت : ابعادها ونتائجها وموقف صحيفة الاهرام منها، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٩٥.

وعند تدخل قوات التحالف الدولي المتكونة من (٣٢) دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تم تحرير الكويت والتوغل لمسافات واسعة دون مقاومة في الاراضي العراقية، وأعلن العراق عن قبوله بجميع قرارات الأمم المتحدة دون قيد أو شرط لتنتهي أزمة الخليج الثانية رسمياً في ٧ نيسان عام ١٩٩١ .[١]

واجهت دول مجلس التعاون الخليجي ما سمي بالصدمة النفطية التي تكررت في السنوات (١٩٩٣، و١٩٩٥، و١٩٩٦) ، إذ تدهورت على أثرها العوائد النفطية، مما اضطر الكويت والمملكة العربية السعودية إلى اتباع سياسة التقشف، إذ عانى كل من البلدين من تباطؤ النمو الاقتصادي تم على أثرها تخفيض ميزانية عام ١٩٩٥، في حين بلغ احتياطي النفط للملكة السعودية عام ١٩٩٦ حوالي (٢٦١.٥)، ودولة الكويت بلغ حوالي (٩٦.٥).[٢]

عملت المملكة العربية السعودية بزيادة الانتاج النفطي في عقد التسعينيات حتى وصل حد التخمة النفطية في عام ١٩٩٨، إذ انتجت المملكة العربية السعودية (١٢,٧٠%) من كامل الانتاج العالمي للنفط ، على حين كان ناتج جميع الأعضاء في أوبك يشكل (٤٢,٥٤%) من الأنتاج العالمي وانتاجها المحلي حوالي (٢٦١، ٥)، وبلغ انتاج الكويت المحلي حوالي (٩٦، ٥) بليون برميل، وبهذا كان سعر النفط الخام السعودي العربي الخفيف قد وصل إلى ادنى مستوى له، وهو (٩,٩٠) دولارات للبرميل في عام ١٩٩٨.[٣]

---

[١] عبد الوالي الشميري، الاستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، ط٢، مطابع ستار برس،(د. م)، ١٩٩٣، ص ١٣٦ .

[٢] فاهم سلطان القاسمي، دور مجلس التعاون الخليجي في التنمية الاقتصادية الخليجية.. تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، مركز الدراسات العربي الاوربي، باريس، ١٩٩٤، ص٤٣ .

[٣] بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨، ص١٢١ .

كانت سياسة النفط السعودية فعالة في ردع الاستثمار في الاستكشاف والانتاج في العديد من البلدان ذات التكاليف المرتفعة في استخراج النفط ، وكان المنتجون من خارج أوبك يقومون بغلق الآبار فهم بذلك يقللون من انفاقهم على الاستكشاف والانتاج بنسبة من (٢٥_٣٠ %)، إذ إن هذه الاجراءات ازالت (١,٧٤١) مليون برميل نفط من السوق يوميا عام ١٩٩٩، منها إلى (٢٣٠) الف برميل يومياً خارج أوبك، في حين بلغت صادرات المملكة السعودية حوالي (٢٦٣ ،٥).[١]

نتيجة هذه السياسة النفطية بدأت أسعار النفط بالارتفاع عام ٢٠٠٠ ، إذ وصل سعر النفط الخام العربي الخفيف إلى اقصاه عندما بلغ (٣٠,٦) دولار للبرميل ثم عاد لينخفض إلى (١٧,٨٢) دولاراً في عام ٢٠٠١ .[٢]

واعتبار كل من الكويت والمملكة العربية السعودية من كبريات الدول المصدرة للنفط والمالكة لاحتياطي النفط على مستوى العالم ، فأنها تلعب دوراً بارزاً في اطار منظمة الدول المنتجة للنفط أوبك، لذلك تحتاج الدولتان للتشاور المستمر وتنسيق السياسات حول اوضاع السوق النفطية وما يرتبط بها من تحديات لسقف الانتاج وما يتعلق به من تأثيرات على مستوى الأسعار. [٣]

تجلى عمق التعاون الاقتصادي بين البلدين في مجال النفط، وذلك بتقسيم الدولتان المنطقة المحايدة فيما بينهما والتي تنتج ما بين (٣٤٠_٣٦٠) الف برميل يوميا، إذ كانت نتيجة اتفاقية المنطقة المغمورة المشار إليها آنفاً عام ٢٠٠٠ أن اتفقت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية على ملكية البلدين للثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة أي المنطقة الحدودية المقسومة بين البلدين والتي نص الاتفاق بأن تكون مقسومة بينهما

---

[١] عمار محمد سلو العبادي، محددات السياسة النفطية الانتاجية والسعرية للملكة العربية السعودية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١١، ص٤٨.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

[٣] المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، العلاقات الكويتية _ الخليجية ، تقرير خاص بالكويت، ٢٢ حزيران ٢٠٠٢، ص ٤ .

مناصفة، وتشمل جزيرتي قارو[١] ، وأم المرادم[٢]، والمنطقة الواقعة بين الحد الشمالي المشار اليه في المادة الثانية من الاتفاقية ، ومسار الحد الشمالي المعدل وفقاً للمادة الثالثة من الاتفاقية .[٣]

ولتعزيز التعاون الاقتصادي بين كل من الكويت والمملكة العربية السعودية ولاستثمار الثروات الطبيعية في المنطقة الحدودية بينهما أي المنطقة المغمورة المقتسمة، وقعت كل منهما مع شركة الزيوت العربية اليابانية اتفاقاً بمقتضاه تدير الشركة المنطقة الخاضعة لكل منهما، وقد بلغ عقد الكويت ٤٠ عاماً انتهت في عام ٢٠٠٣، ولم تجدد الكويت اتفاقاها مع شركة الزيوت العربية، إذ رفضت المملكة العربية السعودية تجديد العقد مما أدى إلى نهاية الاستثمار لهذه الشركة في المنطقة المغمورة.[٤]

ومن خلال إحصائية اقتصادية عامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي يتضح فيها ان الطاقة الإنتاجية او الثروات الاقتصادية لبلدان مجلس التعاون تعتمد بشكل أساسي

---

[١] جزيرة قارو: أصغر الجزر الكويتية الجنوبية وأكثرها توغلا داخل البحر ، إذ تبعد عن ساحل الزور ٣٧,٥ كم، وتبعد عن جزيرة أم المرادم بمسافة ١٦ كم و ٩٠ متراً ، وتبعد عن رأس مشعاب في المملكة العربية السعودية ٤٠ ميلاً بحريا، ويبلغ طولها ٢٧٥ مترا وعرضها في بعض الاماكن لا يتجاوز ١٧٥ متراً . للمزيد ينظر: ج. ج . لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، تر: الديوان الاميري، قطر، (د.ت)، ص٥٧٢_ ٥٧٣ ؛ حمد الجاسر، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية المنطقة الشرقية ، ط١، دار اليمامة، الرياض، ١٩٧٩، ص٢٢٣ .

[٢] جزيرة أم المرادم : جزيرة كويتية صغيرة بيضاوية الشكل منخفضة، تقع في أقصى الطرف الجنوبي للحدود البحرية الكويتية مع المملكة العربية السعودية، طولها كيلو متر ونصف، وعرضها ٥٤٠ مترا وشواطئها عميقة المياه لدرجة أن السفن الكبيرة تستطيع أن تلاصق الشاطئ دونما خطر. حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج٢، دار ومكتبة الهلال، مصر، ١٩٦٢، ص١٧.

[٣] عبد الله سعود القباع، اتفاقيات الحدود بين المملكة العربية السعودية وجيرانها، موقع مكتبة الملك فهد بن عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٢، ص ١٧٣ .

[٤] المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، التنسيق الكويتي_ السعودي ضرورة استراتيجية تدعمها روابط تاريخية، العدد ٣٨، ٣٠ حزيران ٢٠٠٢، ص٥ .

على النفط الخام وهو المصدر الأساسي للدخل ، إذ تم انتاج (١٦,٤) مليون برميل يوميا فهي تمثل (٥٠%) من الناتج المحلي .[١]

كانت السياسات الاقتصادية التي اتخذها مجلس التعاون بدءاً من منطقة التجارة الحرة والانتاج النفطي لها دور كبير في تعزيز الاقتصاد ونموه في بلدان الخليج لاسيما في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية ، إذ بلغ الانتاج النفطي المحلي السعودي في عام ٢٠٠١ من حجم احتياطها النفطي حوالي (٢٨٣٦٦، ٩٤) في نهاية عام ٢٠٠١، على حين بلغ حوالي (٤٦٢٠١، ٦٩) عام ٢٠٠٢ [٢] ، وازداد هذا الإنتاج إلى حوالي(٤٦٢٠٧، ٠٣) عام ٢٠٠٣ ، حدثت عملية الاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٣ بين دول مجلس التعاون ، فالسوق الخليجية المشتركة لها آثار كبيرة في تنمية التجارة البينية.[٣]

ونتيجة سياسات التعاون الاقتصادي بين البلدين ان حدث تطور ملموس في كمية الإنتاج المحلي في كل منهما، إذ بلغت كميات النفط المنتجة في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٤ بمعدل (٦١٦٠٠) مليون دولار، كما بلغت النسبة في دولة الكويت (٢٦٠١٥.١)، حسب احصائيات دول مجلس التعاون الخليجي، إذ بقيت الكويت والمملكة العربية السعودية في مقدمة الدول المنتجة للنفط، فهي تكتسب اهمية كبيرة لدى الدول الغربية والاسواق العالمية، وهي في صدارة الاحتياطي النفطي العالمي، إذ بلغ انتاج المملكة حوالي (٨,٢٦١) مليار برميل وبنسبة من

---

[١] المجلة الاقتصادية السعودية، المصدر السابق، ص١٣ .

[٢] الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاماً من الانجازات، المصدر السابق، ص١٣٠ .

[٣] الموقع الرسمي، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. للمزيد ينظر الرابط التالي: www.gcc-sg.org

الانتاج العالمي حوالي (٢٥ %)، وحجم الانتاج النفطي اكثر من (١٠) ملايين برميل يومياً، وبذلك يكون النفط الخليجي والسعودي هو الأهم في سد حاجة الأسواق العربية والخليجية والغربية على المستوى الخاص تحت اطار التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي[١]، ومن ثَمَّ فأن الرياض لها علاقات متينة مع الدول الخارجية تربطها علاقات استراتيجية ثابتة، إذ إن المملكة السعودية كانت متبعة الاقتصاد الحر والاعتماد المتزايد على النفط .[٢]

جدول رقم (١) يمثل احتياطي النفط للدولتين للأعوام (١٩٩٦_ ٢٠٠٣)

بليون برميل نهاية كل عام [٣]

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
السعودية	٢٦١.٥	٢٦١.٥	٢٦١.٥	٢٦٣.٥	ـــــ	٢٨٣٦٦.٩٤	٤٦٢٠١.٦٩	٤٦٢٠٧.٠٣
الكويت	٩٦.٥	٩٦.٥	٩٦.٥	٩٦.٥	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ

وبلغ احتياطي المملكة من الغاز الطبيعي حوالي ٥٢٦٤ مليار متر مكعب أي بنسبة ٣,٥ % من الاحتياطي العالمي، وبلغ احتياط الكويت منه حوالي ١٤٩٨ مليار متر مكعب أي بنسبة ٠,١% من الاحتياطي العالمي .[٤]

---

[١] إسامة حمزة ، خطط التنمية الخمسة تدعو إلى شمولية الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني، جريدة اليوم، ٢٠٠٣، ص٣ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٦ .

[٣] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، إدارة الإحصاء، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، النشرة الإحصائية، إحصائيات دول مجلس التعاون الاقتصادية والمالية والنفط والغاز، ٢٠٠٣، ص ١٣ .

[٤] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنطلقات والاهداف، الامانة العامة ، ٢٠٠٤، ص٩ .

جدول رقم (٢) يمثل انتاج الغاز الطبيعي للدولتين للأعوام (١٩٩٦-٢٠٠٤)

مليون قدم مكعب يومياً [١]

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
السعودية	ـــــ	ـــــ	٤٨٨٥.٥	ـــــ	ـــــ	٢٩٢٣٨	ـــــ	ـــــ	٩٧٥٧٦٠
الكويت	٥٧٦.٧	ـــــ	١٠٧٢.١	٩٨١.٣	١٠٤٢.٧	١٠٢٠.٢	٩١٥	١٠٦٦.١	ـــــ

واستمراراً لتعزيز التعاون مع المملكة العربية السعودية وباقي بلدان مجلس التعاون، سعت الكويت إلى حل النزاع القائم بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر وممارستها الضغوط على دول مجلس التعاون لإنهاء خلافاتهم وتجاوز الازمة لما تمتاز به الكويت من سمعه طيبة بين دول المجلس وباعتبارها طرفاً محايداً في أي خلاف ينشأ بين تلك الدول، ولعل الغرض من سعي الكويت لإنهاء مثل ذلك الخلاف الذي كان سببه قيام المملكة السعودية بوقف بناء خط انابيب يمر عبر اراضيها، والتي ارادت الكويت استيراد الغاز من خلاله من قطر .[٢]

استمرت الكويت في المحافظة على التعاون الاقتصادي مع المملكة العربية السعودية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وانعكس ذلك على طبيعة العلاقة الاقتصادية بين الدولتين الكويت والمملكة العربية السعودية هذه السياسة التي خدمت كل من الدولتين وأدت إلى تطوير اقتصادهما، إذ إن نجاح مجلس التعاون الخليجي توقف على تفعيل الاتفاقية الاقتصادية والتي ترى فيها الكويت انها اهم أسس قيام المجلس، كما وقعت

---

[١] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، إدارة الإحصاء، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، النشرة الإحصائية، إحصائيات دول مجلس التعاون، الإحصاءات الاقتصادية والمالية والنفط والغاز، انتاج الغاز الطبيعي، ٢٠٠٤، ص ٢٣ .

[٢] صحيفة الغد الاردنية، رئيس الوزراء الكويتي في الرياض لتخفيف التوتر بين السعودية وقطر، ١٢حزيران ٢٠٠٥.

الدولتان في إطار مجلس التعاون الخليجي على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية، إذ تميزت تلك الفترة بنمو ورواج حركة الواردات بين الدولتين بمعدلات شبه مستقرة، فضلاً عن ارتباط العامل الاقتصادي بموضوع السياسة النفطية، وأن البلدان يعتبران عضوين أساسيين في منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول (أوبك) العالمية .[١]

كذلك الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول في منظمة (أوابك) العربية ، والتي تقتضي سياستها التنسيق والتشاور، بالرغم من الكثير من الاختلافات والازمات داخل المنظمة العالمية أوبك، الا انه منذ الثمانينات أتسمت سياسة البلدين النفطية بالتوافق، الأمر الذي أدى إلى نوع من الاستقرار في الأسواق النفطية، كما أقر المجلس الأعلى لمجلس التعاون برنامجاً زمنياً محدداً، وآلية لمتابعة سير العمل في السوق المشتركة بحيث يتم استكمال جميع متطلباتها، فقد قطعت دول المجلس شوطاً بعيداً في تحقيق السوق المشتركة . [٢]

أما في سياق استهلاك الطاقة النفطية، فقد كشفت دراسة متخصصة بأن السعودية تحتل المرتبة السادسة عالمياً في استهلاك النفط، والمركز السابع في مجال استهلاك الغاز، إذ كانت المملكة العربية السعودية تستهلك ما يصل إلى ٧٥٠ الف برميل خلال أشهر الصيف، أي اكثر من ١٠% من اجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ولاشك في أن المملكة العربية السعودية تتربع على عرش الدول المصدرة للنفط الخام، فكان يشكل مستوى الاستهلاك للنفط خسائر للخزانة العامة للدولة وهدراً للطاقة وتكاليف اخرى متمثلة بالحاجة للتعامل مع التداعيات السلبية على البيئة، فضلاً عن ضخ اموال البنى التحتية لمواكبة الطلب .[٣]

---

[١] صحيفة القبس ، العدد ١١٨٠٤ ، الكويت، ١٥ نيسان ٢٠٠٦، ص ١٣ .

[٢] الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاماً من الانجازات، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص ١٢٨ .

[٣] جاسم حسين، بدائل الطاقة ومستقبل النفط والغاز في منطقة الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٥، ص٩ .

وفي مجالات التعاون الاقتصادي بين كل من الكويت والمملكة العربية السعودية في القطاعات غير النفطية، فقد سعت كل من الدولتين لاستثمار وتطوير العلاقات الاقتصادية في كافة المجالات ومنها مجال التبادل التجاري بين البلدين، إذ بلغت صادرات المملكة العربية السعودية إلى الكويت نحو (١,٨) مليار ريال منها نحو (١,٧) مليار ريال سلع وطنية بنسبة (٩٥%)، في حين بلغت واردات السعودية من الكويت نحو (٧٧٥,٧) مليون ريال منها (٣٧٢,٢) مليون ريال سلع وطنية بنسبة (٤٨%)، وقد بلغت واردات السعودية من الكويت عام ٢٠٠٠ نحو (٤٦,٧) مليون دينار محتلة بذلك المرتبة الأولى كأكبر مستورد للبضائع من الكويت على المستوى الخليجي.[١]

أما في مجال البنى الأساسية من كهرباء وطرق ومواصلات واتصالات فقد تم التنسيق والتعاون بين الكويت والمملكة العربية السعودية فضلاً عن دول المجلس، على تعزيز هذه القطاعات وزيادة التعاون الاقتصادي والاستثمارات فيما بينهم، إذ كان مشروع الربط الكهربائي من أهم الإنجازات التي تحققت في هذا الإطار التعاوني وذلك باعتماده في المجلس الأعلى في قمة مسقط لعام ١٩٩٧ ، إذ كان قد تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع لربط شبكات أربع دول خليجية هي دولة الكويت والمملكة العربية السعودية و دولة قطر ومملكة البحرين .[٢]

وفي عام ٢٠٠١ قد أُعلن تأسيس هيئة الربط الكهربائي ومقرها الدمام بالمملكة العربية السعودية، ومهمتها القيام بإنشاء المشروع وتشغيله وصيانته، هذا المشروع الذي عمل على ربط الكهرباء بين الدول الموقعة على المشروع لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها . [٣]

كما كانت هناك رغبة من المجلس الأعلى العمل على إقامة كيان اقتصادي خليجي قادر على دخول الأسواق العالمية، بدأت دول مجلس التعاون بتطبيق الاتحاد

---

[١] المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، التنسيق الكويتي _ السعودي ضرورة استراتيجية تدعمها روابط تاريخية، العدد ٣٨، الكويت ، ٣٠ حزيران ٢٠٠٢، ص٥ .

[٢] فاهم سلطان القاسمي ،المصدر السابق ، ص٥٣ .

[٣] الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاماً من الانجازات، ص١٣٠ .

الجمركي اعتباراً من كانون الثاني ٢٠٠٣، كما أقرت دول المجلس برنامجاً زمنياً محدداً للاتحاد النقدي للوصول إلى إطلاق العملة الموحدة، كما عملت دول المجلس على التعاون الفني على مختلف المستويات وفي شتى المجالات الاقتصادية كذلك مواضيع نقدية مالية وإحصائية .[١]

وفي مجال التجارة الخارجية والذي يشكل عنصراً أساسياً من عناصر الاقتصاد الوطني، كان التعاون في هذا المجال هو السمة البارزة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ كانت الكويت مشهورة بالتجارة منذ القدم بل إنها قامت على أسس تجارية، وأن المملكة العربية السعودية كانت تلعب دوراً حيوياً من الناحية الاقتصادية بالنسبة للكويت بحكم علاقة الدولتين معاً من حيث امتلاك المملكة العربية السعودية سوقاً واسعة للصادرات الكويتية غير النفطية .[٢]

ولتفعيل هذا التعاون التجاري بين البلدين أبرمت كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية مذكرة تجارية بين مجلس الغرف السعودية وغرفة تجارة الكويت، إذ كانت تؤكد تلك الاتفاقية على ضرورة تبادل المعلومات المتصلة بالتجارة الخارجية، وأية معلومات ضرورية تساعد في دخول السلع إلى البلدين، كما أوصت مذكرة التفاهم بين البلدين على توفير الظروف الملائمة للمشاركة الفاعلة من المؤسسات والشركات ذات الصلة بإقامة المعارض والانشطة التي يتم تنظيمها.[٣]

لم يتوقف التعاون الاقتصادي بين البلدين على القطاع النفطي وقطاع التجارة بل شمل مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها إقرار دراسة إنشاء شركة خليجية للمساعدات الملاحية تقدم خدماتها للسفن العاملة في موانئ البلدين وكذلك موانئ دول المجلس، كذلك

---

[١] جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٩٠٥٩، ١٧ ايلول ٢٠٠٣، ص ٣ .

[٢] كوثر غضبان عبدالحسين، نشاط الكويت الملاحي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥، ص٣٦ .

[٣] جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٥٣٥ ، ٥ كانون الثاني ٢٠٠٥، ص١٢ .

دراسة حول مشروع إنشاء سكة حديد تربط دول المجلس، وصل المشروع إلى مراحل متقدمة تتمثل في تكليف وزارة النقل بالمملكة العربية السعودية بإعداد الشروط المرجعية للدراسة [١]، كذلك شروط العروض لاسيما بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تمهيداً لعرضه على لجنة فنية متخصصة لوضع ذلك بصورته النهائية تمهيداُ لطرحه أمام المكاتب الاستشارية المتخصصة في إجراء مثل تلك الدراسات، وكان قد رفع تقرير بخصوص مشروع سكة حديد دول المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين.[٢]

وفي مجال التعاون النقدي بدأت فكرة اصدار عملة موحدة لجميع دول المجلس منذ انشاء المجلس، إذ إشارة كل من وثيقة النظام الأساسي ووثيقة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨١ إلى انشاء نظام نقدي موحد، إذ نصت المادة ٢٢ من الاتفاقية على ان تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية للعمل على توحيد العملة النقدية، وسعت الدول الأعضاء إلى تحقيق التكامل الاقتصادي ، إذ تم تأسيس لجنة محافظي البنوك المركزية للعمل على توحيد السياسة النقدية ، وفي عام ٢٠٠٢ أنشأت لجنة الاتحاد النقدي، ولكن بسبب ان الاتحاد النقدي وتأسيس عملة نقدية موحدة هي مرحلة تكاملية يسبقها عدة عمليات منها منطقة التجارة الحرة والاسوق المشتركة وكذلك الاتحاد الجمركي، لذلك كان الرأي في دول المجلس تأجيل توحيد العملة . [٣]

وفي عام ٢٠٠٥ تم الاتفاق بين دول مجلس التعاون على إنشاء مجلس نقد خليجي ليتحول لاحقاً إلى بنك مركزي خليجي، وبعد عام ٢٠٠٥ لم تكن مسيرة الاتحاد النقدي بين دول المجلس سهلة وانما مرت بعدد من الاحداث أخرت طموح الخليجين في رؤية عملتهم الموحدة في عام

---

[١] جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٥٣٥ ، ٥ كانون الثاني ٢٠٠٥، ص ١٦ .

[٢] الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاماُ من الانجازات، المصدر السابق، ص ١٣١ .

[٣] عمر سعيد حسين واخرون، مسيرة التعاون الخليجي (التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية) ، ط١ ، الدار العربية لعلوم ناشرون، الدوحة ، ٢٠١٥، ص٦١ .

٢٠٠٦، إذ ان الكويت تراجعت عن ربط عملتها بالدولار، وفضلت ان تعيد سياسة ربط عملتها بسلسلة من العملات الأجنبية نتيجة تذبذبات كبيرة لحقت بالدولار، علماً أن الكويت أبقت فرصة العودة إلى تثبيت عملتها المحلية بالدولار خبراً وارداً .[١]

أما فيما يتعلق بالجانب الثقافي بين كل من الكويت والمملكة العربية السعودية فإن المملكة حاولت أن تحذو حذو الكويت في تطوير القطاع التعليمي، إذ جاء في تقرير تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠٦، ان دولة الكويت تتمتع بالارتقاء بالجانب التعليمي والارتقاء بمستوى الإداء الوظيفي للعاملين بالوزارة وكذلك تطور العلاقة بين الادارة في المدرسة والادارات التربوية، لذلك فإن الوزارة في المملكة راغبة في رفع مستوى العمل الاداري وتنميته، وأنشأت في كل منطقة من مناطق المملكة ادارة عامة للتعليم.[٢]

كذلك وفي مجال التعاون الثقافي ابرمت الكويت اتفاقية تبادل المعلومات التاريخية مع المملكة السعودية، وذلك بتبني أفكار تعزز تاريخ البلدين بشكل خاص وتاريخ منطقة الخليج بشكل عام، إذ دخل مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في دولة الكويت باتفاقية رسمية مع المملكة العربية السعودية متمثلة بدارة الملك عبد العزيز، عملت هذه الاتفاقية على تعزيز التعاون المشترك ما بين الباحثين الكويتيين والباحثين السعوديين في الأمور التاريخية التي تخص البلدين، فضلاً عن تعزيز التعاون فيما يخص الاعمال الثقافية المختلفة في كل من الكويت والسعودية، وفي اطار عمل هذه الاتفاقية أقيمت العديد من المعارض التي تحاكي القضايا التاريخية، فضلاً عن تبادل الخبرات فيما يخص التاريخ وتوثيق الاحداث.[٣]

---

[١] عمر سعيد حسين واخرون، المصدر السابق، ص٦٢ .

[٢] حمد علي السليطي، التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط١، العدد ٧١ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٢، ص٣١ .

[٣] جمال السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط٢، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص٨٢ .

تعتبر هذه الاتفاقية النواة للتعاون الثقافي بين دول المجلس، إذ يندرج مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في الكويت وكذلك دارة الملك عبد العزيز في عضوية الأمانة العامة لمراكز الوثائق والدراسات في مجلس التعاون الخليجي، والذي كان لهما اثر كبير في تعزيز التعاون الثقافي بين دول المجلس [1]، إذ عمل مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في دولة الكويت والذي يعتبر من المراكز العلمية المهمة في منطقة الخليج، على ابراز الخصوصية البيئية لمنطقة الخليج، فضلاً عن إجراء الدراسات وعقد المؤتمرات والندوات التي تهتم بقضايا تاريخ الخليج السابقة والمعاصرة، كذلك عملت إدارة الملك عبد العزيز على الاهتمام بتحقيق تاريخ المملكة السعودية، والعمل على تحقيق وطبع وترجمة الكتب التي تتناول تاريخ المنطقة، فضلاً عن إقامة الندوات والمؤتمرات لخدمة الباحثين من داخل المملكة وخارجها .[2]

يتضَح من سياسة الكويت الاقتصادية تجاه المملكة العربية السعودية إنها سياسة قائمة على التعاون المشترك لتحقيق المصالح المشتركة، كما نجد أن هناك تقارب واضح في التعاملات الاقتصادية ، إذ إن اقتصاد الدولتين قائم بالدرجة الأساس على عنصر النفط لما لهذا العنصر أهمية كبيرة في اقتصاد الدولتين ليس في علاقتهما الثنائية وحسب، إنما في التبادلات الدولية ذلك إن كلا الدولتان عضوان في المنظمات الدولية كمنظمة الاوبك ومنظمة الاوابك ، في حين نرى أن العوائد النفطية لها مردود اقتصادي كبير يزيد من أهمية الدولتين وتنافسها في الأسواق المحلية والدولية ، كما نلاحظ أن عامل التجارة والكهرباء وصناعة البتروكيمياويات أعطت للدولتين مكانة مهمه بين الدول ولاسيما في الاسواق الخليجية المشتركة والتعاملات النقدية، فأرادت الكويت من خلال التركيز على عنصر النفط منحه المرتبة الأولى في سياستها الاقتصادية سواء كانت ثنائية ،أو خليجية، أوعربية ،أو دولية، لأنها تعلم أن النفط السلاح الرابح في اقتصاديات الدول رغم تأثرها

---

[1] حمد علي السليطي، المصدر السابق، ص٤٢ .

[2] جمال السويدي، المصدر السابق، ص٨٣.

بالصدمة النفطية ، والدولتين في كل الأحوال لم تُعتبر خساراتها النفطية كبيرة نتيجة السياسة الاقتصادية الحكيمة التي اتبعاها، ولاتباعهما سياسة التقشف والتخزين والاستكشاف والإنتاج .

نلاحظ أيضاً التعاون الثقافي المستمر بين البلدين من أجل التوسع والتطوير في الجوانب العلمية وتبادل المعلومات التاريخية، لأنها تعتبر هذا الجانب النواة التي تنتج بيئة ثقافية واضحة المعالم في بلدان الخليج من خلال الندوات والمؤتمرات الهادفة إلى خدمة شعوب البلدين على وجه الخصوص والرقعة الخليجية على وجه العموم .

الفصل الثاني

العلاقات الكويتية السياسية والاقتصادية والثقافية تجاه الإمارات العربية المتحدة

المبحث الاول

سياسة الكويت الخارجية تجاه الإمارات العربية المتحدة

مرت العلاقة بين الدولتين بمحطات بارزة وحافلة بالخير والمحبة وأسهمت بصورة مباشرة في ترسيخ التواصل سواء على المستوى الثنائي أم من خلال مسيرة مجلس التعاون الخليجي بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين وللمنطقة، وهذه العلاقات وطيدة ومتجذرة في التاريخ، كما انها تستند إلى روابط ثقافية واجتماعية مشتركة لا حصر لها، فقد اصبحت مثالاً يحتذى به بين الدول التي تجمعها اهتمامات ومصالح مشتركة ، وكان لظهور دولة الإمارات العربية المتحدة ونجاحها في مسيرتها الأثر الكبير في تعاظم المد القومي لدى شعوب ودول الخليج العربي، بل ان بلورة مؤسساتها وشخصيتها في الداخل والخارج له الأثر الأكبر في تعميق الحاجة لدرء الأخطار المتربصة في المنطقة[1]، وقد مرت هذه العلاقات بأدوار وهي:

أولاً : الجذور التاريخية للعلاقات الكويتية تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة:

تعد علاقات الكويت مع دول الخليج العربي منذ بداية نشأتها وحتى حصولها على الاستقلال علاقة مستقرة نوعاً ما، إلا إن هذا لا يعني أنها لم تواجه أي صراعات وخلافات فيما بينها ليس على أساس اقتصاديات الدول فحسب وإنما على أساس ترسيم الحدود بين دول الخليج العربي، فبعد أن استكملت المملكة العربية

---

[1] خالد يحيى الجبوري، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر، ط١، منشورات دار الكلمة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٤٩ ؛ حسن المنقوري، الحدود السياسية الشمالية للملكة العربية السعودية ، دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، مجلة دراسات سعودية، العدد ٣، ١٩٨٨، ص٢٩ .

السعودية سيادتها ووحدتها عام ١٩٣٤ وبعد معاناة مع الأتراك والبريطانيين، كذلك دولة الكويت بعد مطالبة العراق فيها والأطماع البريطانية في خيراتها على أساس المعاهدة التي وقعتها الكويت مع بريطانيا عام ١٨٩٩ [١]، والتي كانت بمثابة معاهدة حماية تجعل بريطانيا الدولة الوحيدة التي تتمتع بامتيازات في الكويت.[٢] ، حصلت بعدها على استقلالها رسمياً وإنهاء الحماية عليها من قبل بريطانيا عام ١٩٦١، وقفت الكويت إلى جانبها في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية، إذ إن دول الخليج العربي جزء لا يتجزأ من العمق الجغرافي فيما بينها ، لاسيما دولة الكويت وجاراتها ودورها مع المملكة العربية السعودية في مسألة تكوين اتحاد الإمارات التسع هي البحرين وقطر وأبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة، التي حصلت على استقلالها فيما بعد، ونتيجةً للمساعي الكويتية – السعودية شهدت الفترة المواكبة للانسحاب البريطاني قيام الإمارات العربية

---

[١] اتفاقية عام ١٨٩٩: عقدت هذه الاتفاقية بين الشيخ مبارك الصباح وبريطانيا ، قامت بموجبها بريطانيا بإدارة شؤون الكويت الخارجية مقابل ان تقوم بريطانيا بتوفير كافة الوسائل اللازمة لحماية الكويت في حال تعرضها لأي عدوان خارجي وان تتضمن الاتفاقية حكم مبارك الصباح وذريته من بعده ، بشرط ان لا يقوم حاكم الكويت بيع أي جزء من الاراضي الكويتية او تأجيرها من دون موافقة الحكومة البريطانية ، كما ان بريطانيا عقدت معاهدة حماية مع البحرين عام ١٨٦١ و ١٨٩٢ ومع مسقط عام ١٨٩١ ، وعلى اساس ذلك اعتبرت الكويت محمية بريطانيا مع الاعتراف بوضعها الشبه مستقل. للمزيد ينظر: عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ص٦٧ ؛ عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية (اتفاقيات الحماية الاستعمارية) ، دار النهضة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٠٦ ؛ عبد الرؤوف سنو، اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (١٧٩٨_ ١٩١٦) فصول من الهيمنة والتفتيت، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٧٤، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٣_ ٢٥ .

[٢] أشرف سعد العيسوي، المصدر السابق، ص١٥٦ .

المتحدة وإن كانت لم تضم إليها قطر والبحرين اللتين انسحبتا من المباحثات الاتحادية. [١]

وسعت كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية قبل عام ١٩٧١ لتشكيل الإمارات العربية المتحدة التي لم تكن موحدة قبل هذا العام، إذ حاولت المملكة العربية السعودية والكويت عبر مناورات مشتركة الخروج باتحاد كامل، فتجول المبعوث البريطاني السير ويليام لوس[٢]، في ارجاء المنطقة للتأثير عليهم وكسب تأييدهم للمشاريع البريطانية وكذلك الاحزاب المهتمة بالأمر لكن دون جدوى، وفي نهاية المطاف لم يتكون اتحاد من تسع امارات وانما من سبع امارات، فالبحرين وقطر بقيتا مستقلتين وتكون اتحاد الإمارات العربية وتحول اسمه فيما بعد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة .[٣]

وبعد عدة مفاوضات لتكوين الإمارات العربية اتخذ العراق موقفاً خاصاً فلم يكن يؤيد تكوين دولة الإمارات العربية ، واقترح ضم الإمارات السبع إلى المملكة العربية السعودية، وعندما أعلن قيام دولة الإمارات لم يعترف العراق بها إلا بعد ستة أشهر من حصولها على

---

[١] محمد اليساري، مجلس التعاون كمنظمة اقليمية وصلته بكل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ط١، مطبوعات معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩٨٦، ص١٤١ .

[٢] ويليام هنري لوس(١٩٠٧ – ١٩٧٧) : ولد عام ١٩٠٧ عمل في ادارة السودان من (١٩٣٠ وحتى ١٩٥٦) ، ثم نُصب القائد والحاكم لعدن من عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٦١، وعمل كمقيم سياسي لبريطانيا في الخليج العربي من عام ١٩٦١ولغاية ١٩٦٦ عندما عادت حكومة المحافظين مره أخرى للحكم. للمزيد ينظر: جون .ب. كيلي ، بريطانيا والخليج ، تر: محمد أمين عبد الله ،ج١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، عُمان، ص ٨٧ ؛ محمد حموز لفته ضباب الحجيمي ، تطور الحركة الوطنية والقومية في الكويت منذ النشأة حتى قيام الدستور دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٨ ، ص٣٧٨ .

[٣] جمال زكريا قاسم، الخليج العربي(دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الاوربي الاول)، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت) ، ص ١٢٨ .

الاستقلال، عندما ارادت إيران احتلال الجزر الثلاث الإماراتية (طنب الكبرى[١] – وطنب الصغرى[٢] – وأبو موسى[٣])، كان ذلك في زمن الشاه محمد رضا بهلوي[١] ، إذ كان دور

---

[١] طنب الكبرى: وهي احدى الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة تقع هذه الجزيرة على مدخل مضيق هرمز إلى الشمال من جزيرة أبو موسى وتبعد عنها حوالي (٣٠ كم)، ويبلغ طول الجزيرة (١٢كم) وعرضها(٧ كم) تقريباً وتقدر مساحتها بحوالي (٨٠ كم) مربع تقريباً، كما تبعد الجزيرة عن الساحل الشرقي للخليج مسافة اكم وعلى الساحل الغربي مساحة (٧٥ كم)، وتمتاز الجزيرة بسطحها المنبسط وتوفر المياه العذبة والمراعي فيها ويسكنها حوالي (٧٠٠) شخص من العرب وكلهم ينحدرون من قبائل تميم وحريز، وتتوفر الجزيرة على معدن النفط، كما توجد فيها المدارس والعيادات وأجهزة الخدمات الأخرى إلى جانب مركز للشرطة ومحجر صحي ويوجد فيها فنار لإرشاد السفن العابرة إلى الخليج أقيم عام ١٩١٤ . للمزيد ينظر: وليد حمد الاعظمي، النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، بالوثائق البريطانية، دار الحكمة ، (د. م)، ١٩٩٣، ص٤٢ .

[٢] طنب الصغرى: وتسمى أيضا نابيو طنب وهي احدي الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة وتقع عند مضيق هرمز على بعد (١٠كم) غرب جزيرة طنب الكبرى وتقدر مساحتها (٢٠ كم) مربع تقريباً وهي على شكل مثلث طوله (٢كم) وعرضه (١كم) تقريباً تبعد جزيرة طنب الصغرى عن الساحل الشرقي للخليج حوالي(٤٣ كم)، وعن الساحل الغربي حوالي (٨١ كم) تقريباً وتتكون أراضي الجزيرة من تلال صخرية داكنة اللون تقع في أطرافها الشمالية، حيث يبلغ أقصي ارتفاعها (١١٦ قدم) وتمتاز الجزيرة باعتدال مناخها صيفاً ودفئها شتاءً حيث تهطل فيها الأمطار فتنبت فيها الأعشاب بكثرة، تحتوى أراضي الجزيرة على معادن كثيرة أهمها البترول وأكسيد الحديد الأحمر وكبريتوز الحديد والكبريت، وقد شرع في استغلال مناجم أكسيد الحديد الأحمر منذ فترة طويلة على يد الشركات الأوربية، كما تمتاز الجزيرة بعمق المياه المحيطة بها بما يتيح فرصة جديدة لصيادي الأسماك واللؤلؤ من الاصطياد فيها . للمزيد ينظر: توماس ماتير، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية الكبرى(طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، (د. م) ، ٢٠٠٥، ص٣٥١_ ٣٥٢ .

[٣] أبو موسى : تقع على بعد (٩٤ ميل) من مدخل الخليج قبالة ساحل إمارة الشارقة وتبعد عن مدينة الشارقة (٤٣كم) على الساحل الإيراني ، وتملك إيران هذه الجزيرة قاعدة عسكرية مجهزة بمروحيات وآليات عسكرية وزوارق سريعة كما أن لها مطار ومحطة توليد للكهرباء بتكلفة قدرها (٨٠ مليون) دولار . للمزيد ينظر: إبراهيم خلف العبيدي، احتلال إيران للجزر العربية الثلاث، مجلة دراسات الاجيال، العدد ٤، كانون الاول ١٩٨٧، ص١٧ ؛ محمد خالد المومني ، خالد محمد شنيكات، رؤية شاملة لإبعاد الصراع في قضية

الكويت واضحاً في السعي للاستقرار والسلام العربي ، فقد أصرت على مقترحات تضمن السيادة العربية الكاملة على جزر ابو موسى التي كانت تابعة لإمارة الشارقة وطنب الكبرى وطنب الصغرى اللتان كانتا تابعتان لإمارة رأس الخيمة التي احتلتها إيران، فضلاً عن موقف المملكة العربية السعودية الرافض لاحتلال الجزر، كما أعطت حلاً وسطاً لأن تكون الحماية على هذه الجزر مشتركة بين الإمارات وإيران، وهذا دلالة واضحة على وحدة الصف الخليجي.[٢]

كانت الجهود غير كافية لسد الفراغ لقيام الدولة الجديدة، فقد اخذت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى إيران باعتبارها أقوى قوة اقليمية يمكن أن تعتمد عليها في حماية مصالحها، لعل ذلك يفسر تأييد الولايات المتحدة لإيران وبالتنسيق مع بريطانيا في السيطرة على جزر الخليج الثلاث المذكورة، لان هذه الجزر لها اهمية لوقوعها على مقربة من مضيق هرمز[٣] ، الذي يعد شريان الحياة الاقتصادية والملاحية في منطقة الخليج العربي.[١]

الجزر العربية (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى)، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، العدد ١ ، مج ٥ ، ٢٠١٢، ص ٧٢ .

[١] محمد رضا بهلوي (١٩٢٥_١٩٤١) : ولد عام ١٩١٩ في مدينة طهران ويعد الابن الاكبر للشاه رضا بهلوي حاكم ايران ، وتسلم الشاه محمد رضا مقاليد الحكم في ايران وتميزت فترة حكمة بالقيام بالعديد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية واهمها القضاء على جميع الاحزاب السياسية وبقاء الحزب الحاكم، فضلاً عن النهوض بالواقع الاقتصادي للوصول إلى مصاف الدول المتطورة. للمزيد ينظر: فؤاد طارق كاظم ومروة سليم حبيب المؤمن، اصلاحات الثورة البيضاء ١٩٦٣ومطالب المرأة الايرانية فيها، مجلة العلوم الانسانية، العدد٢، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل ، ٢٠١٧، ص١٧ .

[٢] جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي(ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧_٢٠٠٠)، دار المدى، بغداد، ٢٠١٧، ص٢٢٢_٢٤٧ .

[٣] مضيق هرمز: يصل مضيق هرمز بين الخليج العربي الذي يعد بحراً شبه مغلق، وخليج عُمان الذي يعد مفتوحاً على المحيط الهندي، وتطل إيران على المضيق من جهة الشرق، في حين تطل عُمان عليه من جهة الغرب وهو مضيق دولي تمر في مياهه جميع السفن في طريقها من خليج عُمان إلى الخليج العربي

لعبت بريطانيا دور الوسيط في كل الخلافات من اجل مصالحها في منطقة الخليج العربي وفي عام ١٨٣٥ وقع كل مشايخ منطقة ساحل الخليج العربي فيما بينهم اتفاقية سلام بحرية دائمة ومنذ ذلك الوقت اصبحت تسمى الاتفاقية الساحلية أو اتفاقية عمان وفيها تعهد الشيوخ حسب هذه الاتفاقية بالكف عن مهاجمة السفن البحرية وكذلك عدم القيام بهجمات عسكرية ضد بعضهم، فقد اخذت بريطانيا على عاتقها مهمة حماية الإمارات من الهجمات البحرية التي تشنها دولة ثالثة ضد الإمارات وأقامت على عاتقها مهمة أخرى وهي أن تقوم بدور الوسيط في حل الخلافات القائمة بين هذه الإمارات [٢]، وفي عام ١٨٦٩ وقع المشايخ اتفاقية عمان مع بريطانيا تعهدوا بموجبها بعدم تأجير أية قطعة أرض من أراضي مشايخهم دون موافقة بريطانيا، فقد أخذت بريطانيا على عاتقها حسب اتفاقية ١٨٩٢ كل العلاقات الخارجية لإمارات اتفاقية عمان وهكذا وقعت الإمارات تحت الانتداب البريطاني، وفي كانون الاول عام ١٩٧١ اجتمع المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية في دبي وأقر العمل بالدستور المؤقت وأعلن لشعب الإمارات العربية والدول العربية الشقيقة ولكل العالم الصديق عن قيام دولة اتحاد الإمارات العربية المستقلة في ٢٣

وبالعكس ولهذا المضيق أهمية خاصة ، إذ تعبر منه صادرات الخليج النفطية وارداتها إلى أنحاء العالم ومنه، تأتي اهميته اقتصاديا في كونه يمثل الممر البحري لتجارة الدول عربية هي الكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق وايران ، على اعتبار ان السعودية وايران تمتلكان سواحل بحرية أخرى على خليج عُمان وبحر العرب بالنسبة لإيران وعلى البحر الاحمر بالنسبة للسعودية ، وتشرف تلك الدول على الخليج العربي لكونها أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم . للمزيد ينظر: نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٤٢ ؛ ابن منظور، لسان العرب، ج١، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦، ص٥٥٢ .

[١] عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، معهد الادارة العامة ، الرياض، ١٩٨٣، ص٦٩.

[٢] محمد اليساري، المصدر السابق، ص١٤٣ .

كانون الاول عام ١٩٧١ وطلب حاكم رأس الخيمة قبول بلاده عضواً في اتحاد الإمارات العربية وفي شباط عام ١٩٧٢، فتم قبول إمارة رأس الخيمة عضواً في الاتحاد .[١]

تميزت العلاقات الكويتية والإماراتية بالتكامل والتماثل السياسي لاسيما بعد حصول دولة الإمارات العربية على استقلالها، وانضمامها إلى جامعة الدول العربية من العام نفسه وبعد أربعة أيام من استقلالها وقعت ميثاقها والتزمت بكل ما ينص عليه هذا الميثاق من واجبات والتزمت بما ورد في معاهدة الدفاع العربي المشترك، سعت الكويت بعدها لاتحاد الجزر الإماراتية فامتدت الروابط بين البلدين لفترات ماضية، تلك العلاقات التي انشأها الحكام بين البلدين الشقيقين وعملوا من أجل تطويرها وترسيخها على مر الزمن.[٢]

ونجحت الإمارات العربية في تشكيل كيان سياسي يتكون من سبع امارات بقيادة واحدة، وأعلنت دول الخليج العربي أنها مرحلة حافلة بالكثير من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية، منها اعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج وتصفية الوجود البريطاني، كما ان دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر تربط بينها علاقات لاسيما وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة وتشابه انظمتها ووحدة تراثها وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني [٣]، فضلاً عن تقاربها الثقافي والحضاري ورغبة هذه الدول في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات بما يعود عليها بالخير والنمو والاستقرار فاتفقت هذه الدول على إنشاء مجلس

---

[١] ر. ف. كليكوفسكي و ف .أ. لوتسكييفيتش، المعضلات الاجتماعية _الاقتصادية للبلدان النامية، تر: حسان اسحق ، شركة قولي، الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٥، ص٢٧.

[٢] أشرف سعد العيسوي، المصدر السابق، ص ١٦٤ .

[٣] عبد الهادي العدواني، الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت، ط٣، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٤، ص٨٧.

التعاون لدول الخليج العربية كان الهدف منه عقد الاجتماعات الدورية للوصول إلى الغايات المرجوة لهذه الدول في جميع المجالات .[١]

وفي عام ١٩٧٤ وقع خلاف بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية حول واحة البريمي، إلا إن هذا الخلاف انتهى من خلال التوصل إلى اتفاق يقتضي بتنازل السعودية عن واحة البريمي مقابل تنازل الإمارات العربية المتحدة عن مثلث من الاراضي في غرب أبو ظبي وجنوب شرق قطر المعروفة باسم (سبخة).[٢]

تميزت السياسة الخارجية لكل من دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في اتباع سياسة غير منحازة إلى فترة الحرب الباردة، ومما يؤكد ذلك الدور النشط الذي قام به رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان اثناء اجتماعات دول عدم الانحياز في كولمبو ١٦ آب ١٩٧٦، وخطابه في المؤتمر الذي أكد تمسك دولة الإمارات العربية بمبادئ عدم الانحياز، فضلاً عن ضرورة تطوير التعاون بين دول الخليج، وتوحيد مواقفها إزاء القضايا الدولية، ففي كلمة وجهها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في ذلك المؤتمر، لتدعيم الاستقلال الوطني واحترام سيادة الشعوب وحقها في السلام والأمن، وركز على رفض التبعية للدول العظمى أو الانضمام لأحلافها السياسية .[٣]

كانت الكويت والإمارات العربية المتحدة على رأس دول الخليج العربي التي رفضت إدارة كارتر وتقديم التسهيلات للقوات الأمريكية لاسيما بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ والغزو السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، فلم توافق على عقد اتفاقية

---

[١] محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٢، ص١٩١.

[٢] محمد بركات، مشكلات الحدود العربية، اطلس للنشر والانتاج الاعلامي، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ٧٥ .

[٣] عبد الله الجبلي، دولة الإمارات العربية المتحدة _ الكتاب السنوي، وزارة الاعلام والثقافة، أبو ظبي، (٢٠٠٠-٢٠٠١) ، ص٩٠_١٠٠ .

امنية مع الولايات المتحدة ، وأكدت الكويت رفضها علناً فكرة تشكيل قوات التدخل السريع في منطقة الخليج العربي واكدت ان الحفاظ على أمن الخليج العربي هو مسؤولية الدول الخليجية فقط .[١]

كان للإمارات العربية المتحدة أثر مهم في انعقاد المؤتمر الأول لمجلس التعاون الخليجي بدعوة من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في مدينة أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٥_٢٦ ايار ١٩٨١، وكان لدولة الكويت الأثر المهم لأنها كانت صاحبة فكرة انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وذلك للشعور بالمسؤولية الخليجية لاسيما والعربية عامة ومدى علاقة دولة الإمارات العربية بدولة الكويت ودول الخليج العربي من خلال جلسات المؤتمر التي نصت على عدة امور أهمها المحافظة على الوضع الأمني في منطقة الخليج والدفاع المشترك عن المنطقة وتحقيق الأهداف المشتركة والتعاون المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإيجاد المصالح المشتركة التي تخدم هذه الدول والتي نص عليها مجلس التعاون الخليجي وأعلنوا ان ضمان استقرار هذه الدول مرتبط بتحقيق السلام.[٢]

ثانياً- السياسة الكويتية_ الإماراتية منذ بدأ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠:

أصبحت العلاقات الكويتية مع دولة الإمارات العربية اكثر ارتباطاً وقوة، لاسيما بعد وقوف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب الكويت بعد الاحتلال العراقي لها، هذا العمل بدا واحداً من أهم عمليات التحول التاريخي في تاريخ المنطقة والعالم، ففي الساعات الأولى من صباح الثاني من آب عام ١٩٩٠ عندما قام العراق بغزو الكويت، فإنه قد وضع العقبات أمام طريق تحقيق الأمن القومي

---

[١] إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، شركة ريعان للتوزيع والنشر، الكويت، ١٩٨٤، ص١٧٥_١٧٨ .

[٢] محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ص١٩٤.

العربي، وكان من أبرز تلك العقبات هو غياب التصور العربي الذي كان واضحاً ومحدداً لماهية الأمن القومي العربي ولا شك ان دولة الإمارات العربية المتحدة كان لها الموقف الايجابي من هذا الاحتلال لحرصها في الحفاظ على كيانها السياسي داخل مجلس التعاون الخليجي .[١]

وتزامن يوم ٣١ تموز عام ١٩٩٠ مع زيادة الحشود العسكرية العراقية على حدود دولة الكويت، إذ سعت المملكة العربية السعودية خلاله لعقد اجتماع عراقي _ كويتي في مدينة جدة، لكن الاجتماع انتهى دون اتفاق على أمل اللقاء في بغداد في اجتماع آخر .[٢]

قرر العراق بعد فشل اجتماع جدة أن يلجأ إلى القوة، إذ بدأت القوات العراقية بهجوم شامل على الأراضي الكويتية فجر ٢ آب ١٩٩٠، وأحكمت سيطرتها التامة على الأراضي الكويتية، وفي يوم ٧ آب أعلن العراق ضم الكويت إلى العراق واعتبرها المحافظة التاسعة عشر له، وأصبحت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قلق دائم لما جرى في دولة الكويت، فهذا منافي لقرارات مجلس التعاون الخليجي التي تدعوا إلى التعاون والدفاع المشترك على أمن الخليج العربي .[٣]

لم يستجب العراق لنداءات ومبادرات الدول العربية والاقليمية ودول العالم التي تدعوا العراق للانسحاب من الأراضي الكويتية وعودة الحكومة الشرعية وتجنيب المنطقة حرب جديدة ، فضلاً عن ذلك عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، أعلنت من خلالها المملكة العربية السعودية طلب التدخل الأمريكي المباشر لحمايتها أولاً

---

[١] عبد الله بن خال آل خليفة ، العلاقات الخليجية العربية بعد حرب الخليج، مجلة البحرين الثقافية، العدد٣٣، مج١٧، (د.ت) ، ص٩ .

[٢] بكر العمري وآخرون ، السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق، المصدر السابق، ص ١٥٣ .

[٣] سليمان الموسى، تاريخ الاردن السياسي (١٩٦٧_١٩٩٥)، مطبعة وزارة الثقافة ، عمان، ٢٠١١، ص١٧٧_١٧٨.

واخراج العراق من الكويت ثانياً، على اعتبار ان تحركات الجيش العراقي كانت تهدد أمن وسلامة الاراضي السعودية ، وأيضاً بدأت من خلال ذلك القوات الأمريكية والاوربية بالنزول إلى الأراضي السعودية، وفي يوم ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٩٠ اتخذ مجلس الأمن قراراً بإعطاء مهلة لانسحاب العراق من الكويت أو يواجه القوة ضده من قبل قوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وبانتهاء المهلة بدأت رحى قصف القوات العراقية على الاراضي الكويتية بالقنابل والصواريخ، بعدها بدأت القوات المتحالفة بالهجوم على القوات العراقية وحسم المعركة وتحرير الكويت.[١]

جاء موقف دولة الإمارات العربية المتحدة في الوقوف إلى جانب دولة الكويت في حربها مع العراق مشابه إلى موقف المملكة العربية السعودية، فكان رئيس دولة الإمارات زايد بن سلطان آل نهيان من أوائل الرؤساء الذين نددوا بالاحتلال، واستغرب سمو الشيخ زايد من اقدام العراق على هذه الخطوة، لاسيما ان الكويت سبق وأن وقفت إلى جانب العراق وقدمت له الدعم والمساندة في حربهِ مع إيران والتي اندلعت عام ١٩٨٠، وأعرب عن ثقته في أن الكويت ستعود كما كانت شعباً وحكومة وبقيادة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، وشدد بالقول : **((نحن من الكويت والكويت منا))**، ورحبت دولة الإمارات العربية بأعداد كبيرة من المواطنين الكويتيين وقدمت لهمم الرعاية والتسهيلات، كما قدمت معسكراً تدريبياً للمتطوعين الكويتيين بغرض المساهمة في عمليات تحرير الكويت.[٢]

كانت مشاركة الشيخ زايد في اجتماعات مجلس الجامعة العربية الطارئة في اعقاب الاحتلال العراقي للكويت مباشرة، لأنها كانت في بداية الاحتلال أي في ٣ اب ١٩٩٠، فعاد مسرعاً إلى بلاده لمواجهة التطورات الجارية، فبدأت دولة الإمارات العربية المتحدة في تصعيد

---

[١] عبد الخالق عبد الله، التوترات في النظام الاقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢ ، ١٩٩٨، ص٣٧_١٨١ .

[٢] جريدة الانباء ، ١٨ عاما على الصمود والبطولة بتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، ١٦ شباط ، ٢٠٠٩، ص٨.

محسوب مع العراق بدءاً من وصول القوات العربية والاجنبية إلى المملكة العربية السعودية، وفي يوم ١٩ اب رحبت الإمارات العربية المتحدة بنشر قوات عربية وأجنبية في اراضيها، فجاءت التطورات الأخرى من الإمارات العربية ايضاً تؤكد موقفها مع تصعيد دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهتها للعراق، فأعلنت من اليوم الاول من ايلول ١٩٩٠ عن وقوفها إلى جانب المملكة العربية السعودية في رفضها للوجود العراقي في الاراضي الكويتية .[١]

أما على صعيد العمل المشترك، فقد شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في جميع الاجتماعات على المستوى العربي، وشاركت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حل الأزمة، فاشترك الشيخ زايد بن سلطان في مؤتمر القمة العربية غير العادية التي عقدت في القاهرة في ١٠ اب ١٩٩٠، والتي أدانت الاحتلال العراقي للكويت، وانتقدت التهديدات العراقية لدول الخليج العربية كما ان الإمارات العربية المتحدة أيدت الاجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بطلب إرسال قوات أجنبية وقوات مصرية وسورية إلى الخليج .[٢]

أما على المستوى الخليجي فقد شاركت الإمارات العربية المتحدة في اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في القاهرة ، على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية في أعقاب الاحتلال العراقي مباشرة في ٣ اب ١٩٩٠، إذ شكل البيان الصادر عن اجتماع المجلس الاطار الذي تحركت خلاله معظم نشاطات المجلس فيما بعد، وتمثل بالمطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط

---

[١] قاسم عبده قاسم، التعقيب على ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، منشور ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت(ندوة بحثية)، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥، ص٤٢٠_٤٢١ .

[٢] وليد حمدي الاعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (١٩٦٥_١٩٩١)، ط١، دار الحكمة ، (د. م) ، ١٩٩٢، ص٢٢٨.

للقوات العراقية إلى مواقعها، وعدم الاعتراف بنتائج الغزو العراقي ومطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد تجاه الاحتلال العراقي للأراضي الكويتية.[١]

وشاركت دولة الإمارات العربية في ١١ اب ١٩٩٠ في اجتماع رؤساء الأركان لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية لإقرار خطط موحدة لجيوش مجلس التعاون الخليجي في استقبال القوات الاجنبية والعربية التي ستأتي إلى المنطقة .[٢]

أثبتت الأزمة الكويتية قوتها في المحافظة على وحدة الصف لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي عند الشدائد، وتبقى المساهمة الإماراتية الأساسية في حرب تحرير الكويت هي المساهمة المالية إلى جانب استضافة بعض قوات التحالف الدولي، إذ بلغت المساهمة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة في تكاليف الحرب حوالي ٤,٠٨٨ مليار دولار . [٣]

ثالثاً : سياسة الكويت الخارجية تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة :

حافظت دولة الإمارات العربية من خلال سياستها الخارجية ولاسيما في موقفها من العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية ١٩٩١ على سياستها، إذ التزمت بالموقف الجماعي لمجلس التعاون الخليجي مع الحرص الواضح من الإمارات العربية على التعاطف مع الشعب العراقي والدعوة لضرورة التمييز في المعاملة بينه

---

[١] علي صبيح العازمي، العلاقات السعودية_ الكويتية ١٩٨١_٢٠٠٧، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، ٢٠٠٩، ص٦٤_٦٥ .

[٢] محمد غانم الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، منشور ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت(ندوة بحثية): الغزو العراقي للكويت_ المقدمات_ الوقائع وردود الفعل_ التداعيات "عالم المعرفة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٥، ص٣٤٣ .

[٣] ستيفن داجت وجاري جي باجليانو، حرب الخليج الثانية (التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء)، مجلة دراسات عالمية، العدد ٤، ١٩٩٧، ص٣١ .

وبين النظام الحاكم في العراق، فقد صرح رئيس دولة الإمارات العربية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قائلاً : ((**لا يهون علينا أن نرى شعب العراق وقد دمرت مقدراته وسفكت دماؤه، إننا كنا نأمل للشعب العراقي أن يدخر رجاله وأبناءه لنصرة الأشقاء إذا ما تعرضوا للاعتداء**)) . [١]

وجاء موقف الإمارات العربية المتحدة منسجماً مع جملة من المواقف العامة لمجلس التعاون الخليجي من المشاركة العربية في أمن الخليج واعلان دمشق عام ١٩٩١ وبذلك تحررت الكويت على اثر التحالف الدولي ، إذ أبدت دولة الإمارات العربية التحفظ الشديد على أي مشاركة إيرانية في أمن الخليج لقلقها منها عند استيلائها المسبق على الجزر الإماراتية الثلاثة طنب الكبرى _وطنب الصغرى _ وابو موسى في ذلك الوقت، فقد اصدر مجلس الامن قراره رقم (٨٣٢) عام ١٩٩٢ المتعلق بترسيم الحدود بين الكويت والعراق وضمان حرمة الحدود الدولية بين البلدين، فرحبت دولة الإمارات العربية المتحدة بهذا القرار ووصفته بأنه خطوة ايجابية واسهام دولي لتحقيق الامن والاستقرار الاقليمي والدولي . [٢]

فبعد أزمة الحشود العراقية على الحدود الكويتية في تشرين الاول عام ١٩٩٤، إذ بدى ان العراق لازال يشكل تهديداً للأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، سارعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التوقيع على الاتفاقية الأمنية مع كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، فقد بارك المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هذا الاتفاق في كانون الاول عام ١٩٩٤، والذي دعا فيه بقية الأعضاء إلى التوقيع على الاتفاقية في أقرب وقت.[٣]

---

[١] محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص١٠٨.

[٢] المصدر نفسه، ص١٥٨ .

[٣] مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، عشرون عاما من الانجازات ، ص٧٤.

وتوحد الموقف الإماراتي في مواجهة التهديد العراقي لأمن الخليج العربي بصفة عامة، والكويت بصفة خاصة، إلا أن ذلك لم يمنع دولة الإمارات من انتهاج مسلك تهاوني سلمي مع العراق، لاسيما وأن دولة الإمارات العربية المتحدة انتهجت سياسة الحياد والسلم، إذ أعلنت الإمارات العربية عن لسان ممثلها الشيخ زايد بن سلطان عام ١٩٩٥، عن عدة دعوات رسمية لرفع الحصار عن العراق وانهاء العزلة المفروضة علية، باعتبار ان ذلك واجب عربي، كما اسهمت دولة الإمارات العربية في جهود المساعدات الدولية لدعم الشعب العراقي بالأدوية والغذاء عام ١٩٩٦، وخلال الجلسة الثامنة عشر لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ٢٢ كانون الاول ١٩٩٧ تقدم سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان باقتراح على دول مجلس التعاون بان يقدم وفد من الدول الست إلى بغداد حاملاً مطالب محددة لأنهاء الأزمة العراقية لكن اقتراحه لم يلق قبولاً لاسيما من قبل الكويت والمملكة العربية السعودية .[١]

كانت الكويت والمملكة العربية السعودية ترفضان رفع الحصار عن العراق وتطالبان بالاعتذار رسمياً عن غزو الكويت وهو ما رفضه العراق، فارتأت دولة الإمارات العربية منذ عام ٢٠٠٠ إلى فتح جميع قنوات الاتصال مع العراق بهدف التهدئة إلى أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق ، الأمر الذي وضع دول الخليج العربي في مأزق، وتم تدويل المسألة العراقية وخروجها من نطاق التعامل العربي، وفي عام ٢٠٠١ أعلنت الكويت موافقتها على توقيع اتفاق مع إيران بتكلفة ملياري دولار، في حين حرصت الإمارات العربية المتحدة على ابداء رغبتها بتحسين علاقتها مع إيران بعيداً عن مسألة الجزر الثلاث، فقام الشيخ حمدان بن

[١] محمد سعد ابو عامود، المسألة العراقية : من غزو الكويت إلى احتلال العراق (١٩٩٠_٢٠٠٣)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٣٨.

زايد وزير الخارجية الإماراتي بزيارة إلى طهران، برسالة من والده زايد بن سلطان آل نهيان، وتبادل معهم وجهات النظر حول سبل تطوير العلاقات بينهما .[١]

من جهة أخرى وقفت دولة الإمارات العربية إلى جانب دولة الكويت مادياً وعسكرياً وسياسياً اثناء الغزو العراقي للكويت، كما قامت دولة الإمارات العربية بأرسال قوات اليها بناء على طلب الكويت في آذار ٢٠٠٣، للدفاع عن الكويت في حال تعرضها لأي هجوم خارجي . [٢]

وقفت دولة الإمارات العربية إلى جانب الكويت اثناء محنتها في الحرب من جانب آخر لم تقطع صلاتها مع العراق، إذ وضعت شروطاً للعلاقة بينهما كما قدمت مساعدات لكلا الدولتين، وشهدت العلاقة بين دولة الكويت ودولة الإمارات العربية تطوراً ملحوظاً لاسيما بعد الزيارة الأولى لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان[٣]، رئيس دولة الإمارات العربية إلى دولة الكويت في ٢٨ آذار ٢٠٠٥، بعد توليه مهام الحكم اذ أعطت تلك الزيارة قوة دفع كبيرة للعلاقات الثنائية بين الكويت

---

[١] عبد الخالق عبد الله، التقرير الاستراتيجي الخليجي والسنة الصعبة (٢٠٠١_٢٠٠٢) وحدة الدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ٢٠٠٢، ص٦٥ .

[٢] محمد سعد ابو عامود، المصدر السابق ، ص١٥٧ .

[٣] خليفة بن زايد آل نهيان (١٩٤٨_٢٠٢٢) : ولد الشيخ خليفة عام ١٩٤٨ ، وهو الرئيس الثاني لدولة الإمارات والحاكم السادس عشر والابن الاكبر للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حفظ القرآن الكريم من صغره وتعلم في المدرسة النهيانيه التي أسسها والده وقت ما كان حاكم مدينة العين، اصبح ممثل حاكم إمارة أبو ظبي في المنطقة الشرقية ورئيس المحاكم فيها في ١٨ ايلول ١٩٦٦، الا انه ولي عهد إمارة أبوظبي في ١ شباط ١٩٦٩، واصبح رئيس دائرة الدفاع في إمارة أبوظبي مع نشأة قوة الدفاع في ٢ شباط ١٩٦٩ ، واصبح رئيس مجلس وزراء إمارة أبوظبي في ١تموز ١٩٧١ فضلا عن توليه منصبي وزير الدفاع ووزير المالية ، كما اصبح رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي في ٢٠ شباط عام ١٩٧٤، كما تقلد منصب نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٦ ، وتولى الحكم بعد وفاة والده الشيخ زايد آل نهيان عام ٢٠٠٤ رئيسا لدولة الإمارات العربية ، توفي ١٣ ايار ٢٠٢٢. مجلة درع الوطن، العدد ٤١ ، أبو ظبي، ١٩٧١، ص١١ .

ودولة الإمارات العربية المتحدة، لقد كان هناك تطور ملحوظ في العلاقات السياسية بين البلدين من خلال القضايا الاقليمية والدولية والاهتمام بالمصالح المشتركة، ومن خلال تبادل الزيارات بين البلدين تم توقيع اتفاقية انشاء لجنة مشتركة للتعاون الثنائي بين البلدين في ٢٤ نيسان ٢٠٠٦ في الكويت، والذي ترأسه من جانب دولة الكويت نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك الشيخ محمد صباح السالم الصباح.[١]

أما من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة فقد ترأسه وزير الخارجية سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان [٢]، اذ كان تبادل تلك الزيارات لحماية المصالح المشتركة بين الدولتين فضلا عن درء الأخطار الخارجية عن كلا الدولتين تبعاً للمقررات التي جاءت بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والتي نصت على الدفاع عن دول مجلس التعاون الخليجي من الأخطار الخارجية، كما نصت على الحفاظ على المصالح المشتركة بين هذه الدول وإيجاد الحلول المشتركة للخلافات

---

[١] محمد صباح السالم الصباح (١٩١٥_١٩٧٧) : هو الابن الرابع لسمو الشيخ صباح السالم الصباح امير دولة الكويت الثاني عشر من زوجته الشيخة نورية أحمد الجابر الصباح وشقيقة الاكبر سالم صباح السالم الصباح وزير الدفاع والداخلية، عُين نائب رئيس مجلس الوزراء وحصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من كاليفورنيا بالولايات المتحدة ، كما حصل ايضا على شهادة الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد. للمزيد ينظر: سايمون سي . سميث، تر: بدر ناصر المطيري ، الكويت في عهد عبد الله السالم(١٩٥٠_١٩٦٥) : بريطانيا وآل الصباح والنفط، جسور للترجمة والنشر، بيروت، ٢٠١٨، ص٣١٢ ؛ عبد الهادي العدواني، الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت، ط١، دار الكتاب الحديث للطبع النشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٨، ص ٢١.

[٢] عبد الله بن زايد آل نهيان (١٩٧٢_٢٠٠٦) : هو الابن السادس عشر من ابناء الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وامه الشيخة فاطمة بنت مبارك الكتبي، حصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٥، عين وكيلا لوزارة الاعلام والثقافة عام ١٩٩٧ ، وعين وزيرا للخارجية عام ٢٠٠٦، وكان يشغل منصب رئيس إدارة المجلس الوطني للإعلام من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨ . مجلة درع الوطن، المصدر السابق، ص٣٤.

التي تقع بين تلك الدول سواء كانت خلافات سياسية او اقتصادية او ثقافية او كافة الجوانب الأخرى.[1]

يتضح مما سبق أن سياسة الكويت مع دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة قائمة على مبدأ الاحترام المتبادل والمساعي الحميدة والتعاون الوثيق للتخلص من الاعتداءات الخارجية على أرضها وحدودها الجغرافية، إذ يتبين لنا أن العلاقة هنا علاقة سداد دين بين دولة وأخرى، من خلال الوساطة الكويتية تارة والإماراتية تارة، من أجل حل خلافات دولة الإمارات العربية منها خلافاتها الحدودية مع المملكة العربية السعودية بواحة البريمي، ومع إيران بشأن الجزر الثلاث طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى، في حين لعبت الإمارات العربية دوراً خليجياً في الدرجة الأساس مع الكويت وعربياً لانتماءات عربية مصيرية مشتركة، لذلك لا نعتبر أن سياسة الدولتين قائمة على أساس مصالح مشتركة وحسب، أو علاقة دائن ومدين بالمعنى الحقيقي بقدر ما نعتبرها علاقة تربطها وحدة المصير الواحد ، كما يتضح أن وساطة الكويت لحل خلافات الإمارات مع إيران كانت حلولاً وسطية لكلا البلدين المتخاصمين، في حين كانت الوساطة الإماراتية بين الكويت والعراق وساطة قائمة بحد ذاتها ، ذلك إن الإمارات سعت وبكل قدراتها بأن تكون الكفة الأرجح لصالح الكويت .

[1] جون دوك انثوني، مجلة الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي بين الماضي والمستقبل: الإبحار وسط الغموضات الاقليمية ،١٩٨٩، ص ٨ .

المبحث الثاني

السياسة الاقتصادية والثقافية الكويتية تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة

شهدت العلاقات الثنائية بين كل من دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة علاقات حافلة بالتميز، إذ إنها أسهمت بصورة مباشرة في ترسيخ هذه العلاقات والمضي بها قدماً إلى المستوى الثنائي أو من خلال مسيرة مجلس التعاون الخليجي بما ينعكس على تحقيق مصالح البلدين الشقيقين [١]، وأرسى دعائم العلاقة التي جمعت بين الدولتين أمير دولة الكويت سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وأمير دولة الإمارات العربية زايد بن سلطان آل نهيان في اطار العلاقات الأخوية التي ترسخت عبر عقود من الزمن، برزت أبو ظبي التي هي أكبر امارات الساحل عام ١٩٦٠ بعد اكتشاف النفط، وشهدت تطوراً ملحوظاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، ولحقت بها إمارة دبي التي اكتشف فيها النفط ايضاً، فاتخذت هذه الامارة أول خطوة توحيدية مع أبو ظبي في مؤتمر عقدته الأمارتان عام ١٩٦٥ وتم فيه الاتفاق على توحيد العملة النقدية بينهما .[٢]

توطدت العلاقة بين الدولتين من خلال اللقاء الذي جمع بين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مع صاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح عام ١٩٧٣، فأصبح عمل مجلس التعاون الخليجي كمنظمة يهدف لتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء[٣]، فضلاً عن

---

[١] نعيم حسن الخجا، المنظومة الخليجية : الانجازات والتحديات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩٨٧، ص٣٦_ ٣٧ .

[٢] علي محمد راشد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين امارات ساحل عمان وبريطانيا ١٨٠٦_١٩٧٨، ط١، منشورات اتحاد كتاب وادباء الإمارات ، مكتبة المعلا، الكويت، ١٩٨٨، ص ٧٨.

[٣] حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، القاهرة ، ١٩٨٤، ص٣٨٠ .

الإمدادات عن طريق عدد من اللجان التي تضم لجنة الطاقة، ولجنة التكرير، ولجنة التسويق، وعملت الكويت عام ١٩٧٤ بتمويل الإمارات العربية برأس مال بلغ ١٠٢ مليون دينار كويتي ودفع منه حوالي ٣٦ مليون دينار كويتي، فضلاً عن قيامها بإرسال فريقا لدولة الإمارات لدعمها بمشروعها الزراعي عام ١٩٧٥، إذ لاحظ الفريق المرسل العديد من الأراضي الصالحة للزراعة ، واقترح تقديم استثمارات بلغت ٦ مليون دولار.[١]

وشُكلت لجنة وزارية من مجلس التعاون عام ١٩٨٢ ، والتي وافقت على خطة تساعد على الامداد بالمنتجات النفطية في حال انقطاعها من احدى الدول الأعضاء، وعلى وضع خطة تستطيع الدولة العضو بموجبها أن تستدين ما تحتاجه من دولة أخرى في حال عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التصديرية ، وسعت دول المجلس للعمل على وضع سياسة نفطية مشتركة لمواجهة المرحلة القادمة بعد نضوب النفط والاعتماد على مصادر بديله، لذا وّقعت دول المجلس الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، والتي نصت المادة ١١ منها على ما يأتي :-

١-أن تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها.

٢-تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة .[٢]

كان التعاون الاقتصادي مستقراً على مستوى العلاقات الثنائية بين الكويت والإمارات العربية المتحدة حتى عام ١٩٩٠، وعندما بدأت حرب الخليج الثانية اصبحت أسعار النفط في العراق تضغط بقوة على العرب في الخليج لتخفيض الانتاج لرفع الأسعار، وكانت دول منظمة

---

[١] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي الثامن لعام ١٩٧٥، الكويت، ص٧ .

[٢] صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٤٣ .

الأوبك اتفقت في العام نفسه على رفع سعر برميل النفط إلى ٢١ دولاراً للبرميل، كذلك تحديد حصص معينة للإنتاج من أجل ذلك، إلا ان الكويت والإمارات العربية المتحدة لم تلتزما بحصص الأوبك مما أدى إلى هبوط السعر إلى ما بين ١١_١٥ دولار .[١]

أدى هذا الاجراء من جانب الدولتين إلى خسارة العراق نحو ٨٩ مليار دولار، وفي أوائل تموز عام ١٩٩٠ اتهم العراق دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة بتخريب الاقتصاد العراقي، نتيجة إغراقهما الأسواق العالمية بالنفط ، وفي يوم ١٦ من الشهر نفسه بادر العراق إلى تقديم مذكرة احتجاجية للجامعة العربية ضد الكويت متهماً اياها بسحب النفط من حقل الرميلة العراقي خلال الأعوام ١٩٨٠_١٩٩٠، عندما كان العراق منشغلاً بالحرب مع إيران ، وطالب العراق الكويت أن تدفع له مبلغ ٢٤٠٠ مليون دولار تعويضاً عن ذلك النفط الذي ضختهُ من أراضي العراق، ومع تصاعد الاتهامات بين العراق والكويت [٢]، سعت الإمارات العربية المتحدة إلى جانب المملكة العربية السعودية ، لاحتواء الأزمة من خلال استضافتها لاجتماع عراقي كويتي في مدينة جدة في ١٣ تموز ١٩٩٠، تزامن ذلك مع زيادة الحشود العسكرية العراقية على حدود دولة الكويت، لكن الاجتماع انتهى دون اتفاق على أمل اللقاء بجولة أخرى .[٣]

كانت نتائج الغزو العراقي للكويت وخيمة على جدار الأمن العربي وعلى بنية النظام الخليجي، إذ كانت الصدمة قاسية أجهضت حالة الوفاق الذي بدأ يظهر في منطقة الخليج لاسيما موقف دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه دولة الكويت،

---

[١] تركي الحمد، الغزو والاسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية، منشور ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت(ندوة بحثية)، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥، ص٩٩_١٠٠ .

[٢] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٤٦ .

[٣] وليد حمدي الاعظمي، المصدر السابق، ص ٢٢٥_٢٢٦ .

إلا ان هذا الموقف عزز العلاقة بين الدولتين من خلال وقوف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب دولة الكويت في حربها مع العراق، فمنذ اللحظات الأولى للغزو العراقي للكويت، ومن أوائل الرؤساء الذين نددوا بالغزو كان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، واستغرابه من اقدام العراق على هذه الخطوة لاسيما وان الكويت وقفت إلى جانب العراق وقدمت له الدعم والمساندة في حربه مع إيران .[١]

أعرب الشيخ زايد عن ثقته في أن الكويت ستعود كما كانت شعباً وحكومة وبقيادة سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح ، إذ بدأ نشاطه الواسع من أجل انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية لدولة الكويت على جميع المستويات، وبهذا الصدد فقد رحبت دولة الإمارات العربية المتحدة بأعداد كبيرة من المواطنين الكويتيين، وقدمت لهم الرعاية والتسهيلات، كما قدمت لهم ايضاً معسكراً تدريبياً للمتطوعين الكويتيين لغرض المساهمة في عمليات تحرير الكويت.[٢]

واهتماماً بالعلاقات الاقتصادية الوثيقة مع دولة الكويت ولمساندتها في محنتها، فقد عاد الشيخ زايد مسرعاً إلى بلاده بعد مشاركته في اجتماعات مجلس الجامعة العربية الطارئة في اعقاب الغزو العراقي على الكويت مباشرة في ٣ اب ١٩٩٠ لمواجهة التطورات الجارية، وبدأت الإمارات في تصعيد محسوب مع العراق بدءاً من وصول قوات عربية وأجنبية إلى المملكة العربية السعودية[٣]، وفي يوم ١٩ اب رحبت الإمارات العربية المتحدة بنشر قوات عربية وأجنبية في أراضيها، بعدها

---

[١] عمر سعيد حسين واخرون، المصدر السابق، ص ٥٤ .

[٢] جريدة الأنباء ، ١٨ عاماً على ملحمة الصمود والبطولة بتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، ٢٦ شباط ٢٠٠٩، ص ٨ .

[٣] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية ، الامانة العامة ، العدد٤ ، ١٩٨٩، ص٢١_ ٢٦ .

جاءت تطورات أخرى من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد موقفها من تصعيد دول مجلس التعاون في مواجهتها للعراق، إذ قامت دولة الإمارات العربية المتحدة في ايلول عام ١٩٩٠ بإعلان وقوفها إلى جانب المملكة العربية السعودية في زيادة حجم انتاجها من النفط لتعويض النقص الناجم عن توقف البترول الكويتي والعراقي .[١]

كانت الظروف المالية في بداية الاحتلال العراقي صعبة على الكويت كما كانت تكاليف الحرب باهظة وبسبب الأوضاع النفطية العسيرة ، إلا ان الكويت والإمارات استغلتا ظروف انشغال العراق في الحرب التي أدت إلى الأضرار باقتصاده الوطني، لاسيما بعد انقطاع تدفق النفط عبر سوريا وتوقف تصديره عن طريق الخليج العربي[٢]، إذ استغلت كل من الكويت والإمارات ذلك الوضع ، وزادتا من الانتاج النفطي على حساب حصة العراق المنخفضة ، إذ كانت الكويت تقوم بتسويق النفط العراقي خارج حصتها المقررة ، الأمر الذي جعلها تجني اموالاً طائلة، وهو نفسه ما جرى للإمارات على نفس الوتيرة والسياق والممارسة وصارت الكويت والإمارات تسحب النفط من حقل الرميلة العراقي وتبلغ قيمة النفط الكويتي من حقل

---

[١] قاسم عبده قاسم، التعقيب على ردود الفعل العربية غزو وحرب تحرير الكويت، (ندوة بحثية) منشورة ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت(المقدمات _الوقائع وردود الفعل_ التداعيات)، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥، ص٤٢٠_٤٢١.

[٢] جريدة الأنباء، المصدر السابق، ص١٥ .

الرميلة وفقاً للأسعار المتحققة بين عامي ١٩٨٠_ ١٩٩٠ حوالي ٢٤٠٠ مليون دولار .[١]

كانت السياسة الخارجية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة قائمة على أساس العوائد النفطية التي تمتلكها والتي فسحت المجال لها ليكون دورها فاعلاً في السياسة الكويتية والدولية ، فضلاً عن ذلك الرؤية الثابتة للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وتأكيده على اتباع سياسة توازن في العلاقات الدولية [٢]، كذلك عدم الانحياز من اجل توسيع قاعدة الاتحاد، فضلا عن سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الثابتة والتي تهدف إلى استثمار ايراداتها النفطية وامتلاك كل الوسائل الحديثة من الطرق وتطوير وسائل النقل والمواصلات بين أجزاء الدولة واستخدام التكنلوجيا المتقدمة مما يسهم في ربط دولة الإمارات العربية المتحدة بالعالم الخارجي، هذا فضلاً عن امتلاكها للأساطيل البحرية التجارية وتطوير موانئها النفطية مما يجعلها دولة منتجة ومؤثرة في العالم الخارجي .[٣]

أصبحت الدول الخليجية في عام ١٩٩٢ تشهد ضعف مستوى القوة الاقتصادية للنظام الإقليمي الخليجي والذي لا يشكل سوى (١,٥) بالمئة فقط من اجمالي الناتج الوطني العالمي ، على الرغم من الأهمية الاقتصادية الخليجية الفائقة

---

[١] ينظر: ملحق رقم(٢) ، وثيقة رقم (٨) ، ، نقلاً عن: فؤاد مطر، موسوعة حرب الخليج اليوميات_ الوثائق_ الحقائق،ج٢، ط١، " القادسية.. وافتتاحية عنيفة جداً على الكويت والإمارات "، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص٢٦_٢٧ .

[٢] محمد فاضل الجمالي، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة ، مكتبة مدبولي، الاسكندرية، ١٩٩٢، ص٥٩ .

[٣] محمود علي داود، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، العدد ١، مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، بغداد، ١٩٨٤، ص١٢_١٣ .

لهذا النظام وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة التي حدثت في الدخل الوطني الاجمالي لدول هذا النظام فإن إجمالي الدخل بلغ (٣٢٠) مليار دولار عام ١٩٩٣، كما ان اقتصاديات هذه الدول لم تشهد تنمية حقيقية على الرغم من كل المشروعات والانشاءات التي نفذتها حكوماتها لاسيما دولة الكويت لما عانته بعد الحرب والتي كانت انعكاساتها واضحة على اقتصادها.[١]

كانت أهداف الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي خلال اعمال مجالس القمة في الدوحة عام ١٩٩٦ ، هي تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولها في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها وتعميق علاقاتها وتوثيق روابطها وصلاتها، فضلا عن اوجه التعاون بين مواطني دول المجلس .[٢]

ونتيجة التعاون الاقتصادي بين الدولتين في مختلف المجالات الاقتصادية ولاسيما أهم مجال وهو الثروة النفطية ونتيجة السياسة الاقتصادية التي اتبعتها كل من الكويت والإمارات العربية والتي عادت عليهما بمكاسب اقتصادية ضخمة، إذ حققت الدولتين في مجال البترول في فترة ١٩٩٩_٢٠٠٠ فائض بلغ حوالي ٤٠,٣ مليار دينار كويتي، أي ما يعادل ١٤٠ مليار دولار امريكي، وفي هذا الفائض تحقق الجانب الأكبر من الفوائض بصورة أساسية خلال السنوات المالية الأخيرة وهذا الفائض النفطي ساعد في تقوية علاقاتهما الاقتصادية في ما بينهما وبين بقية دول

---

[١] طه عبد العليم طه ، إدارة السيطرة على النفط ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، ١٩٩١، ص٩ .

[٢] نصرة عبدالله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، ط١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص٩١ .

مجلس التعاون الخليجي لتوفر البترول الذي يسد الحاجة الاقتصادية مع دول المجلس . [١]

حددت دول مجلس التعاون أن يكون عام ٢٠٠٣ موعداً تتم فيه ازالة كاملة لكافة القيود التي تمنع مواطني دول المجلس من المساواة التامة في المعاملة كمواطنين في مجال تملك الأسهم وتأسيس الشركات ومع ذلك يندر أن ينخرط القطاع الخاص في دول المجلس في شراكات أو مؤسسات مشتركة لها فرع في دول مجلس التعاون لممارسة النشاط كما يندر تواجد شراكات أو تحالفات في السوق المحلية أو الدولية .[٢]

وفي مجال التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي بين البلدين بلغ متوسط قيمة الصادرات الكويتية إلى منطقة التجارة الحرة مع دولة الإمارات العربية الشقيقة من النفط حوالي (٢,٢٣) الف دينار كويتي، أي حوالي (١%) من متوسط الاجمالي الخاص لدول مجلس التعاون الخليجي، في حين بلغ متوسط الواردات الكويتية من منطقة التجارة الحرة مع دولة الإمارات حوالي (٤,٤٢) الف دينار كويتي أي حوالي (٠,٧٨ %) عام ٢٠٠٣.[٣]

جدول رقم (٣) يوضح قيمة الصادرات والواردات الكويتية لعام ٢٠٠٣

---

[١] محمد إبراهيم السقا، استخدام العوائد النفطية : حالة دولة الكويت، العدد ٣٣، سلسلة اجتماعات الخبراء للمعهد العربي، الكويت، ٢٠٠٩، ص ٩ .

[٢] عمر سعيد حسين واخرون، مسيرة التعاون الخليجي (التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية)، المصدر السابق ، ص٦٥ .

[٣] محمد فوزي محمد الصفتي، دعاء أحمد عوض مصطفى، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المؤشرات الاقتصادية للعلاقات التجارية التبادلية والتكاملية بين الكويت ودول مجلس التعاون، العدد٢، معهد العلوم الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة ، مج١، ٢٠٠٣، ص٧ .

إلى منطقة التجارة الحرة مع دولة الإمارات العربية المتحدة [١]

كمية الصادرات الكويتية التجارة الحرة مع دولة الإمارات العربية المتحدة	كمية الواردات الكويتية التجارة الحرة مع دولة الإمارات العربية المتحدة
٢,٢٣ الف دينار كويتي	٤,٤٢ الف دينار كويتي

تُعد دول المجلس دول منتجة رئيسة للنفط في العالم وتمتلك احتياطيات منه، الأمر الذي أعطاها أهمية قصوى فرضت عليها السعي نحو مزيد من التقارب والتنسيق في اطار تنظيمي يؤكد أهميتها الاقتصادية ومن ثم كان لزاماً على دول الخليج أن تترابط معاً برابط عضوي، فمعركتها واحدة ومخاوفها واحدة ، فاذا كانت منفردة تظل ضعيفة تحت وطأة الضغوط والأطماع ، بينما تكون مجتمعة يقوى ضهرها ويشتد عودها ، لاسيما ان النظام الدولي القائم لا يعتد إلا بالكيانات الاقتصادية الكبرى الفاعلة والمؤثرة التي يكن لها كل الاحترام والتقدير ، ومن هذا المنطلق كان المجلس هو الكيان الذي يحمي دول الخليج ويؤمن اقتصادها ويحقق لها مكانة واحترام وتقدير عالي بين الدول .[٢]

إن الجانب الاقتصادي يشكل احدى اعمدة قيام الدولة الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فهي عاشر اضخم دولة منتجة للنفط في العالم، وسادس اضخم دولة مصدره للنفط، وخامس أكبر دولة لديها احتياطي نفطي عالمي، يبلغ

---

[١] محمد فوزي محمد الصفتي، المصدر السابق، ص ٩ .

[٢] عبدالله يعقوب بشارة ، تجربة مجلس التعاون الخليجي(خطوة او عقبة في طريق الوحدة العربية)، سلسلة الحوارات العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، (د.ت) ، ص٣١_٣٢ .

متوسط انتاجها اليومي من النفط ٢,١٨٩ مليون برميل يومياً حسب احصائيات عام ٢٠٠٤، في حين بلغ احتياطي النفط لديها نفس العام (٨,٧٩) مليار برميل، كما بلغ احتياطي الغاز الطبيعي (٥,٢١٣) مليون قدم مكعب والتي تشكل (٦,٩%) من اجمالي احتياطي النفط العالمي .[١]

وفي إطار ترسيخ التعاون بين دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، فقد تدخلت المملكة العربية السعودية من عام ١٩٨٢ ولغاية ٢٠٠٥ للبحث في المستجدات الأخيرة بين العراق والكويت، واتفق الطرفان السعودي والإماراتي على تطويق الخلاف العراقي _الكويتي، بالوسائل التي تكفل الإحترام المتبادل بين البلدين التي من شأنها أن تهدد التماسك والتآزر العربي فيما يخص السياسة الخارجية الاقتصادية بين البلدان العربية عامة وبلدان مجلس التعاون الخليجي . [٢]

استعرضت الإمارات اقتصادها من خلال العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي من النفط واستهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون الست ، كما أوضحت دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الدلائل والنتائج التي حصل عليها انه لاوجود للافتراضات التي تؤيد استهلاك الطاقة النفطية التي هي مصدر النمو الاقتصادي والانتاج المحلي الاجمالي لدول الخليج العربي ويمكن أن تطبق قوانين حفظ الطاقة دون تأثير على اقتصاد دول الخليج العربي.[٣]

بدأ واضحاً أن العامل الاقتصادي يشكل تداعيات على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام و(الإمارات والسعودية وعُمان) بشكل خاص،

---

[١] إبراهيم العابد وآخرون، دولة الإمارات العربية لمحة خاطفة ، ترايدنت بريس ليمتد، لندن، ٢٠٠٦، ص٣١.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٣٤ .

[٣] صحيفة الشرق الاوسط اللندنية ، العدد٢٩٦، ٢٦ ايلول ١٩٩٢، ص ٧ .

فضلاً عن تناول هذه الدول لدور العامل الاقتصادي في ضبط مؤشر الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول المجلس، و أثر ذلك على تقدم العملية التنموية الشاملة في هذه البلدان، كذلك في توضيح العلاقة العامة ما بين الاصلاح السياسي والاقتصادي، والتي كانت له تداعيات لما تتطلبه مصلحة جميع افراد المجتمعات في هذه الدول وجاراتها من بلدان المجلس وحاجياتهم بما يتوافق مع مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .[١]

انعكست المؤشرات الاقتصادية التالية على التطورات التي حدثت في حجم التجارة الخارجية، إذ بلغت نسبة التجارة حوالي (٣,١٤٤٣%) عام ٢٠٠٦ من حجم التجارة الخارجية للناتج المحلي وفي عام ٢٠٠٧ بلغ نحو (٧,١٥٧%) من ذلك الناتج.[٢]

وفي هذه المقارنة مع عام ٢٠٠٦ يتبين أن هناك فائضاً في الميزان التجاري الإماراتي، إذ ارتفعت القيمة التجارية من (٢,١٦٧) مليار درهم، ما كان عائداً إلى زيادة قيمة الصادرات ومن(٣,٦٦٤) مليار درهم إلى (٦.٥٣٤) مليار درهم عام ٢٠٠٧ بمعدل نمو قدرة (٣,٢٤%)، إذ إن النفط ومنتجاته قد احتلت النصيب الأوفر من مجمل الصادرات الإماراتية[٣]، وذلك على حساب الصادرات الأخرى الصناعية والزراعية، إلا إن الأخيرة قد نمت بنسبة (٨,٤٣%) في عام ٢٠٠٧، وهو ما يشير إلى أن الصادرات غير النفطية لم تصل إلى المستوى المطلوب، مع أن هناك فائضاً في الميزان التجاري، إلا إن هناك نمواً في

---

[١] صحيفة الشرق الاوسط اللندنية ، المصدر السابق، ص ١٢ .

[٢] وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، المصدر السابق،٢٠٠٧.

[٣] إبراهيم العابد وآخرون، المصدر السابق، ص٣٧ .

قيمة الواردات الإماراتية قُدرت نسبتها في عام ٢٠٠٧ بـ (٣٦%) بلغت قيمتها (٦,٤٨٦) مليار درهم عام ٢٠٠٧ مقارنة ب (٤,٣٦٧) مليار درهم عام ٢٠٠٦. [١]

كما حقق الاقتصاد الإماراتي طفرة على ضوء ارتفاعات أسعار النفط العالمية فارتفع الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي (٧,٧٢٩) مليار درهم، ساهمت فيه مختلف القطاعات الانتاجية (كالنفط و الزراعة والصناعة والتشييد والبناء وغيرها) فهي بذلك تنتج بنسبة قُدرت ب (٩,٥٩) بالمئة ، في حين ساهمت الخدمات الانتاجية (النقل والمواصلات والعقارات والمطاعم وغيرها) بنسبة (٢,٤٠%) منه .[٢]

وبالنظر إلى الاستثمارات الإماراتية المنفذة لعام ٢٠٠٧، نلاحظ أنها بلغت (٥,١٤٨) مليار درهم شكلت ما نسبته (٣,٢٠%) من الناتج القومي، اهتم القطاع الخاص بها بما نسبته (٨,٥٦%) والقطاع العام بما نسبته (٢٩%) من مجمل تلك الاستثمارات الإماراتية، والتي تتجه صوب قطاعات رئيسة تتمثل بالنفط الخام والصناعات التحويلية، هذا فضلاً عن النقل والمواصلات والعقارات .[٣]

ومن المؤشرات السابقة يتضح لنا ان بنية الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة تعتمد على النفط والغاز الطبيعي كموردين أساسيين للدخل القومي على الرغم من ادراك الدولة الإماراتية ان تلك مادتان مهمتان في حين ان سياسة تنويع الصادرات التي انتجتها الحكومة الإماراتية مؤخراً لم تصل إلى المستوى المأمول،

---

[١] حسن حمدان العلكيم، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال التسعينات، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٩، ١٩٩٣، ص ٦٣ .

[٢] وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، آب ٢٠٠٨.

[٣] المصدر نفسه ، التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، آب ٢٠٠٧.

فضلاً عن معاناتها من عدة مشاكل، الأمر الذي يجعل نفط الإمارات يعاني من الاكتشاف .[١]

اعتبر النفط سلاحاً ذو حدين فهو يعزز من مكانة دولة الإمارات دولياً، ومن ناحية أخرى يجعلها رهينة تقلبات أسعار النفط وعدم استقرار سعر صرف الدولار نتيجة السياسات الاقتصادية المفتوحة على العالم الخارجي عامة والكويت لاسيما وارتباطها بالأسواق الخارجية، وبذلك يتحول النفط من كونه أحد مقومات السياسة الاقتصادية الخارجية للدولة الإماراتية إلى أحد معوقاتها طبقاً للوضع الدولي السائد .[٢]

دفع ذلك الأمر بالحكومة الإماراتية إلى اتباع سياسة سلمية قوامها عدم استثارت الشركاء التجاريين ومستوردي النفط ومشتقاته او المصدرين للسلع الغذائية والاستهلاكية اليها، من أجل المحافظة على استقرار اقتصادها .[٣]

كان التراجع في أسعار النفط وإيراداته يعود إلى عدة أسباب، منها ما يتعلق بجانب الطلب، كتطوير البدائل، ورفع كفاءة استخدام النفط، كذلك معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وايضاً ما يتعلق بجانب العرض، كذلك ما يتعلق بسياسات التسعير والانتاج التي تأخذ بها الدول المنتجة للنفط، لاسيما بلدان اعضاء منظمة الأوبك، وعلى رأسها بلدان مجلس التعاون الخليجي . [٤]

---

[١] نسرين مراد واخرون، تحديات الأمن : الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز الخليج للدراسات العربية، مؤسسة الخليج ، الشارقة ، ١٩٩١، ص ٣٤ .

[٢] حسن حمدان العلكيم ، المصدر السابق، ص٨٩ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٨٦ .

[٤] يوسف خليفة اليوسف، عجز الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٧٠، ١٩٩٣، ص٩٧ .

وعلى مستوى التعاون الثقافي بين البلدين وقفت دولة الكويت إلى جانب دولة الإمارات العربية لاسيما في تطوير مختلف القطاعات الثقافية ولاسيما قطاع التعليم في مختلف انحاء دولة الإمارات، إذ بدأت البعثة التعليمية الكويتية في الإمارات خلال عام ١٩٥٥ بإنشاء العديد من المدارس وتجهيزها قبل إعلان الاتحاد الإماراتي، كما أنها أدخلت النظم التعليمية النظامية المتطورة إليها ، فضلاً عن أنها مثلت الإطار العام الذي أسست علية الكويت هذه الجهود والاصلاحات من أجل النهوض بالواقع التعليمي والثقافي والتعاون بينها وبين اشقائها، تمثلت تلك التطورات الثقافية بين البلدين بزيارة الحكومة الكويتية إلى الشارقة .[١]

إذ بدأ اهتمام الكويت بالنهضة التعليمية من الشارقة، وبزيارة أمير الكويت للإمارات العربية المتحدة بجولة تفقدية لمدارسها، إذ أقدم الطلاب على الترحيب بأمير الكويت، والذي ألقى كلمة عبر فيها عن سعادته لوجوده بينهم، كما وعد بمتابعة الشؤون التعليمية بمختلف امارات الدولة ، وفي السنوات اللاحقة استقطبت الجامعات لاسيما في الإمارات العربية العديد من الطلبة الكويتيين، إذ فتحت مجالاً واسعاً امامهم، والذين وجدوا فيها بديلاً عن الجامعات الأوروبية والامريكية، فضلاً عن استقطاب المعاهد والجامعات الكويتية للعديد من الطلبة الإماراتيين للدراسة فيها.[٢]

يتبين من التعاون الاقتصادي لكلا البلدين أن دور الإمارات العربية المتحدة برز أيضاً في مسرح الأحداث الاقتصادية ، إذ وضعت الإمارات جهدها في نصرة الكويت على حساب اقتصاد العراق من خلال توحد البلدين لإنتاج النفط ، في وقت كان العراق يشهد ظروفاً

---

[١] محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب الحديث، أبو ظبي ، ٢٠٠٢، ص٢١٣ .

[٢] خالد محمد القاسمي، الخليج في عالم متغير(رؤية تاريخية سياسية) ، ج١، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ٢٠٠٠، ص ١٧٢ .

اقتصادية قاسية، وهذا ما جعل سياسة الإمارات العربية تجاه الكويت سياسة ناجحة من أجل الضغط على العراق لإنهاء اعتداءاته على أرض الكويت واقتصادها.

في حين نجد أن التعاون الثقافي بين البلدين له واقع ملموس ، لما للكويت من وقفات مشرفة لنشاط حركة التعليم في دولة الامارات من خلال انشاء العديد من المدارس وتجهيزها داخل دولة الإمارات، إضافة الى تطوير نظم التعليم الإماراتي ، كما كان للزيارات المتبادلة بين الطرفين أثر في احداث نهضة علمية واسعة تشهدها الدولتين لرسم واقع علمي واسع لكلا البلدين يهدف الى التطورات العلمية المستقبلية .

الفصل الثالث

العلاقات الكويتية السياسية والاقتصادية والثقافية تجاه البحرين وقطر

المبحث الأول

سياسة الكويت الخارجية والاقتصادية والثقافية تجاه مملكة البحرين

اولاً: سياسة الكويت تجاه دول البحرين :- تعود جذور العلاقات بين الدولتين إلى انحدارهما من حلف قبلي واحد هو حلف العتوب، فضلاً عن ذلك فقد لعبت الكويت دوراً بارزاً ومهماً في قضية استقلال دولة البحرين والقيام بالوساطة لحل الخلاف بين كل من إيران ودولة البحرين، إذ ادعت إيران امتلاكها لعدد من الجزر البحرينية فنشب النزاع بينهما وكان للدور الكويتي الأثر الفاعل في حل ذلك النزاع فرسم بداية العلاقات الكويتية الإماراتية التي مرت بمراحل وهي:

١- الجذور التاريخية للعلاقات الدولية الكويتية - البحرينية :

ترجع العلاقات الكويتية البحرينية إلى عهود سابقة لكون الدولتين تعود إلى أصل قبلي واحد الذي ينتمي اليه حكام البلدين، ولهم تاريخ مشترك ، إذ ان اسرة آل خليفة كانت ضمن أسر العتوب، التي كانت مواطنها الأصلية في نجد، واتجهت نحو سواحل الخليج العربي واستقرت في الكويت وذلك في مطلع القرن الثامن عشر بزعامة خليفة بن محمد[١] الذي يعد أحد أطراف حلف العتوب، الذي قرر اسناد أمور التجارة لآل خليفة.[٢]

---

[١] خليفة بن محمد(١٧٠٨_١٧٨٣): ولد في الكويت وتولى حكم إمارة الزبارة من ١٧٧٣ _ ١٧٨٣، كان رجل تقي وعالم في الفقه الاسلامي والشعر ، توفي في ٢٦ تشرين الثاني ١٧٨٣. للمزيد ينظر: علي عجيل منهل، حركة التحرر الوطني في البحرين(١٠١٤_١٩٧١)، مجلة الخليج العربي، العدد٣، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٥، ص٧٣ .

[٢] حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، المكتبة الاهلية لصاحبها شمس الدين الحيدري، بغداد، ١٩٦٨، ص٤٩ .

وبعد مضي خمسون عاماً على حلف العتوب قام آل خليفة بمغادرة الكويت متجهين نحو البحرين وذلك في عام ١٧٦٦، إلا إن الظروف لم تسمح لهم بدخول البحرين فتوجهوا نحو الزبارة واستقروا فيها مؤقتاً حتى تمكنوا من دخول البحرين عام ١٧٨٣م، فأصبح بين عتوب البحرين وعتوب الكويت نوع من الفتور في التحالف القبلي بينهم إلا إن عتوب البحرين ضلوا محافظين على نوع من العلاقة الجيدة مع عتوب الكويت، فقدم آل الصباح المساعدات والعون لآل خليفة في بناء إمارة الزبارة .[١]

بدأ نشوء الدولة البحرينية عندما نزح آل خليفة وآل الصباح والجلاهمة وغيرهم من موطنهم الأصلي في منطقة الأفلاج جنوب نجد متجهين نحو مناطق الخليج العربي مثل الكويت والبحرين وقطر[٢]، وبخروج آل خليفة من الكويت عام ١٧٦٦ برئاسة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني [٣]، إلى الزبارة على ساحل قطر الغربي، وعدم تخليهم لآل ثاني عن امارة الزبارة الا في القرن التاسع عشر عندما توفي خليفة بن محمد مؤسس مشيخة البحرين عام ١٧٨٢، نجحوا بعدها في الاستيلاء على البحرين عام ١٧٨٣، وعند تميز الكويت تجارياً لقربها من شط العرب، أصبحت منفذ لنجد وشمال الجزيرة العربية، فبعد

---

[١] صبري فالح الحمدي، صفحات من تاريخ الخليج العربي الحديث، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٢، ص١١٩ .

[٢] هـ. ر. ب. ديكسون، الكويت وجاراتها، ج١، المصدر السابق، ص ٧٨ .

[٣] خليفة بن حمد آل ثاني(١٩٣٢_٢٠١٦) : هو سادس امراء قطر وهو احد ابناء الشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني ،عين وليا للعهد في عهد الشيخ احمد بن علي آل ثاني وتولى مقاليد الحكم بعد قيامة بانقلاب ابيض على ابن عمه في ٢٢ شباط ١٩٧٢، وبعد توليه الحكم وسع الحكومة ، فعُين له وزيراً للخارجية ثم عُين له مستشاراً في شؤون البلاد اليومية، وفي عام ١٩٧٢ قام بتعديل الدستور وزاد عدد الوزراء عندما انشأ وزارتين الاولى لشؤون البلدية والثانية للإعلام وعين وزراء جدد لها وفي عام ١٩٧٧ اختار ابنه حمد بن خليفة وليا للعهد كما انشأ وزارة الدفاع وعينه وزيرا للدفاع ، وفي عام ١٩٨٩ احرى تعديلا وزاريا لأول مرة خرج به معظم الوزراء السابقين من الوزارة واصبحت وزارته تضم خمسة عشر وزيرا، وفي عام ١٩٩٠ اعاد تكوين مجلس الشورى وتم تعيين تسعة عشر عضو واحتفظ بأحد عشر عضو سابقين وفي عهده تمت اقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول على مستوى السفراء لأول مرة وفي عهده اسهمت قطر في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما قام الجيش القطري في عهده بالمشاركة في حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي . للمزيد ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٥، دار إسامة للنشر والتوزيع ، الاردن،٢٠٠٣، ص١٠٢١ .

هجرة العتوب برئاسة آل الصباح وآل خليفة ومن جاء معهم من الجلاهمة من نجد واستقرارهم قرب الكويت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، انضمت اليهم أسر غير عتبية كأسرة آل إبراهيم، ومن الأسر العتبية التي استقرت هناك أسر الزايد والرومي والخالد والسيف والمعاودة .[١]

استقرت العلاقات بين البلدين في عهد الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة[٢] ، لكنها برزت تجارياً في الفترة التي عاصرت تولي حاكم الكويت الشيخ جابر بن عبد الله الصباح[٣]، أما بالنسبة إلى مدة حكم الشيخ محمد بن خليفة[٤]، فكان حكمه مليء بالمشاكل الداخلية الكثيرة في البحرين والصراع بين شيوخها، الأمر الذي دفع جابر بن عبدالله الصباح بالتوسط بين آل خليفة لحل الخلافات القائمة بينهم، ونجح في استمالة

---

[١] سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت ، ص١٠٩ .

[٢] عبد الله بن أحمد آل خليفة (١٨٢٠_١٨٤٣) : حكم البحرين وشارك في عدة معارك للاستيلاء على البحرين ودرء الاخطار الخارجية عنها وشرع يوطد حكمه فيها فاستولى على دارين وتاروت وسيهات كما تصدى لآل سعود عندما ارادوا السيطرة على مناطق في البحرين لضمها اليهم ودخل في عدة معارك اضطرته بالفرار إلى بلاد فارس ومنها إلى الكويت ثم إلى نجد والتقى بحكامها هناك ومنها إلى مسقط وبقي فيها وبعد فترة هناك مرض ومات عام ١٨٤٩ . للمزيد ينظر: سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص في اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي ، ص١٠٤ .

[٣] جابر بن عبد الله الصباح (١٨١٣_١٨٥٩) : تولى الشيخ جابر الحكم بعد وفاة والده الشيخ عبد الله الصباح وكان عاقلا حليما كريما يضرب بكرمه المثل وقد سمي (جابر العيش) لكثرة ما يتصدق به على الفقراء والمساكين ، ومن الاحداث المهمة في عهده هي رفضه رفع العلم البريطاني في الكويت وذلك بحكم علاقته القوية للدولة العثمانية واتفاقه مع الدولة العثمانية ممثلة في ابراهيم باشا على تسهيل مرور القوافل والسفن المصرية التي قد تدعوها الحاجة إلى المرور بالكويت. ينظر: مجلة الحرس الوطني ، المصدر السابق، ص٤ .

[٤] محمد بن خليفة (١٨٤٢_١٨٦٧): هو خلف عبد الله آل خليفة جاء إلى الحكم وتسبب بحروب عبد الله وخروجه في انقسام آل خليفة إلى فرعين هما آل عبد الله وآل سلمان، ومن أشهر الأحداث في عهده انفصال قطر عن البحرين وخروجها من يد آل خليفة ، كما قام بتوقيع معاهدة مع الانجليز نصت على تدخلهم في شؤون البحرين وأن يتنازل حاكم البحرين عن حقوقه في تجهيز الجيوش والسفن الحربية مقابل ذلك حماية بريطانيا للبحرين ضد أي اعتداء خارجي . للمزيد ينظر: ابراهيم خلف العبيدي، تاريخ الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤_١٩٧١، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣، ص١١١_١١٢.

محمد بن خليفة الذي دعا الشيخ عبد الله بن أحمد إلى مؤتمر ودي إلا ان الشيخ عبد الله رفض ذلك . [١]

ظلت الكويت ترحب بالقادمين من آل خليفة حتى بعد فشل محاولة الشيخ جابر بن عبد الله الصباح في محاولته لحل الخلافات القائمة بينهم وسمحت للشيخ عبد الله آل خليفة اللجوء اليها. [٢]

وفي عهد الشيخ عبد الله الثاني بن صباح [٣]، تعرضت الكويت إلى ضائقة اقتصادية وبالرغم من هذه الضائقة إلا انه سار على سياسة اسلافه في علاقاتهم الخارجية ولاسيما مع آل خليفة ومنع اتساع الخلافات الدائرة بينهم، إلا ان مهمته لم تحقق اهدافها ، وبعد وصول الشيخ عيسى بن علي إلى حكم البحرين[٤]، احتفظت الكويت بعلاقات طيبة مع البحرين بالرغم من تزايد النفوذ البريطاني في كلا البلدين وسيطرته على العلاقات الخارجية لهما، فبالنسبة للبحرين فرضت عليها عدة معاهدات منها عندما وقعت بريطانيا مع البحرين معاهدة حسن الجوار عام ١٨٨٠ وجددت في عام ١٨٩٣ من أجل مساعدة

---

[١] أحمد مصطفى أبو حاكمه ، تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠_١٩٦٥)، ص٢٦١.

[٢] صبري فالح الحمدي، الكويت نشوئها وتطورها، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٥، ص٦٥ .

[٣] عبد الله الثاني بن صباح(١٨٦٦_١٨٩٢): عرف الشيخ عبد الله بن صباح الملقب ب(عبدالله الثاني) الشجاعة النادرة في ساحات الحروب ، وتظهر السجلات البريطانية الرسمية ان الكويت كانت تحتفظ آنذاك بأسطول تجاري وحربي الأمر الذي يدل على ازدهار التجارة الكويتية في تلك الحقبة من الزمن، ومن اهم احداث عهده انه كان اول حاكم في الكويت يسك العملة الكويتية وعليها اسم الكويت، كما عقد علاقات طيبة مع العثمانيين والبريطانيين ليضمن استقلال الكويت . ينظر: مجلة الحرس الوطني، المصدر السابق، ص٦ .

[٤] عيسى بن علي(١٨٦٩_١٩٣٢) : حاكم البحرين وهو من سلسلة الحكام الذين تولوا السلطة منذ فتح آل خليفة عام ١٧٨٣، تربى على يد مشاهير علماء عصره فاخذ منهم العلم والادب والادارة والسياسة والاجتماع وفي عهده تطورت المؤسسات الادارية والقضائية اذ عرف الشيخ عيسى بحزمه وتدبيره كما اشتهر بكرمه حتى مدحه القاصي والداني وساد عهده الامن والعدالة الاجتماعية وتأسست في عهده مدرسة الهداية الخليفية عام ١٩١٩ . للمزيد ينظر: علي أبا حسين، مقتطفات من تاريخ الشيخ حمد بن عيسى بن علي ال خليفة، مجلة الوثيقة، العدد ٤٣ ، ٢٠٠٤، ص١٥٣.

وحماية الخليج العربي من اطماع الجوار، لكنها في حقيقة الأمر معاهدة تدخل في الشؤون الداخلية للبحرين، كما فرضت عليها معاهده عام ١٨٩٨.[١]

كذلك حصل في الكويت تطور سياسي بتوقيع معاهدة ١٨٩٩ مع بريطانيا التي قيدت بموجبها علاقات الكويت الخارجية بما يلائم السياسة البريطانية في المنطقة، لكن ذلك لم يمنع الطرفين من مزاولة النشاط التجاري بينهما، لاسيما أن الشيخ عيسى اهتم بإعداد أسطول بحري كبير ضم اعداداً كبيرة من السفن .[٢]

وبقيت العلاقات السياسية بين الكويت والبحرين تسير على وتيرة واحدة فلم تصل إلى مرحلة من الوعي السياسي والتطور الموجود في التكوينات الحديثة للدول الاخرى، إذ إنها لم تستطع ان تنظم علاقاتها السياسية والدبلوماسية كما هو موجود في الوقت الحالي، ذلك ان طبيعة تكوين تلك العلاقات كانت مبنية على الجانب القبلي، فأن تلك التكوينات القبلية فرضت عليها ان تكون علاقتها مقتصرة على الجانب التجاري، وحتى علاقتها التجارية اصيبت ببعض التعثر والفتور بسبب الاوضاع المضطربة التي مرت بها البحرين في القرن التاسع عشر لتعرضها لأخطار خارجية متمثلة بالتدخل الوهابي والغزو البريطاني المتدخل في شؤونها الداخلية، فخضعت البحرين إلى الحماية البريطانية خضوعاً تاماً منذ عام ١٩١٤، فأصبح للبريطانيين الحق في التدخل في المسائل السياسية ، لاسيما بالبحرين ومع نشوب الحرب العالمية الاولى في اوائل شهر اب ١٩١٤، اتخذت بريطانيا من البحرين قاعدة لتجمع قواتها وتحشيدها لتنفيذ خططها العسكرية تجاه الدول التي تريد احتلالها .[٣]

---

[١] مجلة الخليج العربي، التنمية السياسية في مملكة البحرين، دراسة جغرافية سياسية، العدد ١، مج ٤٩، ٢٠٢١، ص٤٤٣ .

[٢] عبد المالك خلف التميمي، تطور علاقات الكويت بالدول العربية قبل الاستقلال، مجلة دراسات تاريخية ، العددان ٩-١٠، دمشق، ١٩٨٢، ص٩٤-١١٧.

[٣] جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٩١٤_١٩٤٥)، دار الفكر العربي، (د. م) ، ١٩٧٣، ص٢٠٢ .

استمرت مظاهر العلاقات البحرينية الكويتية خلال الحرب العالمية الأولى، إذ اشتركت البحرين في مؤتمر الكويت ممثلة بالشيخ حمد بن عيسى[١]، والذي عقد في شباط ١٩١٥ وحضره كل من برسي كوكس [٢]، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي والوكيل السياسي في الكويت لغرض دعم المجهود الحربي البريطاني في الحرب.[٣]

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انشغلت الكويت بمشكلاتها الداخلية وكذلك مشاكل الحدود مع السعودية مما أثر في علاقاتها مع البحرين[٤]، ولم تكن لديها سوى علاقات بسيطة جداً والتي استمرت على تلك الوتيرة إلى ما قبل الاستقلال تخللتها مراحل قدمت فيها الكويت المساعدات للبحرين، فضلاً عن ذلك فإن الأوضاع الداخلية للبلدين وما شهدته من تطورات سياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور بعض التنظيمات الحزبية والجمعيات والنوادي الثقافية قد أدت إلى انشغال حكومتي البحرين والكويت بتلك التطورات، إذ انها لم تلاحظ اي علاقات واضحة بينهما سوى بعض الزيارات الشكلية لمسؤولي الطرفين، وصولاً إلى عقد الستينيات الذي تطورت فيه علاقاتهما بشكل كبير، وكان من مظاهر ذلك التحسن المشاركة في الفعاليات والنشاطات والاجتماعات التي تحصل في كلا البلدين، إذ اشتركت البحرين في المؤتمر الثالث لوزراء العمل العرب الذي عُقد في الكويت للمدة ٢٥-٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٧، إذ رأس الشيخ عيسى بن علي رئيس دائرة العمل

---

[١] حمد بن عيسى (١٨٧٢_١٩٤٢) : حكم البحرين بعد وفاة والده عيسى بن علي آل خليفة عام ١٩٣٢، عرف بكرمة وفروسيته ورباه والده عند أجل العلماء وتولى الحكم بعد ابعاد والده من قبل السلطات البريطانية آنذاك. للمزيد ينظر: مفيد الزيدي، دولة البحرين من الإمارة إلى الملكية الدستورية، دار إسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٥، ص٢١ .

[٢] برسي كوكس(١٨٦٤_١٩٣٧): سياسي وعسكري بريطاني ولد عام ١٨٦٤ والتحق بالجيش البريطاني عام ١٨٨٩، وتدرج في المناصب حتى اصبح وزيرا للخارجية في تلك الحكومة التي كانت تشرف على مصالح بريطانيا في الخليج العربي في كل من ايران والعراق وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، وعين مستشاراً للحملة البريطانية التي توجهت إلى البحرين أولاً لاستعدادها لغزو العراق في ٦ تشرين الثاني عام ١٩١٤ . للمزيد ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية(مفاهيم _ احداث_ احزاب_ شخصيات)، شركة العارف للأعمال، بيروت، ط٢، ٢٠١٣، ص١٢٤ .

[٣] عماد جاسم حسن، نشاط البحرين الملاحي ١٧٨٣-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص ١١٨ .

[٤] وزارة الإعلام الكويتية ، الكتاب السنوي الكويتي لعام ١٩٧٠، الكويت ،١٩٧٠، ص٨٧ .

آنـذاك وفـد البحـرين إلـى هـذا المـؤتمر الـذي كـان ذا فائـدة قيمـة بالنسـبة لتبـادل المعلومـات والتشريعات العمالية .[١]

نشـطت الدبلوماسـية الكويتيـة بعـد ذلـك مـن أجـل مسـاعدة البحـرين فـي الحصـول علـى استقلالها، واسـتمرت تلـك الجهـود مـا يقـارب ثمانيـة عشـر شـهراً، بـذلت فيهـا مسـاعٍ كبيـرة سـواء عـن طريـق كبـار المسـؤولين فـي الدولـة أو بواسـطة وفـد الكويـت الـذي شـارك فـي سلسـلة مـن الاجتماعـات التـي عقـدت بـين الأطـراف المعنيـة فـي البحـرين والكويـت وإيـران والـذي ترأسـه بـدر خالـد البـدر[٢]، وبعـد إعـلان الحكومـة البريطانيـة عـن نيتهـا بالانسـحاب مـن الخلـيج العربـي فـي كـانون الثـاني ١٩٦٨، بـدأت المسـاعي الكويتيـة بزيـارة أميـر الكويـت الشـيخ صـباح السـالم الصـباح لإيـران فـي ذلـك العـام، ثـم زيـارة وزيـر خارجيتهـا الشـيخ صـباح الأحمـد الصـباح إلـى طهـران فـي آب مـن العـام نفسـه، وفـي تلـك الزيـارات طرحـت الكويـت مسـألة الوسـاطة لأنهـاء قضـية البحـرين، و كـان الـرد الإيرانـي ايجابيـاً عنـدما اخبـر وزيـر الخارجيـة الإيرانـي الشـيخ صـباح بأنـه لا مـانع لديـه مـن ترتيـب أي لقـاء بـين وفـد مـن البحـرين وآخـر مـن إيـران لبحـث المشـكلة وهـذا يعـد تغيـراً كبيـراً فـي الموقـف الإيرانـي السـابق الـذي كـان لا يفـرط بتبعيـة البحـرين وضـمها لأراضـيه، وهـذا مـا يـدعو للتسـاؤل بـدافع إيـران إلـى تغييـر موقفهـا فـي تلـك الظـروف التي تتزامن مع الاعلان البريطاني بالانسحاب من الخليج العربي.[٣]

اخـذت إيـران تفكـر فـي أمـرين بالنسـبة علـى القضـية البحـرين، فهـي أمـا أن تحتلهـا عسـكرياً وهـذا قـد يكلفهـا الكثيـر فـي علاقاتهـا مـع العـرب، كمـا أنـه قـد يشـجع التيـارات الوطنيـة وقيـام حركـات تحرريـة فـي المنطقـة ممـا يعنـي اشـاعة الفوضـى والاضـطراب فـي الخلـيج العربـي وهـذا مـا تعارضـه بريطانيـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة والسـعودية وحتـى إيـران نفسـها،

---

[١] عبد المالك خلف التميمي، المصدر السابق، ص١١٩ .

[٢] بـدر خالـد البـدر(١٩١٢_٢٠١٥) : هـو طيـار كـويتي وأحـد رواد الأدب والاعـلام والصـحافة ومؤسـس جريـدة الكويـت وسـاهم فـي تأسـيس مجلـة العربـي ولـه اسـهامات كتابيـة ومقـالات صـحفية بـارزة ، ويعتبـر أول مـن خـاض تجربـة الطيـران كسـائق للطـائرة وأول مـن حصـل علـى رخصـة طيـران فـي الكويـت وأهـم وأكبـر رواد الطيـران فـي الخلـيج العربـي. ينظـر: وليـد عبـد اللطيـف النصـف، صـحيفة القـبس، قضـايا و شخصـيات، العـدد ٣، ١٩٧٩، ص ١١ .

[٣] مجلة جمعية البحرين الخيرية، صمود واستقرار، العدد ٩٠ ، ٢٠٢١، ص ٢٨ .

وفي الجانب الآخر كسب بعض الحكومات العربية إلى جانبها وقيام تعاون معها في المجالات الأخرى، فضلاً عن ذلك فإن استعمال القوة ضد البحرين قد يضر بالجاليات الإيرانية المتواجدة في امارات الخليج العربي التي تتمتع بامتيازات وحقوق اما مقابل التنازل عن البحرين فيمكن تعويضه باحتلال الجزر العربية الثلاث.[١]

رأت إيران من خلال ذلك في أن تعمل على حل مسألة البحرين والتوجه لاحتلال الجزر الثلاث، ولعل ما يؤكد ذلك أن إيران كانت تفكر جدياً بمقايضة استقلال البحرين والتنازل عن ادعاءاتها فيها مقابل احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، إذ كشفت الوثائق السرية عن الاتفاق الإيراني البريطاني ذلك في المذكرة السرية التي كشف عنها السفير البريطاني السير ويليام لوس في طهران آنذاك حول ما سّماه بـ (الصفقة المحتملة) .[٢]

إن التحسن الذي اصاب العلاقات الكويتية ــ السعودية ــ الإيرانية دفع بقضية البحرين نحو الاستقلال، وتلك التطورات التي كانت بالغة الأهمية مهدت الطريق لأنهاء المشكلة، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب وإنما كان أكثر ارتباطاً بالدور الذي قامت به بريطانيا التي كثفت جهودها مع إيران بهدف الوصول إلى حل لتلك القضية.[٣]

ونتيجة للقناعة الإيرانية بما يجري في المنطقة من تطورات، وعلى أثر الزيارات الكويتية السالفة الذكر، وما تمخض عنها من نتائج طيبة تمكنها من مواصلة الوساطة بين الطرفين، لذا فقد نقل بدر خالد البدر تلك النتائج إلى الحكومة البحرينية عندما زار المنامة في ٨ آب ١٩٦٨ التي وافقت على مسألة اللقاء بالجانب الإيراني لأجراء المباحثات، وبعد الاخذ والرد في مسألة تحديد الموعد النهائي للاجتماع بين الجانبين، عقد الاجتماع الأول في ٢٦ أيلول بسويسرا في أحد قصور

---

[١] سعيد الشهابي، البحرين قراءة في الوثائق البريطانية (١٩٢٠- ١٩٧٠) ، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٩٤.

[٢] خالد العزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ ، بغداد، ١٩٧٢، ص ١٢١ .

[٣] جمال زكريا قاسم و آخرون، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث و الدراسات العربية ، ١٩٩٣، ص٥٤.

عائلة اردشير زاهدي [١] ، في مدينة مونترو، وترأس الجانب البحريني الشيخ خليفة بن سلمان[٢]، أما الوفد الإيراني فترأسه أمير خسرو افشار[٣] نائب وزير الخارجية الإيراني وبحضور عدد من المسؤولين من الجانبين فضلاً عن رئيس بعثة الكويت لدى الامم المتحدة الشيخ ناصر الصباح[٤] وفؤاد حمزة المستشار القانوني بوزارة الخارجية الكويتية

---

[١] اردشير زاهدي (١٩٦٦_ ١٩٧١) : هو وزير الخارجية الإيراني في العهد الملكي وآخر سفير لطهران في واشنطن ولد زاهدي الابن عام ١٩٢٨ في إيران ،وهو من أكثر الشخصيات قربا من عائلة الشاه والنظام البهلوي ،حيث لعب أدوارا كثيرة في تلك الحقبة ممثلا فيها إيران التي سعى أن يقوي مكانتها الدولية من خلال تعزيز علاقتها مع الغرب لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، هو ابن قائد الجيش الإيراني الأسبق فضل الله زاهدي، الذي كان رأس حربة الانقلاب الأميركي البريطاني الذي أطاح برئيس الوزراء الإيراني الأسبق محمد مصدق في العام ١٩٥٣، وتولى رئاسة الوزراء ، درس صفوفه الابتدائية و المتوسطة قبل أن ينتقل إلى بيروت التي أنهى فيها مرحلته الثانوية عام ١٩٤٦. من بيروت انتقل أردشير إلى الولايات المتحدة لدراسة الزراعة في جامعة ولاية يوتا الأمريكية ، إذ نال شهادة الدبلوم عام ١٩٤٩وهي تعادل شهادة البكالوريوس في إيران ليصبح مهندساً شاباً ذات خلفية سياسية ينتظره مستقبل حافل بالأحداث والتقلبات، بعد سقوط نظام الشاه ترك أردشير زاهدي السفارة الإيرانية في واشنطن وبقي لفترة قصيرة يعيش في الولايات المتحدة لينتقل بعدها إلى بيت لأبيه في سويسرا ليستقر به المقام هناك . للمزيد ينظر: خضير البديري، موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهدين القاجاري والبهلوي (١٧٩٦– ١٩٧٩) ، ط١، (د. م) ، بيروت، ٢٠١٥ ، ص ٥٢٢ ؛ نعيم جاسم محمد، اردشير زاهدي ودوره الدبلوماسي في اثناء توليه حقيبة وزارة الخارجية الإيرانية ١٩٦٧_ ١٩٧١ (دراسة تاريخية سياسية) ، بحث منشور ، مجلة كلية التربية ، العدد ٥٣ ، جامعة بابل، ٢٠١٦ ، ص ٨١ .

[٢] خليفة بن سلمان(١٩٧١_٢٠٠٢) : سياسي بحريني شغل منصب رئيس وزراء البحرين منذ عام ١٩٧١ وتولى المنصب قبل اكثر من عام من استقلال البحرين في ١٥ اب من العام نفسه ، فكان يحمل رقم اطول فترة لرئيس الوزراء، وبموجب دستور ٢٠٠٢ ، فقد بعض سلطاته اذ أصبح للملك سلطة تعيين الوزراء واقالة الوزراء ، توفي ١١ تشرين الثاني ٢٠٢٠ . للمزيد ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية ،ج٣، ص٧٢٩ .

[٣] خسرو افشار(١٩١٩_١٩٧٩): ولد عام ١٩١٩ فهو سياسي ودبلوماسي إيراني ، تولى وزارة الخارجية الإيرانية من ١٩٧٨ إلى ١٩٧٩ في عهد الدولة البهلويه ، لقب بـ سيف السلطنة ، توفي عام ١٩٩٩. ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية ، ج٥، ص١٤٩٨ .

[٤] ناصر الصباح (١٩٤٨_٢٠٢٠) : هو ناصر صباح الأحمد الجابر المبارك الصباح، النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الاسبق في دولة الكويت، وهو الابن الاكبر لأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ولد في قصر الشعب وعاش وتربى بعد ذلك بقصر دسمان، وكان ينظر اليه على انه المسؤول الرئيس لمشروع مدينة التحرير، الذي يعد احد المشاريع الضخمة في الكويت باستثمارات تُقدر بأكثر من ١٠٠ مليار دولار امريكي. للمزيد ينظر: حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج١، المصدر السابق، ص١٥٤.

الذي كان يقوم بدور المستشار القانوني للوفد البحريني فضلاً عن بدر خالد البدر، وخلال هذه اللقاءات قدم الوفد الإيراني المفاوض عدة اقتراحات لحل النزاع مع البحرين أولها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وثانياً إحالة القضية إلى احدى مؤسسات الامم المتحدة ذات الاختصاص ويقصد بذلك لجنة تصفية الاستعمار، والحل الثالث هو إجراء استفتاء، رفضت البحرين تلك الاقتراحات كما ساندتها الكويت والسعودية في ذلك الرفض معللة ذلك بمجموعة من الأمور، فبالنسبة لردها على الاقتراح الأول اكدت بأنها لا توجد بينها وبين إيران أية مشاكل قانونية مما يعني عدم اختصاص محكمة العدل الدولية حسب نظام القانون الدولي، وعدم اعتراف محكمة العدل الدولية نفسها بالنزاع على البحرين وأن مبدأ قبول التحكيم هو اعتراف ولو بطريقة غير مباشرة بالسيادة الإيرانية وبالتالي تمس بسيادة البحرين .[1]

لم تكن البحرين مستعمرة بريطانية في نظر القانون الدولي وهي ليست في حلف عسكري، فكانت البحرين تمارس نشاطها في العديد من المنظمات والهيئات الدولية والعربية وإن لجنة تصفية الاستعمار تقوم بعملها في إنهاء الاستعمار أو الانتداب وهذا الأمر لا ينطبق على البحرين.[2]

وبالنسبة إلى الاقتراح الرامي إلى إجراء استفتاء في البحرين، فجوبه بالرفض، إذ عللت البحرين والكويت ذلك بأن هذا الأمر يمثل سابقة خطيرة قد تطلب إيران هذا المبدأ مع امارات الخليج العربي الأخرى، والتي توجد فيها الغالبية العظمى من الإيرانيين هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى ان مجرد فكرة اجراء الاستفتاء يعني التشكيك بعروبة البحرين وهذا له مدلولات خطيرة على المستوى البعيد، وقد رفضته البحرين بشدة لأنه يعني تنازلاً عن عروبتها تلقائياً وتشجيع أي دولة كبيرة تطالب بدولة صغيرة على أساس تاريخي قديم أو تجمع سكاني على المطالبة بإجراء استفتاء قد لا يكون بالضرورة في مصلحة البلد المستفتي، أي إن مجرد قبول فكرة الاستفتاء معناه اسقاط لهوية البحرين العربية .[3]

---

[1] رياض نجيب الريس، صراع الواحات و النفط هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨-١٩٧١، مطبعة النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٠٣.

[2] المصدر نفسه ، ص٢٥٣ .

[3] أمل إبراهيم الزياني، البحرين (١٧٨٣-١٩٧٣) دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الاحداث في منطقة الخليج العربي، (د. م) ، بيروت،١٩٧٣ ، ص١٧٤.

وصلت لجنة تقصي الحقائق إلى البحرين في ٣١ آذار ١٩٧٠، وبعد ثلاثة اسابيع فقط قضتها البعثة في التحقق والاستقصاء، سافرت اللجنة إلى جنيف في ١٩ نيسان من العام نفسه، و أعدت تقريراً كاملاً ومفصلاً لنتائج البعثة عن البحرين في تقرير وجه إلى الامين العام للأمم المتحدة يو ثانت [١]، في الثلاثين من الشهر ذاته، مؤكداً فيه أن شعب البحرين يريد تقرير مصيره ويؤكد عروبته واستقلاله في دولة ذات سيادة تقرر علاقاتها بالدول الأخرى بحريتها .[٢]

وبعد مصادقة مجلس الأمن الدولي على قرارات لجنة تقصي الحقائق، قررت حكومة البحرين اعلان استقلالها ورغبتها بالاعتراف الدولي بكيانها وشخصيتها وإعلانها دولة مستقلة ذات سيادة تتطلع إلى اقامة علاقات مع الدول الأخرى على أساس المساواة، وعليه فإنها أعلنت عن إلغاء اتفاقياتها السابقة مع بريطانيا وأعلنت استقلالها في ١٤ آب ١٩٧١ .[٣]

٢- البعد التاريخي للعلاقات الكويتية _ البحرينية ١٩٧١_ ١٩٩٠:

كان للسياسة الكويتية أثر بارز في عملية استقلال البحرين بعد أن توسطت بينها وبين إيران في النزاع القائم بينهما ،لاسيما الدور الذي قامت به المملكة العربية السعودية

---

[١] يو ثانت (١٩٦١_ ١٩٧١) : ولد في بنتاناو ببولاما البريطانية في ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٠٩ ، هو الأمين العام الثالث للأمم المتحدة في فترة ١٩٦١ لغاية ١٩٧١، وتلقى تعليمه في المدرسة الوطنية العليا في جامعة رانغون، وقبل أن يعمل يوثانت في السلك الدبلوماسي، مارس العمل في مجالي التعليم والإعلام. وعَمِل كمدرس أول في المدرسة الوطنية العليا التي انتظم بها تلميذا في بنتاناو، وفي عام ١٩٣١ ، أصبح ناظرا لها بعد أن حصل على المركز الأول في امتحان شغل المناصب التعليمية في المدارس الثانوية الإنكليزية والوطنية وكان عضوا في لجنة الكتب المدرسية في بورما ومجلس التعليم الوطني قبل الحرب العالمية الثانية ، كما كان عضوا في اللجنة التنفيذية لرابطة نظار المدارس، توفي في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٤ عن عمر يناهز ٦٥ عاما بعد مرض طويل . للمزيد ينظر: عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دار وائل للنشر، الاردن، ١٩٧٩، ص١٦؛ هديل صالح الجنابي، دور الامين العام في حفظ السلم والامن الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة ، ٢٠١٤، ص ٥٤ ؛ محمد حسنين هيكل، الانفجار حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧ ، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٥٢٩ .

[٢] جمال زكريا قاسم وآخرون، المصدر السابق، ص٤١٣.

[٣] رياض نجيب الريس، صراع الواحات و النفط هموم الخليج العربي، المصدر السابق، ص٢٠٤.

من وساطة لإيجاد حل لذلك النزاع القائم بين الطرفين وكذلك بريطانيا لأجل مصالحها في الخليج العربي، لكن اكثر الجهود التي كانت بشأن ذلك النزاع هو شؤون دولة الكويت التي لولا تدخلها لما اكتملت المفاوضات بين تلك الاطراف والتي انهت المشكلة القائمة آنذاك ، لاسيما بعد ان احتدم الحديث بين الطرفين لدرجة قطعت فيها المفاوضات بين الطرفين واصبح التوصل إلى حلول لتلك المشكلة شبه مستحيل، وبفضل الجهود الكويتية التي استطاعت ازالة العقبات واقناع الطرفين في العودة إلى المفاوضات من جديد.[١]

وقدمت الكويت بعض المشورات القانونية عن طرق خبراء قانونيين لتنفيذ الكثير من الحلول التي عرضتها إيران على البحرين وبيان المخاطر التي احتوتها في حالة عرضها على الامم المتحدة لبيان تلك المخاطر وايجاد الحلول المناسبة لكلا الطرفين .[٢]

ومما تجدر الإشارة إليه أن قضية البحرين لم تشغل الأوساط السياسية في المنطقة فحسب بل انها شغلت تفكير الدول الكبرى التي أخذت ترحب بإنهائها، ويظهر ان الولايات المتحدة الأمريكية كان لها دوراً خفياً في انهاء قضية البحرين، وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن طرفاً مباشراً في المفاوضات التي دارت إلا ان الوثائق الأمريكية كشفت أن مشاورات دارت بين عدد من المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين، تداولا فيها الحديث عن الحلول التي يمكن اتباعها من اجل انهاء النزاع العربي الإيراني، إذ ذكرت تلك الوثائق بأن البريطانيين كان همهم حل مشكلة البحرين اكثر من همها لبقية الجزر الأخرى، اما بالنسبة للمسؤولين الأمريكيين فقد عدو حل تلك القضية وتعزيز التعاون العربي الإيراني بمثابة الوقوف بوجه الجهود السوفيتية الرامية للوصول إلى منطقة الخليج العربي.[٣]

أصبحت بعدها البحرين دولة مستقلة، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر ولم تهتم الحكومة البحرينية بعد الاستقلال بأوضاعها الداخلية فقط وإنَّما سعت إلى تطوير علاقاتها الخارجية مع دول العالم، إذ أصبحت وزارة الخارجية البحرينية تعمل للانفتاح على العالم الخارجي عن طريق البعثات الدبلوماسية وفتح سفارات في تلك الدول وانضمامها لهيئة الأمم المتحدة، وجامعة الدول

---

[١] بدر خالد البدر، رحلة مع قافلة الحياة، الجزأين الثاني والثالث، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٤، ص٣٦٧ .

[٢] جمال زكريا قاسم و آخرون، المصدر السابق، ص ٥٥ .

[٣] بدر خالد البدر، المصدر نفسه ، ص٣٩ .

العربية[١]، فبعد حصول الكويت على استقلالها عام ١٩٦١، دأبت على مساندة الدول العربية ، لاسيما دول الخليج العربي ومنها قضية البحرين التي سعت في منحها الاستقلال ومساندتها وتوسطها لإنهاء الادعاءات الإيرانية في البحرين، فضلاً عن ذلك عملت على تشجيع البحرين في الانضمام إلى الاتحاد التساعي[٢]، ومن أجل الحصول على الدعم والاسناد لقضية الاستقلال فإن البحرين بدأ تحركها ضمن الإطار الخليجي، وعليه جاءت زيارة رئيس الدائرة الخارجية في البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة في الثاني عشر من تموز ١٩٧١[٣]، واستغرقت يومين اجرى خلالها مشاورات مع المسؤولين الكويتيين حول القضايا العربية المطروحة في المنطقة العربية وتكوين رأي موحد تجاهها، والتي جاء في مقدمتها مسألة نجاح الاتحاد أو فشله، وكذلك قضية استقلال البحرين في حالة فشل الاتحاد، كما تناول الجانبان التهديدات الإيرانية لإمارات الخليج العربي، التي اعلنت البحرين بخصوصها إجراء مباحثات تستهدف الوصول إلى سياسة موحدة من اجل قيام كيان عربي متين في المنطقة يستطيع مواجهة الأخطار كافة .[٤]

فكان للكويت اندفاع حول القيام بدور ملموس في تأسيس الاتحاد بهدف ايجاد حليف لها في مواجهة الأزمات مع كل من العراق والسعودية لأن علاقتها مع الدولتين تتميز بالحذر والترصد، أما الأسباب الخفية التي كانت وراء فشل ذلك الاتحاد، فتتلخص في الدور البريطاني والإيراني، كما كان لبريطانيا دور سلبي في مسألة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى)، اذ تواطأت على تسليمها

---

[١] في ١١ ايلول ١٩٧١، انضمت البحرين إلى جامعة الدول العربية وفي ٢١ ايلول من العام نفسه انضمت إلى الأمم المتحدة . ينظر: بدر خالد البدر، المصدر السابق، ص٤٥ .

[٢] الاتحاد التساعي: يقصد به محاولة الاتحاد بين الإمارات الخليجية السبعة (أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، ام القيوين، الفجيرة) فضلاً عن قطر والبحرين، لكن المشروع فشل. مصطفى عقيل الخطيب ، مشروع اتحاد الإمارات العربية المتحدة ١٩٦٨-١٩٧١ مساعي النجاح واسباب الفشل، للمزيد ينظر: مجلة دراسات تاريخية، العددان ٣٧-٣٨، دمشق، ١٩٩٠، ص٤٧-٦١ ؛ أحمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي(١٩٦٨_ ١٩٧١) دراسة ووثاق، ط٢، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، ١٩٩٨، ص ٢٤ .

[٣] سيد نوفل، الاوضاع السياسية (الإمارات_ الخليج العربي وجنوب الجزيرة) امارات ساحل عمان،ج٢، ط٢، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٢١ .

[4] Mohammed T. Sadik and William .P. Snavely, Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates, Colonial Past, Present Proplems and Future Prospects, London, P. 200

إلى إيران مقابل تخلي إيران عن مطالبتها بضم البحرين، فكانت إيران لها عدة اطماع في البحرين منذ زمن طويل وقد احتلتها في احدى المرات ثم انسحبت منها.[١]

هدفت السياسة الخارجية الكويتية إلى اقامة علاقات وطيدة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وكذلك الاتفاق مع بقية دول الخليج العربي الاخرى على حماية المنطقة وامنها والحفاظ على استقرارها من الاخطار الخارجية التي تهددها .[٢]

فإن الكويت كان هدفها من تلك السياسة الإيمان المطلق بالدبلوماسية الهادئة وبالاتصالات المباشرة لحل الخلافات والمنازعات بين دول المنطقة، كالنزاع البحريني القطري مثلاً ، ومعارضة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لاعتقاد الكويت أن لها أثر كبير في منطقة الخليج العربي عن طريق التفاهم بين حكومات الدول الخليجية ولم تبخل في مساعدة بعضها، لذلك عندما تفجرت ثروة النفط في الخليج لم تبق الكويت بمعزل عن إمارات الخليج العربي، بل عملت على مساعدتها ببناء المدارس والمستشفيات فيها .[٣]

حفلت العلاقات البحرينية الكويتية بتطورات مهمة خلال المدة ١٩٧١-١٩٩٠، وقد تكللت تلك العلاقات بزيارة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة [٤]، إلى الكويت في

---

(1) Peck, M. C. Historical Dictionary of the Gulf Arab States, (Scarecrow PressLanham, MD, and London, 1997), p. 123.

[٢] محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، ص٢٢٥.

[٣] راشد عبد العزيز الراشد، سياسة الكويت الخارجية، محاضرة في وزارة الخارجية الكويتية، الدورة الدبلوماسية الثالثة، الملفات الوثائقية، مكتبة حركة الوفاق الوطني، الكويت، ١٩٧٢، ص٣٣-٣٦ .

[٤] عيسى بن سلمان(١٩٣٣_١٩٩٩) : ولد الشيخ عيسى في منطقة الجسرة بالبحرين في ٣ حزيران ١٩٣٣، وتلقى تعليمه الاولي على يد معلمين خصوصيين في منزل والده ثم التحق بمدارس البحرين الرسمية، وبعد ذلك سافر إلى أوربا لتلقي المزيد من العلم والمعرفة وتعلم الانكليزية، وفي عام ١٩٥٣ عين في مجلس الوصاية اثناء غياب والده لحضور احتفالات تتويج الملكة اليزابيث ملكة بريطانيا، ثم ترأس المجلس البلدي لمدينة المنامة عام ١٩٥٦، وفي ٥ تموز ١٩٥٧ أصبح ولياً للعهد وله خمسة ابناء هم الشيخ حمد (ملك البحرين) واخوته راشد ومحمد وعبد الله وعلي، وقد تولى مقاليد الحكم بعد وفاة والده الشيخ سلمان في ٢ تشرين الثاني ١٩٦١، وأستمر حكمه حتى وفاته عام ١٩٩٩. للمزيد ينظر: أمل إبراهيم الزياني، ملامح من الشيخ حياة الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان بن أحمد آل خليفة الحاكم الرابع (١٨٤٣_١٨٦٩)، العدد٧، مركز عيسى الثقافي، البحرين، مج ٤، ١٩٨٤، ص١١_٢٦.

الخامس من حزيران عام ١٩٧٣، التي جاءت في ظل الظروف التي كانت تشهدها الساحة العربية المتمثلة بالصراع العربي – الصهيوني، وخلال تلك الزيارة تم الاتفاق مع المسؤولين الكويتيين على دعم الشعب الفلسطيني والوقوف بجانب القضية الفلسطينية في مواجهة العدو، واتخاذ الاجراءات اللازمة للضغط على الدول المتعاونة مع إسرائيل ،لاسيما ايقاف تصدير النفط إلى تلك الدول .[١]

إن العلاقات السياسية بين البحرين والكويت أخذت تتطور سريعاً ، لاسيما في عام ١٩٧٥ عندما زار الكويت الشيخ خليفة بن سلمان[٢] رئيس الوزراء البحريني للمدة ١٥-١٨ آذار، إذ صدر في أعقاب هذه الزيارة بيان مشترك أكد فيه البلدان تأييدهما الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وبعد أن أكدا تأييدهما للجهود العربية التي استهدفت استعادة الأراضي العربية المحتلة، أعربا عن ارتياحهما للتطور الإيجابي للعلاقات بين دول المنطقة، واشار البيان إلى ضرورة مساندة هذا الاتجاه لصالح بلدان وشعوب المنطقة كافة .[٣]

بدت العلاقات متينه بين الدولتين في الرسائل المتبادلة بينهما، لاسيما التي جاء في مقدمتها رسالة بعثها أمير البحرين إلى أمير الكويت التي نقلها وزير الخارجية البحريني للكويت اثناء زيارته اليها في ٨ شباط ١٩٧٧، المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تدعيمها والواقع ان ذلك التعاون غالباً ما يصرح به مسؤولو البلدين، ويصفون تلك العلاقات بأنها علاقات لاسيما ومتينة ومبنية على أساس التفاهم والإخاء والواقع وهي تنمو بشكل جيد .[٤]

---

[١] الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، بيروت، ١٩٧٤، ص٦٦.

[٢] خليفة بن سلمان (١٩٧٥_١٩٧١) : ولد في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٨، وتلقى تعليمه الاولي في مدارس البحرين، ثم تلقى تعليماً عالياً في بريطانيا، وبعد عودته عين رئيساً لمجلس المعارف عام ١٩٥٧، ثم عين رئيسا للمالية عام ١٩٦٠ واختير رئيساً لبلدية المنامة عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٧٠ تولى منصب رئيس المجلس الإداري وفي عام ١٩٧١ تحول مجلس الدولة إلى مجلس الوزراء الذي اصبح رئيساً له . علي عبد الرحمن ابا حسين، ملك ومسيرة ، مجلة الوثيقة ، العدد ٤٥ ، ٢٠٠٤، ص١٢-٦٧.

[٣] محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وابعاده ، (د. م) ، دمشق، ١٩٨٤، ص٥٢٧.

[٤] وليد أبو ظهر، مجلة الوطن العربي، العدد ٨٧ ، الكويت ، ٢٠ تشرين الاول ١٩٧٨، ص٢١.

جاءت بعدها الرسالة التي بعثها أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى أمير البحرين، التي كانت تهدف إلى اتخاذ موقف موحد من مختلف الشؤون المتعلقة بأوضاع المنطقة ،لاسيما الأوضاع العربية عامة، كما تناولت هذه الرسالة التشاور مع أمير البحرين حول الموقف من جولة الرئيس السوداني جعفر النميري[١]، في الخليج العربي والتي عرض فيها على حكام المنطقة نتائج اتصالاته مع المسؤولين في الدول العربية التي زارها في جولته الأولى لإنجاح مهمة التضامن العربي بين الدول العربية.[٢]

وفي أواخر عام ١٩٧٨ جاءت زيارة ولي العهد الكويتي للبحرين في السادس من كانون الأول واستمرت أربعة أيام، لتعبر عن عمق التعاون الحاصل بين البلدين التي كما وصفها مسؤولي البلدين بأن العلاقات بينهما قد تجاوزت مرحلة اللجان المشتركة لأن التعاون بينهما وصل إلى حركة فعالة وعملية يومية بينهما، وفي تصريح لوزير الخارجية البحريني قال فيه: ((**إن هناك التقاء فكري وذهني من حيث المبدأ، كما أن هناك اتصالاً شبه يومي على صعيد العمل والتنفيذ**)) .[٣]

وفي الجانب الأمني للخليج العربي، وضمن تحركات الدول الخليجية الرامية إلى رفض المشروع العماني الذي يرمي إلى تقريب وجهات النظر بين الدول الخليجية وإيران وإزالة سوء التفاهم التاريخي بين تلك الاطراف ، ولأن عمان ترتبط مع إيران بعلاقة قديمة، فأن الدول الست تسعى من أجل إيجاد صيغة مشتركة لحماية المنطقة من الاعتداءات الخارجية ، قام رئيس الوزراء البحريني بزيارة الكويت مبيناً: ((**إنه في هذه الزيارة يضيف لبنة جديدة إلى صرح الروابط والعلاقات التاريخية المتينة التي بناها آباؤنا واجدادنا لتوطيد عرى الود والمحبة والتعاون المستمر بين بلدينا الشقيقين**)) .[٤]

---

[١] جعفر النميري (١٩٣٠_ ٢٠٠٩) : رئيس السودان ما بين ١٩٦٩ _١٩٨٥ ، تخرج من الكلية العسكرية السودانية عام ١٩٥٢ في مصر وتأثر بأفكار الرئيس المصري جمال عبد الناصر في الاشتراكية والوحدة العربية ، كما كان قائد حملة ضد التمرد في جنوب السودان وشارك في اكثر من محاولة للإطاحة بالحكومات السودانية . حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٠٢ .

[٢] مجلة البحرين اليوم، العدد ٤٠٠، ٩ شباط ١٩٧٧، ص ٢٢ .

[٣] جمال زكريا قاسم و آخرون، المصدر السابق، ص ٦٧ .

[٤] حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ص١٩٣.

كما وأضاف قائلاً: ((**إن هذه الزيارة سوف تحقق الهدف المراد منها في إقامة أقوى الروابط وامتنها ودعم مسيرة التعاون والتنسيق بين البلدين في مختلف المجالات إلى أبعد الحدود**)) للدلالة الواضحة على عمق العلاقات المتبادلة بين الطرفين .[١]

حرصت الكويت عام ١٩٧٩ على وضع اتفاق مشترك يمنع احتلال دولة من قبل دول أخرى، وتقصد الكويت من وراء ذلك حماية الأنظمة التقليدية في المنطقة الخليجية، وخوفاً على مصالحها وانظمتها، وبدعوتها إلى وضع ميثاق مشترك تريد من خلاله ان تتعاون الانظمة الخليجية فيه على حماية بعضها البعض الآخر، فإن موقفها من أمن الخليج العربي يأتي من التعقل والتأني عربياً ودولياً، أما وجهة النظر البحرينية تجاه المفهوم الكويتي لأمن الخليج العربي، فيكاد يكون مشابها ، إذ أكد رئيس وزرائها قائلاً: ((**إن البحرين تؤكد على أن العمل المشترك والتعاون المستمر بين الأشقاء هو الطريق الصحيح لمجابهة وصد المخاطر، وأن أمن كل دولة من دول المنطقة هو مسألة مشتركة بين جميع الاخوة والاشقاء**)) .[٢]

كما نظرت البحرين إلى أمن الخليج العربي بأنه ليس فقط حماية الملاحة فيه وحماية مياهه وممراته بقدر ما هو حماية دول المنطقة من العبث بأمنها واستقرارها وحماية الانظمة القائمة في هذه الدول من التدخل الاجنبي فيها مهما كان مصدره واسلوبه .[٣]

وبحلول عام ١٩٨٠ انعقد مؤتمر القمة العربية الحادية العشر في العاصمة الاردنية في تشرين الثاني من العام نفسه، إذ اجتمع فيه أمير الكويت جابر الأحمد الصباح بزعماء دول الخليج العربي وشرح لهم تصور دولة الكويت لإيجاد تنظيم مشترك بين دول الخليج العربي، وقبل نهاية عام ١٩٨٠ جرت مباحثات رسمية أخرى في المملكة العربية السعودية، بين قادة الدول الخليجية تمت فيها انشاء صيغة وحدوية بشكل جدي من أجل تشكيل وحدة خليجية على اساس دول الخليج الست (المملكة العربية السعودية، الكويت،

---

[١] صحيفة القبس ، العدد ٢٦٥٨ ،الكويت، ٩ تشرين الاول ١٩٧٩، ص٢٤ .

[٢] مركز البحوث والمعلومات ، تقرير بعنوان أي أمن بالنسبة للخليج، تر: باسمة قضماني، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ، ١٩٨٤، ص ١٥-٢٢.

[٣] خالد العزي، المصدر السابق، ص ١٢٣ .

الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، قطر وسلطنة عمان) [١]، وبحلول عام ١٩٨١ وقع المشاركون في اجتماع عقد في الرياض وثيقة اعلان انشاء مجلس التعاون الخليجي، وفضلت الدول الاعضاء أن يكون المجلس المنوي تأسيسه على هيئة تعاون بين الأعضاء وليس عمل شكل اتحاد، عقد اجتماع اخر في ٢٥_ ٢٦ ايار من العام نفسه الذي اعتبر بمثابة المؤتمر التأسيسي الاول للمجلس، وتم اختيار امين عام للمجلس والتي انيطت مهامه بالكويت بإدارة عبد الله يعقوب بشارة[٢]، وتم انشاء نظام داخلي للمجلس ، ثم عقد اجتماع آخر بين وزراء خارجية دول الاعضاء في مسقط بتاريخ ٩ أيلول ١٩٨١، من أجل تصفية المنازعات بين دول المجلس الاعضاء وتحديد صلاحيات المجلس الاعلى والمجلس الوزاري .[٣]

انعقد المؤتمر في دورته الثانية في الرياض وتم التوقيع على اتفاقية الوحدة بين دول الاعضاء[٤] ، على أساس تأسيس المجلس استمرت العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وركزت جهود المجلس على تحقيق تناسق وتكامل وترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين، والعمل على توثيق وتعميق الروابط والاصلات وأوجه التعامل القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات حتى قيام الحرب العراقية_ الكويتية، إذ

---

[١] عبد الرحمن الحمودي ، المصدر السابق، ص٨٩٩ .

[٢]عبد الله يعقوب بشارة (١٩٣٦_١٩٩٣) : ولد في الكويت ، حصل على شهادة الدراسات العليا في القانون الدولي من جامعة اكسفورد عام ١٩٦٢، عمل مدير لمكتب الوزارة الخارجية الكويتية بين عامي ١٩٦٤_١٩٧١، كما تولى منصب الامين العام لدول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، بعدها ترك العمل السياسي وتفرغ للكتابة والنشر، واصبح اول امين لمجلس التعاون الخليجي بعد تأسيسه عام ١٩٨١، وخلال عمله في نيويورك أشرف على ملفات عربية كثيرة لعل أهمها وأولها تمثل في نجاحه بجمع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية زهدي الطرزي مع السفير الأمريكي في الامم المتحدة، إذ عد ذلك اول اختراق دبلوماسي ، وكانت النتيجة ان اقيل السفير الأمريكي بسبب جرأته على اللقاء . للمزيد ينظر: الامانة العامة بمجلس التعاون الخليجي، السير الذاتية للأعضاء، الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون الخليجي، ص٥٧ ؛ صحيفة النهار، العدد ٢٦٧، الكويت ، ٢٩ ايار ٢٠٠٨ .

[٣] بدر عواد برغش، نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٥، (د. م) ، مج ٣، ٢٠١٦، ص٢٣٩ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٢٤١ .

برزت فيه مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في مساندة الكويت في أزمتها من الحرب.[١]

ومما زاد من قوة العلاقات بين الدولتين، وقوف دولة الكويت إلى جانب مملكة البحرين عام ١٩٨٢ في خلافها الحدودي مع دولة قطر وظلت تناصرها في ذلك النزاع حول جزر حوار وفشت الديبل التي كانت احدى المناطق المتنازع عليها وإمارة الزبارة تلك المناطق كانت تشكل في مجموعها ثلث مساحة البحرين وانتهى الخلاف حينما رفعت دول مجلس التعاون الخليجي إطار الأزمة بين قطر والبحرين إلى محكمة العدل الدولية في ٢٩ كانون الاول ١٩٨٧ وفي هذا دلالة واضحة على وحدة الصف الخليجي.[٢]

برزت العلاقة بين الكويت ومملكة البحرين خلال الأزمة الكويتية _ العراقية ، عندما غزت القوات العراقية الاراضي الكويتية عام ١٩٩٠، تبنت من خلالها اهداف مجلس التعاون الخليجي وتوحيد سياستها الخارجية وتنسيقها لدول الاعضاء، فقد تحقق ذلك في مواقف الدول تجاه دولة الكويت، مع ان الأمر جاء بعد مضي اسبوع من لجوء الحكومة الكويتية إلى المملكة العربية السعودية، فيعتبر تنسيق السياسة الخارجية احد الجوانب المهمة في اعمال مجلس التعاون التي أكد عليها النظام السياسي والاقليمي، تمكنت دول الخليج العربي من صياغة سياسة خارجية مشتركة ومواقف خليجية متجانسة من قضايا سياسية وامنية تهم الدول اقليمياً وعربياً ودولياً ولاسيما مملكة البحرين ودورها في الوقوف مع الكويت في حربها .[٣]

عند دخول القوات العراقية إلى الاراضي الكويتية في ٢ اب ١٩٩٠ دون مقاومة تذكر والتي اندفعت إلى الكويت العاصمة، وانهارت كل القيادة العسكرية والسياسية الكويتية، وفي تلك الاجواء المشحونة دعت مصر إلى عقد اجتماع طارئ لقمة عربية في القاهرة، وعقدت القمة في ٩ اب ١٩٩٠، في غياب تونس وقررت القمة العربية بأغلبية ١٢ صوت ادانة الاجتياح العراقي للكويت وعدم الاعتراف بما نتج من ذلك الاجتياح،

---

[١] عبد الخالق عبد الله، المصدر السابق، ص ٨١ .

[٢] خالد الغزي، المصدر السابق، ص ١٢٥ .

[٣] محمد صالح المسفر، التحديات الامنية لدول مجلس التعاون الخليج، المجلة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد، العدد ٩، جامعة قطر، ١٩٩٨، ص٢٤ .

وقررت القمة الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية التي طالبت بإلغاء القمة المصغرة، كما كانت البحرين مُدينة للاحتلال العراقي فتوسعت دائرة العلاقات الكويتية_ البحرينية من خلال مواقف دولة البحرين مع الكويت والتي ارسلت قوات عربية بحرينية لمساندة القوات الكويتية في حربها مع القوات العراقية .[١]

٣- السياسة الكويتية مع مملكة البحرين ١٩٩١_٢٠٠٦ :-

تجسد العلاقات التاريخية المتجذرة بين دولة الكويت ومملكة البحرين تاريخاً طويلاً من الاخوة في أسمى معانيها وابهى صورها، وتعتبر نموذجاً يحتذى به في العلاقات التي وصلت إلى مرحلة اضحت كافة المفردات السياسية عاجزة عن وصفها في تكامل فريد متميز كماً ونوعاً نتيجة التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في كافة المجالات والاصعدة، ويولي العاهلان الكبيران جل اهتمامهما في تنمية واستمرارية ما يربط الشعبين والقيادتين من صلات وثيقة، تمثلت في تعيين اول سفير لمملكة البحرين لدى دولة الكويت ينتمي إلى الاسرة المالكة .[٢]

أمضت دول مجلس التعاون تبحث عن صيغة تحقق لها الأمن والاستقرار فكان ما يعرف بـ إعلان دمشق [٣] أو صيغة (٦+٢)، أي دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن كل من سوريا

---

[١] جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية، ١٢ اب ١٩٩٠ ، ص٨ .

[٢] ينظر: ملحق رقم (٣) ، نقلاً عن: مركز عيسى الثقافي، مركز الوثائق التاريخية، العلاقات البحرينية_ الكويتية، وثيقة رقم ٢١، تموز ٢٠١٢، ص١٠ .

[٣] إعلان دمشق: هو ميثاق عربي لثمان دول ، شاركت فيه الدول العربية ودول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية المشاركة في اجتماع دمشق ، انطلاقاً من مشاعر الأخوة والتضامن التي تربط بينها والتي صقلها تراث عريق من التساند والتكاتف والنضال المشترك والاحساس العميق بوحدة الآمال والتحديات وتطابق الغايات ووحدة المصير، وتعزيزاً لقدراتها على الاضطلاع بمسؤولياتها القومية، إذ تطرح أمام الأمة العربية تحديات جسيمة تتطلب لمواجهتها أعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول العربية، إذ تؤكد من جديد موقفها الرافض للنهج العدواني والانحياز له كالذي حصل خلال احتلال القوات العراقية لدولة الكويت الذي جاء خروجا سافرا على كل ما استقر من قواعد وأعراف عربية وإسلامية ودولية، كما تعلن ترحيبها بتحرير دولة الكويت وعودة الشرعية اليها وتعبر عن ألمها العميق وبالغ حزنها لما تعرض له الشعب الكويتي الشقيق من جراء الاحتلال العراقي ، وتؤكد الأطراف المشاركة عزمها على السعي لإعطاء روح جديدة للعمل العربي المشترك وإرساء التعاون الأخوي بين أعضاء الأسرة العربية . ينظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦، مج ٢، ٧ آذار ١٩٩١، ص١٦٤ ؛ عبد المنعم سعيد، حرب الخليج الثانية والفكر العربي، ط١، دار الشروق، القاهرة ،١٩٩٣، ص ٧٢ .

ومصر والذي تم توقيعه في ٦ اذار ١٩٩١، ولكن لم يكتب لهذا الاعلان النجاح، لانعدام الثقة والذي كان أمراً سائداً عند النخب الحاكمة في أي اتفاقات أمنية عربية، وحلت محل هذا الاعلان تحالفات ثنائية فتم توقيع اول اتفاق امني في ٩ ايلول ١٩٩١ بين الكويت والولايات المتحدة يكفل حق الاخيرة في تخزين الاسلحة والمعدات العسكرية في الكويت واستخدام المرافئ والقواعد العسكرية الكويتية، مقابل ضمان الحماية للكويت من قبل التدخل العسكري الأمريكي، كما وقعت الكويت اتفاقيات مماثلة مع كل من بريطانيا وفرنسا لشعورها بأن دول اعلان دمشق بما فيها دول مجلس التعاون لن تستطيع صد الاحتلال العراقي، وتبعتها في ذلك البحرين ،إذ وقعت في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩١ ولحقت بهما كل من قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة بتوقيع اتفاقيات للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية .[١]

اجتمع بعد ذلك وزراء خارجية الدول الست في مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن مصر وسوريا في دمشق لدراسة صيغة التعاون الأمني والاقتصادي في ضوء نتائج حرب الخليج، ونتيجة لذلك كونت القوات المصرية والسورية نواة قوة عربية لحفظ السلام بعد انسحاب القوات الأجنبية عند المطالبة بذلك من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي –المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة– من باب الوثائق إذ نص اعلان دمشق الذي اصدره الوزراء التابعين للدول الست في اليوم التالي من اجتماعهم يوم الأربعاء المصادف ٦ اذار ١٩٩١ بالقرار رقم ١٧٠ من الوثيقة الصادرة .[٢]

ضلت العلاقات بين الكويت ومملكة البحرين علاقات مستقرة قائمة على أساس تنسيقي للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليج العربي التي تعتبر أحد الجوانب المهمة التي أكد عليها النظام الأساسي ويوفر مجلس التعاون عدداً من آليات وقنوات التشاور والتنسيق للسياسات والتحركات اقليمياً ودولياً، وعلى مختلف المستويات وذلك من

---

[١] اتفاقيات وتسهيلات عسكرية ، الجزيرة نت ، ٨ ايلول ٢٠٠٦ ، على الموقع التالي:
http://bit.ly/2C8OoX

[٢] ينظر ملحق رقم (٤) ، نقلاً عن: فؤاد مطر، موسوعة حرب الخليج ، اليوميات_ الوثائق_ الحقائق ،ج١، ط١، وثيقة رقم ١٧٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،١٩٩٤، ص ٤٤٥.

خلال لقاءات القمة، واجتماعات المجلس الوزاري الدورية، وغير ذلك من قنوات الاتصال الجماعي والثنائي لدول المجلس الست .[١]

ضمنت تلك العلاقات الخليجية بما فيها الكويت والبحرين اتفاقيات أمنية لدول مجلس التعاون باعتبارها مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دول المجلس، وجاء نص تلك الاتفاقية: أن تصبح الاتفاقية سارية المفعول بعد مضي شهر من تاريخ اكتمال تصديق ثلثي الدول الموقعة وفق نصوص موادها، وقد وقع عليها وزراء داخلية كل من دولة الكويت ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر .[٢]

اتسمت العلاقات بالاستقرار التام بين الكويت البحرين من خلال أهداف مجلس التعاون لتوحيد السياسة الخارجية وتنسيقها وتوثقت تلك السياسة في موقف الدول من غزو القوات العراقية للكويت أي بعد مضي اسبوع من لجوء الحكومة الكويتية إلى المملكة العربية السعودية، ويعتبر تنسيق السياسة الخارجية احد الجوانب المهمة في اعمال مجلس التعاون التي اكد عليها النظام الأساسي .[٣]

كانت الكويت تمتلك نموذجاً ديمقراطياً متقدماً عن دول مجلس التعاون الخليجي، واكثر تقدماً ورسوخاً من التجربة الديمقراطية الحديثة في دول الخليج العربي، فيحتاج هذا النموذج الديمقراطي إلى عملية اصلاح وتحديث لملائمة المتطلبات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية على النظام السياسي الكويتي ليصل إلى مرحلة متقدمة اكثر عن طريق تحقيق النموذج الديمقراطي الحقيقي والأمثل كما انها تمتلك دستوراً متقدماً نسبياً على الكثير من دساتير الدول المحيطة بها من دول الجوار الجغرافي والدول العربية في مجلس التعاون الخليج العربي، وبعد تحرير الكويت عادت الحياة البرلمانية بعد توقف دام لعدة سنوات، وعلية فالعلاقات مع العراق كانت تلعب دوراً بارزاً في الحياة السياسية الداخلية

---

[١] محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية– الخليجية (معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة ١٩٧١–٢٠١٨) ، المصدر السابق، ص١١٤ .

[٢] حسن حمدان العلكيم، الامن والاستقرار في منطقة الخليج، دراسة استشرافية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، رأس الخيمة ، ١٩٩٩، ص١٠٦ .

[٣] محمد السعيد إدريس ،المصدر السابق، ص١١٩ .

والخارجية في الكويت ، إذ كانت محدداً مهماً في تطور التجربة الديمقراطية الكويتية والتكاتف الخليجي بين الدول الست في المجلس.[١]

ادت تلك التجربة الديمقراطية إلى احداث تغيرات في المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٢ ، اذ قامت بإصلاح دستوري وتطور النظام السياسي للحكم باتجاه اصلاح دستوري يؤدي إلى اقامة دولة المؤسسات وضرورة الفصل بين السلطات، والعمل على اقامة مؤسسات المجتمع المدني، تلك التغيرات التي حدثت في المملكة السعودية من خلال تأثرها بدولة الكويت ادت إلى احداث تغيرات في دول المجلس الاخرى المتمثلة في انشاء مجلس شورى بحريني وانشاء دستور جديد في البحرين مماثل لمجالس الشورى في الكويت.[٢]

نجحت الكويت من خلال مجلس التعاون الخليجي في زيادة حجم التعاون والتنسيق بين اطرافه لما يصب في مصلحة دول وشعوب المنطقة، كما حققت مكاسب سياسية وامنية كبيرة في إقامة تحالف أمني هي في أمس الحاجة اليه ، واقامة محور جديد في توازن القوى الاقليمية في المنطقة يواجه كلاً من العراق وإيران في مطامعها في زعامة المنطقة والسيطرة على دولها الصغيرة في امكانياتها ومواردها، فقد كان لدول مجلس التعاون الخليجي دوراً بارزاً في الوقوف مع الكويت وتحريرها، وفي عام ١٩٩٣ استطاعت الكويت توطيد علاقاتها مع دول المجلس كل من البحرين وقطر والإمارات العربية وسلطنة عمان ، لاسيما المملكة العربية السعودية باعتبارها القطب الاول في المجلس.[٣]

تقدمت الكويت والمملكة السعودية بالوساطة عام ١٩٩٤ بين البحرين وقطر حول الخلاف الحدودي بينهما حول جزر حوار والفشوت كعامل توتر محلي واقليمي بداية التسعينات، رفعت قطر هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية في العام نفسه في حين رفضت البحرين ذلك التوجه بحجة ان محكمة العدل الدولية ليس من اختصاصها النظر

---

[١] عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت(مبادئ وممارسات)، المصدر السابق، ص٢١١.

[٢] أحمد منيسي، الانفتاح السياسي في الخليج بين المحفزات والمعوقات، موقع إسلام أون لاين، على الرابط التالي : http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/08/article14.shtm

[٣] خالد السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٢، القاهرة ، ١٩٩٠، ص١٦ .

في النزاع، وعندما قضت المحكمة باختصاصها في هذا الخلاف وافقت البحرين الا انها طالبت بضم منطقة الزبارة إلى ملف الدعوى على اساس انه كان لها حق السيادة على هذه المنطقة منذ القرن الثامن عشر، وقد اصدرت المحكمة حكماً اعتماداً على مسوغات السيطرة والممارسة الفعلية التي اعطت احقية لقطر في جزيرتي الزبارة وجنان في حين اقرت بأحقية البحرين في جزر حوار، وفي عام ١٩٩٥ تسلم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني[١] مقاليد الحكم في دولة قطر بعد والده ، وزاد عدد الأعضاء المعينون من مجلس الشورى من ٣٠_٤٠ عضو، تشكل مجلس الشورى البحريني على غرار المجالس الاخرى في دول الخليج العربي، وفي عام ١٩٩٦ تجدد الخلاف بين البحرين وقطر إلى حد مقاطعة البحرين لأول مرة في تاريخ المجلس في الدوحة لأسباب تفهمتها دول المجلس الاخرى، في الوقت الذي أعلنت فيه المنامة عن القبض على قطريين بتهمة التجسس، لكن بقيت العلاقة قائمة بين درجة تماسك المجلس ومستوى الخلافات بين اعضائه، إذ طلب الشيخ جابر الأحمد الصباح التقدم باقتراحه في القمة السابعة عشرة في الدوحة من العام نفسه وتمت الموافقة علية في القمة التالية مباشرة في الكويت عام ١٩٩٧ لإقامة هيئة استشارية لمجلس التعاون الخليجي، من أجل الخصوصية الديمقراطية الخليجية ورغبة

---

[١] حمد بن خليفة آل ثاني (١٩٥٢_٢٠١٦) : هو حمد بن عبد الله بن جاسم آل ثاني أمير دولة قطر تلقى دراسته الابتدائية والثانوية في مدارس قطر ثم التحق بكلية سان هيرست العسكرية بالمملكة المتحدة وتخرج منها عام١٩٧١، وانضم إلى القوات المسلحة القطرية برتبة مقدم ثم عين قائدا للكتيبة المتحركة الاولى التي اصبحت فيما بعد كتيبة حمد المتحركة، رقي بعدها إلى رتبة لواء وعين قائداً عاماً للقوات المسلحة القطرية، وادى دوراً رئيساً في تطوير القوات المسلحة القطرية وزيادة عدد افرادها، وبويع وليا للعهد عام ١٩٧٧ وشغل منصب رئيس المجلس الأعلى منذ نشأته عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٩١ وقد انشأ أول اتحاد رياضي عسكري حصل على عضوية الاتحاد الرياضي العسكري الدولي، حصل بعدها على العديد من الأوسمة من دول عربية وأجنبية تقديراً لجهوده في تقوية العلاقات الثنائية مع تلك الدول، كما حصل على وسام من سلطنة عمان عام ١٩٧٥ ، ووشاح النيل من مصر عام ١٩٧٦ ، ووسام الأبن العظيم من اندونيسيا عام ١٩٧٧، ووسام فرانكودي ميراند من فنزويلا عام ١٩٧٧ ، ووشاح القائد من وسام القديس ميشيل والقديس جورج من بريطانيا عام ١٩٧٩ ، ووسام جرانت اوفيسيه دولا ليجيون نونوج من فرنسا عام ١٩٨٠ ، والوسام المحمدي من المغرب من عام ١٩٨١ ، ووشاح الاستحقاق اللبناني من لبنان عام ١٩٨٦ ، بويع أميرا لقطر عام ١٩٩٥. فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية ، ج٢، ص٦٣١_٦٣٢ .

منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مواكبة التطورات الديمقراطية ونزع الخلافات .[١]

انشأت الكويت ما يسمى (الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي) كهيئة تابعة للمجلس وذلك لبناء اقتراح المجلس في مسقط بناءً على اقتراح أمير دولة الكويت في عام ١٩٩٨ في أثناء قمة المجلس في مسقط[٢]، وفي عام ١٩٩٩ تسلم الشيخ حمد بن عيسى[٣]، مقاليد الحكم في دولة البحرين، واستطاع الزعيمان القطري والبحريني من تذويب الخلافات بينهما وتبادلا الزيارات الودية وأمرا بتشكيل لجان متخصصة في عدد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٤]، الا ان تلك الجهود لم تكلل بالنجاح وعاد الوضع إلى ما كان عليه، بسبب الخلاف الحدودي بينهما رغم الوساطة الكويتية والوساطة السعودية في تذويب تلك الخلافات، اعتذرت حكومة البحرين عن مؤتمر القمة الاسلامي الذي عقد في الدوحة في تشرين الثاني عام٢٠٠٠ واكتفت في خلال ذلك بتمثيل متواضع، وعندما انعقد مجلس التعاون على مستوى القمة في دورته العادية في البحرين في كانون الاول من العام نفسه توقع الكثير من المراقبين وكذلك

---

[١] وحيد عبد المجيد، قناة الجزيرة الفضائية، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة الثامنة، العدد ٩٣، ٢٠٠٢، ص ١٩.

[٢] عبد الله الأشعل، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، ط١، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص٢٥ .

[٣] حمد بن عيسى(١٩٥٠_٢٠٠٢): هو أكبر انجال الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، حرص والده على نمط تربيته وتعليمه تلاوة القرآن الكريم فاستعان بكبار المحفضين، ادخله والده مدرسة ليز الثانوية في مدينة كامبريدج التي بها اعرق الجامعات البريطانية، تقلد الشيخ حمد منصب ولاية العهد في سن مبكرة واصبح الرجل الثاني في سلم الحكم وهو لم يزل في سن الرابعة عشرة من عمره ، و أصبح وليا للعهد في ٢٧ حزيران عام ١٩٦٤ ،اصبح اميرا على البحرين عام ١٩٩٩ وعقد مجلس الوزراء البحريني جلسة استثنائية نعى فيها الامير السابق ونقل مقاليد الحكم الوراثية لوريثه ولي العهد الشيخ حمد ، ثم اصدر مجلس الزوراء البحريني بيانا وصف فيه شرعية انتقال السلطة من الاب المتوفى إلى الابن استنادا إلى احكام الدستور والمرسوم الاميري رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ ، والذي ينادي مجلس الوزراء بخليفة الشيخ عيسى ولي العهد الشيخ حمد بن عيسى أميراً للبلاد ، بعدها تغير لقبه من الأمير الشيخ إلى الملك فاصبح الملك حمد بن عيسى آل خليفة منذ عام ٢٠٠٢ حتى نهاية حكمه . فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية ،ج٣، ص٧٣١ .

[٤] بدر عواد برغش، نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص٢٤٢ .

القيادات البحرينية عدم اشتراك قطر في القمة الخليجية على مستوى أمير البلاد لكن قطر فاجأتهم بموقفها وحضرت المؤتمر برئاسة الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. [١]

وسعت الكويت وباقي دول مجلس التعاون الخليجي إلى تطوير المنظومة الامنية وبجهود مثمرة من قبل الحكومة الكويتية إلى التأكيد على ضرورة تبني استراتيجية دفاعية مشتركة، وبالفعل بدأت معالم هذه الاستراتيجية تتضح في قمة المنامة من عام ٢٠٠٠، عندما تم اقرار اتفاقية الدفاع الجماعي المشترك بين الكويت وجميع دول المجلس، مع العلم ان كل دولة من دول المجلس تقوم بتسليح نفسها ذاتيا.[٢]

وفي عام ٢٠٠١ أجرى حمد بن عيسى أول تعديل دستوري في الاجتماعات التي عقدتها الهيئة الاستشارية من العام نفسه في البحرين، فتم تشكيل لجنة مهمتها دراسة تفعيل دور الهيئة وتنشيط عملها وتوسيع دائرة اهتماماتها، بعدها دخل التعديل الدستوري حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٢، ونتيجة لعمق العلاقات الخليجية مع بعضها واتخاذها نفس النهج السياسي ، لاسيما العلاقات الثنائية بين دولة الكويت والبحرين والتي تمثلت في الزيارات المتبادلة بين البلدين والتي عززت من قوة العلاقات بينها والتي كانت تعطي مؤشرات قوية على حرص قيادتي البلدين على الانطلاق بالعلاقات المشتركة نحو مجالات ارحب بما يعود بالخير والنفع على شعبي البلدين. [٣]

---

[١] على اثر اعلان امير البحرين، الشيخ حمد بن عيسى، قرارات سياسية مهمة تقضي بعودة المنفيين واطلاق سراح السجناء والغاء قانون الطوارئ في البحرين، وقام امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بزيارة مفاجئة للبحرين قدم فيها التهاني بهذه القرارات الاميرية، وتداول مع امير البحرين في شأن ما قد صدر من محكمة العدل الدولية في شأن النزاع الحدودي القطري_ البحريني، وفي شباط عام ٢٠٠١ قضت محكمة العدل الدولية بحق البحرين في السيادة على جزيرة حوار وبحق قطر في السيادة على الزبارة وبعض الفشوت ، واعلن الطرفان قبول ما قضت به المحكمة الا ان امير قطر قد عبر عن قبوله للحكم بمراره بالغة . للمزيد ينظر: محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية _الخليجية (معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة ١٩٧١_٢٠١٨) ، ص١٦٥ .

[٢] نايف عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص٥٥ .

[٣] صحيفة البلاد، العدد٣٤٢٠، ٢٤ شباط ٢٠١٨، ص٦ .

وفي عام ٢٠٠٣ تأثر نظام الحكم في كل من دولة الكويت والمملكة البحرينية والمملكة العربية السعودية مع الاقليات الشيعية بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، مثل الوضع الجغرافي والديموغرافي لهذه الاقليات كذلك مدى التوافق والصراع داخل القيادة حول الموقف منها وطبيعة مطالبها وطبيعة تعبيرها عنها، مثل طبيعة العلاقة مع إيران والتطورات الايجابية لصالح الشيعة في العراق والمنطقة ومستوى الضغط الدولي من اجل الاصلاح .[١]

في عام ٢٠٠٦ رحب الديوان البحريني بزيارة سمو الامير صباح الأحمد الجابر الصباح لترسيخ الاطارات القوية والمتينة بين البلدين الشقيقين في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة على جميع الاصعدة ، وأكد سمو ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة ان مثل هذه الزيارات بين قيادتي البلدين الشقيقين تعكس حرصها الدائم على المضي قدما في تحقيق التكامل في العلاقات الثنائية مما يحقق طموحات وتطلعات الشعبين الشقيقين، واشار امير الكويت قائلا: ((**إن العلاقة التي تربطنا بالشقيقة مملكة البحرين ليست رهن حقبة او زمن معين، ولكنها جاءت امتدادا لحقبة زمنية ترجع إلى مئات السنين ارسى قواعدها زعماء وشيوخ كان الرابط بينهم وحدة الاصل والدم والنسب والعمومية والمصير المشترك**)) ، إلى أن الكويت وشقيقتها البحرين تحرصان كل الحرص على اتخاذ جميع السبل الكفيلة لرفد مسيرة مجلس التعاون الخليجي لما فيه خير مصلحة شعوب المنطقة ، واضاف انه لاشك اننا جميعاً نتطلع إلى تعزيز هذه العلاقات وتنميتها في ظل القيادة الحكيمة في البلدين الشقيقين وعلى رأسها سمو امير البلاد واخيه الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين .[٢]

كان من مظاهر العلاقات بين البلدين أن مملكة البحرين تشارك شقيقتها الكويت في الاحتفالات الوطنية وتجربتها التنموية والديمقراطية، وذلك يأتي من عمق روابط الاخوة ووشائح القربى التي ارساها الاباء والاجداد وتعبيراً عما يكنه شعب البحرين من محبه

---

[١] عبد الله الأشعل، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، المصدر السابق، ص ٢٨.

[٢] صحيفة القبس، العدد ١١٧٧٠، الكويت ، ١٢ آذار ٢٠٠٦، ص٥ .

وتقدير لأشقائه في دولة الكويت، وان فرحتهم بالعيد الوطني من كل عام يجد صداه في نفوس البحرينيين .[١]

وأنها ساعدت على تقوية روابطه والدفع به إلى مستويات عليا من التواصل والتلاحم والتآزر والتعاضد، ويؤكد ذلك على الاهتمام المشترك الذي تبديه البلدان للتصدي لمختلف القضايا الأمنية، وضرورة اجتثاث كافة ظواهرها السلبية من خلال التعاون الأمثل لدرء كل ما من شأنه تهديد الأمن الداخلي وتعطيل خطط التنمية وعرقلتها، وتعكس التفاهمات البحرينية الكويتية في هذا المجال عمق الرؤية الاستراتيجية لدى البلدين، لاسيما في ظل تأكيدها على أن أمن البحرين والكويت هو أمن واحد مشترك، وأن خيار التعاون هو البديل الأمثل لتحقيق الكفاءة المطلوبة للجهود الأمنية.[٢]

يتبين لنا مما سبق أن الأصل القبلي الذي يجمع الكويت والبحرين له دافع ايجابي ينعكس على العلاقات بين البلدين بالود والاحترام المتبادل ، إذ يتضح من سياسة الكويت تجاه البحرين إنها سياسة قائمة على وحدة قبيلة واحدة وأصل واحد يرجع اليه نسب البلدين ألا وهو العتوب الذي زاد من التقارب والأواصر بينهما، كما يتوضح أن سياسة البلدين الثنائية تهدف الى نبذ الخلافات التي تحدث بينهما وإن كانت طفيفة، إذ إن الكويت كانت تقف إلى جانب البحرين في جميع الخلافات التي تتعرض لها، والتي تمثلت باضطرابات نتيجة التدخلات البريطانية في شؤونها الداخلية والخارجية وحاولت رسم سياستها بما يتفق مع مصالحها الشخصية، في حين نجحت الكويت في دعمها لانسحاب بريطانيا من أراضي الخليج العربي، ونجحت أيضاً في الوساطة بين البحرين وإيران عندما طالبت الاخيرة في محاولات عدة لضم الأولى الى أراضيها، يتضح أن قناعة إيران في صرف النظر عن احتلال البحرين مضراً لها لأن ذلك يكلفها الكثير في علاقاتها مع العرب، كما انه يزعزع اقتصادها ويضر بالجاليات الإيرانية في البحرين، فارتأت أن تحصر مساعيها

---

[١] عبد الله يعقوب بشارة، مجلس التعاون الخليجي (اهدافه–ظروفه–نشأته–ومستقبله)، ص٧٦ .

[٢] صحيفة البلاد، العدد ٣٤٢٠، المصدر السابق، ص٩ .

وتكتفي باحتلال الجزر الثلاث السالفة الذكر، وبرغم أن الكويت تتبع في سياستها مبدأ الحياد بشكل عام ، إلا إنها وقفت الى جانب البحرين في خلافاتها الحدودية مع قطر ، لكن تلك المساندة الكويتية للبحرين لم تؤثر على سياساتها مع قطر، إذ ارادت من ذلك التخلص من الخلافات الخليجية للحفاظ على مبدأ مجلس التعاون الخليجي، والاهتمام في المصالح المشتركة للدائرة الخليجية .

ثانياً- السياسة الاقتصادية والثقافية الكويتية مع دولة البحرين :-

تمثلت العلاقات الثنائية بين دولة الكويت والبحرين بالاستقرار منذ نشوئها، بالرغم من مشاكل الحدود الكويتية مع الدول الخليجية والاقليمية ، هذه المشاكل التي شغلت الكويت في فترات ماضية مما ادى إلى ان تأثر على علاقتها مع دولة البحرين ، ولم تكن لديها سوى علاقات بسيطة جداً والتي استمرت على تلك الوتيرة إلى ما قبل الاستقلال تخللتها مراحل قدمت فيها الكويت المساعدات للبحرين، فضلاً عن ذلك فأن الاوضاع الداخلية للبلدين وما شهدته من تطورات سياسية بعد الحرب العالمية الثانية ، وظهور بعض التنظيمات الحزبية والجمعيات والنوادي الثقافية قد ادت إلى انشغال حكومتي الكويت والبحرين بتلك التطورات [1]، لمُ تلاحظ أي علاقات واضحة بينهما سوى بعض الزيارات الشكلية لمسؤولي الطرفين ، وصولاً إلى عقد الستينيات الذي تطورت فيه علاقاتهما بشكل كبير ، وكان من مظاهر ذلك التطور هو تحسن المشاركة في الفعاليات والنشاطات والاجتماعات التي تحصل في كلا البلدين ، إذ اشتركت البحرين في المؤتمر الثالث لوزراء العمل العرب الذي عقد في الكويت للمدة ٢٥-٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٧، إذ رأس الشيخ عيسى بن علي رئيس دائرة العمل آنذاك وفد البحرين إلى هذا المؤتمر الذي كان ذا فائدة قيمة بالنسبة لتبادل المعلومات والتشريعات العمالية .[2]

---

[1] يوسف خليفة اليوسف ، المصدر السابق، ص ٩٨_٩٩ .

[2] خالد العزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره ، مطبعة الجاحظ ، بغداد، ١٩٧٢، ص١٢١.

فضلاً عن ذلك أدرج الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في العام نفسه مشروع انتاج الألمنيوم في البحرين ضمن المشاريع قيد الدراسة، وبدأ الصندوق الكويتي يبحث أمكانية المشاركة في تمويل مشروع مصنع صهر وسبك الألمنيوم في البحرين، الذي بدأ الاعداد له منذ عام ١٩٦٩، ويضم شركة بحرينية باسم المنيوم البحرين (ألبا)، فضلاً عن مساهمة حكومة البحرين فيه وعدد من الشركات العاملة في ميدان انتاج وتسويق الألمنيوم في العالم، وضعت خطة تقرر بموجبها أن يبدأ المصنع بالإنتاج في الربع الأول من عام ١٩٧١، ليصل انتاجه في منتصف العام التالي إلى طاقة انتاجية تقدر بنحو (٩٠.٠٠٠) طن سنوياً.[١]

وفي٢١ تموز من العام نفسه ، تم التوقيع في الكويت على اتفاقية بين البحرين والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، يقوم بمقتضاها الصندوق الكويتي بتقديم قرض بمبلغ مليون دينار كويتي للإسهام بتمويل مشروع مصنع انتاج الألمنيوم في البحرين، وقع الاتفاقية عن البحرين رئيس دائرة المالية والاقتصاد الوطني محمود العلوي، وعن الجانب الكويتي وقعها رئيس مجلس ادارة الصندوق عبد الرحمن سالم ، وتقرر أن يتم تسديد القرض خلال مدة اثني عشر عاماً على شكل أقساط نصف سنوية، يدفع القسط الأول منها في مطلع عام ١٩٧٣ بفائدة سنوية قدرها (٤%) وقدرت تكلفة المشروع الاجمالية بأكثر من ٤٧ مليون دينار كويتي.[٢]

وتنفيذاً لعقد اتفاقية كويتية_ بحرينية زار البحرين وفد كويتي يمثل اللجنة المشتركة استمرت اربعة ايام اجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين البحرينيين الأعضاء في تلك اللجنة، انتهت بالتوقيع على بروتوكول صناعي ينسق المشروعات الصناعية في كلا البلدين، والاتفاق على تشجيع الاستثمارات في بناء المجمعات السكنية والمراكز التجارية،

---

[١] وزارة الإرشاد والأنباء الكويتية ، الكتاب السنوي الكويتي لعام ١٩٦٩، الكويت، ١٩٦٩، ص٣٨٤.

[٢] سجل العالم العربي لعام ١٩٧٠، وثائق _أحداث _اراء سياسية ، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ص١٣٤.

والسماح لمكاتب المهن الحرة بالعمل في البلدين، فضلاً عن ذلك التعاون في مجال صيد وصناعة الاسماك، وفي انتاج وتصنيع مواد البناء ومجمعات البتروكيمياويات.[١]

ومن أجل العمل الخليجي المشترك لتطوير الجوانب الاقتصادية بين الدول الخليجية ، فقد اشتركت البحرين في الاجتماعات التي عُقدت بالكويت في كانون الثاني ١٩٧٥ والتي هدفت إلى بحث امكانية انشاء معهد اقليمي للمصايد والملاحة في الكويت وبمشاركة الدول الخليجية .[٢]

إن السياسة الخارجية الاقتصادية للبحرين كانت تتطلع للاستفادة من جميع المشاريع التي يتم اقامتها في دول الخليج العربي ،لاسيما دولة الكويت استناداً إلى المبادئ التي تسير عليها الحكومة البحرينية في تنمية اقتصادها الوطني وتنويع مصادر دخلها، لذا فإنها اشتركت في الاجتماعات التي عقدت في الكويت بداية كانون الثاني ١٩٧٦، التي تم خلالها اقرار تأسيس شركة الملاحة العربية المتحدة والتي اصبح مقرها الكويت [٣]، وحدد تاريخ الاتفاقية في الأول من تموز من ذلك العام حسب ما أكدته المادة الأولى من تلك الاتفاقية ، التي وقعتها فضلاً عن البحرين والكويت، كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، وحددت الاتفاقية أن يكون رأس مال الشركة ٥٠٠ مليون دينار كويتي ، وعدد بواخرها ٢٥ باخرة ، والذي تصاعد فيما بعد ليصل إلى ٦٠ باخرة نهاية عام ١٩٨٠.[٤]

ويبدو أن اشتراك البحرين في هذه الشركة كان نابعاً من امتلاكها لأسطول تجاري في الخليج العربي، ولها خبرة طويلة في مجال الملاحة والبحر والتجارة، كذلك الحال

---

[١] مجلة البحرين اليوم، العدد ٣٥٣، ١٩٧٦، ص٧.

[٢] سجل العالم العربي لعام ١٩٧٥، المصدر السابق، ص ١٥٩.

[٣] مجلة البحرين اليوم، العدد ٤٠٠، ٩ شباط ١٩٧٧، ص ١١ .

[٤] محمد عبد ناجي، مستقبل التعاون الاقتصادي الخليجي في مجال الملاحة والنقل البحري، في كتاب مستقبل الخليج العربي واستراتيجية العمل العربي المشترك، الكويت، ١٩٨٢، ص٤٠١.

بالنسبة للكويت، لكن ذلك لم يمنعهما من الانضمام إلى الدول الخليجية الأخرى في مشروع كبير ومشترك، لاسيما أن جميع تلك الدول تشترك تقريباً بالخصائص الجغرافية نفسها.[١]

عُد التعاون الاقتصادي بين بلدان الخليج العربي لاسيما الكويت والبحرين، أحد الركائز الاساسية التي يقوم عليها العمل المشترك في مجلس التعاون، إذ ان الهدف الاساسي هو الانتقال بدول المجلس من التعاون والتنسيق إلى الترابط والتكامل والاندماج الاقتصادي، وتحقيقاً لذلك وضعت دول مجلس التعاون الخليجي اطاراً للتعاون الاقتصادي، متمثل في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي اقرتها القمة الثانية عام ١٩٨١ منذ بداية تأسيس مجلس التعاون الخليجي[٢]، اهتم المجلس بالأهداف الاقتصادية وتضمن إعلان قيام مجلس التعاون الخليجي الخطوط العريضة للأهداف الاقتصادية التي يسعى إليها المجلس وهي(تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين وتعميق وتوثيق الروابط والصلات بين أعضائه في المجالات الاقتصادية والمالية والنفطية) .[٣]

وفي ١٦ تموز ١٩٨١ وقعت الدولتان في البحرين على بروتوكول إنشاء شركة مشتركة بينهما، بالاشتراك مع المملكة العربية السعودية لتحويل النفط الثقيل إلى خفيف، ويكون مقر الشركة في الكويت [٤]، ومنطقة التجارة الحرة عام ١٩٨٣، واصبحت بموجبها المنتجات ذات المنشأ الوطني معفاة من الرسوم الجمركية ، فهي المرحلة الأولى في عملية التكامل الاقتصادي فقدمت الدول أهدافاً للاتفاقية الاقتصادية القائمة على اساس تحقيق المواطنة الاقتصادية وتعميمها بين مواطني دول المجلس ، وتوحيد السياسات الاقتصادية،

---

[١] محمد عبد ناجي ، المصدر السابق ، ص٤٠١.

[٢] خالد محمد القاسمي، المصدر السابق، ص١٧٤ .

[٣] وثائق مجلس التعاون الخليجي، ج١، المصدر السابق، ص٧٢ .

[٤] مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢٨، السنة السابعة ، ١٩٨١ ، ص٢٣٦.

وربط البنى الأساسية والمشاريع المشتركة، فضلاً عن تقريب الاجراءات والأنظمة والقوانين وتوحيدها، وايجاد المؤسسات المشتركة والحفاظ على الموقف الجماعي والتمثيل الموحد.[١]

حرصت القيادتان في كل من الكويت ومملكة البحرين على المستوى الاقتصادي لتعزيز آفاق الانفتاح الاقتصادي وتعزيز المناخ الاستثماري في البلدين الشقيقين ، وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما، كما أن هناك شراكة اقتصادية بين العديد من المؤسسات البحرينية والكويتية ، فضلاً عن اتفاقية الربط والتداول المشترك بين بورصتي الأوراق المالية في كلا البلدين، ولاشك ان كل هذه الإجراءات في مجال التعاون الاقتصادي تدفع باتجاه التكامل الاقتصادي بين البلدين باعتبار ان ذلك سيكون دعما لمسيرة التكامل الاقتصادي لكافة المنظومة الخليجية .[٢]

تمثلت البحرين في قطاع النفط الذي يشكل اهمية كبيرة في الدرجة الاولى بين سائر القطاعات في تركيب الدخل القومي، لاسيما وأن بناء معمل التكرير في البحرين قبل ان يسود الاتجاه نحو بناء المصافي في مراكز استهلاك النفط قد ساهم في زيادة التشغيل والدخل وعوائد الدولة وفرص التدريب وان قطاع اللؤلؤ انتهى دورة بالنسبة إلى اقتصاديات منطقة الخليج بأجمعها منذ زمن طويل . [٣]

فحينما تنظر دولة البحرين إلى دولة الكويت في العهد الزاهر لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة ، ترى الاقتصاد الكويتي المتين متمثلاً في قوة العملة الكويتية، والاستثمارات ذات المردود النقدي الكبير الذي يفوق الاربعة مليارات دولار، كذلك صندوق الأجيال الذي اسسه الشيخ جابر الأحمد

---

[١] مركز الدراسات السياسي والاستراتيجي بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة ، ١٩٨٥، ص٢١١ .

[٢] ينظر: ملحق رقم (٥) ، نقلاً عن: مركز عيسى الثقافي، مركز الوثائق التاريخية، العلاقات البحرينية_ الكويتية، وثيقة رقم ١٨، تموز ٢٠١٢، ص٦ .

[٣] إبراهيم عبد الكريم محمد، البحرين وأهميتها بين الامارات العربية ، ط١، الشركة العربية للوكالات والتوزيع، البحرين، نيسان ١٩٧٠، ص٣٥_ ٣٦ .

الصباح بمثابة ادخار استثماري اقتصادي لمستقبل الاجيال والذي يعتبر فكرة متقدمة سبقت الكويت الكثير من الدول المتقدمة والمتحضرة اليها، كما أن للكويت الفضل في فكرة انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتفرد صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في دعوته لإقامة القمة الاقتصادية العربية على أرض الكويت التي كان محورها الأساسي تنمية ورفاهية المواطن العربي .[١]

في حين كانت مثيلتها البحرين تزهو بالفكر الثاقب وفي حسن استثمار موقع البحرين الاستراتيجي كمركز مالي وتجاري فاعل في المنطقة لجذب الاستثمارات وتطوير النظام المالي وتشجيع الحريات الاقتصادية بما يسهم في هذه الخطوة الكبيرة المباركة والتي تعد بمثابة بوابة الاصلاح الاقتصادي للبلاد واستكمال لمسيرة الاصلاح السياسي، تجسد في النأي بالعملة البحرينية عن الهزات الاقتصادية التي عصفت بالعالم، والذي انعكس مردوده الايجابي على معيشة الأسرة البحرينية منذ الاستقلال وعلى مدى واحد واربعين عاماً.[٢]

وبذلك أصبحت العوائد النفطية تشكل المرتكز الأساس لاقتصاد البحرين، فهي تعطي نسبة وصلت إلى ٨٠% من عائدات الميزانية العامة .[٣]

تميزت منطقة الخليج العربي فضلاً عن اهميتها الاقتصادية بكونها ذات اهمية استراتيجية بسبب موقعها الجغرافي، إذ عدت كونها ذراعاً مائياً ممتداً من المحيط الهندي مخترقا قلب الشرق الأوسط، والذي يعد حلقة وصل بين قارات العالم القديم آسيا وافريقيا وأوروبا، ويؤدي ممره الملاحي مضيق هرمز دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي ومنفذاً

---

[١] ينظر: ملحق رقم (٦) ، نقلاً عن: مركز عيسى الثقافي، مركز الوثائق التاريخية، العلاقات البحرينية_ الكويتية، وثيقة رقم ١٩، تموز ٢٠١٢، ص٧.

[٢] ينظر: ملحق رقم (٧) ، نقلاً عن: مركز عيسى الثقافي، مركز الوثائق التاريخية، العلاقات البحرينية_ الكويتية، وثيقة رقم ٢٠، تموز ٢٠١٢، ص ٨ .

[٣] نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، معهد الإنماء العربي، لبنان،(د.ت)، ص ٤٢.

طبيعياً لدولهِ [١]، وعند نشوب الحرب العراقية_ الإيرانية في بداية الثمانينات ، كان الدعم الكويتي للعراق واضحاً وتبين عند انتهاء الحرب عام ١٩٨٨ بأن الكويت قد منحت قروض للعراق تصل قيمتها إلى عشرة مليارات دولار من دون فائدة ، فقد وجدت الكويت حينها ان الفرصة بعد كل هذه المساعدات ان يُنظر في مسألة ترسيم الحدود بينها وبين العراق، وان حل تلك الاشكالية فرصة لا تعوض لان العراق سيكون اكثر استجابة بسبب أوضاعه الاقتصادية الصعبة التي خرج منها في حربة مع إيران ، لكن تقديرات الكويت كانت خاطئة لأن العراق رفض ترسيم الحدود ، إذ إن ذلك يؤثر عليه من خلال اقتطاع جزء من أراضيه أو عدم حصوله على منفذ بحري مناسب لاقتصاده . [٢]

خرج العراق من حربه مع إيران وهو يعاني من مشاكل اقتصادية هذه المشاكل التي فاقمتها الكويت من خلال قرارها بزيادة انتاجها النفطي، مما أدى إلى انخفاض سعر النفط العالمي وخسارة العراق حوالي ٧ مليارات دولار سنوياً والذي يعتمد ما يصل إلى ٩٠% من وارداته على النفط .[٣]

ظهر الخلاف العراقي_ الكويتي عند تأزم الأمور بين البلدين ، وعندما تأكدت الكويت من أن العراق لن يستجيب لمطالبها، بدأت هي ودولة البحرين والامارات تشن حرباً اقتصادية على العراق، محاولين التأثير بصورة اكبر بعد ان خرج من حربه مع إيران ، مما جعل الأزمة تبدأ من جديد بين العراق والكويت، فأرادت الكويت بذلك ان تضغط على العراق من خلال المطالبة بديونها[٤]، جرت مفاوضات بين الطرفين قام بها ولي عهد رئيس الوزراء الكويتي سعد العبد الله

---

[١] محمد متولي، حوض الخليج العربي، ج٢، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤، ص٤٦٢_ ٤٧١ .

[٢] خالد السرجاني ، جذور الازمة بين العراق والكويت في الغزو العراقي للكويت "الابعاد والنتائج" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٢، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ،١٩٩٠، ص١٤ .

[٣] بيار سالنجر واريك لوران، حرب الخليج: الملف السري ، ط١١، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت ، ١٩٩٣، ص٩ .

[٤] مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ١، الكويت، مج ٤، ١٩٧٨، ص ١٣٤_ ١٣٧ .

الصباح في شباط عام ١٩٨٩ واتفق الجانبان على تشكيل لجنة على اعلى مستوى للبحث في المشكلة .[١]

عندما زاد الضغط على العراق ورفض كل المبادرات العراقية في التوصل لحل الازمة، غزت القوات العراقية أراضي الكويت في ٢ اب ١٩٩٠، وتظافرت عدة اسباب في حمل العراق على غزو الكويت منها اقتصادية ومسألة ترسيم الحدود كل تلك الاسباب ادت إلى غزو العراق للأراضي الكويتية .[٢]

يمثل النفط بعداً هيكلياً في أمن الخليج العربي ، إذ تحتوي منطقة الخليج نحو (٥٥%) من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد ، أي ما يبلغ (٧٢٨) مليار برميل فهي تستأثر بمعظم الاحتياطيات النفطية الموجودة في المنطقة العربية والتي تمثل (٦١,١%) من الاحتياطي العالمي المؤكد، كما تتوافر لدى دول الخليج القدرة على انتاج النفط بتكلفة منخفضة نسبياً قياساً بإنتاجه من بحر الشمال او منطقة بحر قزوين، مع ملاحظة ان توزيع الاحتياطيات النفطية الخليجية المؤكدة يتصف بعدم التوازن، وتمتلك الكويت حوالي (٩٦,٥) مليار برميل مقارنة بدول الخليج الاخرى ، على حين تبلغ البحرين من احتياطي النفط حوالي (١٢٦ مليار) برميل . [٣]

---

[١] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ١٩٩٢، ص٢٢٩.

[٢] أحمد سعيد نوفل، أرضية الصراع العربي في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٩٤ .

[٣] قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الاساطير، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٢٣.

جدول رقم (٤) يوضح المؤشرات الاساسية للقدرات النفطية لدولة الكويت_ البحرين [١].

الدولة	الاحتياطي النفطي المؤكد بالبرميل عام ١٩٩٠	الإنتاج النفطي بالبرميل	الاستهلاك بالبرميل	حجم الصادرات بالبرميل
الكويت	٩٦.٥	٢.٣١٩مليون	٢٩٣ الف	١.٩٧ مليون
البحرين	١٢٦ مليون	٤٤ الف	٤٠ الف	_____

شكلت الخلافات التي تحدث بين دول الخليج العربي آثاراً سلبية مجتمعة تدفع الدول الخليجية إلى أن تبحث عن إطار أمني تعاوني، يجمع دولها ويبلور تصورات مشتركة، ويجمع الطاقات والإمكانيات من أجل حفظ الأنظمة الاقتصادية والثروة النفط.[٢]

ومما دعم مسيرة التعاون بين دول المجلس وجود التشابه والتجانس شبه الكامل بينها سواء من حيث الموقع والموارد والظروف التي تواجهها، أم من حيث التركيبة الاجتماعية والسياسية والدينية، وبالتحديد فأن أهم أوجه الشبه التي تُبرر قيام مثل هذا التعاون بين الدول الخليجية السمات الاتية :

١- تشابه الهياكل الاقتصادية لهذه الدول واعتمادها شبه الكامل على إنتاج سلعة أولية واحدة وهي النفط .

٢- انخفاض كثافتها السكانية وندرة العنصر البشري المؤهل فدول المجلس دون استثناء تعاني من ندرة نسبية في القدرات العلمية والتقنية الوطنية والاعتماد على الخبرة الأجنبية .

---

[١] على الرابط التالي: www.cia.gov/cia,2010

[٢] ناظم عبدالواحد الجاسور، المفاهيم الأمنية الخليجية الأمريكية ومستقبل التعاون الإقليمي في المنطقة، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد ٥، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٢٢٧.

٣- الجوار الجغرافي ، فتجاور الأقاليم والإمارات في منطقة واحدة أدى إلى ان تصبح المنطقة متماثلة من النواحي الجغرافية والاجتماعية والحضارية وترابط خطوط التجارة والسفر وكثافة العلاقات الأسرية .

٤- تجمع أقطار المجلس روابط مشتركة قوامها رابطة اللغة والدين والتاريخ المشترك والثقافة العربية . [١]

٥- التشابه في أنظمة الحكم بين دول المجلس ، إذ إنها أنظمة تقليدية وراثية .

٦- ارتباط الدول الأعضاء بجملة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية للتعاون في مجالات عديدة.

٧- تواجه دول المجلس تهديدات مشتركة تؤثر في أمن منطقة الخليج العربي.[٢]

إن وجود أوجه التشابه بين الكويت والدول الخليجية الست من حيث المقومات والأهداف فضلاً عن محدودية قدرات الدول الخليجية منفردة على تجاوز المشكلات الداخلية التي تواجهها كانت تمثل أحد الدوافع للتعاون فيما بينها، وأن سمات التنمية والتحديث والقوى البشرية العاملة والهجرة الأجنبية وتماثل الاقتصاد والتركيب السياسي والاجتماعي كلها مشكلات ينبغي مواجهتها في إطار حلول بديلة تكمن في إدراك أهمية التقليل من الاعتماد على البترول وتنويع مصادر الدخل والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية وزراعية كبيرة وهذه العوامل مجتمعة ساهمت في قيام مجلس التعاون الخليجي لمواجهة المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية مواجهة جماعية .[٣]

ومن أهم المشكلات التي تعرضت لها دولة الكويت والتي تطلبت تكاتف الدول الخليجية لمساعدة الكويت بالخروج من ازمتها هي الغزو العراقي للأراضي الكويتية،

---

[١] سعيد سعد مرطان، حتمية التعاون الخليجي لانتقاء التقنية الملائمة في(بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٦، ص ٢٢٦ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٢٧ .

[٣] محمد نصر مهنا، قطر التاريخ السياسة والتحديث، المصدر السابق، ص٦٠.

والذي سبب خسائر فادحة في الاقتصاد الكويتي، إذ نتج عن انسحاب القوات العراقية من الكويت حرق أكثر من (٧٢٧) بئر نفطي من أصل (١٠٨٠) بئراً كويتياً ، وقدر قيمة المفقود من النفط والغاز الطبيعي من تلك الآبار بحوالي(١٢٠) مليون دولار يومياً ، كما أن تكاليف إعادة إعمار القطاع النفطي قاربت(٨٠) مليار دولار حسب تقديرات وزارة المالية الكويتية ، كما تعرضت مؤسسات ومنشآت حكومية للتدمير ونجم عن ذلك خسائر بمليارات الدولارات .[١]

استطاعت الكويت نهاية عام ١٩٩١، أن تصلح ما خلفته الحرب من دمار ، لكن الاقتصاد الكويتي أستمر يعاني ضربة قاسية ، كما عانى البلد عجزاً كبيراً في الميزانية، وكانت كلفة حرب تحرير الكويت بـ ٦١,١ مليار دولار، إذ ساهمت كل من الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية واليابان والمانيا بتحملها .[٢]

استعرض الجانبان الكويتي والبحريني العلاقات الثنائية بين البلدين في كثير من المجالات، وعبرا عن ارتياحهما الشديد للنمو المطرد الذي خَطته الدولتان في علاقاتهما الثنائية ، كما أن الكويت قررت مساعدة البحرين في مشاريع الإسكان، وشكلت لجنة لهذا الغرض مهمتها بحث الأسس ، لاسيما لتنفيذ تلك المشاريع، وشجع البلدان التطور المستمر في العلاقات السائدة بين دول المنطقة، وأكدا على ضرورة دعم فكرة إقامة المزيد من الصلات والتنسيق .[٣]

ومن الأمور الأخرى التي تطرق إليها الجانبان هي مسألة توحيد العملة الخليجية عام ١٩٩٢، وكذلك امور النقل والشحن الجوي والبحري وتوحيد الكثير من اوجه النشاط الاقتصادي والثقافي، وقد شكلت لجان لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات ووضع خطوطها التفصيلية وبرامجها التنفيذية ، وفي بيان ختامي لزيارة رئيس الوزراء الكويتي للبحرين ، أقر

---

[١] يوسف الإبراهيم وإسماعيل سراج الدين ، مسار الاقتصاد الكويتي (المستجدات، الآثار، والسياسات)، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ١ ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص٦٤ – ص٦٥ .

[٢] محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ص٢٥٨ .

[٣] صحيفة الوطن الكويتية، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، ١٩ ايار ١٩٧٥، ص ٢١ .

الجانبان ان التعاون بين دول الخليج العربي في جميع المجالات تحتمه طبيعة المرحلة القادمة لهذه المنطقة وان نوعاً من الوحدة والاتحاد القائم على أسس سليمة ومتينة ينبغي أن يقوم بينهما لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها .[١]

إن التعاون الاقتصادي بين البلدين كان يأتي في أولويات السياسة المتبعة من الطرفين، لذلك يلاحظ ان جميع الزيارات التي تحصل بينهما كانت تتطرق إلى الجوانب الاقتصادية، وغالباً ما يتم فيها توقيع اتفاقيات اقتصادية ، وهذا ما حصل عندما زار ولي عهد الكويت دولة البحرين ، إذ اتفق الطرفان على ما يأتي:

١. إزالة كل ما من شأنه اعتراض حرية ممارسة التكامل الاقتصادي والتجاري للمواطنين من بلد إلى البلد الآخر في مجال تملك العقار والأسهم والشركات .

٢. توحيد السياسة لاسيما بالنظم والتعرفة الجمركية والشركات التجارية وتوفير السلع والمواد الغذائية .[٢]

٣. توحيد التشريعات لاسيما بحماية الصناعات المحلية .

٤. تشجيع قيام المشروعات المشتركة بين مواطني البلدين .

٥. العمل على إنشاء شركة خليجية للشحن الجوي .[٣]

وحول موضوع توحيد العملة، تم عقد سلسلة من الاجتماعات بين خبراء ومسؤولي البنوك المركزية في دول (البحرين، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر) توصلوا فيها إلى ضرورة إصدار الدينار الخليجي الموحد كبداية للتعاون الاقتصادي الذي يشمل إقامة

---

[١] مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ط١، وثائق الخليج والجزيرة العربية ، الكويت، ١٩٧٩، ص٣٧٧ .

[٢] مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، المصدر السابق، ص٢٠١ .

[٣] توصيات وبحوث الندوة العلمية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي، مكتبة حركة الوفاق الوطني، بغداد، ٢٥-٢٧ شباط ١٩٨٠، ص١٧٦.

وحدة اقتصادية ، وسوق خليجية مشتركة [١]، وبرغم أن اجتماعات الخبراء والمسؤولين قطعت شوطاً كبيراً انجزت خلالها مهامها الكبيرة والمتعددة والتي من بينها تصميم العملة الجديدة ، وتوقيت إصدارها واعداد البيان الخاص بالإعلان عن الاتفاق على كل التفاصيل، الا انه وبصورة مفاجئة بدلت دولة البحرين موقفها وطلبت تأجيل اعلان البيان المذكور مشيرة إلى أنها وجدت بأن مصلحتها تقتضي بالإبقاء على الدينار البحريني كوحدة نقدية مستقلة .[٢]

يعود السبب في هذا الموقف، إلى المقترح القطري الذي كان يقضي بجعل قيمة الدينار الخليجي الموحد تتراوح ما بين سعر الدينار البحريني والريال القطري، لاسيما وان الدينار البحريني يفوق الريال القطري قيمةً .[٣]

عملت البحرين على منح فرصة الاستثمار الصناعي لبدأ اعمالها في المنامة، إذ قاموا مستثمرين كويتيين وسعوديين واماراتيين بالمشاركة ، التي تنظمها منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية بالتعاون مع وزارة التنمية والصناعة، واتاحة الفرصة لتسويق المنتجات سواء في البحرين او اسواق دول مجلس التعاون الخليجي او اسواق الشرق الاوسط والعالم .[٤]

كما عقدت الهيئة التشاورية في دول المجلس اجتماعاتها في شهر حزيران عام ٢٠٠١ في البحرين، وتم تشكيل لجنة لممارسة مهمتها في دراسة وتفعيل الهيئة وتنشيط عملها وتوسيع دائرة اهتماماتها ، فقد اكد المراقبون ان القمم التشاورية اسهمت في ايجاد

---

[١] خالد محمد القاسمي، المصدر السابق، ص ١٧٨ .

[٢] توصيات وبحوث الندوة العلمية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

[٣] محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٢٨.

[٤] صحيفة القبس، العدد ٧٧٥٧، الكويت، ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٥، ص ١٦ .

مواقف موحدة تجاه التعامل مع العولمة الاقتصادية والاتجاه نحو التكتلات ، واقرار بدء الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون اعتبارا من كانون الثاني عام ٢٠٠٣ .[١]

اسهم البلدان الشقيقان كذلك من خلال الاهتمام بالجانب الثقافي، إذ قامت الكويت بشراء قطعة استثمارية في مشروع العرين السياحي الضخم جنوب غرب البحرين لتقوم ببناء مجمع تجاري ضخم عليها وان هذا المشروع الاستثماري سيكون من أكبر المجمعات التجارية في المنطقة .[٢]

قدر المسؤولون على مشروع العرين مختلف الابنية من فنادق ومنتجعات سياحية وحدائق ومرافق عامة نحو ٢٠ الف موظف وكانت هناك استجابة كبيرة وصدى واسع تلقاه المشروع منذ اطلاقة من قبل مستثمري كبار المنطقة، إذ انه سيساهم في زيادة الاستثمارات السياحية في البحرين بمئات الملايين من الدولارات، كما قام بيت التمويل الخليجي مع وزارة المالية البحرينية بتأسيس شركة قابضة للمشروع برأس مال يبلغ ١٢٧ مليون دولار ، في حين تمتلك البحرين حصة فيه تبلغ ٣٣% من باقي الحصص.[٣]

كان المقرر العمل بالاتحاد الجمركي بين دول المجلس في شهر ايار عام ٢٠٠٥، كما قاموا بتعديل نظام تملك مواطني مجلس التعاون للعقارات في الدول الاخرى وتسهيل اجراءات تنقل المواطنين وزيادة فرص العمل لهم في دول المجلس[٤]، ويدعم هذا البعد الاقتصادي علاقات سوق النفط بما يضمن توازن العرض والطلب لضمان استقرار السوق البترولية في الوقت الذي تحقق فيه الدول ارباحاً كبيرة ، وذلك نتيجة التفاهم والتنسيق بين الدول المصدرة للنفط خصوصاً دول مجلس التعاون التي تمتلك نصف احتياطي العالم من النفط ، كما ان هنالك ايضاً نوع من التعاون الثنائي في مجال البترول بين الدول

---

[١] الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون: عشرون عاما من الانجازات، مصدر سابق، ص١٦ .

[٢] محمود علي الداود، المصدر السابق ، ص ٣٢١ .

[٣] صحيفة القبس، العدد ١١٠٨٥، الكويت، ٢١ نيسان ٢٠٠٤، ص٣٤ .

[٤] محمود علي الداود، المصدر نفسه ، ص ٣٣١ .

الخليجية وابرز الامثلة على ذلك التعاون تمثل في تكرير النفط الخام السعودي بمصفاة البحرين .[١]

أما على مستوى الجانب الثقافي (التعليمي) فقد استقبلت مملكة البحرين العديد من الطلبة الكويتيين للدراسة في جامعاتها، كما تم انشاء مقر المكتب الثقافي في مملكة البحرين عام ٢٠٠٠، إذ يقوم المكتب بالأشراف على الطلبة الكويتيين في البحرين، ومتابعة شؤونهم الدراسية، كذلك يقوم المركز الثقافي بتعزيز العلاقات الثقافية الكويتية البحرينية، وتوفير افضل الفرص التعليمية للطلبة الكويتيين المبتعثين للدراسة في مملكة البحرين، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم لتحقيق أهدافهم الاكاديمية . [٢]

وساهمت الجامعة الاهلية في مملكة البحرين في فعاليات معرض التعليم والتدريب والتطوير الوظيفي المقام بمشرف دولة الكويت في الفترة ١٣_ ١٦ ايار عام ٢٠٠٦ والجامعة الاهلية أول جامعة ،لاسيما مرخصة من قبل مجلس الوزراء ووزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين، وتتعاون تلك الجامعة في تقديم برامجها لمنح درجات الماجستير والبكالوريوس، وتقدم الجامعة خدماتها لطلابها خدمات متكاملة من الانشطة ، كما تقدم منحاً دراسية تشجيعاً للطلاب المتفوقين وتوفر مواعيد مناسبة لطلاب الدراسات العليا من العاملين سواء في البحرين والكويت و غيرها من دول الخليج العربي .[٣]

يتبين من السياسة الاقتصادية بين الكويت والبحرين أن لها مستقبل مثمر من خلال المشاريع المشتركة التي قامت بها كلا الدولتين ، والتي أتسمت بالتوسع في

---

[١] الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون: عشرون عاما من الانجازات، مصدر سابق، ص١٧ .

[٢] صحيفة القبس، العدد ١١٧٧١، الكويت، ١٣ آذار ٢٠٠٦، ص٢١ .

[٣] المصدر نفسه، العدد ١١٧٧٢، الكويت، ١٤ آذار ٢٠٠٦، ص٣٣ .

جوانب عدة في البحرين والتي اعتمدت بدرجة أساسية في تمويل تلك المشاريع في بداية الأمر من صندوق التنمية الكويتي ، والذي عزز المشاريع الاقتصادية الكويتية وجعلها مشاريع بناءه وناجحة لما يقدمه من دعم مالي لمشاريعها التي تعود بالنفع على الكويت وسائر البلدان التي تتعامل معها ، هذا بالإضافة الى الدور الذي يلعبه النفط في السياسة الاقتصادية، إذ نستطيع القول بأن النفط يعتبر سلاح ذو حدين في ملعب الاقتصاد الكويتي لما يعود بالنفع على دخلها و على مشاريعها التي تحتاج الى رؤوس أموال لتمويلها، وكذلك في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى من خلال المشاريع الاستثمارية .

كما نلاحظ اهتمام الدولتين بالجوانب الثقافية من خلال البعثات التعليمية للطلبة من كلا البلدين لتطوير الخبرات التعليمية وتقوية اواصر البلدين وشعبهما .

المبحث الثاني

سياسة الكويت الخارجية والاقتصادية والثقافية تجاه دولة قطر

أولاً- سياسة الكويت الخارجية تجاه قطر :-

اتسمت علاقة الكويت مع دولة قطر بالود والمساندة إذ توسطت الكويت بين كل من قطر ودولة البحرين لحل خلافاتهما حول الجزر المتنازع عليها، كذلك لعبت الكويت دوراً في الوساطة بين قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة عند محاولة تشكيل التحالف التساعي بين دول الإمارات والبحرين وقطر، لذلك مرت هذه العلاقات بأدوار وهي:-

١- الجذور التاريخية للسياسة الكويتية - القطرية :-

كانت العلاقات بين البلدين مبنية على اساس من التعاون والمواقف المشتركة، إذ لا يوجد خلاف جوهري بين كل من الكويت وقطر، بالرغم من اعتقاد قطر ان الكويت تناصر البحرين في الخلاف القطري_ البحريني حول جزر حوار والفشوت (فشت الديبل وفشت العظم) والحدود البحرية، وتلك الخلافات بين كل من قطر والبحرين تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر الميلادي عندما احتل آل خليفة منطقة الزبارة، الا ان تلك الخلافات لم تظهر على السطح الا في اعقاب استقلال دول الخليج العربي عن النفوذ البريطاني عام ١٩٦٨_١٩٧١، واستمر هذا النزاع طوال مدة السبعينات ولم يجد له حلاً الا في نهاية القرن العشرين مع وجود الوساطة الكويتية والوساطة السعودية في حل النزاع .[١]

وكان للكويت وساطة في الامور الخليجية الاخرى المتمثلة في الاتحاد التساعي بعد انسحاب القوات البريطانية من الخليج، الأمر الذي اثار حفيظة حكام الإمارات التسع والقلق من هيمنة القوى الاقليمية آنذاك المتمثلة بـ (إيران والعراق والمملكة العربية السعودية) وحرصت على ملء الفراغ الناتج من الغياب البريطاني .[٢]

---

[١] محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية- الخليجية (معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة ١٩٧١-٢٠١٨)، المصدر السابق، ص٧٦ .

[٢] محمد السعيد إدريس، المصدر السابق، ص ٣٨٧ .

اتخذت قطر أولى خطواتها العملية نحو تحقيق فكرة الاستقرار بعيداً عن الاتحاد التساعي لتلك الإمارات، وقبل اسبوع من الموعد المحدد في ١٨ شباط ١٩٨٦ لاجتماع امراء حكام الإمارات التسع، أجتمع حاكم إمارة أبو ظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وحاكم إمارة دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم [١]، لمتابعة مباحثاتهما حول مستقبل المنطقة والاتفاق على أسس توحيدها لضمان المحافظة على الاستقرار فيها وتحقيق مستقبل افضل لشعبها، واتفقا على اتحاد يضم البلدين له علم واحد، فضلاً عن دعوة حكام الإمارات لمناقشة الاتفاق والاشتراك فيه ودعوة حاكمي قطر والبحرين والاتفاق معهما على عمل موحد من اجل مستقبل المنطقة .[٢]

أراد سمو الشيخ زايد والشيخ راشد من خلال ذلك التوصل إلى تحقيق هدف وهو قيام دولة اتحادية ليتطور الاتفاق الثنائي بينهم إلى اتفاق تساعي من الإمارات التسع (أبو ظبي، قطر، البحرين، دبي، الشارقة، ام القيوين، رأس الخيمة، عجمان، الفجيرة) ، وفي ٢٠ شباط ١٩٦٨ انعقد المؤتمر للحكام التسعة في دبي واستمرت الاجتماعات ثلاثة ايام، فقدم الوفد القطري المشروع الذي كان قد اعده وهو المشروع الوحيد الذي قُدم إلى المؤتمر واستمرت المناقشة فيه لمدة ست ساعات، صُدر بعدها في صياغة جديدة باسم (اتحاد الإمارات العربية)، ولتحقيق التعاون الوثيق تدارس الحكام خير الوسائل لتوحيد الكلمة والاشادة بهذه الخطوة لجمع شمل العرب في الخليج، كما قرروا تشكيل لجنة من المستشارين والخبراء لإعداد جدول اعمال الدورة الاولى للمجلس الاعلى لحكام الإمارات.[٣]

بدأت الخلافات تظهر حول المسائل المعروضة في جدول جلسات الدورة الاولى لاتحاد الإمارات في أبو ظبي ١٥_ ٢٦ ايار من العام نفسه ، إذ بدى ذلك واضحا من

---

[١] راشد بن سعيد آل مكتوم (١٩١٢_١٩٩٠) : هو الحاكم الثامن لأمارة دبي ونائب رئيس دولة الإمارات العربية منذ قيام الاتحاد في عام ١٩٧١، وحتى وفاته، تولى حكم إمارة دبي لمدة ٣٢ عاما من ٩ ايلول ١٩٨٥ وحتى وفاته في ٧ تشرين الاول عام ١٩٩٠ وشهدت الإمارات في عهده نموا سريعا وتطورا في جميع المجالات. للمزيد ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٣، ص٩٦٥.

[٢] محمد نصر مهنا، في الخليج العربي المعاصر دراسة وثائقية تحليلية، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٤٧٦ .

[٣] أحمد زكريا الشاق واخرون، تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة ، ط٣، مطابع رينودا الحديثة ، الدوحة ، ٢٠٠٦، ص١١٤ .

خلال البيان المشترك الذي صدر عن المجلس والذي اوضح فيه عن وجود خلاف اثناء المشاورات فأنعكس ذلك الخروج بقرارات المجلس بشكل غير نهائي، لاسيما وان وفد قطر كان برئاسة الشيخ خليفة بن حمد الذي كان قد قَدم للجنة التحضيرية مشروعاً وضع فيه جدول اعمال يتناول دراسة الاجراءات المتعلقة بوضع الميثاق الدائم للاتحاد فضلاً عن انشاء امانة عامة لذلك الاتحاد بين الإمارات.[١]

لعبت الكويت دورها في ذلك الاتحاد من خلال علاقاتها مع دولة قطر ومع دول الخليج العربي، فكان لها دور ايجابي في محاولة حل الخلاف الذي اعاق قيام الاتحاد التساعي لتكوين دولة الإمارات العربية المتحدة، كما اكدت الكويت على أمن الخليج الذي يعتبر مسؤولية دول الخليج أنفسهم وعارضت التدخل الخارجي في أمن الدول الساحلية المطلة على الخليج العربي .[٢]

قامت دولة الكويت بالوساطة الدبلوماسية الناجحة بين حكام الإمارات التسع، حينما قام الشيخ أحمد الصباح بجولة إلى امارات الاتحاد بين ٢٤_ ٢٨ حزيران من العام نفسه كان الهدف منها وكما جاء في تصريحات المصادر الكويتية المسؤولة، للتوفيق بين حكام الإمارات العربية لتذليل العقبات امام ظهور الاتحاد إلى حيز الوجود.[٣]

نجحت الكويت في تلك الوساطة من أجل إنشاء مجلس الاتحاد باعتباره الهيئة التنفيذية كما تم اختيار اول رئيس للمشروع والاتفاق مؤقتا على مقر العاصمة الاتحادية، كما اثبتت الكويت دبلوماسيتها الناجحة من خلال استئناف الحكام لاجتماعاتهم المعطلة، اذ أمكن من خلال الدورة التي انعقدت في أبو ظبي التوفيق إلى حد كبير بين الآراء المتضاربة ورغبة ابناء الخليج لإخراج الاتحاد إلى حيز التنفيذ، ويظهر دور الكويت في تذليل العقبات أمام قيام الاتحاد التساعي لتلك الإمارات، ولكن انتهى الأمر إلى طريق مسدود برغم محاولة الكويت والمملكة العربية السعودية أن يقوما بفكرة الوساطة بين

---

[١] زهير قاسم السامرائي، قطر التطورات السياسية والاقتصادية (١٩٧١_١٩٨١) دراسة تاريخية ، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٩، ص ٤٠ .

[٢] عبد الرضا علي أسيري، المصدر السابق، ص١٩٠ .

[٣] عائشة علي السيار، التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الجامعة، أبوظبي، ١٩٩٦، ص٣٢٤ .

الإمارات التسع لتقريب وجهات النظر بين حكام تلك الإمارات كانت الاولى في عام ١٩٦٨ والثانية عام ١٩٧١ وفي هذا دلاله واضحة على الوحدة الخليجية .[١]

عُقد في ٢٠ تشرين الاول عام ١٩٦٩ اجتماع لنواب حكام الإمارات التسع تم التوصل فيه إلى تسوية للخلافات بينها، إذ توصلوا إلى تحديد مقرين مؤقت ودائم للعاصمة، وافقت قطر على الحلول المقترحة لمسألة التمثيل في المجلس الوطني الاستشاري، كما وافقت البحرين على مبدأ المساواة في التمثيل بين الإمارات جميعا.[٢]

قدمت قطر بعدها جميع التسهيلات لقيام اتحاد الإمارات العربية الا انها اعلنت الاستقلال عنها في الاول من ايلول عام ١٩٧١ وخروجها من الاتحاد التساعي، بحجة تفضيل الإمارات السبع في الساحل العماني على قيام اتحاد فيما بينها، وما سبق ذلك اعلان البحرين استقلالها ايضا عن الاتحاد وخروجها من مباحثات الاتحاد التساعي، ان خروج قطر من مباحثات الاتحاد التساعي واستقلالها وتأكيداً لذلك الاستقلال تم انهاء علاقات التعاهد ، لاسيما التي كانت تربط قطر ببريطانيا واستبدالها بمعاهدة صداقة في ٣ ايلول١٩٧١، وفي العام نفسه قامت الكويت اثناء المفاوضات الإماراتية والبحرينية بتقريب وجهات النظر ، لاسيما باستقلال البحرين عن تلك الإمارات وتقديمها استشارات للبحرين بقبول لجنة لتقصي الحقائق، كما ان الكويت ساندت البحرين في تقرير مصيرها وتكوين دولة ذات سيادة .[٣]

انضمت قطر بعد ذلك إلى الامم المتحدة في ٦ ايلول من العام نفسه الذي حصلت فيه على استقلالها ١٩٧١ من قبل مجلس الامن بالإجماع في توصيته إلى الجمعية العامة التي قررت بالأغلبية قبول قطر عضواً كاملاً في المنظمة، كما اعلنت قطر بعد ذلك انضمامها إلى جامعة الدول العربية في ١١ ايلول من العام نفسه وبذلك تم

---

[١] سيف البدوي، دور المملكة العربية السعودية في قيام دولة الإمارات العربية، سلسلة مداولات علمية محكمة للقاء السنوي للجمعية، جمعية التاريخ والاثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبو ظبي، مج ١٠، ٢٠٠٩، ص ٦٤ .

[٢] أحمد زكريا الشاق واخرون، المصدر السابق، ص٢٢٣ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٣٠ .

الاعتراف بها دولياً كدولة مستقلة، فباشرت منذ استقلالها في اقامة العلاقات الدبلوماسية مع الكثير من الدول العربية والاجنبية .[١]

اتجهت قطر بعد استقلالها عام ١٩٧١ نحو التعاون مع دول المنطقة والتي ترتبط معها بروابط وثيقة لاسيما مع الكويت ، إذ استقبل الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الوفد الكويتي الذي قدم التهاني للشيخ القطري خليفة بن حمد بمناسبة استقلال دولته ، وأكدت دولة قطر والكويت على توثيق أواصر التعاون المشترك بينهما لما فيه صالح لكلا البلدين في جميع المجالات، كما بادرت قطر في اتخاذ موقف مؤيد للبحرين واستقلالها برغم الخلافات الحدودية بينهما، وكما هو معلوم أن حكام البحرين وقطر فرعان من أسرة واحدة يجمع هذا الفرع الكويت ايضاً، من خلال تفرع العتوب الذي ضم آل خليفة في البحرين وآل الصباح في الكويت والجلاهمة في قطر.[٢]

عبر الشيخ خليفة بن حمد عن سعادته لهذه المشاعر الصادقة من الاشقاء الكويتيين وللأواصر الاخوية ومشاعر المحبة والتقدير المتبادلة بين البلدين، كما أكد على ضرورة التضامن العربي لحماية أمن المنطقة وشعبها لاسيما والتعاون المشترك لحماية أمن الخليج عامة ، كما أعربت حكومة الكويت عن موقفها تجاه أمن الخليج العربي مع بقية دول الخليج من أجل ان تتمتع تلك الدول بالاستقرار والأمان .[٣]

قام الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بتوجيه دعوه إلى الشيخ جابر الأحمد الصباح ولي عهد دولة الكويت ورئيس مجلس الوزراء، إذ قام الشيخ بزيارة قطر على رأس وفد رسمي من الوزراء وكبار المسؤولين في ١٨_ ١٩ ايار ١٩٧٥، وجرت محادثات بين الطرفين خلال اطار من المودة والتفاهم لدراسة العلاقات الثنائية بين البلدين والوضع العام في منطقة الخليج العربي والتطورات العربية والدولية في المنطقة .[٤]

---

[١] زهير قاسم السامرائي، المصدر السابق، ص ١٧٠ .

[٢] غنيمة النجار، وثائق عن الخليج ، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ، العدد ٦، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٦، ص ٢٠٩ .

[٣] عبد المالك خلف التميمي، الخليج العربي والمغرب العربي(دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي)، دار الشباب للنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص١٥٧ .

[٤] عبد العزيز المساعيد، مجلة النهضة، حقيقة الصراع على أمن الخليج، العدد ٤٧٦، الكويت، ١٩٧٦، ص ٥.

وأكد الجانبان القطري والكويتي في بيان مشترك وعبرا عن ارتياحهما لما يسود العلاقات الثانية والتضامن والمشاركة لتحقيق الأهداف المنشودة لما يخدم مصلحة البلدين وهذا ما تم بحثه اثناء الزيارة، كما أكدا على ضرورة تعاون دول الخليج العربي التي تجمع بينهم اشد الصلات واقوى الاواصر، فضلاً عن وحدة الظروف ووحدة الاهداف والمصير من اجل توثيق سبل التعاون المشترك في مختلف المجالات لتوفير اسباب تقدم الدول وازدهارها وضمان استقرارها وبيان الغايات المنشودة، من اجل اتخاذ الخطوات الايجابية نحو اقامة اتحاد سياسي واقتصادي متكامل ويكون خير منطلق بينهما.[١]

بعد ذلك أرسل الشيخ جابر الأحمد الصباح دعوة إلى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر بزيارة إلى الكويت لتعزيز الروابط بين البلدين ما بين ١٥_ ١٧ شباط عام ١٩٨٢، وابدى الجانبان ارتياحهما في مجال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات الاخرى.[٢]

كما استعرض الجانيان الاوضاع والتطورات الدولية في تلك الفترة وكانت وجهة النظر لكلا الطرفين متطابقة حول المسائل والقضايا التي تخص المصلحة لكلا البلدين لاسيما ومصلحة الدول الخليجية عامةً، واكد الطرفان ان تحقيق الامن والاستقرار وبقية الامور الاخرى مرهون بسلوك المجتمع الدولي بكل اطرافه وفق اهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة الرامية إلى ارساء اسس السلام والعدل بين شعوب العالم كافة وفي مقدمتها دول الخليج العربي .[٣]

وأكد الجانبان في المحادثات التي جرت بين الطرفين على أهمية استمرار التنسيق بين البلدين في كافة المستويات من اجل تعزيز القدرات الذاتية لمواجهة الاوضاع الدقيقة التي تحيط البلدين والتأكيد على ضرورة الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها بعيداً عن التدخلات الاجنبية .[٤]

---

[١] زهير قاسم السامرائي، المصدر السابق، ص ١٧٦ .

[٢] صحيفة الرأي العام، العدد ١٨، الكويت ، ١٨ شباط ١٩٨٢ ، ص٣ .

[٣] الجريدة السياسية ، العدد٢١، الكويت ، ١٧ شباط ١٩٨٢، ص٧ .

[٤] جريدة الراية ، العدد٣٤، الدوحة ،١٣ آذار ١٩٨٢، ص٢ .

استنكر مجلس الامن الاعلى لمجلس التعاون ما اعلنته الدورة الرابعة التي عقدت في الدوحة في تشرين الثاني عام ١٩٨٣ والذي يؤكد تمسكه بقرار مجلس الامن الدولي رقم(٥٤٠) ورقم(٥٥٣) لعام ١٩٨٤ ، الذي عبر عن موقف المجتمع الدولي من حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية وحرية مرور السفن التجارية من وإلى موانئ دول مجلس التعاون ويدعو مجلس الامن على ان تراعي إيران المبادئ الواردة في هذين القرارين.[١]

وعلى صعيد السياسة بين البلدين الكويتي والقطري في ضل مباحثات دول مجلس التعاون الخليجي التي أكدت في اجتماع المجلس الاعلى لدول الأعضاء لها، والذي عقد دورته السادسة في سلطنة عمان في الفترة ١٩_ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٥ تلبية لدعوة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان[٢]، وقد حضر الاجتماع كل من الشيخ زايد بن

---

[١] البيان الختامي الصادر عن الدورة السادسة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي في سلطنة عُمان ٦ تشرين الثاني ١٩٨٥، مجلة التعاون، العدد ١، الرياض ، ١٩٨٦، ص٣ .

[٢] قابوس بن سعيد(١٩٤٠_ ٢٠٢٠) : سلطان دولة عمان ولد السلطان قابوس بن سعيد في مدينة صلالة بجنوب عمان ١٩٤٠ وعندما بلغ السادسة من عمره بدأ سيرته التعليمية في مدارس عمان، وضل بها إلى أن أكمل تعليمه الأساسي وسافر بعد ذلك للدراسة في المملكة المتحدة ، وعندما عاد السلطان قابوس من بريطانيا ، بدأ باقتراح الوسائل والمشاريع التي يمكن أن تحقق تقدم البلاد ورفاهية الشعب العماني، وعكف بعد ذلك على دراسة الفقه والشريعة الإسلامية على أيدي نخبة ممتازة من العلماء والفقهاء، رأى السلطان قابوس أن أحوال البلاد سيئة ومعيشة الناس ضيقة وفقيرة فناقش أباه كثيرا حول تغير الوضع والنهضة بمستوى البلد ودفعه نحو التقدم والمعاصرة ، فتخوف أبوه من ذلك وأثر الوضع القائم، فلم يجد السلطان قابوس بدا من تسلم مقاليد الحكم بنفسه، وكان ذلك في يوم ٢٣ تموز عام ١٩٧٠، فتح أبواب عمان أمام البعثات الأجنبية وأنشئت فيها القنصليات والسفارات والهيئات الدولية والإقليمية، وأقام علاقات ودية مع كل أقطار العالم وأتجه إلى الجبهة الداخلية وعمل على رفعتها وقد شهدت عمان خلال عهده نهضة سريعة في سائر المجالات ، ففي مجال التعليم أنشأ المدارس في كل أرجاء البلاد، وجعلها للجنسين البنين والبنات ، توفي السلطان في ١٠ كانون الثاني عام ٢٠٢٠. للمزيد ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية ،ج٣، ص ٨٧٢ ؛ ثامر عزام أحمد، السلطان قابوس بن سعيد ودوره في تحديث عمان حتى عام ١٩٨٦، العدد٢٣، كلية التربية ،جامعة تكريت، مج٦، كانون الاول ٢٠١٠، ص٢١٢ ؛ محمد بن سعيد بن محمد اللواتي، جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم مؤسس النهضة العمانية الحديثة، العدد ٢٧، كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٦، ص٩٤ ؛ إبراهيم أحمد زهران وآخرون، زعماء صنعوا التاريخ حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، ط١، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٨٣ .

سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين، والملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، والشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، وقد استعرض المجلس تطورات التعاون بين دول الاعضاء وابدى السلطان قابوس ارتياحه لما حققه هذا التعاون منذ الدورة الخامسة التي عقدت بدولة الكويت، وناقش المجلس موضوع الحرب العراقية_ الإيرانية، لان تلك القضية تعتبر من ضمن القضايا الاقليمية التي تؤثر تأثيراً مباشر على دول الخليج العربي في حال تعرض الملاحة في الخليج للعدوان خارجي. [١]

تفجر بعد ذلك نزاع حدودي بين قطر والبحرين عام ١٩٨٦ ومنذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ لم تنجح دول مجلس التعاون في ايجاد صيغة حل بين البلدين لإنهاء النزاع بينهما ولم يكن دور الكويت والمملكة العربية السعودية ناجحاً في تذويب تلك الخلافات .[٢]

في عام ١٩٨٨ وبعد التطورات التي حدثت بين العراق وحربة مع إيران، وبعد استجابة إيران للإدارة الدولية لإنهاء الحرب لان تلك الحرب أثرت سلبياً في الدول الخليجية من ناحية الحدود الدولية والممرات المائية، وموافقتها على عقد مفاوضات مباشرة مع العراق في ٢٥ اب من العام نفسه تحت رعاية الامم المتحدة، وبناءً على ذلك بعثت الحكومة الكويتية برقية تهنئة إلى السلطات الإيرانية على قبولها قرار مجلس الامن، فكانت دولة الكويت الدولة الخليجية الوحيدة بين دول مجلس التعاون التي اعلنت عطلة رسمية ليوم واحد احتفالا بهذه المناسبة.[٣]

---

[١] يحيى حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٩، ص١٠٩.

[٢] عبد الله عبد الامير، الصراع السعودي_ القطري: الاسباب والنتائج المحتملة، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد،٢٠١٧،ص١٨.

[٣] عبد الرضا علي أسيري، العلاقات الكويتية_ الايرانية: الطموح والعقبات، مجلة الدراسات والخليج العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٨، ص١٠٥ .

كانت الجهود التي بذلتها دولة قطر أقل من دولة الكويت تجاه الحرب العراقية – الإيرانية، لان تلك الدولتين تعتبر من الدول الاقليمية التي ترتبط مع الكويت ودول الخليج بعلاقات سياسية وحدود دولية، فسعت قطر مع بقية دول المجلس لإنهاء تلك الحرب واحلال السلام في المنطقة، ومن المؤكد ان دولة قطر كانت مع اتجاه وقف الحرب بين الدولتين لتستعيد علاقتها التاريخية مع إيران، فسرعان ما عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إذ وجدت قطر في إيران الحليف القوي الذي يجب عليها ان تكسب وده وتأمن عداوته لاسيما وانها ترتبط بحدود دولية مع دول الخليج العربي والكويت، لأجل ضمان حماية الحدود الدولية للمنطقة ولدول المجلس مع إيران.[١]

وقفت قطر مع دولة الكويت عام ١٩٩٠ عند بداية نشوب الحرب العراقية – الكويتية، إذ نشبت الحرب لتحقيق اهداف العراق في ضم الكويت إلى حدوده باعتبارها المحافظة التاسعة عشر ومن ضمن المحافظات العراقية، وعند نشوب الحرب ودخول القوات العراقية الاراضي الكويتية ، برز دور دول مجلس التعاون في الوقوف مع الكويت في أزمتها ، وادانت دول المجلس الاحتلال العراقي لدولة الكويت الشقيقة في اجتماع القمة العربي الطارئ في القاهرة، ومن ضمن القرارات التي صُدرت عن المؤتمر، مطالبة العراق بسحب قواته من الكويت، والتأكيد على سيادة الكويت واستقلالها، كما طالبت دول المؤتمر بشجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربي، والاستجابة لمطالب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى في نقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن اراضيها وسلامتها الاقليمية ضد اي عدوان خارجي، وقد وافق على القرارات كل من المملكة السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية والبحرين وعُمان وسوريا ومصر . [٢]

كان لقطر أثر مهم في إبراز قضية الكويت للعالم والدفاع عنها واظهرت تأييداً رسميا عاماً للكويت، وكان الشعب القطري واقفاً إلى جانب الشعب الكويتي الشقيق، إذ

---

[١] مفتاح الحسوني الجمل، مراحل تطور العلاقات القطرية – الايرانية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد٢، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مج ٨ ، ٢٠١٧، ص٤٧٦ .

[٢] فؤاد مطر، موسوعة حرب الخليج (مقدمات ويوميات ووثائق الأزمة والصراع على الكويت والحرب الدولية_ العربية_ الإسلامية على العراق) ،ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص٦٥.

ساندت قطر الكويت في حربها، كما شاركت في مجلس الجامعة العربية واجتماعات وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن مشاركتها في قوات التحالف الدولية الهادفة للإخراج القوات العراقية من الكويت، كما وانها ساهمت في دعم المجهود الحربي لقوات التحالف الدولي. [١]

٢- العلاقات السياسية الكويتية- القطرية ١٩٩١_ ٢٠٠٦:-

نجحت العلاقات الثنائية بين الكويت ودولة قطر والدول العربية الاخرى في تشكيل تحالف عربي قوي من اجل تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، ضم التحالف دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا، كما قامت تلك الدول بحشد قواتها البرية والبحرية والجوية في المملكة العربية السعودية والدول المجاورة الاخرى ، استعداداً لتحرير الكويت، في حين قام العراق بزيادة تحصيناته الدفاعية في الكويت استعداداً للمعركة الفاصلة التي اطلق عليها عاصفة الصحراء .[٢]

فشلت الجهود السياسية والدبلوماسية في اقناع العراق بإنهاء احتلاله مع الكويت، فقد شنت قوات التحالف الدولية هجوم جوي كثيف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في صباح ١٦ كانون الثاني عام ١٩٩١ ضد القوات العراقية في الكويت استمرت حتى ٢٤ شباط من العام نفسه لتبدأ بعد ذلك المعركة البرية لتحرير الكويت، واعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش وقف العمليات العسكرية من جانب واحد في ٢٦ شباط ، وأعلن العراق قبوله قرارات الامم المتحدة كافة والشروط القاسية التي تتضمنها تلك القرارات، والتي لم يكن للعراق الا الرضوخ لها دون قيد او شرط، لتنتهي رسميا أزمة تحرير الكويت في ٩ كانون الثاني ١٩٩١، كما قررت دولة قطر منح تسهيلات عسكرية لبعض الدول الصديقة بناءً على طلبها وتحقيقاً للأغراض وقرارات لاسيما تهدف اليها الدول الخليجية والعربية لاسيما بمسألة تحرير الكويت . [٣]

---

[١] محمد غانم الرميحي، اصداء حرب الكويت (ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه)، ط١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٧٤ .

[٢] عبد الحليم أبو غزالة، درع وعاصفة الصحراء، مطابع أخبار اليوم، القاهرة ، ١٩٩٥، ص١٣٠ .

[٣] جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات ، ١٩٩٧، ص٤٣٦_ ٤٣٧ .

عقد وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي للدول العربية الست مع مصر وسوريا اجتماعاتهم في القاهرة يومي ١٤ــ ١٥ شباط ١٩٩١، لتدارس إمكانيات التنسيق بين دولهم في المجالات الامنية والسياسية والاقتصادية، سعياً لبعث روح تضامنية جديدة بين الدول العربية، وذلك استنادا إلى عدد من المبادئ التي تم الاتفاق عليها نذكر منها :-

اولاً- الاستناد إلى مبادئ واهداف ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية .

ثانياً- النظر إلى مفهوم الأمن القومي العربي نضرة شاملة متعددة الابعاد .

ثالثاً- ان التعاون والتنسيق بين الاطراف المشتركة واي صيغة يتم التوصل اليها تكون مفتوحة للدول العربية كافة التي ترغب في الاشتراك .

رابعاً- احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية .

خامساً- ضرورة جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ولاسيما الاسلحة النووية .[١]

وفي يومي ٥_ ٦ آذار ١٩٩١ التقي وزراء خارجية مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومصر وسوريا في دمشق، واتفقوا على المبادئ والمرتكزات الأساسية التي تنظم التنسيق والتعاون بين الدول العربية بخصوص أمن الخليج عرف باسم (إعلان دمشق).[٢]

عاد الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين عام ١٩٩٢ على جزر الحوار وفشت الدبيل ومن اجل ذلك الخلاف كانت الكويت إحدى الدول الداعمة لإنهاء الخلاف بين الدولتين، لان تلك الخلافات الحدودية بين دول الخليج تؤثر سلباً في طبيعة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما وقفت المملكة العربية السعودية من اجل حل تلك

---

[١] البيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الدول الثمانية بالقاهرة ، ينظر: جريدة الاهرام، القاهرة ، ١٦ شباط ١٩٩١ .

[٢] مجلة التعاون، اعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية، العدد ٢٢، دمشق، ٦ آذار ١٩٩١، ص٤.

النزاعات، اذ ان قطر والبحرين منذ استقلالهما من بريطانيا عام ١٩٧١، عادتا في تقسيم الحدود بينهما من جديد ، كما وضعت جزر الحوار تحت السيادة البحرينية .[١]

أرادت الكويت ايجاد الحلول المناسبة من اجل حل تلك الخلافات بين البحرين وقطر، لكنها لم تنجح في تذويب تلك الخلافات، نُقلت القضية إلى محكمة العدل الدولية ورأت المحكمة انه ليس من حق اي من البلدين ان تمد بحرها الاقليمي إلى ما وراء خط الوسط، كما اقرت المحكمة نظرها في قضية الحدود القطرية_ البحرينية، وقبل ان تباشر المحكمة في قواعد ترسيم الحدود البحرية بين قطر والبحرين، بدأ عائديه المعالم البحرية المتنازع عليها وبعد التوصل إلى تبعية جزر حوار للبحرين وجزيرة جنان لقطر ، فأقرت المحكمة تبعية جزر مشتان وأم جاليد إلى البحرين الأمر الذي لم تدعِ به قطر.[٢]

كما وقع خلاف آخر بين قطر والمملكة العربية السعودية في ايلول عام ١٩٩٢على مركز الخنفوس، وان اكثر ما يثير الانتباه المشاكل الحدودية بين دول الاعضاء، إذ وصل النزاع إلى حد الاشتباك المسلح ،اعلنت قطر على اثر وقوع ذلك النزاع سحب قواتها من قوات درع الجزيرة[٣] ،التابعة للمجلس وتمت تسوية تلك الأزمة

---

[١] محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٢، ص٧١_٧٢.

[٢] ظافر محمد العجمي، آمن الخليج العربي(تطوره و اشكاليته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٣٨ .

[٣] قوات درع الجزيرة : هي القيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون ، كما انها قيادة عسكرية مشتركة مؤلفة من جيوش دول الاعضاء لمجلس التعاون الخليجي، انشئت تلك القوة عام ١٩٨٢ خلال الحرب العراقية_ الايرانية ، تهدف تلك القوة إلى حماية أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي وردع اي عدوان على تلك الدول، تتألف قوات درع الجزيرة من فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها وهي (المشاة والمدرعات والمدفعية وعناصر الدعم القتالي)، وأغلب جنود القوة هم من السعودية مع أعداد أصغر من باقي الدول، وبهذه القوة فإن القدرة القتالية لقوات درع الجزيرة تؤهلها فقط لخوض حرب دفاعية، ومن ثم جرى تطويرها عام ٢٠٠٦ إلى قوات درع الجزيرة المشتركة وعززت بجهد بحري وجوي لرفع كفاءتها القتالية . للمزيد ينظر: كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت ، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠١، ص٣١٢ ؛ موسى القلاب، قوات درع الجزيرة بين التطوير وإعادة الهيكلة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٨، ٢٠٠٦، ص٥٩ ؛ صحيفة الرأي العام، العدد ٧٨٨٩ ، ٣ تشرين الثاني ١٩٨٥ ؛ مجلة اليوم السابع ، العدد ٧٨ ، السنة الثانية ، باريس، ٤ تشرين الثاني ١٩٨٥ ، ص ١٩.

بالوساطة المصرية، غير ان ذلك لا يعني أن الخلافات الحدودية قد سويت وانما لا تزال تؤثر في تماسك المجلس، ولعل ما يثير الانتباه ايضاً ان المجلس لم يستطع ان يقف موقفاً صلباً بإزاء النزاع بين إيران والإمارات حول جزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. [١]

عاد الخلاف بين قطر والبحرين حول جزر حوار والفشوت (فشت الديبل، فشت العظم) كعامل توتر محلي وإقليمي خلال عقد التسعينات، ولما لم يكتب النجاح للوساطة الكويتية والسعودية رفعت دولة قطر هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٤، ورفضت البحرين ذلك التوجه بحجة أن محكمة العدل الدولية ليس من اختصاصها النظر في النزاع، وعندما قضت المحكمة باختصاصها في هذا الأمر، وافقت حكومة البحرين، إلا أنها طالبت بضم منطقة الزبارة إلى ملف الدعوى على أساس أنه كان لها حق السيادة على هذه المنطقة منذ القرن الثامن عشر، وإلى جانب هذا أيد رئيس المحكمة العليا في البحرين بعدم شرعية اللجوء إلى محكمة غير إسلامية لتنظر في نزاع بين طرفين مسلمين .[٢]

لعبت الكويت عام ١٩٩٥ دوراً في المساعدة لحل قضية بين دول مجلس التعاون الخليجي هي مسألة الجزيرة القطرية التي اثارت الكثير من الخلافات بين دول المجلس، بسبب انتقادها اللاذع وبشكل غير مسبوق اعلاميا للأنظمة والاسر الحاكمة في الخليج وعموم الدول العربية ، فان قطر تعمل بسياستها إلى الاستقرار ودورها السياسي في رسم السياسة الخارجية الاقليمية والدولية على نطاق متحضر.[٣]

---

[١] جمال زكريا قاسم، النزاع العربي الايراني حول جزر أبو موسى والطنبين، مجلة المؤرخ العربي، العدد١، إصدار اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة ، ١٩٩٢، ص٣ .

[٢] محمد عبد الرحمن العسومي، واقع ومستقبل الرخاء الاقتصادي في دول مجلس التعاون، دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة،(د.ت)، ص٣٤ .

[3] J. Abadi, Qatar's Foreign Policy: The Quest for National Security and Territorial Integrity, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies ,Volume 63, Number 3, 2009, p 443.

اتخذت قطر من خلال سياستها الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، سياسة دبلوماسية لتوسيع نطاق علاقاتها الاقليمية والدولية ، وفي عام ١٩٩٦ بدأت قطر بعلاقاتها مع إسرائيل، عندما سمحت قطر لإسرائيل فتح مكتب المصالح السياسية والتجارية في الدوحة، الأمر الذي جعلها اول عضو في مجلس التعاون الخليجي يقدم اعترافاً واقعياً بإسرائيل، وكان ذلك الاعتراف من اجل تغطية مصالح دول مجلس التعاون الدولية ، وفي حقيقة الأمر ان ازمة الخليج الثانية غيرت الكثير من المعادلات الجيوسياسية في الخليج، دخلت قطر شأنها شأن دول الخليج الاخرى مثل الكويت والإمارات في معاهدات دفاع مشترك مع الولايات المتحدة التي تركت تأثيرا مشترك على دول مجلس التعاون الخليجي، حتى ان قطر اثارت سؤالا حول جدوى بقاء قوات درع الجزيرة التي نالت نصيبا وافرا من النقد من قبل رئيس وزراء خارجية قطر، فقد حدثت خلافات سعودية_ قطرية، لاختيار الامين العام للمجلس عام ١٩٩٦، في حين اختارت القمة الخليجية في مسقط امیناً عاماً سعودي للمجلس بدلاً من المرشح القطري، فاحتج أمير قطر على ذلك وقاطع الجلسة الختامية في ذلك الوقت لقمة مسقط الخليجية.[١]

ساعدت الكويت دولة قطر في عام ١٩٩٧ بانطلاقة قناة الجزيرة القطرية ، فهي تعتبر الاداة الاعلامية واداة من ادوات السياسة الخارجية القطرية بحكم ملكيتها للدولة، رغم انها مستقلة اداريا وماليا، وتعتبر ثورة في عالم الاعلام السياسي على الصعيد الخليجي والعربي والدولي، والتي كان لها دوراً ايجابياً وسلبياً في علاقة قطر الخارجية، لاسيما في المنطقة العربية وتحديا لدول التي لها خلاف معها من دول مجلس التعاون.[٢]

وفي عام ١٩٩٨ في قمة أبوظبي قرر المجلس الاعلى عقد دورات استثنائية بناء على دعوة الكويت وتأييد العضو الاخر دولة قطر، إذ حضر المؤتمر ثلث الاعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع دول

---

[١] مروان اسكندر، موقع قطر في الاستراتيجية الأمريكية، M.I.ASSOCIATE، بيروت، ١٩٩٧، ص٩٤_ ٩٥.

[٢] وحيد عبد المجيد، قناة الجزيرة الفضائية، المصدر السابق، ص ٢١.

الاعضاء الحاضرة المشتركة في هيئة تسوية المنازعات التي تتبع المجلس الاعلى في كل حالة حسب طبيعة خلاف النظام الاساسي .[١]

قامت قطر عام ٢٠٠٠ بعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بناء أكبر قاعدة جوية في الشرق الاوسط على خليج العديد ، كانت على ما يبدوا انها تتهيأ لاستقبال الوجود الأمريكي في تلك القاعدة الجوية، لان من المتوقع لها ان يخلي الوجود الأمريكي قواعده من المملكة العربية السعودية ، وفي عام ٢٠٠١ وجدت الوساطة الكويتية صيغة حل للخلافات القطرية_ السعودية برعاية الشيخ جابر الأحمد الصباح وتم التوصل إلى اتفاقية ترسيم الحدود البرية والبحرية وبشكل نهائي وأغلق بموجبها ملف الخلاف بين قطر والسعودية الذي دام اكثر من ٣٥ عاما .[٢]

أصدرت محكمة العدل الدولية في ١٦ اذار عام ٢٠٠١ حكمها التاريخي على وضع حد لنهاية الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين الذي تجدد لعدة مرات، واقرت المحكمة في حكمها بتبعية جزر حوار وجرادة لدولة البحرين والزبارة وجزيرة جنان بما فيها فشت الديبل لدولة قطر، كما وضعت المحكمة خط لترسيم الحدود البحرية يمتد من نقطة في شمال غربي الديبل ويلتقي عند نقطة معدلة، وتستمر الحدود على هذا الخط المعدل حتى تلتقي مع خط المياه الاقليمية لقطر والبحرين وإيران [٣]، رحبت البحرين وقطر بقرارات محكمة العدل الدولية، الذي حسم النزاع الحدودي بين الدولتين، على الرغم من محاولات دولة الكويت والمملكة السعودية في انهاء تلك الخلافات، واعتبرت تلك الحلول بداية جيدة للعلاقات بين البلدين ولمصلحة الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن الخلافات بين قطر والسعودية، قامت الكويت بإغلاق مكتب قناة الجزيرة

---

[١] الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، دولة قطر مستقلة وذات سيادة في منطقة الشرق الاوسط، ٢٠٢٢.

[٢] جمال عبد الله ، السياسة الخارجية لدولة قطر (١٩٩٥_٢٠١٣) دوافعها واستراتيجيتها، ط١، الدار العربية للعلوم داشرون، بيروت، ٢٠١٤، ص١٣٥ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ١٣٦_ ١٣٧ .

القطرية رداً على اساءة القناة للأسرة الحاكمة في الكويت، على أن أغلاق القناة كما عبر المسؤولين لا يعبر بأي شكل من الاشكال على توتر العلاقة بين الكويت وقطر .[١]

بدأ التشغيل الرسمي للقاعدة عام ٢٠٠٣، هذه القاعدة التي اسستها قطر لتصبح ثاني اكبر قاعدة جوية امريكية خارج حدود الولايات المتحدة من اجل تقوية صلاتها مع الدول الخليجية، ان الاحتلال العراقي للكويت اكد ضعف الدول الخليجية الصغيرة واقتنع أمير قطر ان الولايات المتحدة هي وحدها القادرة والمستعدة لتوفير الامن النهائي، بالتالي ابتعدت قطر عن الاعتماد التقليدي على المملكة العربية السعودية، هذا فضلاً عن النزاعات القائمة بينهم والتي اثبتت عدم جدواها لدولة الكويت، فأقامت قطر علاقات مع الولايات المتحدة من خلال انشاء قاعدتين امريكيتين كبيرتين في قطر، كانت الاولى قاعدة العديد الجوية التي تؤوي القيادة المركزية الأمريكية التي قادت الحرب على العراق والثانية معسكر السيلية الذي يستضيف اكبر قاعدة امريكية للتخزين المسبق للأسلحة خارج الولايات المتحدة وبوجود تلك القواعد تمكنت قطر من ضمان امنها وامن دول الخليج وبناء سياسة خارجية مستقلة .[٢]

عارضت الكويت الخلافات بين دول اعضاء المجلس وسعت إلى ايجاد حلول مناسبة لها، كما ان الكويت وجدت في الاتفاقيات بين قطر والدول الخارجية ان تأتي من تعقل وتأني، كما اكدت على أمن الخليج العربي بأنه ليس حماية الملاحة فيه وحماية مياهه وممراته بقدر ما هو حماية دول المنطقة من العبث بأمنها واستقرارها وحماية الانظمة القائمة في هذه الدول من التدخل الاجنبي فيها مهما كان مصدره واسلوبه .[٣]

أوضح الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أهمية هذا الأمر بالنسبة للمنطقة، وأكد على ضرورة الحفاظ على أمن الخليج وازدهاره، وجعله بعيدا عن المنازعات والصراعات، وان

---

[١] راشد توفيق أبو زيد، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، مطابع البيان التجارية ، دبي، ٢٠٠٢، ص ٢٣٩_ ٢٤٠ .

[٢] عماد مؤيد المرسومي، الدور القطري فوضى برائحة الغاز، ط١، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص٦٢_ ٦٣ .

[٣] مركز الخليج للدراسات العربية، التقرير السياسي، العدد٧، مركز الخليج للدراسات العربية، الشارقة، ١٩٨١، ص٦ .

يكون هناك وسائل للتنسيق والتعاون بين دول المنطقة بعيدا عن الاحلاف والارتباطات السياسية والعسكرية ، [١] قائلا: **((إن أمن الخليج قضية مطروحة ، وليس موجهاً ضد احد بالذات، ولكنه ضد من يحاول المساس بأمن الخليج، لقد شاء الله ان يهبنا الثروة الكبيرة، ونحن دول صغيرة متفرقة، واذ استمر حالنا بهذه الصورة، فإن مصادرنا ستصبح معرضة للعبث بها، وفي الحقيقة نحن أمام واحد من الخيارين، فنحن اما نقبل بما هو قائم ونستمر في هذا الطريق دون أن نحاول أن نستثير شهية الدول الطامعة فينا وفي ثروتنا، وأما أن نفرض وجودنا عن طريق تقوية انفسنا وتوحيد جهودنا لخلق تيار موحد، يستطيع ان يواجه أية تحديات وأية استفزازات قد تتعرض لها في المستقبل))**.[٢]

وفي عام ٢٠٠٤ قامت الكويت بمحاولة جديدة لتسوية الخلاف السعودي- القطري بتنظيم اجتماع في مونتي كارلو بين أمير قطر وأمير منطقة الرياض سلمان بن عبد العزيز ورغم الترحيب بنتائج اجتماع الكويت الا ان العلاقات بقيت متوترة بين الطرفين، وفي ١١ حزيران عام ٢٠٠٥ قام رئيس الوزراء الكويتي صباح الأحمد الصباح بزيارة قصيرة إلى السعودية، بهدف تنقية الاجواء بين السعودية وقطر، وصادفت زيارته اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في السعودية، فكانت للوساطة الكويتية اثر في انهاء تلك الخلافات من اجل بناء خط انابيب غاز من قطر يمر عبر اراضي المملكة العربية السعودية. [٣]

نلاحظ أن سياسة الكويت وقطر تخلو في الغالب من الخلافات الحقيقة، إذ لا توجد خلافات جوهرية بين البلدين، لكن توجد وساطة هادفة الى انهاء خلافات قطر الحدودية مع البحرين والمملكة العربية السعودية، فـ رغم دور الكويت الحيادي الا انها لم

---

[١] ر. ك. رمضاني، الامن في الخليج، تر: كمال رفيق الجراح، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، ١٩٨٢، ص١٦ .

[٢] وزارة الاعلام والثقافة القطرية ، مجموعة الاحاديث الصحفية لحديث حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد، منشورات وزارة الاعلام والثقافة ، الدوحة، ١٩٩٠، ص ٦٨.

[٣] صحيفة إيلاف الكويتية ، الكويت في مهمة توفيقية بين السعودية وقطر، العدد ١٤٨١، ١١ حزيران ٢٠٠٥ ، ص ١٢ .

تؤيد قطر في تلك الخلافات وعملت جاهدة لحل النزاعات السياسة بين الدول الخليجية بشتى الطرق والوسائل لما لهذه الخلافات من أثر سلبي على وحدة الصف الخليجي والعمل المشترك، وهذا لا يعني أنها لا تؤيد قطر في خلافاتها، إذ نجدها ساندتها من أجل الحصول على استقلالها من الاتحاد التساعي للإمارات العربية ، ونجحت في جمع جهودها لحصول قطر على الاستقلال، كما كان للزيارات الوافدة بين الطرفين أهمية كبيرة لتقوية الروابط الوثيقة بينهما .

ثانياً- السياسة الاقتصادية والثقافية الكويتية _ القطرية :-

انتهجت الدولتان الكويتية والقطرية على اثر العلاقات الثنائية بينهما نهجاً اكد على ضرورة الاهتمام بالمصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين في اطار مجلس التعاون الخليجي ، إذ وقعت الدول الخليجية على اتفاقية اقتصادية عام ١٩٧٥ لأنشاء مركز لتدريب الكوادر الفنية للدول الخليجية لتطوير صيد الاسماك في المنطقة .[١]

اشتركت قطر في المشاريع الاقتصادية الخليجية، وعقدت دولة الكويت اجتماعات في بداية كانون الثاني عام ١٩٧٦ وفي هذه الاجتماعات تم تأسيس شركة الملاحة العربية المتحدة والتي اصبح مقرها دولة الكويت ، وقعت على هذه الاتفاقية فضلاً عن الكويت وقطر كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين .[٢]

شاركت الكويت وقطر باجتماعات اللجنة الاقتصادية التي عقدت بالدوحة في ١٠ ايار ١٩٧٦، وحضر هذا المؤتمر دول عربية تقع في قارة اسيا كما حضرته عدة منظمات دولية منها منظمة الزراعة، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للبيئة.[٣]

---

[١] جريدة السياسة، الكويت، العدد الصادر في ١٩ حزيران ١٩٧٥، ص٢٢ .

[٢] محمد عبد ناجي، مستقبل التعاون الاقتصادي الخليجي في مجال الملاحة والنقل البحري، في كتاب: مستقبل الخليج العربي واستراتيجية العمل العربي المشترك، الكويت، ١٩٨٢، ص١٠٤ .

[٣] جريدة السياسة، الكويت ، العدد الصادر في ١١ ايار ١٩٧٦، ص١٢ .

وفي عام ١٩٧٧ اشتركت الكويت وقطر في المؤتمر الذي عقد في الدوحة في ٢٧_ ٢٩ نيسان وذلك للتنسيق بين الادارات البريدية في دول الخليج العربي، كان الهدف من هذا المؤتمر اقامة مشروع اتحاد بريد لدول الخليج العربي .[١]

كما قامت الكويت وقطر عام ١٩٧٨ بالاشتراك في المؤتمر المتعلق بحماية البيئة ومنع تلوثها بالمواد الضارة المختلفة، وعقد هذا المؤتمر في الكويت في ٢٤ نيسان، ونصت الاتفاقية على انشاء المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية، وطرق مكافحة التلوث في منطقة الخليج .[٢]

اشتركت الكويت وقطر كذلك في المؤتمرات واللقاءات والاجتماعات للاتفاق على التعاون الاقتصادي والتربوي والاعلامي بين الدولتين، وقد عقدت تلك الاتفاقية في الكويت ١١_ ١٢ كانون الاول عام ١٩٧٨، وبعد توقيع الاتفاقية اصبح تنظيماً في العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، والتي ادت إلى تطويرها لدرجة كبيرة ، وأكد هذا المؤتمر على التعاون الاقتصادي بين الدولتين، ويعمل الطرفان على اقامة تعاون اقتصادي وتجاري وفني بينهما واهم بنود الاتفاقية هي :

١- إزالة ما من شأنه اعتراض حرية ممارسة مواطني كل بلد النشاط الاقتصادي والتجاري واستثمار رؤوس الأموال، وتملك العقار والأسهم والشركات في البلد الآخر، وفقاً للضوابط وبالطرق والإجراءات التي يتم الاتفاق عليها بين حكومتيهما، وتشكل لجنة لاسيما لاقتراح توصيات بشأن هذه الضوابط والطرق والإجراءات ترفعها للحكومتين خلال مدة لا تزيد عن ستة أشهر على أن تبدأ عملها خلال شهرين من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.

---

[١] جريدة السياسة ، الكويت ، العدد الصادر في ٣٠ نيسان ١٩٧٧، ص١٤ .

[٢] صحيفة القبس، العدد ٢١٣١، الكويت، ٢٤ نيسان ١٩٧٨، ص ٣٤ .

٢- توحيد السياسة لاسيما بالنظم والتعرفة الجمركية والشركات التجارية وتوفير السلع والمواد الغذائية .[١]

٣- توحيد التشريعات لاسيما بحماية الصناعات المحلية.

٤- تشجيع قيام المشروعات المشتركة بين مواطني البلدين .[٢]

وفي المجال التعاون التربوي والفني بين الكويت وقطر لتوثيق الصلات بين البلدين ومؤسساتها التربوية والعلمية والفنية تضمنت ما يأتي :

١- تحقيق مستويات تربوية وتعليمية متماثلة عن طريق توحيد المناهج الدراسية وتبادل التجارب والخبرات في تلك المجالات .

٢- تشجيع اللقاءات الاخوية بين الهيئات العلمية والطلابية والكشفية وتبادل الزيارات، وتنظيم الرحلات الاستطلاعية والعلمية.

٣- تبادل الكتب والمطبوعات والنشرات العلمية والمنتجات الفنية وكل ما من شأنه تعزيز التعريف بتطوير البلد الاخر .[٣]

٤-يوفر كل من الطرفين في حدود الامكانيات المتاحة فرصة التدريب في شتى المجالات التربوية والفنية لمتدربين من البلد الاخر.

٥-تخصيص عدد من المنح الدراسية لطلاب الطرف الاخر في مراحل التعليم الجامعي والفني ومعاهد التربية .

٦-العمل بين الدولتين على تنسيق وتطوير مؤسسات التعليم العالي ومراكز التدريب الفني والبحوث بين البلدين .[٤]

---

[١] محمد حسن العيدروس، الأمن السياسي لدول مجلس التعاون، ط١، دار المتنبئ للطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، ١٩٨٤، ص٨٩ .

[٢] جريدة السياسة، الكويت، العدد الصادر في ١٢ كانون الاول ١٩٧٨، ص١٢ ؛ جريدة الرأي العام، الكويت، العدد الصادر في ١٢ كانون الاول ١٩٧٨، ص ٩ ؛ جريدة العهد، قطر، العدد الصادر في ١٢ كانون الاول ١٩٧٨ ، ص٢٢ .

[٣] جريدة صوت الخليج، الكويت ، العدد الصادر في ١٢ كانون الاول ١٩٧٨، ص١٧ .

[٤] عبدالله يعقوب بشارة، المصدر السابق، ص٩٣ .

٧-تشجيع التعاون والتبادل في مجال المكتبات والادوات والمعدات العلمية والاجهزة والوسائل التعليمية والمعارض الفنية .

٨-توحيد الامتحانات في البلدين لوضع نظام خاص موحد لمعاجلة الشهادات الدراسية بمختلف مراحل التعليم العام والفني والتعليم العالي.[١]

ولتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين قامت الدولتين الكويتية والقطرية عام ١٩٨٠ بتوثيق الروابط بينهما للتحقيق والتنسيق بين المشروعات الاقتصادية والتنموية ، كما شاركت الكويت وقطر في المؤتمر الخامس لوزراء التربية والتعليم والمعارف لدول الخليج العربي الذي عُقد في الكويت في ٣٠ ايار من العام نفسه .[٢]

أثبتت قمة دول مجلس التعاون في الكويت أن ما يجمع شعوب المنطقة وقياداتها أكثر مما يفرقها وأغلبها دول ذات مساحات صغيرة وكثافة سكانية قليلة وثروة نفطية غزيرة كدولة الكويت وقطر ، وتدرك أنها مطمع للطامعين الكبار سواء من أفيال المنطقة أو من وراء البحار، وهذه تعتبر أسباباً كافية لتلاحم هذه الدول وليس المطلوب النتائج بل المطلوب هو تعاون في الحد الأدنى يعتمد على الأساسيات الأمنية بكل مفردات الأمن، وتأمل شعوب المنطقة أن تنتقل دولهم من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل ثم الاندماج.[٣]

تتحقق الوحدة الاقتصادية للبلدين من خلال تحقق المواطنة الخليجية التي تنوي دول الخليج استكمال بناء مشاريع استراتيجية، مثل قيام البنك المركزي والعملة الموحدة والاتحاد الجمركي، إلى جانب مشاريع حيوية مثل الربط الكهربائي ومشروع شبكة الغاز،

---

[١] جريدة السياسة ، الكويت، العدد الصادر في ١٢ كانون الاول ١٩٧٨، ص٢٥ ؛ جريدة صوت الخليج، الكويت، العدد الصادر في ١٢ كانون الاول ١٩٧٨، ص٣٣ .

[٢] جريدة السياسة، الكويت، العدد الصادر في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٠، ص٣ ؛ جريدة الموافق، البحرين، العدد الصادر في ١١ شباط ١٩٨٠، ص١٣ .

[٣] عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي، دار ناشري للنشر الالكتروني، جامعة أم القرى ، ٢٠١٢، ص٦٧.

ومشروع سكة الحديد التي تربط دول الخليج، ومشروع الاستخدام السلمي للطاقة النووية [١]، ولم يكن الجانب الأمني في الخليج والوضع السياسي في المنطقة غائبين عن القمم الخليجية مؤخراً إلا أن الملف الاقتصادي أصبح دائماً هو الأبرز الذي بات يرفع سقف طموح المجلس في التقارب وتحقيق أعلى درجة من المواطنة الخليجية التي تساوي بين مواطني الدول الأعضاء في التنقل والحق الوظيفي والاستثماري وحقوق التقاعد والتأمين الاجتماعي حينها تقدم دول المجلس على اتخاذ تدابير أمنية مشتركة .[٢]

اختلفت وجهات النظر حول سبل واليات التكامل الاقتصادي وتحديثها بين دول مجلس التعاون ، إذ تجسد الخلاف حول وثيقة التنمية الموحدة لدول المجلس والتي تضمنت دعوة الانتقال إلى اعلى شكل من اشكال التكامل فيما بين دول المجلس، نحو انشاء سوق خليجية مشتركة، ورفع مستوى التعليم ولاسيما الفني والمهني .[٣]

ترى قطر أن ضرورة احالة الوثيقة إلى جهة مختصة في مجال التخطيط لمراجعتها واعادة وصياغتها ووضع آلية مشتركة لتطوير العمل الخليجي، في حين حددت الكويت تصوراتها حول التوجهات المستقبلية الموحدة لمسيرة التنمية في دول المجلس في ضرورة تعزيز القدرات الدفاعية والامنية الوطنية والخليجية جنباً إلى جنب مع القدرات الانمائية، وترسيخ جوانب التكامل الاقتصادي الخليجي، فضلاً عن التنسيق بين خطط التنمية في دول المجلس، وتبني برامج الاصلاح الاقتصادي لمواجهة العجز في الموازنات العامة لدول المجلس والحرص على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[٤]

أما في اطار مجلس التعاون الخليجي فقد وقعت قطر مع دول مجلس التعاون العديد من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي، اهمها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي اقرتها القمة الثانية لمجلس التعاون في عام ١٩٨١، والتي جاءت لتحديد المنهاج الاقتصادي

---

[١] محمد نصر مهنا، قطر التاريخ السياسة والتحديث، المصدر سابق ، ص٥٣ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٦١ .

[٣] محمود علي الداود، المصدر السابق، ص١٢٤ .

[٤] محمد نصر مهنا، قطر التاريخ السياسة والتحديث، ص٣٢٧ .

لمجلس التعاون في مختلف تفضيلاته، إذ تطرقت موادها المختلفة إلى معالجة قضايا التبادل التجاري وانتقال الاموال والافراد وممارسة النشاط الاقتصادي [١]، فضلاً عن التنسيق الانمائي والتعاون الفني، والتنسيق الفني والصناعي والزراعي، ودعم المشروعات المشتركة والنقل والمواصلات، زد على ذلك التعاون المالي والنقدي والتعاون الجمركي والاسكان والشؤون البلدية ، ثم التعاون والتنسيق في مجل الاتصالات .[٢]

وفيما يتعلق بالتعاون النفطي بين دول المجلس في مجال الانتاج النفطي، فقد تبنى وزراء النفط في دول المجلس سياسة انتاجية نفطية هدفها توفير الامن النفطي لدول المجلس وتحقيق حالة التضامن في حالة تعرض احدى دول المجلس الست لظروف طارئة تؤدي إلى قطع انتاجها وذلك في اجتماع لهم عُقد في الرياض في كانون الثاني ١٩٨٢، ونص الاتفاق على أن الكميات المقرضة لا تحسب من الحصة الانتاجية للدولة المقرضة داخل الاوبك اذا كانت عضواً فيها، وانما تدخل في حساب حصة الدولة المقترضة .[٣]

كانت تجارة قطر مع دول مجلس التعاون مثيله لتجارة الكويت، كما هو الحال بالنسبة لدولة الكويت، ولاتزال حصة دول المجلس في اجمالي الصادرات والواردات القطرية ضئيلة ، كما هو الحال بالنسبة للكويت ايضا، في حين شهدت الواردات القطرية من دول المجلس زيادة عام ١٩٨٥_ ١٩٨٧ بنسبة ٦.٢٢% إلى نسبة ١٣.٩٠% ، في حين

---

[١] محمد رضا فودة ، الأمن القومي للخليج العربي، الصلاح للدراسات السياسية والانتاج الاعلامي، القاهرة، ١٩٩١، ص١٣ ؛ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الذكرى الاولى لمجلس التعاون الخليجي، مطابع الاوفست الاهلية، الرياض، ١٩٨٢، ص ٩_ ١١ .

[٢] خالد عبد القادر، التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الانجازات والعقبات، للمزيد ينظر الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/files/gccpath/2015/01/2015114111914285936.htm

[٣] الصناعة البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي لعام (١٩٨٤_ ١٩٨٥)، ط١، المؤسسة العربية للإعلام، أبو ظبي، ١٩٨٥، ص١٧٥ .

تراجعت وارداتها بنسبة ٥.٢٦% ، والكويت بنسبة ٦٥.٤٢% من وارداتها اما صادراتها حوالي ٥٧.٤٨% خلال الاعوام ١٩٩٢_ ١٩٩٣.[١]

وعلى اثر التعاون بين الدولتين الكويتية والقطرية، قامت قطر بالإعلان عن وجود دراسة تقوم بها المؤسسة العامة القطرية للبترول بالتعاون مع منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية لتزويد دول مجلس التعاون الخليجي بالغاز القطري، كما اعلنت قطر عن تعاملها مع دول اوربية بخصوص تسويق انتاج شركة رأس الغاز، واشارت الصحافة القطرية عن امكانية تصدير الغاز القطري عن طريق الانابيب ، فان اسعار النفط تحسنت لدولة قطر عام ٢٠٠٠ في حصة السوق الاوربية ولدول الخليج العربية.[٢]

وفي ما يتعلق بالاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون فقد ضل يعاني الصعوبات، إذ تواجه دول مجلس التعاون الخليجي الكثير من العراقيل لقيام الاتحاد النقدي لأنها تتعرض لتقلبات حادة في أسعار النفط مما يهدد ايراداتها النفطية ودخولها القومية بتذبذبات مستمرة ، فهذا بحد ذاته يشكل خطراً لأن الطلب العالمي وسعره يحدد بالأسواق العالمية ولا يزال النفط يساهم بمعدل يصل إلى ثلث الانتاج المحلي الاجمالي أي حوالي ٧٥% من إيرادات حكومتها السنوية [٣]، لذا فأن صادرات الكويت من النفط الخام عام ٢٠٠٦ بلغت ٥٥,٦٥٨ مليون دولار، اما قطر فبلغت حوالي ١٧,٨٣٨ مليون دولار، لذا توجب على هذه الدول ان لا تعتمد اعتمادا كلياً على النفط والتوجه نحو القطاعات غير النفطية وخلق قوة عمل محلية متنامية لأنها تعاني من نسبة العمالة الوافدة .[٤]

---

[١] روبرت. إ. لوني، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي، ٢٠٠٤، ص٧ .

[٢] صحيفة القبس ، العدد ٧٧٦٤، الكويت ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٩٥، ص ١٧ .

[٣] محمد نصر مهنا، قطر التاريخ السياسة والتحديث ،المصدر السابق، ص٢٠١ .

[٤] أيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات، بحث منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٩، ص٧٩ .

جدول رقم (٥) الصادرات النفطية للدولتين لعام ٢٠٠٦ [١] .

الصادرات النفطية لدولة الكويت ٢٠٠٦	الصادرات النفطية لدولة قطر ٢٠٠٦
٥٥,٦٥٨	١٧,٨٣٨

يتبين من الاجتماعات والمؤتمرات التي شاركت بها كل من الكويت وقطر ، إنها كان لها الأثر الرئيس في النهوض باقتصاد البلدين لأن تلك المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات والاتفاقيات أعطت التزاماً واقعياً بين الطرفين ، وذلك لالتزام كل من الكويت وقطر بتلك البنود التي تنص عليها الاتفاقيات، كان الهدف الأساس منها النهوض بالواقع الاقتصادي الخليجي من جهة والانتفاع المشترك من جهة أخرى ، كما نلاحظ مساعي الكويت في تذويب الخلافات بين قطر والبحرين ، وقطر والسعودية لمصالح اقتصادية للحصول على أنابيب الغاز القطرية عبر الاراضي السعودية إليها، بالرغم من عدم انصاف الكويت في خلافاتها إلا انها سعت جاهده لتبعد تلك الخلافات عن قطر ، ومنحها ثقة الدول الخليجية في التعاملات الدولية معها .

كما نجد أن الاتفاقيات لم تكن في الجانب السياسي بين البلدين فحسب، إنما كانت في الجانب الاقتصادي والثقافي ايضاً من خلال بنود التزم بها الطرفان المتعاقدان لتوثيق الصلات وتعزيز المستويات التربوية والسعي من قبل كلا الطرفين لتوفير فرص التدريب التربوي والفني بعدة وسائل ، وبشكلٍ عام نجد قلة التعاون في الجوانب الثقافية بين البلدان الخليجية، إلا أن هذا لا يعني خلوها منها فاستطاعت إيجاد واجهه جميلة للثقافة في الخليج العربي .

[١] منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) ، تقرير الأمين العام السنوي الثالث (٢٠٠٦) .

الفصل الرابع

العلاقات الكويتية السياسية والاقتصادية والثقافية تجاه سلطنة عُمان

المبحث الأول

سياسة الكويت الخارجية تجاه سلطنة عُمان

لم تكن العلاقة مع سلطنة عُمان تتسم بالود والصفاء بشكل مستمر بالرغم من توسط الكويت في أكثر من مرة لحل مشاكل سلطنة عُمان ، لا سيما مشكلتها مع الجمهورية اليمنية، بل ان الكويت ساندت سلطنة عُمان وقدمت لها المساعدات في فترات مختلفة، وساندتها في انضمامها إلى جامعة الدول العربية وإلى هيئة الأمم المتحدة، ولكن العلاقات بينهما بقيت متذبذبة وغير مستقرة إذ مرت بمراحل وهي:-

أولاً : البعد التاريخي للسياسة الكويتية – العُمانية :-

كانت العلاقة وطيدة بين الدولتين على امتداد تاريخي منذ زمن بعيد، على الرغم من انه لا توجد بين البلدين حدود مشتركة [1]، لكن هذا لا يعني عدم وجود خلافات حدودية بينهما، كما ان العلاقات المتميزة التي ظلت قائمة بين عُمان والقاهرة منذ عهد أنور السادات[2] لم تكن محببة لدى الكويتيين، فضلاً عن أن

---

[1] ينظر: ملحق رقم (٨) ، خارطة دول مجلس التعاون الخليجي ، نقلاً عن: عبد القادر حمود عبد العزيز القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، مطابع رينودا الحديثة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، ٢٠٠٨، ص ١٤٨ .

[2] محمد أنور السادات (١٩١٨_١٩٨١) : هو ثالث رئيس للجمهورية المصرية، ولد في محافظة المنوفيه في مصر، تولى الحكم عام ١٩٧٠، اشتهر السادات بقوته وصراحته وذكائه وحكمته السياسية وحبه لمصر واستطاع ان يخرجها من دائرة الحروب والدمار للتنمية والانفتاح واعاد اسمها التاريخي العريق، دخل المدرسة الحربية عام ١٩٣٥، تخرج منها برتبه ملازم ثاني عام ١٩٣٨، كما انه شارك في تنظيم الضباط

الكويت كانت تحتضن القوى المعارضة لسلطنة عُمان والمتمثلة في الجبهة الشعبية لتحرير عُمان طوال عقد الستينات وحتى منتصف السبعينات[١]، كما ان عُمان واجهت معارضة مسلحة من أجل اصلاح النظام السياسي وتحقيق العدالة والكرامة الإنسانية لكل المواطنين واقامة نظام ديمقراطي في حقبة سلطانها سعيد بن تيمور[٢]، على الرغم من انها كانت على علاقة صداقة مع الحكومة البريطانية عام ١٩٥١، ففي حزيران عام ١٩٥٥ تقدم مجموعة من المواطنين العُمانيين للسلطان بعريضة تطالب بتشكيل هيئة تأسيسية لوضع دستور يراعي مصالح الشعب وينظم اقتصاد البلاد ويكفل الحريات السياسية، وإيجاد نوع من الحكم الديمقراطي والعدالة.[٣]

انضمت الكويت إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٥٨، وبدأت في التعاون مع سائر البلدان العربية، ويعتبر انضمامها مرحلة جديدة من التعاون مع الدول

الاحرار عام ١٩٥٢، شن حرب اكتوبر ٧٣ على اسرائيل، كما قام بتوقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل، كما انه كُرم واخذ جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٨، أغتاله تنظيم الجهاد على يد خالد الاسلامبولي عام ١٩٨١. للمزيد ينظر: أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الاسلامي، أنور السادات: شخصيته وعصره دراسة محايدة ، ج١٠، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٩٠، ص٣٠ ؛ ميسون عباس حسين ، الانفتاح الاقتصادي وأثاره في عهد الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧٠_ ١٩٨١) دراسة تاريخية ، بحث منشور بمجلة كلية التربية الاساسية ، العدد ١٠٤، الجامعة المستنصرية ، مج ٢٥ ، ٢٠١٩، ص١٣٦٧.

[١] محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية- الخليجية (معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة ١٩٧١-٢٠١٨)، ص٧٦ .

[٢] سعيد بن تيمور (١٩٣٢-١٩٧٠): هو ابن السلطان تيمور بن فيصل درس الانكليزية والأوردية في الهند، ودرس العربية في بغداد، عاد بعدها إلى عُمان ليصبح رئيساً للوزراء مما أكسبه خبرة في ادارة شؤون الدولة . للمزيد ينظر: رياض نجيب الريس، ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠-١٩٧٦ ، ط ٥ ، مركز طروس لدراسات الشرق الاوسط، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٦ .

[٣] سعيد سلطان الهاشمي، التغيير في عُمان(بين سلطة الدولة ودولة السلطة)، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، ٢٠١٧، ص١٠ .

العربيــة وســائر دول الخلــيج العربــي، إذ يعتبــر ذلــك التعــاون نوعــا مــن الوحــدة الشــاملة والحنكة السياسية في ضل النظام الخليجي والاقليمي والدولي.[١]

لــم يطبــق نظــام الحمايــة علــى عُمــان لكنــه طبــق علــى امــارات الخلــيج الأخــرى خــلال مئــة وخمســين عــام مــن الوجــود البريطــاني فــي المنطقــة، وكانــت دولــة الكويــت إحــدى الــدول الخليجيــة التــي طبــق عليهــا نظــام الحمايــة نتيجــة الاتفاقيــات التــي عقــدتها معهــا مســبقاً، اســتقلت فيمــا بعــد دولــة الكويــت عــام ١٩٦١ وظلــت ســلطنة عُمــان دولــة مستقلة علــى الــرغم مــن ارتباطهــا بمعاهــدات صــداقة مــع الحكومــة البريطانيــة عــن طريــق الوكالــة لا الحمايــة فــي تمثيــل مصــالحها، واســتمرت علاقتهمــا بعــد كــانون الأول عــام١٩٧١ عنــدما حصــلت علــى اســتقلالها رســمياً مــن التــدخلات الاجنبيــة علــى اســاس معاهدة الصداقة المعقودة بينهما في الخمسينيات .[٢]

وفــي محاولــة لتقريــب وجهــات النظــر بــين الحكومــة الُعُمانيــة والمعارضــة وصــل الكويــت فــي ٢٣ نيســان ١٩٧١ الإمــام غالــب بــن علــي والتقــى وزيــر الخارجيــة الكــويتي صــباح الأحمــد الجــابر الصــباح وتناولــت المباحثــات دور الكويــت فــي تســوية الخلافــات بين الطرفين .[٣]

تعهــدت الكويــت بــدعمها طلــب عُمــان الانضــمام للجامعــة العربيــة وهيئــة الأمــم المتحــدة وذلــك فــي المباحثــات التــي أجراهــا ســكرتير الســلطان قــابوس فــي ٦ حزيــران

---

[١] سيد نوفل، الاوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، ص ٢٢٨.

[٢] محمد مرسي عبد الله ، إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الاولى(١٧٩٣_١٨١٨) ،ج١، المكتب المصري الحديث، القاهرة ، ١٩٧٨، ص٦٣_٧١ .

[٣] سجل العالم العربي، وثائق ، احداث ، أراء سياسية ، دار الأبحاث والنشر، كانون الثاني– شباط – اذار ، بيروت ، نيسان ١٩٧١، ص٢٠٣.

١٩٧١ في الكويت مع المسؤولين الكويتيين والتي تناولت أيضاً تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الذي تم عام ١٩٧٢ .[١]

سارت علاقات الكويت مع عُمان في اتجاهين تمثل الاتجاه الأول بالجهات الرسمية الكويتية التي كانت تدعم جبهة تحرير ظفار دعماً مادياً ومعنوياً، حتى قيل أن ثلث الامدادات التموينية والانسانية كانت تأتي للثوار عن طريق الكويت، على الرغم من الانتقادات التي توجهها الجبهة الشعبية للجناح الكويتي في حركة القوميين العرب وانتهاجهم سياسة يمينية، وظلت مجلة الطليعة الكويتية وهي المجلة الأسبوعية لحركة القوميين العرب في الكويت تؤدي دوراً إعلامياً متضامناً مع الجبهة الشعبية لتحرير عُمان .[٢]

شمل الاتجاه الأول العلاقات الرسمية التي بدأت مع تولّي السلطان قابوس الحكم عندما بعث في نهاية تموز ١٩٧٠ رسالة إلى أمير دولة الكويت صباح السالم الصباح التي أوضح فيها رغبته بقيام تعاون بين البلدين تضمّنت : ((**أود أن أعلمكم بأن والدي قد غادر البلاد وإنني استلمت السلطة كسلطان لمسقط وعُمان في ٢٣ تموز بتأييد من عائلتي وجميع شعبي وإني لأنظر قدماً إلى مستقبلٍ أطيب لنا جميعاً، وإني لآمل بالعمل والتعاون معكم ومع إخواننا حكام المنطقة لتحقيق السلام والتقدم والتضامن الذي نصبوا اليه جميعاً**))، كما قامت سلطنة عُمان في الانضمام إلى جامعة الدول العربية في ٢٩ ايلول من العام نفسه.[٣]

أما الاتجاه الثاني فقد أدانت الهيئات والمنظمات الشعبية الكويتية التدخل الإيراني العسكري في ظفار في ٣١ كانون الاول ١٩٧٣ في بيان جاء فيه :

---

[١] سجل العالم العربي، المصدر السابق، ص١٧٧.

[٢] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٥، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة ، مج١،(د.ت) ، ص ١٥٠-١٥١.

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٩٢- ٢٩٣.

((أيها الوطنيون العرب، منذ العشرين من الشهر الحالي والحكومة الإيرانية تشن هجوماً عسكرياً مباشراً ضد الشعب العُماني في ظفار يتم ذلك برضا قابوس)) ودعا البيان بالوقوف إلى جانب ثوار ظفار، كما تحدثت جمعية الصحفيين الكويتيين عن أبعاد التدخل الإيراني في ظفار وخطورته، من ناحية اخرى أكدت المنظمات الطلابية ان الصراع الدائر في ظفار هو بين قابوس والشعب العُماني، وأشارت في بيانها إلى ميثاق الجامعة العربية الذي يحرم الاستعانة بقوات مسلحة أجنبية بدون موافقة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.[١]

رحبت الكويت بالتعاون مع الحكم الجديد وأيدت حكم السلطان قابوس في رسالة بعث بها أمير الكويت صباح السالم الصباح ردّاً على رسالته والتي جاء فيها: **((تلّقينا برقيتكم وسرّنا أن نعلم بأنكم قد تسلمتم الحكم عن والدكم كسلطان لمسقط وعُمان وذلك بتأييد من أسرتكم وشعبكم وإننا إذ نهنئكم على هذه الثقة العالية التي نلتموها لنرجو أن يكون حكمكم فاتحة عهدٍ جديدٍ ميمونٍ تتكاتف فيه جهود جميع أبناء شعبكم الشقيق من أجل المشاركة في بناء بلدكم الذي تربطنا وإيّاه وشائج دم وصلات تأريخ، كما نرجو أن يكون بداية تعاون وثيق مع إخوانكم في المنطقة لتحقيق ما نصبوا اليه جميعاً من مستقبّلٍ مشرّفٍ وضاءٍ))** .[٢]

وكان للخلاف بين عُمان وجمهورية اليمن الديمقراطية أثره بعد ذلك على علاقات عُمان بالكويت، فقد عرضت الكويت على السلطنة وساطتها في الخلاف بينها وبين جمهورية اليمن[٣] عندما زار وزير خارجية الكويت صباح الأحمد الجابر

---

[١] حمود خضر الرجب، الحركة المسلحة في ظفار من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٥ دراسة تاريخية في المواقف العربية والإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٨، ص ١٢٨ .

[٢] رافد عبد الرضا الخفاجي، الكويت وقضايا الخليج والجزيرة العربية ١٩٥٠- ١٩٧١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩، ص ٢٩٢.

[٣] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٥ ، ص ٢٠٥.

الصباح مسقط عام ١٩٧٣ ، وأبدت عُمان استعدادها للاستماع إلى وجهة النظر الكويتية حول الموضوع، وانها لا مانع لديها أن تستخدم الكويت مساعيها الحميدة مع عدن من دون ان تعتبر عُمان نفسها ملزمة بشيء كما لا تلتزم الكويت بشيء .[١]

إلا أن مشروع الوساطة الكويتية انتهى من حيث بدأ، وان عُمان بدأت تشعر بتغيير في الاستراتيجية الدبلوماسية الكويتية في الخليج من حيث إن الاستراتيجية الجديدة تريد تحريك الوضع الراكد في الخليج، والذي يبدأ بإنهاء الوضع الشاذ القائم بين جمهورية اليمن وعُمان، بمعنى إنهاء الثورة في ظفار إن كان ذلك ممكناً أو تحييدها، لذلك رأت الكويت ان الاستراتيجية الجديدة تبدأ باحتواء جمهورية اليمن عن طريق المساعدات المالية والاقتصادية التي تقدمها لها، وعن طريق طرح نفسها كوسيط بين الدول باعتبارها حلقة وصل مقبولة لجميع الاطراف، كما اعتقدت الكويت ان باحتواء اليمن اقتصادياً يصبح لها نفوذاً داخل ذلك النظام، ومن ثَمَّ يكون لمصلحة انهاء الوضع الشاذ في الجنوب ولمصلحة الاستقرار في المنطقة .[٢]

بدأت أزمة العلاقات بين الكويت وعُمان تتمخض عام ١٩٧٣، عندما رفضت عُمان قرضاً كويتياً بقيمة مليون دينار كويتي في وقت كانت فيه عُمان بأمس الحاجة إلى المساعدة المالية، واعتبرت عُمان ان القرض الكويتي غير لائق ولا يفي بحاجتها إطلاقاً .[٣]

اعترضت عُمان على طريقة تقديم المساعدات ، إذ كانت تصر الكويت على صرف هذه المساعدات عبر مكاتبها ، لا سيما من خلال مشاريع تنفذها الكويت

---

[١] رياض نجيب الريس، ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي(١٩٧٠_١٩٧٦)، ط٢، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٧١ .

[٢] المصدر نفسه، ص٧٢.

[٣] المصدر نفسه ، ص ٦٨.

مباشرةً، وحيناً آخر كانت تتحسس عُمان من المساعدات الخليجية لما يتبعها من رغبات في الحصول على ترخيص حرية "الرساميل" الخليجية في مواجهة الرأسمالية الناشئة .[١]

كانت العلاقات معقدة، الا انها لم تخلو من بعض الوساطات السعودية، التي ادت إلى ان ترحب عُمان بوفد الكويت إلى مسقط، الذي اقترح إقامة علاقات اقتصادية ثقافية معلوماتية بين السلطنة والكويت في حزيران ١٩٧٣ .[٢]

تأسيساً على ذلك بدت العلاقات بين البلدين شبه ودّية إلى ان تواترت الأنباء عن تدفق المساعدات الكويتية إلى جمهورية اليمن، عندما قام رئيس وزراء عدن علي ناصر محمد بزيارة الكويت حصل بعدها على قرض من صندوق التنمية الكويتي يقدر بـ (٥) ملايين دينار كويتي، اعتبرتها مسقط خروجاً على الحياد الذي يجب أن تتمسك به الكويت ، لاسيما إذا كانت تنوي استخدام مساعيها الحميدة والخروج بوساطة ناجحة في المهمة التي اختارتها لنفسها ولم يكلفها أحد القيام بها[٣]، في الوقت الذي كانت فيه الكويت تميل إلى احتواء جمهورية اليمن بمساعدتها مالياً، وطرح وساطتها بين الدول ذات الأنظمة اليسارية والدول المعتدلة باعتبارها مقبولة لدى الطرفين .[٤]

---

[١] مركز البحوث والمعلومات، أمريكا في عُمان ١٨٣٣-١٩٨٠: دور عُمان في استراتيجيتي نيكسون و كارتر،ج٢، بغداد، مج١، (د.ت) ، ص٢٨٠ .

[٢] رافد عبد الرضا الخفاجي، المصدر السابق، ص١٩٤ .

[٣] رياض نجيب الريس، ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي(١٩٧٠_١٩٧٦)، ص٧١.

[٤] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٢٠٥.

دخلت العلاقات العُمانية الكويتية بعد هذا الموقف مرحلة أزمة شديدة بحيث طلبت وزارة الخارجية العُمانية في ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٤ من القائم بأعمال سفارة الكويت في مسقط بمغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة كونه أصبح شخصا غير مرغوب فيه .[١]

جاء الرد العُماني الأول على موقف الكويت بتصريح صحفي لوزير الخارجية العُماني قيس الزواوي قال فيه : ((**إن المساعدات التي تقدمها الكويت إلى عدن تعتبر مساعدات غير مباشرة للمتمردين**)) فيما كان الرد الثاني والأهم من السلطان قابوس الذي أعلنه في مؤتمر صحفي عقده في ٢٧ ايار ١٩٧٤ لرجال الصحافة في مسقط رداً على سؤال حول المساعدات الكويتية لجمهورية اليمن قال فيه : ((**كان في ودنا لو أن الأخوة في الكويت يفرقون بين الصديق والعدو ويعرفون اين يضعوا مساعداتهم، لكن للإخوة في الكويت الحق أن يصرفوا أموالهم كيف يشاؤون ويعطوها لمن يريدوا**)) ، وقد اعتبر تصريح السلطان قابوس تأييداً لتصريح وزير خارجيته، وأول تصريح رسمي على هذا المستوى الرفيع حول الموقف الكويتي .[٢]

كانت هذه أول أزمة دبلوماسية من نوعها بين عُمان ودولة خليجية اخرى، وكان سبق للكويت ان سحبت سفيرها في مسقط أحمد عبد العزيز الجاسم في حزيران ١٩٧٤ تحت ستار الإجازة عندما شعرت بأنه قد يصبح غير مرغوب فيه، كما كانت عُمان وقبل ذلك بأسابيع قد قامت بنقل سفيرها في الكويت أحمد النبهاني إلى قطر بدون تعيين بديل له هناك .[٣]

شهدت تلك المرحلة مواقف وخطابات دبلوماسية عدائية بين البلدين، ففي الوقت الذي تحدث فيه الكويتيون عما أسموه "وقاحة" الصحف الرسمية العُمانية

---

[١] العلاقات السياسية بين الكويت وعُمان من كانون الثاني وحتى كانون الاول ١٩٧٤، الوثائق البريطانية لعام ١٩٧٤ على الرابط التالي: gess@btconnect.com

[٢] رياض نجيب الريس، ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ، ص٦٨

[٣] المصدر نفسه ، ص٦٧ .

والاهانة التي لحقت بالكويت من جراء اتهام أحد مسؤوليها بانه "شيوعي" فيما عبر العُمانيون عن ((**إنه قد فاض الكيل ازاء ما اعتبروه "غطرسة" كويتية واعلنوا غضبهم ازاء تقديم الكويت مساعدات إلى جمهورية اليمن**))، إذ اعتقدوا بان هذه المساعدات لها دور غير مباشر في تأجيج الصراع الانفصالي في اقليم ظفار[١]، حتى ان عُمان شككت بالموقف الكويتي المشارك في الوساطة بينها وبين عدن، ونشرت جريدة الوطن العُمانية مقالاً في ١١ آب ١٩٧٤ حذرت فيه دول الخليج من الاعتراف بعدن ((**الذي يمارس النشاط الهدام عن طريق سفاراتها، فهل تراجع الكويت نفسها وتعيد حساباتها**)) ، كانت هذه الأزمة في العلاقات بين عُمان والكويت أكبر نكسة تتعرض لها الدبلوماسية الكويتية في الخليج.[٢]

طرأ تغيير في استراتيجية الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، عندما أعلنت في مؤتمرها المنعقد في آب ١٩٧٤ تغيير استراتيجيتها في اقتصار الحرب على ظفار، ومحاربة النظام في السلطنة لاستخدامه قوات إيرانية لمحاربة الثوار، وكذلك محاربة إيران لتدخلها في قضية عربية داخلية، فضلا عن السعودية لتواطؤها بحسب رأيهم مع الإيرانيين والإمبرياليين وعلى هذا الأساس تم تغيير أسم الجبهة إلى (الجبهة الشعبية لتحرير عُمان) .[٣]

إن الاستراتيجية الجديدة في اقتصارها على تحرير عُمان دون تحرير الخليج العربي والاعتراف بدول الخليج المستقلة رأت فيه عُمان ((**إنه ليس المهم ان تعترف عدن والجبهة الشعبية بأنظمة الحكم في الخليج العربي، لان هذه الانظمة قائمة ومعترف بها، بل المهم ان تعترف دول الخليج بنظام الحكم في عدن وبثورة الجبهة الشعبية لا العكس**))، لذلك كان رأي عُمان بان المساعدات الكويتية لعدن

---

[١] سجل العالم العربي، تموز – اب – ايلول ١٩٧٤، ص ١١٠٧.

[٢] رياض نجيب الريس، ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي، ص ٦٨ .

[٣] المصدر نفسه ، ص١٠٩ .

يجب ان تتبع اعتراف الدول الخليجية بجمهورية اليمن لا ان تسبقه ، كما تستغرب الحكومة العُمانية ان يكون لدى الكويت كل هذا النفوذ داخل الجبهة وان يقتصر نجاحها على تغيير الاسم فقط مع أعادة ترتيب لائحة الأصدقاء والأعداء، وتعتقد كذلك بان استراتيجية الجبهة الجديدة لا تعود إلى "**النفوذ الكويتي**" بقدر ما تعود إلى كوادر الجبهة الشابة والمؤلفة اكثرها من طلبة الكويت والبحرين وقطر وأبو ظبي في الخارج، والتي استطاعت ان تقنع قيادة الجبهة بعدم جدوى الكفاح المسلح .[١]

انتهت الأزمة بين عُمان والكويت في نهاية عام ١٩٧٤ مع عودة السفير الكويتي إلى عُمان لمزاولة عمله كسفير لبلاده، بعدها بدأت العلاقات تعود والاتصالات تتحسن مع وجود عدد كبير من العُمانيين العاملين في الكويت، فضلاً عن تنقل البعثات الرسمية بين الدولتين، فقام وكيل وزارة الخارجية ورئيس الجانب الكويتي في لجنة التنسيق مع دول الخليج العربي راشد عبد العزيز الراشد، بزيارة عُمان في نيسان ١٩٧٦ أجرى خلالها مباحثات مع المسؤولين العُمانيين تتعلق بمجالات التعاون السياسي والاقتصادي والاعلامي والثقافي بين الكويت وعُمان .[٢]

كما قامت بعثة مالية كويتية في حزيران ١٩٧٦ بدراسة امكانية مساعدة عُمان على اقامة معمل تنقية المياه البحرية، وقد تم الاتفاق على ذلك والتوقيع عليه مع صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية .[٣]

كما زار عبد العزيز حسين وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي في تموز ١٩٧٦ سلطنة عُمان، والتي تعد أول زيارة يقوم بها مسؤول كويتي بعد فترة توتر العلاقات بين البلدين وقد حمل رسالة خطية من أمير الكويت إلى السلطان قابوس، والتي تعتبر فاتحة لتفاعل أعمق في العلاقات بين البلدين، وقد التقى عبد

---

[١] رياض نجيب الريس، ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي، ص ١١٠ .

[٢] سجل العالم العربي، ١٩٧٦، ص ١٢٦.

[٣] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ١٢٢ .

العزيز حسين السلطان قابوس وبحث معه المواضيع التي تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين بجانب بحث الأمور الخليجية والقضايا العربية[١]، رداً حول طبيعة العلاقات العُمانية الكويتية قال عبد العزيز حسين: ((**إنها مرت بخط بياني متذبذب لكنها وصلت الان إلى طريق صاعد يبشر بكثير من الخير للبلدين الشقيقين**))، وعن دور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في عُمان قال: ((**إنَّ المسؤولين فيه على اتصال مستمر مع الأخوة المسؤولين في سلطنة عُمان، وقد تم التفاهم فعلاً بالنسبة لبعض المشروعات وسيتسع المجال لمزيد من الدراسة ومزيد من التعاون عن طريق الصندوق الكويتي المذكور**))[٢]، كما زار قيس بن عبد المنعم الزواوي وزير خارجية عُمان دولة الكويت في آب ١٩٧٦، شملت مباحثاته مع المسؤولين الكويتيين سبل وضع اسس التعاون بين عُمان والكويت في المجالات السياسية والاقتصادية وعن دور المسؤولين الكويتيين في حل النزاع العُماني الكويتي اجاب قائلاً: ((**إن المسؤولين الكويتيين عندهم تفهم واضح للموقف السياسي لسلطنة عُمان، واعلنوا قناعاتهم بالموقف الإيجابي لسلطنة عُمان ورغبتهم الاكيدة لحل هذا النزاع انطلاقاً من سياستها الثابتة في تدعيم علاقات الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة**)) .[٣]

كان لهذه الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في عُمان والكويت اثر كبير في تطوير العلاقات السياسية بين البلدين، فقد كان لدور سفير الكويت في مسقط أحمد عبد العزيز الجاسم اثراً كبيراً في تطوير مسيرة التنمية والبناء في عُمان، والتي يصفها السفير بقوله: ((**إنها علاقات يشعر الطرفان بحقيقة متانتها من خلال ارضية صلبة من العلاقات المختلفة القائمة بينها**)) ، إذ رأى السفير الكويتي بان

---

[١] صحيفة العقيدة ، مسقط ، ٢٣ تموز ١٩٧٦، ص٧ .

[٢] سجل العالم العربي، المصدر السابق ، كانون الثاني– شباط – اذار ، ١٩٧٦، ص١١٢ .

[٣] صحيفة الرأي العام، الكويت ، ٢٥ آب ١٩٧٦ ، ص٤ .

امكانيات كل من الكويت وعُمان يمكن استغلالها لبناء صرح اقتصادي كبير يضمن المنفعة للطرفين.[١]

استمرت جهود الكويت في محاولة جديدة لتحسين العلاقات بين عُمان وجمهورية اليمن، من خلال ما ابداه وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الجابر الصباح عن استعداد بلاده للقيام مجدداً بدور الوساطة بين مسقط وعدن لإنهاء الخلافات القائمة بينهما إذ صرح قائلاً: **((إن الوساطة الكويتية بين اليمن الجنوبي وسلطنة عُمان لم تتوقف ما دامت هناك خلافات، فلا بد ان تبذل المحاولات للتوصل إلى حلها))** .[٢]

وفي عام ١٩٧٩ عندما طرحت عُمان مشروعها لأمن الخليج العربي رفضت الكويت جميع مشاريع الاحلاف العسكرية ودعت أن يكون أمن الخليج مناطاً بدوله عن طريق خلق توازن عسكري واقتصادي بعيداً عن تدخل الدول الكبرى، وعلى إثر منح سلطنة عُمان تسهيلات عسكرية بقواعدها للولايات المتحدة عام ١٩٨٠ عارضت الكويت منح هذه التسهيلات وطالبت بطرد عُمان من جامعة الدول العربية وهاجمت مواقف السلطنة إعلامياً بتجنيد صحفها بهذاّ الاتجاه.[٣]

كانت دول الخليج العربي من أوائل الدول التي أعلنت سلطنة عُمان عن استعدادها لإقامة علاقات وطيدة معها وأعلنت احترام سيادة هذه الدول وعدم التدخل

---

[١] حديث السفير الكويتي أحمد عبد العزيز الجاسم لمجلة اليقظة الكويتية، نشرة الخليج، ١٩ كانون الاول ١٩٧٦، ص ١٦٨-١٧٠.

[٢] مركز البحوث و المعلومات، أمريكا في عُمان ١٨٣٣-١٩٨٠ (دور عُمان في استراتيجيتي نيكسون وكارتر)، ص٢٨٣ .

[٣] محمد نصر مهنا، قطر التاريخ السياسة و التحديث، المصدر السابق، ص٢٥٥.

في شؤونها الداخلية، كما وأعلنت استعدادها لحل كافة المشاكل القائمة بينها، ولاسيما المشاكل الحدودية .[١]

تبلور ذلك في المبادئ التي تحددت في نطاقها ملامح السياسية الخارجية العُمانية ومنها دعم وتعميق التعاون بين دول الخليج العربية والحرص على تحقيق واستتباب الأمن في الخليج لصالح كل دولهِ وشعوبهِ .[٢]

ترجمت عُمان تعاونها مع الدول الخليجية إلى واقع في مجالات عدة تمثل في مشروع الخطوط الجوية الاقليمية الذي سُمي بـ طيران الخليج، مع البحرين ودولة الإمارات العربية وقطر، كما شاركت مع الدول الخليجية في الوكالة الاخبارية الخليجية والمنظمة العمالية الخليجية والمنظمة الخليجية للاستشارة الصناعية، وأجرت لقاءات على مستويات وزارية حول مسائل ذات اهتمام مشترك مثل السياسة والأيدي العاملة والتعليم والنفط والاتصالات والضمان الاجتماعي.[٣]

حقق قيام مجلس التعاون الخليجي بين الاقطار العربية الخليجية الست (المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، سلطنة عُمان، الكويت، دولة الإمارات) في ايار ١٩٨١ تطوراً هاماً في العلاقات العربية في منطقة الخليج العربي، اذ وضع هذا المجلس العلاقات بين هذه الدول أمام منعطف مهم قد يتطور في المستقبل إلى وحدة عربية حقيقية في هذه المنطقة المهمة في الوطن العربي، وعلى الرغم من

---

[١] محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، ١٩٨٤، ص ٢٠١.

[٢] وزارة التراث القومي والثقافة، جلالة السلطان قابوس والسياسية الخارجية، (سلطنة عُمان، ١٩٨٠)، ص ٢٦٧.

[3] Calvin H. Allen, Oman, The Modernization of the sultanate, (United States, 1987), PP.114-115.

وجود الاختلافات بين سلطنة عُمان والدول المجاورة لها، لكن كانت لهم رؤية مشتركة وهي الحفاظ على حكوماتهم من تهديد الحركات المتطرفة وسيطرتها.[١]

طرحت وجهات نظر عديدة حول أمن الخليج العربي من قبل الدول العربية الخليجية وإيران والدول الكبرى، كان لكل منها تصوره ووجهة نظره لأمن الخليج حسب ما يحقق مصالحه واهداف سياسته الخارجية، وتصوره لأمنه القومي الخاص، وقد وجدت سلطنة عُمان في نفسها الأكثر قدرة من شقيقاتها الخليجيات في طرح مشاريع أمنية من شأنها ضبط الأمن والاستقرار في المنطقة.[٢]

ويأتي هذا من الوعي المبكر للسلطنة بحيوية منطقة الخليج والتنافس الدولي حولها مما دفعها إلى طرح مقترحاتها للحفاظ على الأمن في الخليج والعمل بجد من أجل تحقيق ذلك، وقد أكدت ان الأمن في الخليج يرتكز في المقام الأول على جهود ابنائه وعلى نمو يتسع ليشمل كل الدول المطلة عليه بوجه عام .[٣]

أعربت الدول العربية الخليجية الأخرى عن رفضها للمشروع العُماني فقد تحفظت السعودية على المشروع، واعتبرت امن الخليج وسلامته يتحقق بتعاون دوله وقدراتهم الذاتية للدفاع عنه، كما اعلنت البحرين رفضها للتدخل الأجنبي بجميع اشكاله واعتبرت أن سلامة أمن الخليج هو مسؤولية دول المنطقة وحدها.[٤]

رفضت الكويت الأحلاف العسكرية ودعت بدلاً من ذلك إلى خلق توازن سياسي واقتصادي لحماية أمن الدول المطلة على الخليج العربي من أساطيل الدول الكبرى بعيداً عن المحاور والتكتلات وبهذا الصدد تحدث وزير الخارجية الكويتي

---

[١] محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص٢٠١_٢٠٢ .

[٢] محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص٢١٠ .

[٣] وزارة التراث القومي والثقافة ، جلالة السلطان قابوس والسياسة الخارجية، ص٢٦٨.

[٤] محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠، ص ٣٤٦-٣٤٧.

لصحيفة القبس الكويتية بقوله: ((**نحن لا نؤمن بقيام أحلاف، وهذا الاتجاه يشاطرنا فيه الأخوة في السعودية والعراق والدول الخليجية الاخرى، والأمن الخليجي يمكن أن يكون بصورة تعاون اقتصادي وثقافي وتبادل معلومات أمنية، أما صورة معينة لتعاون أمني على شكل أسطول موحد أو حلف فهذا غير وارد الآن وليس مجدياً، نحن نتبادل المعلومات الأمنية والمهم أن لا نسمح بتواجد أجنبي في الخليج العربي**)) .[١]

عند اندلاع الحرب العراقية_ الإيرانية، في بداية الثمانينات، وعلى الرغم من ان دول الخليج العربي تتفق على نقطة جوهرية بصدد تلك الحرب وضرورة ايقافها، ولكن ظلت هذه الحرب مستمرة ، وفي عام ١٩٨٢ اتجهت دول المجلس اتجاهان كان الأول يدعو صراحة إلى دعم العراق والوقوف إلى جانبه بكل الوسائل الممكنة في هذه الحرب ولكن دون التورط عسكرياً فيها، ويمثل هذا الاتجاه السعودية والبحرين وعُمان بشكل رئيسي [٢]، أما الاتجاه الثاني فهو وان كان لا يخفي تضامنه المعنوي والمبدئي مع العراق انطلاقا من اعتبارات قومية، فإنه أكثر ميلاً للأخذ بموقف الحياد وحرصاً على عدم التسبب في توسيع نطاق الحرب لتشمل دولاً خليجية أخرى بكل ما ينطوي عليه ذلك من أخطار وعواقب جسيمة، ويمثل هذا الاتجاه الكويت والإمارات العربية المتحدة، وفي عام ١٩٨٨ اتضحت الجهود الرسمية التي بذلتها دول المجلس عموماً على المستويات الخليجية والعربية والإسلامية والدولية لحمل الطرفين المتحاربين على وقف الحرب .[٣]

---

[١] محمد نصر مهنا، في الخليج العربي المعاصر دراسة وثائقية تحليلية، ص٢٥٥ ؛ مجلة التعاون، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد ٧٨، السنة ٢٧، الرياض، كانون الثاني ٢٠١٣، ص ٦.

[٢] صحيفة الرأي العام، العدد ٧٩٧١ ، الكويت ، ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٦ ؛ صحيفة الانباء ، العدد ٤٣٠٥ ، ٢٦ كانون الاول ١٩٨٧، الكويت .

[٣] عمر إبراهيم الخطيب ، الإنماء السياسي الخليجي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٤ ، جامعة الكويت، مج١٣، ١٩٨٥، ص ٢٠٥_ ٢٠٦ .

ثانياً : السياسة الكويتية- العُمانية منذ بدأ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠:

بدأت الحرب العراقية- الكويتية في ٢ اب عام ١٩٩٠ فكانت بمثابة عرقلة للدبلوماسية العُمانية، فالكويت دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي، والعراق دولة عربية ومرتبطة مع الكويت بحدود دولية، ومع صعوبة الموقف فأن السياسة الخارجية العُمانية انطلقت كما هي عادتها من الحوار كمنهج لحل الخلاف بين البلدين ، فمنذ الاجتياح العراقي للكويت مالت السياسة الخارجية العُمانية نحو الحل السلمي لإنهاء الأزمة بما يتفق مع القرارات الدولية من أجل إيجاد حلول مناسبة لحل تلك الخلافات .[١]

وانتهجت سلطنة عُمان خلال نشوب الحرب العراقية_ الكويتية أسلوب الحوار والسعي لحل سلمي بين البلدين، واختلف الموقف العُماني بوضوح بين حربي الخليج الأولى بين (العراق وإيران) والثانية بين (العراق والكويت)، من خلال المحدد الاستراتيجي، الذي يقول ان الحرب بين العراق وإيران كانت حرباً بين دولتين كبيرتين، وأن حرب العراق على الكويت كان يهدف منه محو دولة صغيرة من على خارطة الخليج العربي، الأمر الذي كان يمثل خللاً جسيماً بتوازن القوى، وهذا يفتح ابواباً أمام مزيد من الصراعات الخليجية والتدخلات الأجنبية، والتي حرصت سلطنة عُمان على تجنبهما دائماً، من باب إيقاف الحرب الدائرة بين الأخوة وفي البعد القومي العربي بعيداً عن التدخلات الأجنبية .[٢]

واصلت سلطنة عُمان ممارسة سياسة الحياد والتعقل في قضية دخول العراق إلى الأراضي الكويتية، الأمر الذي مكنها من قيادة محادثات واتصالات باتجاه ابقاء

---

[١] صلاح العقاد ، سلطنة عُمان وكسر العزلة الدولية، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٠، القاهرة ، نيسان ١٩٨٠، ص١٣١ .

[٢] علي عباس، موقف سلطنة عُمان من حرب الخليج الاولى والثانية ، مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية، العدد١، جامعة الموصل ، مج ١٣ ، ٢٠١٤ ، ص٥٢٣_ ٥٢٤ .

العراق في الصف العربي، وفي الوقت نفسه خروجه من الكويت، لم تكن السياسة العُمانية في حرب الخليج تشتط وتندفع باتجاه ما، وإنما عملت على اغتنام علاقاتها مع أطراف النزاع كل من العراق و دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، للاحتفاظ بمخرج سلمي .[١]

مكنت السياسة التي اتبعتها سلطنة عُمان من قيادة محادثات واتصالات ، افادت في إبقاء العراق في الصف العربي من جهة ، وتحرير الكويت من جهة اخرى، إذ كانت معالم السياسة العُمانية الحياد وذلك عندما نأت عُمان بنفسها عن المشاركة مع العراق، وكانت مشاركتها أقرب إلى المشاركة الرمزية .[٢]

دعمت سلطنة عُمان موقف دول مجلس التعاون في رفضها الغزو العراقي للأراضي الكويتية ، إذ انها كانت من الدول التي طالبت العراق بالانسحاب الكامل وغير المشروط من أراضي دولة الكويت ، وعودة الحكومة الشرعية للكويت .[٣]

وعلى مستوى ردود فعل دول مجلس التعاون الخليجي ، كان رد الفعل الأول ملموساً على غزو العراق للكويت في بيان صدر عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون في القاهرة، وكان ذلك على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية في ٣ آب ١٩٩٠، مباشرة بعد الغزو، مثل ذلك البيان رد الفعل الجماعي الأول لدول المجلس الست، كما تمثل أيضاً في المطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها، وعدم الاعتراف بنتائج

---

[١] واثق السعدون، صنع القرار في سلطنة عُمان: دراسات إقليمية ، العدد ٢٩، جامعة الموصل، مج٩ ، ٢٠١٣، ص ٣٧٢ .

[٢] مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، سلطنة : دبلوماسية الوساطة بين ثوابت السياسة والمتغيرات الإقليمية ، ٢٠١٦، المنشورة الرابط التالي:
/http://www.csds-center.com

[٣] وزارة الاعلام العُمانية، موقف سلطنة عُمان من الغزو العراقي للكويت، ص٤_ ٥ ؛ محمد بن مبارك العريمي، الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٢١، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص ٣٩_ ٤٠ .

العدوان العراقي، ومطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد تجاه الاحتلال العراقي للكويت، توالت بعدها لقاءات واجتماعات متعددة لدول مجلس التعاون الخليجي .[١]

أثار الغزو العراقي للكويت انقساماً حاداً في العالم العربي، ومن منطلق مسؤوليتها لاسيما كدولة عضو في مجلس التعاون الخليجي ورئيسة لدورته العاشرة اثناء وقوع الغزو، فأنها قادت الجهود الخليجية لإدانة الغزو خلال اجتماع القمة العربية الطارئة في القاهرة في ١٠ آب ١٩٩٠، وكانت سلطنة عُمان هي صاحبة مشروع الإدانة .[٢]

كان من السهل على العراق احتلال الكويت خلال ساعات، لكن لم يكن باستطاعته أن يسيطر على ردود الأفعال الدولية التي أثارت هذا العمل، فقد وقع الاحتلال في فترة النظامين العالمي والإقليمي ، ولم يكن العراق قادراً على فهم طبيعته، وعلى الصعيد العالمي كان المعسكر الاشتراكي قد انهار بالفعل، والاتحاد السوفيتي نفسه على وشك التفكك والانهيار، وأصبحت الولايات المتحدة حرة طليقة الحركة لقيادة النظام العالمي ومنحها الغزو فرصة تأكيد هيمنتها وتمكينها من جمع كل إدارة الازمة في يدها وحدها، أما على صعيد النظام العربي ، فقد كان يمر بمرحلة نقاهة واصابة الغزو بانتكاسة حادة شلت إرادته، مما سهل مهمة الولايات المتحدة الامريكية لإدارة الازمة وفقا لمخططاتها التي ترمي إلى إتاحة الفرصة أمام دول الجوار الجغرافي، لاسيما إسرائيل وتركيا وإيران، لتحقيق مكاسب كبيرة على حساب النظام العربي .[٣]

---

[١] محمد غانم الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، المصدر السابق ، ص ٣٤١_ ٣٤٢ .

[٢] حديث وزير الاعلام العُماني للصحافة ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ ، صحيفة الوطن العُمانية ، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٠، ص ١٣.

[٣] حسن نافعة ، تطور الموقف العربي والدولي تجاه العراق، محاضرات الدورة التاسعة عشرة، المعهد الدبلوماسي العُماني، وزارة الخارجية، سلطنة عُمان، ١٩٩٨، ص ٦٠ ؛ حديث وزير الاعلام العُماني للصحافة ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٠.

وساهمت سلطنة عُمان بتقديم خدمات ميدانية وبرية للطائرات البريطانية ومشاركة قواتها الموجودة في حفر باطن الأرض ضمن قوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون الخليجي ، مدعومة بتحالف عربي ودولي، إلا أن صانع القرار العُماني ركز على الحل السلمي للأزمة وإجراء مباحثات بين العراق وأطراف عربية لحل الخلافات الكويتية العراقية ، ومد يد الصداقة والتعاون مع الجميع للقيام بدور بناء على الساحة الدولية، وحل المشاكل بالطرق السلمية، والتوصل إلى حل سلمي يتفق مع القرارات الدولية ويعيد إلى الكويت سلطتها الشرعية .[١]

ثالثاً : السياسة الكويتية – العُمانية ١٩٩١_ ٢٠٠٦ :-

سعت سلطنة عُمان إلى اتباع سياسة خارجية حيادية حيال كل القضايا التي تكون طرفاً فيها، أو تلك التي تكون قادرة على التأثير فيها سواء دولية أو إقليمية، وقرأت الدولة العُمانية الأحداث في العالم بشكل عام وفي المنطقة الخليجية على وجه الخصوص، من زاوية أن من واجب كل الدول المنتمية انسانياً للمجتمع الدولي المتحضر أن تسعى إلى نبذ الخلاف وبالتالي تسعى إلى الحلول السلمية، وذلك عن طريق إبقاء جميع القنوات مع كل الدول مفتوحة وبناء علاقات جيدة معها، الأمر الذي هيأ لها فرصة حل الأزمات بعد أن حققت القبول لدى جميع الأطراف، وهذا لن يكون إلا إذا اعتمدت هذه الدول الحيادية في سياستها الخارجية.[٢]

تحركت السياسة العُمانية على عدة محاور لإنقاذ رؤيتها لمعادلة الأمن في الخليج العربي نتيجة اندلاع الغزو العراقي للكويت ومعضلة حرب التحالف الدولي ضد العراق من خلال القيام باتصالات ثنائية وتحركات في إطار جماعي داخل المنطقة، والاشتراك في

---

[١] أحمد سالم أحمد الشنفري ، سياسة عُمان العربية في عهد السلطان قابوس ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص١٩٥ ؛ خطاب جلالة السلطان قابوس ، ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٠.

[٢] محمد حمد القطاطشة ،عمر حمدان الحضرمي، الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية، مجلة المنارة، العدد ٤، جامعة آل البيت – الأردن، مج ١٣ ، ٢٠٠٧، ص ٣٩٠ .

المستوى الأدنى من التعاون الإقليمي مع الاستمرار في المناداة بإقامة مستويات أعلى من العمل المشترك، فضلاً عن الابقاء على علاقات متوازنة مع مختلف الدول على أساس من احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتنمية العلاقات مع الدول صاحبة المصلحة في استقرار المنطقة.[١]

ظل الموقف العُماني حاضراً للحوار لحل ازمة غزو العراق للكويت من خلال مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال اللقاءات الدبلوماسية التي كانت تتم بين الخارجية العُمانية ومختلف الأطراف التي تدعو لتحرير الكويت.[٢]

وكان من تداعيات الغزو العراقي للكويت أن توسعت الأزمة خلال اشهرها الأولى إلى أزمة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي كافة، لا بسبب تضامن الخليج مع الكويت فحسب بل بسبب توسع التهديدات العراقية لدول الخليج كافة من المملكة العربية السعودية حتى الإمارات العربية المتحدة .[٣]

وأشار السلطان قابوس للمشروع الاستراتيجي الأمني في خطاب له بمناسبة العيد الوطني الحادي والعشرين للسلطنة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٩١ قائلا: **((إذ نواصل جهودنا مع اشقائنا دول مجلس التعاون من أجل استقرار منطقتنا وخدمة المصالح الاساسية لشعوبها))** ، وبذلك يتضح تضامن هذه الدول وتعاونها على اجتياز الأزمات، وأن دول المجلس قد أوكلت إلى السلطنة وضع مشروع استراتيجية

---

[١] أحمد ثابت ، الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية ، بحث منشور في أعمال المؤتمر العلمي الرابع ،علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين، سلسلة اعمال الندوات والمؤتمرات، منشورات وحدة الدراسات العُمانية ، جامعة آل البيت ، الاردن ، ٢٠٠٧، ص ٢٣٨_ ٢٣٩ .

[٢] صلاح العقاد، سلطنة عُمان وكسر العزلة الدولية ، ص١٣٤ .

[٣] نايف على عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (من التعاون إلى التكامل) ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦، ص ٢٩٠_ ٢٩١ .

أمنية لدول المنطقة، وأن السلطنة قامت من جانبها بما يفرضه عليها واجبها حيال ذلك ولدول المنطقة تحديد الإطار الذي يتناسب مع قدراتها.[١]

أبلغ السلطان قابوس قادة دول مجلس التعاون الخليجي بمقترحاته قبيل قمة الكويت، إذ قام وزير الشؤون الخارجية العُماني بزيارة دول المجلس قبيل القمة، وقد اقترح مشروع انشاء قوة خليجية موحدة من دول المجلس قوامها مائة ألف جندي، غير أن قادة مجلس التعاون ارتؤوا تطوير (قوة درع الجزيرة) لتكون النواة الأولى لفكرة انشاء هذه القوة الموحدة .[٢]

تعاملت السياسة الخارجية العُمانية مع الحرب العراقية – الكويتية من واقع تحمل سلطنة عُمان مسؤوليتها القومية تجاه الطرفين اللذين هما دولتان شقيقتان، ومما زاد من المسؤولية أن غزو العراق لدولة الكويت واحتلالها جاء خلال ترؤس السلطنة للدورة السنوية لمجلس التعاون الخليجي [٣]، ازاء ذلك رسمت عُمان حدود موقفها من الأزمة منذ اليوم الأول لتفجرها في حدود مطلبي الانسحاب العراقي الكامل من دولة الكويت وعودة الحكومة الشرعية اليها، واعتمدت السلطنة هذين الأساسين في كل مراحل تحركها آخذة في الحساب ضرورة المحافظة على القدرات العربية وعدم اهدارها في خلافات بينية، مؤكدة أن أي حرب تقوم في هذه المنطقة من العالم ستقود إلى التدخل الأجنبي في شؤونها، وذلك لغناها النفطي وحدودها

---

[١] خالد بن محمد القاسمي، عُمان جسور المحبة والسلام، ط١، الإمارات العربية المتحدة ،الشارقة ، ١٩٩٥، ص٥٧ .

[٢] وزارة الاعلام ، خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ١٩٧٠_ ٢٠٠٥، مطبعة الالوان الحديثة، سلطنة عُمان، ٢٠٠٥، ص ٨٤.

[٣] إبراهيم القادري بوتشيش ، منهجية الحوار في السياسة الخارجية العُمانية تجاه البلدان الخليجية ،بحث منشور في اعمال المؤتمر العلمي الرابع ، علاقات عُمان الخارجية في القرن العشرين ، سلسلة أعمال الندوات والمؤتمرات (٥) ،منشورات وحدة الدراسات العُمانية ، جامعة آل البيت ، الاردن ، ٢٠٠٧، ص٣٨٢.

المشتركة، وفي هذا السياق اتخذت السلطنة خطوات عملية تطلعت من رفض الغزو إلى جانب رفض التصعيد والقطيعة الكاملة مع العراق، وتبنت الخيارات السلمية لحل الأزمة والتحرك بهدوء وبعيداً عن الاثارة والتوتر.[١]

بدأت السلطنة تحركاً عربياً واقليمياً ودولياً واسعاً بهدف وضع حل للازمة ومحاولة استيعابها، ولكنها في الوقت ذاته أيدت جميع القرارات الدولية التي صدرت بهذا الخصوص وساندتها، وذلك في سبيل تحقيق الانسحاب العراقي من دولة الكويت وعودة الحكومة الشرعية إليها كما قادت السلطنة كل الاجتماعات الوزارية التي عقدت في تلك الفترة لترأسها اجتماعات الدورة والتي صدرت فيها أكثر القرارات أهمية تجاه هذه الأزمة، فكانت عُمان مع جملة المواقف العامة لمجلس التعاون الخليجي من المشاركة العربية في أمن الخليج واعلان دمشق عام ١٩٩١ وبذلك تحررت الكويت على أثر التحالف الدولي .[٢]

كما قامت سلطنة عُمان بإنهاء خلافاتها الحدودية مع المملكة العربية السعودية في ايار عام ١٩٩١ بشأن قضية البريمي، ومع اليمن بشأن مشكلة الحدود في تشرين الأول عام ١٩٩٢، ومع الإمارات العربية المتحدة بشأن مسألة الحدود عام ١٩٩٣، فكان للوساطة الكويتية دور في تهدئة تلك الخلافات والبحث عن الحلول المناسبة لها [٣]، عُد هذا إنجازاً مهماً للسلطان قابوس في بناء سياسة خارجية جديدة للسلطنة واستطاع من خلالها إبقاء عُمان خلال السنوات الثلاثين الماضية على علاقة جيدة مع القوى الكبرى عبر التزامها بالشرعية الدولية والمبادئ الأساسية

---

[١] خليل علي مراد، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨_١٩٨٠ ، مجلة الخليج العربي، العدد ١، جامعة البصرة ، مج ١٧، نيسان ١٩٨٥ ، ص ٤٢.

[٢] سامح محمد راشد، العلاقات الخليجية_ العربية ١٩٧٠ – ٢٠٠٠ (الأطر والاتجاهات) ، ط١ ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٦ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٦٩ ؛ الحديث الصحفي لوزير الاعلام العُماني المنشور في صحيفة الخليج الاماراتية ، ١ تشرين الاول ١٩٩١.

للنظام الدولي والسعي إلى اشاعة جهود السلام في العالم، كما كان انجازاً لدول مجلس التعاون فسلطنة عُمان سعت من خلال تلك المواقف إلى إقامة أفضل العلاقات مع الجوار الإقليمي لها من جهة، وتحقيق المزيد من الاستقرار السياسي والاقتصادي من جهة أخرى عبر اتباع سياسة الحوار ومعالجة المشكلات من مبدأ العقلانية في إدارة المواقف والحكمة في اتخاذ القرار .[١]

ولم تشهد قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربي السنوية الخامسة عشرة التي عقدت في المنامة في كانون الأول ١٩٩٤ إعلان أي مبادئ جديدة تنظم حدود أراضي الدول، عدا دعوة المجلس إلى ضرورة الإسراع للنظر في النزاعات الحدودية بين الدول الأعضاء والدول المجاورة، ووضع اللمسات النهائية على الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية، واحتلت المشكلات المتعلقة بالأراضي مرة أخرى مكان الصدارة في جدول أعمال القمة، وكانت الرسالة الختامية التي وجهها المجلس الأعلى لمجلس التعاون هي أن على الدول الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها لحسم خلافاتها الحدودية فيما بينها عن طريق المفاوضات الثنائية قبل انعقاد القمة السنوية التالية المقرر عقدها في مسقط في كانون الأول ١٩٩٥.[٢]

وامتازت العلاقات الثنائية بين الكويت وسلطنة عُمان المتمثلة بزيارة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح إلى البلاد بعد زيارة قصيرة إلى مسقط لتسليم رسالة خطية من سمو الأمير جابر الأحمد الصباح إلى السلطان قابوس بن سعيد، وقال الشيخ صباح: ((**إن الرسالة تتعلق بالعلاقات الأخوية المتميزة التي تربط البلدين**)) . [٣]

---

[١] سعد أبو دية، السياسة الخارجية في عهد السلطان قابوس ١٩٧٠_١٩٩٨، ط١، دار النشر، عُمان، ١٩٩٨، ص٤٢ .

[٢] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين ، ط١، (د. م) ، ١٩٩٨، ص١٣٦ .

[٣] صحيفة القبس، العدد ٧٧٦٥، الكويت،٣١ كانون الثاني ١٩٩٥، ص٤٠ .

اتبعت سلطنة عُمان في توطيد علاقاتها مع الدول العربية سياسة قائمة على الحق والسلام والأمن، وبدأت علاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي تضم فضلا عن عُمان كلاً من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية.[١]

أظهرت عُمان عدم رغبتها في التحكم في سياستها وقراراتها والتي كانت تسعى إلى ابقاء مسافة آمنة بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحفظ لها استقلالها وسيادتها على قرارها ومصيرها، فضلاً عن القلق من تأثير الافكار أو المذاهب على جو التسامح والتعايش المذهبي في عُمان.[٢]

وتحرص سلطنة عُمان دائماً على تمسكها بانتمائها للعالم العربي، إذ نصت المادة الأولى من دستور الدولة الصادر بمرسوم سلطاني في ٦ تشرين الثاني ١٩٩٦ على أن سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط، وتلتزم السياسة الخارجية العُمانية في كل توجهاتها بالعمل ابتداءً من الدائرة الخليجية، وتأكيد دول المجلس في تعاملها الإقليمي والدولي على احترام مبدأ حسن الجوار كقاعدة أساسية وشرعية، والالتزام باحترام استقلال وسيادة الدول على أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام سيادة كل دولة على مواردها وامتزج تاريخها بالتاريخ العربي وارتكزت مصالحها على هذا الأساس.[٣]

أرادت الكويت من خلال سياستها الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الانتباه على مسألة أمن الخليج عام ١٩٩٦، وأكدت على لسان رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ، أن الخطر الخارجي يهدد أمن واستقرار دول مجلس التعاون، وشدد سموه في كلمته التي افتتح فيها اعمال الجلسة

---

[١] محمد حمدان العيدروس ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ط٢ ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص ٣٠ .

[٢] محمد السعيد إدريس، المصدر السابق، ص٤ .

[٣] محمد حمد القطاطشة ، المصدر السابق، ص٣٨٥ .

الأولى للمجلس الأعلى للتخطيط في تشكيلته الجديدة على أن الخطر الخارجي لا يستهدف دولة واحدة من دول الخليج ولا يقف عند حدود بلد بذاته وقال سموه : ((**إن مواجهة الاخطار التي تهدد دول المجلس لن تتحقق إلا بضم الصفوف وتوحيد الكلمة وحشد الطاقات في جبهة واحدة متلاحمة**)) .[١]

استحدث مجلس التعاون لدول الخليج العربي آلية جديدة وهي القمة التشاورية النصف سنوية وتضم رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك حرصا على التفاعل مع المستجدات الاقليمية والدولية، ثم عاد جابر الأحمد الصباح باقتراحه في القمة السابعة عشرة بالدوحة في عام ١٩٩٦ [٢] ، في تلك القمة قدمت اليمن طلباً رسمياً إلى مجلس التعاون الخليجي عند انعقاد قمة المجلس، وقد لاقى الطلب اليمني اهتماماً كبيراً في الأوساط اليمنية المختلفة، وجاء طلب اليمن بناءً على تفاهم بعض دول قادة دول مجلس التعاون والذين اظهروا رغبتهم في انضمام اليمن للمجلس .[٣]

وفي القمة الثامنة عشر لدول مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في دولة الكويت في كانون الاول ١٩٩٧، استعرضت هذه القمة علاقة اليمن بدول المجلس، وكان لبعض دول المجلس دوراً ايجابياً ، لاسيما سلطنة عُمان التي اعربت عن موقفها الساند والداعم لانضمام اليمن لدول مجلس التعاون، وذكرت صحيفة عُمان الصادرة في مسقط بتاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٩٧ ، أن القمة الثامنة عشرة لدول مجلس التعاون في الكويت تأتي بعد زيارة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح[٤]

---

[١] صحيفة القبس، العدد٨٤٢٦ ، الكويت، ٥ كانون الاول ١٩٩٦ ، ص٣ .

[٢] الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلس التعاون: عشرون عاما من الانجازات، الرياض ، ص١٤_ ١٦.

[٣] عبد الجليل زيد مرهون، المصدر السابق، ص١٩٠_ ١٩٢ ؛ الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ١٩٩١، ص ٥٦ .

[٤] علي عبد الله صالح (١٩٤٧_ ٢٠١٧) : ولد في ٢١ اذار ١٩٤٧ في المملكة المتوكلية اليمنية وهو الرئيس السادس للجمهورية العربية اليمنية من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٩٠، اصبح اول رئيس للجمهورية

للسلطنة ولقاءاته مع السلطان قابوس بن سعيد، كما ذكرت الصحيفة إن السلطنة نظرت لهذه الزيارة باهتمام بالغ وأيدت تطوير العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون .[١]

إن الطلب اليمني في الانضمام إلى دول مجلس التعاون جاء في وقت غير مناسب، وفي ظروف غير ملائمة ، وكان محكوماً على طلب اليمن بالاندماج بالرفض السياسي قبل أن يواجه الرفض الدبلوماسي الرسمي عندما تمت مناقشة الطلب في قمة الدوحة، فعلاقة اليمن بعدد من دول مجلس التعاون كان يشوبها التوتر والحذر، فضلاً عن موقف اليمن إلى جانب العراق، وموقفه المعارض لمشاركة القوات الأجنبية في تحرير الكويت .[٢]

وبناءً على توصيات القمة الخليجية التاسعة عشر في أبو ظبي في كانون الأول ١٩٩٨، والتي دعت إلى اجتماع تشاوري في منتصف كل عام دون ان يأخذ الصفة الرسمية او القيود البروتوكولية فلا مراسم ولا قواعد بروتوكولات مثل الاستقبالات الرسمية وعزف الأناشيد واستعراض حرس الشرف وغيرها، وانعقدت القمة الأولى في ايار ١٩٩٩ في جده ، وشهدت العاصمة العُمانية مسقط يوم ٢٩ من نيسان عام ٢٠٠٠ أعمال القمة الخليجية التشاورية الثانية والعشرين والتي اتاحت الفرصة لالتقاء القادة الخليجين لتبادل الآراء وفقاً للمصالح المشتركة واعطاء التوجيهات للتحرك لمواكبة المستجدات وتطوير اسلوب العمل وتعد

اليمنية بعد توحيد شطري اليمن، وتعد فترة حكمه اطول فترة حكم لرئيس اليمن منذ عام ١٩٧٨ حتى تنازل عن الحكم في ٢٧ شباط ٢٠١٢ ، بعد ثورة ١١ شباط ٢٠١١ ، توفي في ٤ كانون الاول ٢٠١٧ ، اغتيل على يد الحوثيين في صنعاء . للمزيد ينظر: فاطمة سعد الدين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، علي عبد الله صالح رئيس اليمن، العدد ٢٠، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ١٩٧٩، ص ١٨٨ ؛ عادل علي نعُمان الأحمدي، الخيوط المنسية : اليمن وثلاثون عاماً من حكم علي عبد الله صالح ، ط١، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، صنعاء، ٢٠٠٨، ص ٦٧.

[١] صحيفة عُمان، مسقط، ٢٠ كانون الاول، ١٩٩٧ ، ص١٣ .

[٢] عبد الخالق عبد الله، اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مج ٢٦، ١٩٩٨، ص ٤٤_ ٤٦ .

هذه القمة الثانية من نوعها التي تعُقد على هذا النحو منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ايار منذ بداية الثمانينات. [١]

وعلى أثر انشقاق مجلس التعاون إلى قسمين، قسم داعم لانضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي العربي ومنها سلطنة عُمان التي عبرت عن مساندتها لانضمام اليمن لدول المجلس ومنها عارض انضمامها لدول المجلس، رغم ذلك استمرت علاقة اليمن بدول الخليج العربي إلى أن تم توقيع المعاهدة السعودية_ اليمنية عام ٢٠٠٠، والتي توجت بحل مشكلة الحدود بين الطرفين نتيجة المساعي الكويتية، وكان من سائر نتائجها الايجابية هو تحسن العلاقة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، والحقيقة أن الجهود لم تتكلل بالنجاح إلا بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، إذ رغبت دول المجلس في الموافقة على طلب الانضمام لتوسيع رقعة الأمن لها كي تشمل شبة الجزيرة العربية كلها .[٢]

وفي عام ٢٠٠١ وافقت كل من الكويت والمملكة السعودية على دراسة مشروع انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي رغم الخلاف بينها وبين عُمان، وعلى هذا الأساس تطورت العلاقات الكويتية- اليمنية تطوراً ايجابياً وانفتاحاً صادقاً بعد السياسة التي حدثت بين البلدين، إذ ان قضية التسوية التي حدثت كانت سلمية وأن موقف الكويت الرافض في البداية دخول اليمن المجلس لم يكن ليؤثر سلباً على علاقاتها مع دول مجلس التعاون ولا سيما عُمان وقطر، وبعد ان استوفت اليمن شروط الانضمام الجزئي والمتمثلة في انهاء خلافاتها الحدودية مع

---

[١] الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، ص١٧_ ١٩ .

[٢] حسين الأسرج، إنقاذ اليمن وبناء الدولة، مركز المسبار للدراسات والبحوث والإعلام، الامارات، ٢٠١٥، ص١٥٢ ؛ جريجري جويس، العاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل (الأبنية الداخلية والمؤثرات الخارجية) ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٣، ص١٨ .

دول المجلس لا سيما عُمان والسعودية وظهور بوادر تحسن ملموس في العلاقات الكويتية– اليمنية، كذلك العلاقات اليمنية مع دول مجلس التعاون.[١]

اعتبرت الأزمة العُمانية_ اليمنية من أنجح محاولات دولة الكويت الجماعية مع دول مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمات الإقليمية ، وبعد عدة لقاءات وافق وزير خارجية كل من عدن ومسقط الاجتماع في الكويت بحضور وزراء خارجية الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة مبدئياً، والحث على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين واحترام سيادة وسلامة أراضي كل من الطرفين وانهاء الحرب الدعائية والاعلامية وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما، كما كان للكويت دوراً في المصالحة بين سلطنة عُمان وبين الإمارات العربية المتحدة، إذ قام امير الكويت جابر الأحمد الصباح بزيارة إلى كل من دولة الإمارات العربية وزيارة إلى سلطنة عُمان ، وانتهت اللقاءات باستقبال السلطان قابوس بن سعيد للشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، وتميز اللقاء بجو ودي سادته روح الأخوة والصداقة . [٢]

كانت الكويت من أكبر الدول الخليجية الحاضنة للعُمانيين في السبعينيات، إذ كانت أعداد كبيرة من العُمانيين تعمل في الكويت، وتبدّل الأمر في التسعينيات عندما استضافت السلطنة الكويتيين الذين اضطروا لمغادرة البلاد أثناء الحرب الخليجية، ويحمل الكويتيين ذكريات طيبة للعُمانيين بسبب استقبالهم الحافل أثناء غزو الكويت وقام الشيخ جابر الصباح بزيارة رسمية لسلطنة عُمان عام ٢٠٠٢،

---

[١] وزارة الخارجية ، الجمهورية اليمنية، سياسة اليمن الخارجية ، العلاقات اليمنية_ الخليجية ، موقع الوزارة الالكتروني، إنجازات دبلوماسية لعام ٢٠٠٢، على الرابط التالي:
www.mofa.gov.ye/policy.htm

[٢] أحمد الرشيدي، التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الاقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٠، ص ٨٤ ؛ سليمان ماجد الشاهين، الدبلوماسية الكويتية بين المحنة والمهنة ، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات ، الكويت ، ٢٠٠١، ص٤ .

التقى خلالها السلطان قابوس وقدم فيها شكر الكويت للسلطنة على مواقفها المؤيدة للحق الكويتي خلال محنة الغزو العراقي، وبعد شهر واحد زار السلطان قابوس الكويت للمشاركة في القمة الخليجية الثانية عشر لدول مجلس التعاون الخليجي.[١]

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٣ اجتماعات وزارية عدة وفي ٨ شباط ، وافق مجلس الدفاع الخليجي المشترك في ختام الاجتماع الطارئ الذي عقد في مدينة جدة على الطلب الرسمي الذي تقدمت به دولة الكويت باستدعاء قوات درع الجزيرة إلى ارض الكويت بجانب القوات المسلحة الكويتية لمواجهة أي مستجدات تشهدها المنطقة .[٢]

غادر الوفد الكويتي إلى سلطنة عُمان بعد اجتماع لمدة يومين في بيان مشترك في اختتام الاجتماعات وبحث التعاون في كافة المجالات، تلبية لدعوة كريمة من معالي يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عُمان، إذ قام معالي الشيخ محمد صباح السالم الصباح وزير خارجية دولة الكويت بزيارة رسمية لسلطنة عُمان خلال الفترة من ١٥_١٧ اب ٢٠٠٤، وفي جو سادته روح المودة والإخاء الذي يجسد عمق العلاقات التاريخية المتميزة القائمة بين سلطنة عُمان ودولة الكويت وما يربطهما وشعبيهما الشقيقين من وشائج قربى وصلات حميمة، وفي ظل التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم واخيه حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح [٣]، عقدت اللجنة العُمانية الكويتية المشتركة دورتها الأولى في مدينة صلالة يومي الاثنين والثلاثاء الموافق ١٦ – ١٧ اب ٢٠٠٤ برئاسة معالي يوسف

---

[١] صحيفة القبس، العدد ١٠٥٣٦، الكويت ، ١٤ تشرين الاول ٢٠٠٢، ص٢٣ .

[٢] وكالة الانباء الكويتية (كونا)، تقرير عن أهم الاحداث الخليجية عام ٢٠٠٣، على الرابط التالي:
https://www.kuna.net.kw/Default.aspx

[٣] صحيفة القبس، العدد ١١٠١٩، الكويت ، ١٥ شباط ٢٠٠٤ ، ص ٣٤.

بن علوي بن عبدالله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عُمان وأخيه معالي الشيخ محمد صباح السالم الصباح وزير خارجية دولة الكويت وبمشاركة عدد من كبار المسؤولين في كلا البلدين الشقيقين.[١]

استعرض الجانبان علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين وعبرا عن ارتياحهما البالغ للمستوى العالي الذي وصلت إليه تلك العلاقات وأكدا على المضي قدماً في العمل على تعزيز مسيرة التعاون الثنائي في كافة مجالات التعاون السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والصناعية والبلديات والبيئة والطيران المدني والملاحة الجوية وانشطة الشباب الرياضية والثقافة وفتح آفاق جديدة امامها تحقيقاً لتطلعات قيادتيهما وآمال وطموحات شعبيهما الشقيقين، وفي ختام أعمال اللجنة عبر معالي الشيخ الدكتور محمد صباح سالم الصباح وزير خارجية دولة الكويت عن شكره وتقديره لما قوبل به والوفد المرافق من حفاوة وتكريم من أهليهم وأشقائهم في سلطنة عُمان الشقيقة خلال هذه الزيارة .[٢]

وتكررت زيارة السلطان قابوس إلى الكويت مرة أخرى عام ٢٠٠٥ للتنسيق حول المواقف المشتركة التي تهدف إلى منافع البلدين في جميع المجالات.[٣]

ودعت الكويت في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ الأمير جابر الأحمد الصباح الذي وافاه الأجل عن عمر يناهز ثمانون عاماً، وشارك في التشييع السلطان قابوس

---

[١] صحيفة القبس، العدد ١١٠٢١، الكويت ، ١٧ شباط ٢٠٠٤، ص ٢٩ .

[٢] عبد الهادي خلف وجاكومو لوتشياني ، الاصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج (مجموعة باحثين) ، مركز الخليج للأبحاث ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٧، ص ٧٤ ؛ حسنين توفيق إبراهيم ، التطورات السياسية الداخلية في دول المجلس: نظرة عامة، الخليج في عام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ (مجموعة باحثين) ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٩ ، ص٢٨ ؛ صحيفة القبس، العدد١١٢٠٢، الكويت، ١٦ آب ٢٠٠٤، ص٣٧ .

[٣] صحيفة القبس، العدد ١١٦٩٧، الكويت ، ٢٦ كانون الاول ٢٠٠٥، ص٣٦ .

بن سعيد، وجرت مراسيم التشييع في مقبرة الصليبخات[١]، في الكويت بحضور افراد الاسرة الكويتية وعدد من قادة الدول العربية والإسلامية وأصدر حضرة السلطان أوامره السامية بإعلان الحداد الرسمي وتنكيس الاعلام لمدة ثلاثة ايام وتعطيل الوزرات اعمالها حدادا على وفاة الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة، واصدر البلاط السلطاني بياناً فيما يلي نصه : ((**إيماناً بقضاء الله وقدره وبتأثر وحزن بالغين تلقى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم نبأ وفاة اخيه صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة**)) .[٢]

يتضح لنا مما سبق أن سياسة الكويت مع سلطنة عُمان هي سياسة ودية وتكاد تخلو من الخلافات في بداية الأمر ، حتى إن كلا الدولتين لا توجد بينهما حدود مشتركة للخلاف عليها بل توجد بيئة خليجية مشتركة ووحدة الدم الخليجي الواحد، أمضت الدولتين في علاقات مستقرة وهادئة ، وما أن حدثت الخلافات الداخلية اليمنية حتى قلبت موازين العلاقات الكويتية – العُمانية ، فعملت على تعثرها من خلال مد يد العون والمساعدة الكويتية الى اليمن لحل خلافاتها الداخلية، حتى إن المملكة العربية السعودية قامت بالتدخل في جعل العلاقات ودية بين الجانب الكويتي والعماني لكن دون جدوى .

وما أن قامت الكويت بالوساطة بين عُمان واليمن لتهدئة الأوضاع بين الطرفين، حتى عادت الأمور بين الكويت وعُمان إلى سابق عهدها تتسم بالمرونة، كما يتبين أن سياسة الدولتين تتأثر بالإحداث المحيطة كثيراً ونرى أن عُمان تريد

---

[١] الصليبخات: هي منطقة من مناطق محافظة العاصمة في الكويت ، كما انها عبارة عن تلال رملية بيضاء مرتفعة تبعد ستة أميال الى الجنوب الغربي من مدينة الكويت على الطريق الى مدينة الجهراء وكانت تسمى بـ "مدينة العمال" ، إذ كان يسكنها العمال الذين كانوا يعملون ببناء الدولة الحديثة بعد الاستقلال . هـ. ر. ب. ديكسون، الكويت وجاراتها، ج١ ، المصدر السابق، ص٥٥ .

[٢] صحيفة القبس، العدد ١١٧١٥، الكويت ، ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٦، ص ٣ .

التحكم بمساعدات الكويت للدول الأخرى، وارتأت أن تكون تلك المساعدات لها من خلال مواقفها مع الكويت لكن دون أن تفصح عن ذلك بصورة واضحة، عادت الأوضاع تتعرقل من جديد بين الطرفين لكن بصورة طفيفة لما قامت به عُمان عندما طرحت مشروعها لحماية أمن الخليج ، إذ قامت بمنح تسهيلات عسكرية بقواعدها للولايات المتحدة حتى كان الرد الكويتي بمنح تلك التسهيلات معارض وبشدة لها ، وصرحت بأن تكون حماية الأرض الخليجية مسؤولية دولها أولاً وأخيراً بعيداً عن التدخلات الخارجية ودون منح تسهيلات، نجد أن تطورات العلاقة بين عُمان والكويت اصبحت أقوى من سابقها عندما وقع الاحتلال العراقي للكويت، إذ نرى أن عُمان سارت على نفس النهج الذي سارت عليه الكويت في وساطاتها الكثيرة لحل الأزمات وفضلت أن تكون تدخلاتها في حل الأزمات بالطرق السلمية والتزام الحياد فيها ، كما نجد أن عُمان عندما غيرت سياستها وصارت أكثر مرونة واتزان أصبحت من الدول التي رحبت باليمن عندما أرادت الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي رغم خلافاتها الماضية معها .

المبحث الثاني

السياسة الاقتصادية والثقافية الكويتية_ العُمانية

كان للتطور الاستراتيجي في المسيرة السياسية الكويتية الخارجية، أن جعل الكويت تتشابك في دبلوماسيتها مع سلطنة عُمان والدول العربية والخليجية ، إذ تميزت السياسة الكويتية بالتعريب لكونها تميزت بإدخال الكويت سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وجعلت الكويت كما تذكر المصادر بلاد العرب .[١]

تميزت بداية حكم آل الصباح في الكويت بأنماط متعددة من التعاون مع قيام حكم سلطنة عُمان عام ١٩٧١، وتتفاوت تلك العلاقة بين الدولتين بين التوتر والتحسن ، فإن علاقة الدولتين تتركز على تحقيق المصلحة الوطنية والقومية، لذلك فإن مصالح البلدين الوطنية والقومية تتقاطع وبقوة عند الكثير من المحطات.[٢]

وجاءت أحداث منطقة الخليج العربي ، بدءاً من الحرب العراقية_ الإيرانية والغزو العراقي للكويت لتخلق موقفا متقارباً بين الدولتين، وتضيف أبعاداً من التنسيق الاستراتيجي بينهما في مجال التعاون في العوامل التاريخية والاقتصادية وعوامل التهديد الداخلي والمصالح المشتركة والثقافة المشتركة وتشابه الأنظمة السياسية والعوامل التي تربط بين الدولتين كثيرة ومتعددة ، فمنها القريب المباشر ومنها البعيد

---

[١] فالح حنظل، المفصل في تاريخ الامارات العربية المتحدة ، ج١، لجنة التراث والتاريخ، أبو ظبي، ١٩٨٣، ص ٢٤ .

[٢] علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان ١٩٧١_٢٠١٢، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٢، ص١٧.

الذي ينطوي على ابعاد استراتيجية وجيوسياسية تتعلق بنظام الامن الاقليمي ومستقبله.[١]

كما وعقدت اتفاقية تعاون اقتصادي بين الكويت وعُمان عام ١٩٧٢ بأجواء رحبه من خلال عمل المؤسسات الخليجية، ذلك ان دول الخليج اهتمت بالاقتصاد مبكراً والذي يُعد العامل الأهم لتهيئة أجواء الإستقرار والأمن في المنطقة، ولأن أغلب الدول الخليجية نالت استقلالها في عقد السبعينيات، إذ إن هذا العقد كان عقد الطفرة الاقتصادية فكانت الاتفاقيات بين دول مجلس التعاون تُعقد اما جماعية أو ثنائية.[٢]

وكان للزيارات المتبادلة بين المسؤولين في الكويت وعُمان اثراً كبيراً في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، فقد كان لدور سفير الكويت في مسقط اثراً كبيراً في تطوير مسيرة التنمية والبناء في عُمان، والتي يصفها السفير بقوله ((**إنها علاقات يشعر الطرفان بحقيقة متانتها من خلال ارضية صلبة من العلاقات المختلفة القائمة بينها**)) ، إذ رأى السفير الكويتي بأن امكانيات كل من الكويت وعُمان يمكن استغلالها لبناء صرح اقتصادي كبير يضمن المنفعة للطرفين.[٣]

وبناءً على ذلك تم الاتفاق على إنشاء مصنع ضخم لإنتاج الاسمنت في سلطنة عُمان بالتعاون مع الحكومة الكويتية، والذي تبلغ تكاليفه حوالي مئة مليون

---

[١] غسان إبراهيم حسين، مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٨٧، ص٢٥٧ .

[٢] يحيى حلمي رجب ، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، ج٢، مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة ، ١٩٩٧، ص٥٣ .

[٣] نشرة الخليج، حديث السفير الكويتي أحمد عبد العزيز الجاسم لمجلة اليقظة الكويتية ، ١٩ كانون الاول ١٩٧٦، ص ١٦٨-١٧٠ .

دولار يمول بواسطة صندوق النقد العربي، وتوزع ملكيته ٤٠%لدولة الكويت، ونسبة ٦٠% لسلطنة عُمان .[١]

كما عملت الكويت ثقافياً على التنسيق مع السلطات العُمانية باختيار مجال الخدمات التي يمكن تقديمها كواجب نحو سلطنة عُمان الشقيقة، إذ تم تنفيذ المشروعات الثقافية عام ١٩٧٥ وتضمنت ما يأتي:

١-إنشاء مركز إداري في عُمان يحتوي على مدرسة ابتدائية ومستوصف ومسجد ومكتب بريد .

٢-عملت على تعبيد ورصف الطرق في منطقة ظفار بطول ٦ كم .[٢]

كما مولت الكويت عُمان أيضاً بمشاريع اخرى عام ١٩٧٦ ، إذ قامت بأنشاء مدرسة ثانوية للبنات، وانشاء خمس عمارات لسكن الطالبات، وعمارتين للمدرسات وسكن للمستخدمين وتم تجهيز المباني بالإثاث والتجهيزات اللازمة .[٣]

وقامت الكويت أيضاً بإنشاء ثلاث مدارس ومركز صحي من خلال تمويلها لسلطنة عُمان بـ (٥٠٠ ألف) دينار كويتي من صندوق التنمية الاقتصادي عام ١٩٧٧، فضلا عن بناء مستشفى ولادة ومجمع سكني، كما قامت عام ١٩٧٨ بتنفيذ

---

[١] محمد وصفي ابو مغلي، ايران والخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٨، ص ٤٠.

[٢] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي لعام ١٩٧٧، الكويت، ص١٠ .

[٣] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج١، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة ،٢٠٠١، ص١٧٨ ؛ فالح فهد الدوسري، دور الكويت في دعم القضايا الخليجية والعربية ١٩٦١_١٩٩٠، اطروحة دكتوراه ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، جامعة عين شمس، ٢٠١٣، ص ٢٠١ .

بناء ٦ مدارس في مناطق متعددة في عُمان فضلاً عن انشاء معهد ديني في مدينة صحار العُمانية .[١]

وعلى المستوى الاقتصادي بين البلدين، عملت دولة الكويت عام ١٩٧٨ بتقديم قرضاً آخر لسلطنة عُمان بلغت قيمته (٤.٨٢٥) مليون دينار كويتي بغرض المساهمة في انشاء محطة للغاز الطبيعي.[٢]

أنشأت دول الخليج العربي مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٠ نتيجة التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات إلى المنتجين، فضلاً عن متغيرات سياسية وهذه التغييرات كلها أدت إلى ترابط عضوي بين دول الخليج العربي، إذ اصبحت مخاوفها واحدة، وارتبطت بسبب جوهري هو الأمن القومي لدول الخليج وجزءً لا يتجزأ من السيادة الاقليمية .[٣]

وقامت دولة الكويت بزيادة رأس مال صندوق التنمية الكويتي لأهميتهُ على الرغم من انها عانت من انخفاض حاد من النفط بين عامي ١٩٨١_ ١٩٨٤ ، مع ذلك لم تؤثر في عمل الصندوق، إذ زادته إلى (٢ مليار) دينار كويتي، وعقب تلك الزيادة قامت الكويت بدعم سلطنة عُمان وقدمت قرضا لها بقيمة (٩ مليون) دينار

---

[١] وكالة الانباء الكويتية (كونا)، الكويت اربعون عاماً من العطاء الانساني، مركز المعلومات والابحاث، الكويت، شباط ٢٠٠٨، ص٣٣ .

[٢] الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية العربية ، التقرير السنوي السابع عشر لعام ١٩٧٨، الكويت ، ص٦٣ .

[٣] محمد نصر مهنا، دليل الخليج العربي (دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، (د.ت)، ص٣٥ .

كويتي بفائدة (٤%) للمساهمة في مشروع يهدف لمعالجة مياه الري والشرب ليخدم مناطق عُمان .[١]

كانت عُمان تنفق من أسعار النفط ما بين (٨٧٩ مليون) دولار إلى (١٩٣٧مليون) دولار عام ١٩٨٥ ، ثم انخفضت أسعار النفط وانفقت عُمان (١٧٣١مليون) ما بين عام ١٩٨٦_ ١٩٨٩ وظلت النفقات في تناقص، لتعود إلى الارتفاع ، في حين بلغ الانفاق الكويتي حوالي (٨٩٢ مليون) دولار عام ١٩٨٦ ، كما بلغ انفاقها حوالي (١٩٦٤مليون) دولار عام ١٩٨٩ .[٢]

وعملت كل من الدولتين عام ١٩٨٧ تحت اطار مجلس التعاون الخليجي من اجل تطوير الجانب الاقتصادي ، والتشابك الإنتاجي والتنمية المشتركة على اسس اقتصادية سليمة ، كما أكدت الاتفاقيات التي اقيمت بين دول المجلس بتشجيع القطاع الخاص فيها وإقامة المشاريع المشتركة ، بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات، إذ خرجت العديد من تلك المشاريع إلى حيز التنفيذ .[٣]

وقامت الكويت وسلطنة عُمان في ١٥ حزيران ١٩٨٨ داخل المجلس بتنسيق سياستها وعلاقاتها التجارية وتجمعاتها الاقتصادية مع الدول الاخرى ، عملاً على ايجاد ظروف وشروط متكافئة في العمل التجاري معها، دخلت الدولتان مع دول

---

[١] وكالة الانباء الكويتية (كونا)، ملف الابحاث ٢٩ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، إدارة المعلومات والابحاث، الكويت، ايار ١٩٨٤، ص٥٦ .

[2] Cordesman ,Trends in the Military Balance and Arms Sales in the Southern ، Gulf States After (12) the Gulf War: 1990-1993, p. 156

[٣] رفعت إبراهيم بشير، التغيير الاجتماعي والتنمية في دول الخليج العربي، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص١٧٠ .

مجلس التعاون في مفاوضات مع شركاء تجاريين في دول عربية واوربية من اجل توسيع وتطوير اقتصادها .[١]

اقتضت الاتفاقية التي وقعت عام ١٩٨٨ تعزيز التعاون بين دول المجلس والدول الاخرى وتوسيع ذلك التعاون في الميادين الاقتصادية ، والفنية ، والطاقة ، والصناعة ، والتجارة ، والخدمات، والاستثمار، والتقنية، والبيئة والمساعدة في تقويم التنمية الاقتصادية لدول المجلس .[٢]

كما عملت الدولتان الكويتية والعُمانية من أجل الوحدة الجمركية التي تعد من أعمدة الهيكل الاقتصادي الوحدوي، وتسعى دول الخليج الاخرى إلى احداث تنمية اقتصادية من خلال اتحاد جمركي، وتوسيع نطاق السوق للدول الصغيرة سكاناً وانتاجاً، وزيادة حجم الاستثمارات داخل الاتحاد، كما ان الاتحاد الكمركي يعطي الدول قوة تفاوضية ككيان اقتصادي واحد .[٣]

لم يؤد الانتعاش النفطي في السلطنة إلى إعادة توزيع العائدات المالية على مجالات التنمية وتحديث الدولة فقط ، بل أيضاً ضمنت لها انخراطاً في المنظومة الإقليمية والخليجية لا سيما، وتمتعت بتمويلات تضخها الدول المصدرة للنفط مثل

---

[١] كمال محمد الأسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص٥٤ .

[٢] وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ج٨ ، إعداد وكالة الأنباء القطرية ، مطابع الدوحة الحديثة، ١٩٨١_١٩٩٠ ، ص١٣٥ .

[٣] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، (مجالات التعاون) : التعاون الاقتصادي ، الاطار العام. المنشورة على الربط التالي:

http://www.gcc-sg.org/Field5.html

الكويت الشقيقة والسعودية والعراق كمساعدات واستثمارات للدول الأفقر أو المعدمة في المنطقة العربية، بهدف تمويل المشاريع التنموية المحلية أو الإقليمية .[١]

وعلى مستوى التعاون الاقتصادي العام بين الكويت وسلطنة عُمان، فان الدولتان ترتبطان باتفاقيات شراكة اقتصادية ومالية مع عدة اطراف مثل البنك الدولي ومجلس التعاون الخليجي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الامم المتحدة، إلى جانب المؤسسات التنموية العربية والاقليمية، اذ قدمت دول المجلس وفي مقدمتها الكويت لسلطنة عُمان مستويات متقدمة من التعاون الفاعل والممنهج من خلال مشاريع محلية واقليمية مثل البنى التحتية والاتصالات وصناعة النفط والغاز وغيرها.[٢]

أدى قيام حرب الخليج الثانية عام في ١٩٩٠ إلى تفعيل دور دول مجلس التعاون الخليجي في الوقوف إلى جانب الكويت سياسياً واقتصادياً، تبعاً للاتفاقيات المنعقدة بين الدول الست، وتبعاً لإقامة التكامل الاقتصادي الخليجي، فلم تخرج سلطنة عُمان عن وحدة الصف الخليجي، إذ ان اقتصاد دول المجلس يرتكز على القطاع النفطي، الذي يشكل جزءاً رئيسياً من قطاعها العام .[٣]

بلغ انتاج سلطنة عُمان النفطي عام ١٩٩٠ بنحو (٣.٣ مليار) برميل وقدر انتاجها النفطي اليومي خلال ازمة الكويت ١٩٩٠_١٩٩١، بما يراوح بين (٦٨٠

---

(1) Phillips Sarah & Hunt Jennifer, Without Sultan Qaboos, We Would Be Yemen': The Renaissance Narrative and The Political Settlement In Oman, Journal of International Development, John Wiley & Sons Ltd. 29, 2017, 645-660

[٢] أحمد الاسماعيلي، التعددية الإثنية واللغوية والدينية في عُمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد ١١، ٢٠١٥، ص١٣ ؛ عبد الله العنزي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، أمن الخليج العربي، العدد ٨٣ ، (د.ت)، ص ٢١٨_ ٢١٩.

[٣] حبيب الرحمن، حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص٣٧٠_٣٧١ .

و ٧٠٠ الف) برميل يومياً، وتلك اثار الحرب في اقتصاديات دوال مجلس التعاون ، جعلت سلطنة عُمان تفكر في زيادة انتاجها، إذ يمثل النفط نحو (٤٠%) إجمالي الناتج القومي لسلطنة عُمان .[١]

تناقص الناتج المحلي لسلطنة عُمان بعد حرب الخليج، فوصل (٩.٢%) عام ١٩٩٢، ثم (١.٣%) عام ١٩٩٣، ثم (٠.٥%) عام ١٩٩٤، لكن معدل النمو بدأ يرتفع فوصل إلى (٤%) عام ١٩٩٥ .[٢]

وعلى أساس التعاون الاقتصادي داخل مجلس التعاون، فقد وقعت الدول الست اتفاقية اقتصادية عام ٢٠٠٠، بمعنى استقراراً للعلاقات البينية بين دول المجلس في مواجهة التحديات المشتركة بينما يؤدي خلافاها إلى زعزعة استقرارها، وتشرذم اهدافها واحتمالية الصدام والقتال بينها، فضلا عن التدفق البيني لرأس المال والايدي العاملة.[٣]

عملت كل من الكويت وسلطنة عُمان على رفع سعر النفط المتوقع في موازنة عام ٢٠٠٤ إلى (١٥ و ٢١)، بنسبة دولار للبرميل على التوالي، مقابل (٢١ أو ٢٣) دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٥، وتأتي هذه الأسعار المتحفظة للنفط من جانب

---

[١] النتائج الاقتصادية لحرب تحرير الكويت على الصعيدين العربي والخليجي ، المنشورة على الرابط التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/behoth/iraqkwit/31/sec06.doc_cvt.htm

[٢] المصدر نفسه، الرابط نفسه .

[٣] مركز البيان للدراسات والتخطيط، المصالحة الخليجية وآثارها الإقليمية المحتملة على السياسة والاقتصاد والأمن رؤية استشرافية، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٤، ص ٦ .

الدولتين في الوقت الذي يزيد فيه سعر البرميل عن (٤٠ دولاراً) للبرميل وفي ظل توقعات بأن يتراوح سعر النفط خلال عام ٢٠٠٥ بين ٣٠ و ٤٠ دولارا للبرميل.[١]

ارادت دولة الكويت وسلطنة عُمان توسيع الاقتصاد الخليجي من خلال الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ومعدلات النمو للأنشطة غير النفطية في دول مجلس التعاون بالمليون دولار عام ٢٠٠٦، إذ بلغ الانتاج المحلي لدولة الكويت في العام نفسه حوالي ١٠١,٩٢٣، على حين بلغ إنتاج عُمان المحلي حوالي ٣٧,٢١٦ من عام ٢٠٠٦.[٢]

جدول رقم (٦) يبين الانتاج المحلي لدولتي الكويت وسلطنة عُمان عام ٢٠٠٦ [٣].

الناتج المحلي غير النفطي لدولة الكويت لعام ٢٠٠٦	١٠١,٩٢٣
الناتج المحلي غير النفطي لسلطنة عُمان لعام ٢٠٠٦	٣٧,٢١٦

وعلى مستوى التعاون الثقافي بين البلدين، قامت سلطنة عُمان في عام ٢٠٠٦ باعتبارها مركزا ثقافياً وحضارياً مهماً ، فقد اختيرت عاصمتها مسقط لتكون عاصمة للثقافة العربية، إذ قامت بالعديد من الفعاليات والانشطة الثقافية والمحاضرات والندوات،

---

[١] شبكة الجزيرة الاعلامية، الكويت وعُمان ترفعان توقعات سعر النفط في الموازنة، المنشورة على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2005/1/5

[٢] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد ١ ، مسقط ، شباط ٢٠٠٦، ص ٧ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٩ .

كما انها اقامت مهرجانات للمسرح العُماني ومهرجان الأدب والفن لشباب دولة الكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجي .[1]

نجد أن التعاون في المجال الثقافي بين دول الخليج العربي لم يكن تعاوناً شاملاً ومستنداً إلى آليات محددة، وانما كان تعاوناً عاماً وضمن إطار الانتماء العربي أو الإسلامي وبحسب الترابط العائلي والقبلي بين مواطني الدول الخليجية واهتمامهم بالقضايا ذات العلاقة بهذا الانتماء .

نستنتج أن السياسة الاقتصادية بين الكويت وسلطنة عُمان سياسة ناجحة لما عادت به من نفع على الواقع الاقتصادي الثنائي بصورة خاصة والخليجي بصورة عامة، إذ أن صندوق التنمية الكويتي كان الورقة الرابحة في علاقة الكويت بالجانب الاقتصادي مع تلك الدول، مما جعلها من كبار الدول التي تتمنى بقية الدول التعامل معها .

[1] عُمان ٢٠٠٨_ ٢٠٠٩، اصدار وزارة الاعلام، مسقط ، سلطنة عُمان، ص ٧٩ ؛ مجلة التعاون، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد ٧٨، السنة ٢٧، الرياض، كانون الثاني ٢٠١٣، ص ٦.

ت	رئيس الدولة (الأمير)	عام تولي الحكم	عام انتهاء الحكم	سبب انتهاء الحكم
١	صباح بن جابر الصباح(صباح الأول)	١٧١٨	١٧٦٢	الوفاة
٢	عبد الله بن صباح	١٧٦٢	١٨١٣	الوفاة
٣	جابر بن عبد الله(جابر العيش)	١٨١٣	١٨٥٩	الوفاة
٤	صباح بن جابر(صباح الثاني)	١٨٥٩	١٨٦٦	الوفاة
٥	عبد الله بن صباح(عبد الله الثاني)	١٨٦٦	١٨٩٢	الوفاة
٦	محمد بن صباح	١٨٩٢	١٨٩٦	القتل
٧	مبارك بن صباح (مبارك الكبير)	١٨٩٦	١٩١٥	الوفاة
٨	جابر بن مبارك الصباح(جابر الثاني)	١٩١٥	١٩١٧	الوفاة
٩	سالم بن مبارك الصباح	١٩١٧	١٩٢١	الوفاة
١٠	أحمد الجابر الصباح	١٩٢١	١٩٥٠	الوفاة
١١	عبد الله السالم الصباح(عبد الله الثالث)	١٩٥٠	١٩٦٥	الوفاة
١٢	صباح السالم الصباح(صباح الثالث)	١٩٦٥	١٩٧٧	الوفاة
١٣	جابر الأحمد الجابر الصباح(جابر الثالث)	١٩٧٧	٢٠٠٦	الوفاة

ملحق رقم (١) جدول يوضح أمراء الكويت خلال المدة (١٧١٨-٢٠٠٦)

الوثيقة رقم
8

«القادسية»... وافتتاحية عنيفة جداً على الكويت والإمارات

كان المقال الافتتاحي لصحيفة «القادسية» وهي الصحيفة التي تصدر عن وزارة الدفاع في العراق، في عددها الصادر يوم الاثنين ٢٣ تموز - يوليو - ١٩٩٠ بمثابة بداية المواجهة الاعلامية من جانب العراق للكويت ودولة الامارات. في ما يأتي نص المقال:

« لقد سالت دماء اكثر من اثنين وخمسين الف شهيد عراقي كريم المحتد شريف الوجدان على ارض الفاو حتى تحريرها، وحتى استحقت الاسم الذي اطلقه قائدنا عليها (مدينة الفداء وبوابة النصر العظيم).

ووجهنا صواريخنا وطائراتنا وقواتنا منتخبي للكويت الشقيق في يوم تاريخي اسميناه (يوم الكويت) دفعنا من اجله (١٥٠٠) شهيد علاوة على متطلبات المعركة وتكاليفها الضخمة لنحفظ للكويت استقلالها وامنها وكرامتها.

فماذا فعل حكام الكويت حيال ذلك ؟!

لقد كانت ظروفنا المالية انذاك صعبة بسبب اعباء الحرب وتكاليفها الباهظة ويسبب اوضاعنا النفطية العسيرة، لكن الحكومة الكويتية جاءتنا بما اسمته (المساعدات السخية) وهي تقدم مبلغا زهيدا لا يستحق الذكر مقارنة بالتضحيات الجسام التي قدمها العراقيون في الدفاع عن امن الكويت وحفظا لماء وجه حكومته (السخية جدا) في التعامل مع قضاياها الوطنية والقومية المصيرية !!

لقد كنا نعلم علم اليقين ان معركة تحرير الفاو هي مسؤوليتنا وذلك ما حدث فعلا يوم انتخى النشامى الميامين الأباة يقودهم الفارس الجسور القائد العظيم صدام حسين ميدانيا لإعادة الفاو الحبيبة الى ارض الوطن، لكننا كنا نضع في الاعتبار ان المسؤولية القومية كانت تتطلب موقفا اخر من اشقائنا في دول الخليج العربي الذين كانوا يدركون بالضرورة اننا ندافع في الوقت نفسه عن بلدانهم وكرامتهم وسيادتهم. ولكن شتان بين ما كنا نفترضه ونضعه في الاعتبار وبين ما مارسه

converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

البعض من اساليب لا تنم عن اي قدر من الشعور بمسؤوليتهم الوطنية حيال دولهم، ودع جانبا افتراض انهم مستعدون ادنى استعداد لعمل شيء جاد وحقيقي وبنيات صادقة مؤمنة ازاء القضية القومية واعتباراتها وقيمها ومسؤولياتها.

واذا كانت ظروف انشغال العراق في الحرب قد ادت الى انخفاض انتاجه النفطي والاضرار باقتصاده الوطني خاصة بعد انقطاع تدفق نفطنا عبر سوريا وتوقف تصديره عن طريق الخليج العربي، فان الكويت والامارات كانتا قد استغلتا هذا الوضع ايما استغلال، فزادتا انتاجهما النفطي على حساب حصة العراق المنخفضة.. ولكي تزيد حكومة الكويت طين ممارساتها الابتزازية بلة قامت بتسويق نفط عراقي خارج حصتها المقررة الامر الذي جعلها تجني اموالا طائلة.. وهو ما جرى للامارات على نفس الوتيرة والسياق والممارسة. فهل كان هذان (القطران العربيان) بمستوى المسؤولية القومية ازاء هذا الوضع بكل تداخلاته التي لا تحتاج الى برهان لكي يميز المرء صحيح الفعل من اجريه؟ ونحن نسأل ردا على بعض التخرصات التي سمعناها ماذا قدمت الكويت والامارات للعراق مما يريدون اعتباره قروضا ؟ هل الواجب القومي والمنطق يتفقان مع مثل هذه الحالة المؤلمة ؟

اننا نعلن وبصراحة ان كل ما قدمته الكويت والامارات لا يساوي متطلبات معركة واحدة خاضتها قواتنا المسلحة الباسلة دفاعا عن الامة العربية ووجودها وكرامتها.. اما (القروض) التي يطالبون بسدادها فهي حقيقة لا تمثل سوى مبلغ ضئيل مما جنوه من اموال طائلة بسبب انخفاض انتاج العراق النفطي خلال فترة الحرب.

ان الطريقة التي (كافأ) بها حكام الكويت شعب العراق العظيم لقاء دفاعه البطولي وتضحياته لتكشف بوضوح عن نيات مسبقة ومبيتة ومنظمة الاهداف للاستمرار بتدبير نمط من انماط العدوان على حقوق ومصالح العراقيين واقتصادهم وامكاناتهم، لا سيما قدراتهم في مواجهة اعداء الامة من صهاينة وامبرياليين واخرين يعلمهم حكام الكويت والامارات جيدا.

ان هذه السياسة التي تحمل قدرا عاليا من الحقد الدفين على مسيرة العراق لتفضح طبيعة التعمد في استنزاف اقتصادنا في وقت نحن احوج ما نكون فيه الى مواجهة العديد من المتطلبات المالية التي فرضت اعباءها ظروف سنوات القتال الثماني، سواء على صعيد التصديات الخارجية ام على صعيد ظروف البناء والتنمية وتسيير شؤون الحياة الداخلية.

افبعد هذا كله يريدون منا السكوت او استخدام اسلوب التشاور ؟.. ترى من الذي بادر الى التفاوض والى التنبيه الى مخاطر السياسة التي اتبعها حكام الكويت والامارات عدة مرات.. ومن الذي اراد تجنب كل ذلك، فلم يواجه الا بالتمادي في الغي والعمه واللاشعور بالمسؤولية القومية بل والتمادي في الحاق الضرر بالعراق ومصالحه الاقتصادية والقومية العليا؟

نقول ان العراق استخدم في تعامله مع حكام الكويت والامارات اقصى ما هو مستطاع من الصبر على الاذى حتى لقد اضحى الكلام واظهار الحقائق جزءا من موجبات الوطنية والقومية التي لا ترد دواعيها مهما كانت الظروف ومهما ادعى المدعون.. واذا كان الكلام بصراحة واظهار الحقائق على ما جرى ودار ووقع غير كافيين لكي يثوب هؤلاء الى رشدهم، فان الفعل سيكون قادرا على افهام المكابر. ■

ملحق رقم (٢) وثيقة رقم (٨)

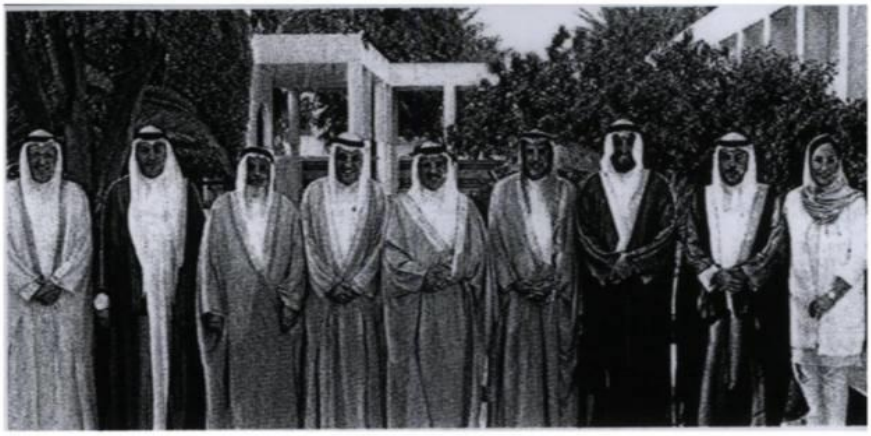

جلالة الملك حمد بن عيسى ملك البحرين يستقبل محمد جاسم الصقر رئيس لجنة الشئون الخارجية بالبرلمان الكويتي والوفد المرافق أثناء زيارة الوفد الودية للمملكة

وتعتبر العلاقات التاريخية المتجذرة بين مملكة البحرين ودولة الكويت الشقيقة التي تبلغ أزهى عصورها في عهد حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشقيقة وأخيه حضرة صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين، حفظهما الله، التي تجسد تاريخا طويلا من الأخوة في أسمى معانيها وأجمل صورها

وتعتبر نموذجا يحتذي به للعلاقات حيث وصلت إلى مرحلة أضحت كافة المفردات السياسية عاجزة عن وصفها في تكامل فريد متميز كما ونوعا، والتعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في كافة

المجالات والأصعدة، حيث يولي العاهلان الكبيران جل اهتمامهما في تنمية واستمرارية ما يربط

ملحق رقم (٣) وثيقة رقم (٢١)

الوثيقة رقم
170

نص إعلان دمشق للتعاون بين الدول الخليجية ومصر وسوريا

فما يلي نص اعلان دمشق، الذي صدر صباح الاربعاء ٦ آذار(مارس) ١٩٩١، في شأن التنسيق والتعاون الامني والسياسي والاقتصادي بين مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي:

«ان الدول العربية الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية المشاركة في اجتماع دمشق يومي ٥ و٦ آذار (مارس) ١٩٩١ وانطلاقا من مشاعر الاخوة والتضامن التي تربط بينها والتي صقلها تراث عريق من التساند والتكاتف والنضال المشترك والاحساس العميق بوحدة الآمال والتحديات وتطابق الغايات ووحدة المصير.

وتعزيزا لقدراتها على الاضطلاع بمسؤولياتها القومية في اعلاء شأن الامة العربية وخدمة قضاياها وصيانة امنها وتحقيق مصالحها المشتركة.

وفي اطار من التمسك القوي بالاهداف والمبادئ التي كرستها مواثيق وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي والامم المتحدة.

وادراكا للتحولات العميقة الجارية على المسرح الدولي والتي تطرح امام الامة العربية تحديات جسيمة تتطلب لمواجهتها اعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول العربية.

واذ تؤكد من جديد موقفها الرافض للنهج العدواني والانحياز له كالذي حصل خلال عدوان واحتلال قوات النظام العراقي لدولة الكويت الذي جاء خروجا سافرا على كل ما استقر من قواعد واعراف عربية اسلامية ودولية واطاح بكثير من مفاهيم ومنجزات العمل العربي المشترك في وقت كانت الامة العربية تحتاج فيه اكثر من اي وقت مضى الى جميع شملها وحشد طاقاتها لرد العديد من المخاطر التي لا سابق لها.

كما تعلن ترحيبها بتحرير دولة الكويت وعودة الشرعية اليها وتعبر عن المها العميق وبالغ حزنها لما تعرض له الشعب الكويتي الشقيق من جراء عدوان النظام العراقي عليه، كذلك تعبر عن نفس الشيء لما يتعرض له الشعب العراقي من ابشع صور المعاناة نتيجة عدم اكتراث القيادة العراقية بمصالحه وتؤكد في هذا الصدد وقوفها الى جانب الشعب العراقي في محنته وحرصها الكامل على وحدة الاراضي العراقية وسلامتها الاقليمية.

تؤكد الاطراف المشاركة عزمها على السعي لاعطاء روح جديدة للعمل العربي المشترك وارساء التعاون الاخوي بين الاسرة العربية على قواعد صلبة ترتكز على المبادئ التالية:

اولا. مبادئ التنسيق والتعاون

١. العمل بموجب ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة والمواثيق العربية والدولية الاخرى واحترام وتعزيز الروابط التاريخية والإخوية وعلاقات حسن الجوار والالتزام باحترام وحدة الاراضي والسلامة الاقليمية والمساواة في السيادة وعدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والالتزام بتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

٢. العمل على بناء نظام عربي جديد من اجل تعزيز العمل العربي المشترك واعتبار الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الاطراف المشاركة بمثابة الاساس الذي يمكن البناء عليه من اجل تحقيق ذلك وترك المجال مفتوحا امام الدول العربية الاخرى للمشاركة في هذا الاعلان في ضوء اتفاق المصالح والاهداف.

٣. العمل على تمكين الامة العربية من توجيه كافة امكاناتها لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الاستقرار والامن في المنطقة ولتحقيق حل عادل وشامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي وقضية فلسطين على اساس ميثاق الامم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

٤. تعزيز التعاون الاقتصادي بين الاطراف المشاركة وصولا الى تجمع اقتصادي في ما بيننا بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥. احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية.

ثانيا. اهداف التنسيق والتعاون في المجالين السياسي والامني.

١. تعتبر الاطراف المشاركة ان المرحلة الحالية التي اعقبت تحرير الكويت من احتلال قوات النظام العراقي توفر افضل الظروف لمواجهة التحديات والتهديدات الاخرى التي تتعرض لها المنطقة وفي مقدمتها التحديات الناجمة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وتوطين اليهود فيها. وتعتقد الاطراف المشاركة بان مؤتمرا دوليا للسلام تحت راية الامم المتحدة هو اطار مناسب لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني على اساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة.

٢. تؤكد الاطراف المشاركة احترامها لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية والتزامها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية وعزمها على العمل المشترك لضمان امن وسلامة الدول العربية. واذ تشير على وجه الخصوص الى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية تعتبر ان وجود القوات المصرية والسورية على ارض المملكة العربية السعودية ودول عربية اخرى من

ملحق رقم (٤) وثيقة رقم (١٧٠)

أخذت الكويت بنظام الغرفة الواحدة، كان السبق للبحرين في إجراء أول انتخابات بلدية في منطقة الخليج العربي بمشاركة المرأة بعباءتها ذات (المكسر).

وقد شهدت البحرين في العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله الذي ارتقى بمملكة البحرين إلى مصاف الدول المتحضرة والمتقدمة في تجسيدها لاحترام حقوق الإنسان وإعطاء المرأة كافة حقوقها السياسية في مشروعه الحضاري ميثاق العمل الوطني وإرساء الوحدة الوطنية والمسيرة الديمقراطية الحديثة التي تبلورت في مجلسي الشورى والنواب.

وعلى المستوى الاقتصادي تحرص القيادتين الحكيمتين على تعزيز آفاق الانفتاح الاقتصادي وتعزيز المناخ الاستثماري في البلدين الشقيقين، وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما، كما أن هناك شراكة اقتصادية بين العديد من المؤسسات البحرينية والكويتية، إضافة إلى اتفاقية الربط والتداول المشترك بين بورصتي الأوراق المالية في كلا البلدين. ولاشك أن كل ذلك يدفع باتجاه التكامل

ملحق رقم (٥) وثيقة رقم (١٨)

الاقتصادي بين البلدين باعتبار أن ذلك سيكون دعما لمسيرة التكامل الاقتصادي في كل المنظومة الخليجية.

فحينما تنظر إلى دولة الكويت في العهد الزاهر لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة نرى الاقتصاد الكويتي المتين متمثلا في قوة العملة الكويتية، والاستثمارات ذات المردود الاستثماري الكبير الذي يفوق الأربع مليارات دولار، فإننا حين نتكلم عن إدارة الحكومة الرشيدة لهذه الاستثمارات الكبيرة تعطينا قراءة سياسية برشد الحكم في الكويت، كذلك صندوق الأجيال الذي أسسه المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه الذي من بمثابة ادخار استثماري اقتصادي لمستقبل الأجيال والذي يعتبر فكرة متقدمة سبقت بها الكويت الكثير من الدول المتقدمة والمتحضرة. ولا ننسى الحديث عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وإسهاماته في دعم المشاريع؛ في شتى أنحاء المعمورة. كما أن للكويت الفضل في فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتفرد صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر

الصباح في دعوته لإقامة القمة الاقتصادية العربية على أرض الكويت الحبيبة الذي كان محورها

ملحق رقم(٦) وثيقة رقم (١٩)

الصباح في دعوته لإقامة القمة الاقتصادية العربية على أرض الكويت الحبيبة الذي كان محورها الأساسي تنمية ورفاهية المواطن العربي.

في حين نرى في مثيلتها مملكة البحرين التي تزهو بالفكر الثاقب لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله في حسن استثمار موقع البحرين الاستراتيجي كمركز مالي وتجاري فاعل في المنطقة لجذب الاستثمارات وتطوير النظام المالي وتشجيع الخريات الاقتصادية بما يسهم في هذه الخطوة الكبيرة المباركة بمثابة بوابة الإصلاح الاقتصادي للبلاد واستكمال لمسيرة الإصلاح السياسي، تجسد في النأي بالعملة البحرينية عن الهزات الاقتصادية التي عصفت بالعالم، الذي انعكس مردوده الإيجابي على معيشة الأسرة البحرينية منذ الاستقلال وعلى مدى واحد وأربعين عاما، هذا يعطينا قراءة سياسية مستقبلية راشدة.

وتتمحور منظومة مجلس التعاون في سلم أولويات جلالة الملك تجسدت في حرصه على مشاركته في القمم الخليجية.

ملحق رقم (٧) وثيقة رقم (٢٠)

ملحق رقم (٨) خارطة دول مجلس التعاون الخليجي

الوثائق غير المنشورة

- **وثائق مجلس الأمة الكويتي**

١. الأمانة العامة بمجلس التعاون الخليجي، السير الذاتية للأعضاء، الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون الخليجي، ص٥٧ ؛ صحيفة النهار، العدد ٢٦٧، الكويت ، ٢٩ أيار ٢٠٠٨ .
٢. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المسيرة والانجاز، ط ٩، ٢٠١٥ .
٣. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون.
٤. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، البيانات الختامية، ط٣، مطبعة مجلس التعاون، الرياض ،١٩٩١ .
٥. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاماً من الانجازات، كانون الثاني ٢٠٠٢ .
٦. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلس التعاون: عشرون عاما من الانجازات، الرياض .
٧. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، دولة قطر مستقلة وذات سيادة في منطقة الشرق الاوسط، ٢٠٢٢.
٨. الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، البيان الختامي والقرارات الصادرة من مؤتمر القمة الاسلامي الخامس، ١٩٨٧ .
٩. دولة الكويت ،الأمانة العامة لمجلس الأمة، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ودوره كسفير للكويت في العالم الثالث، الكويت،٢٠٠٤.
١٠. مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، عشرون عاما من الانجازات ، الأمانة العامة، الرياض،٢٠٠٢ .
١١. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة الإحصاء، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، النشرة الإحصائية، إحصائيات دول مجلس التعاون، الإحصاءات الاقتصادية والمالية والنفط والغاز، إنتاج الغاز الطبيعي، ٢٠٠٤ .
١٢. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إدارة الإحصاء، قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، النشرة الإحصائية، إحصائيات دول مجلس التعاون الاقتصادية والمالية والنفط والغاز، ٢٠٠٣ .
١٣. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الذكرى الاولى لمجلس التعاون الخليجي، مطابع الاوفست الاهلية، الرياض، ١٩٨٢ .
١٤. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة، العدد٤ ، ١٩٨٩.
١٥. محمد بن مبارك العريمي، الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٢١، أبو ظبي، ٢٠٠٧ .
١٦. المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الناتج المحلي الاجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد ١، ، مسقط ، شباط ٢٠٠٦ .

١٧. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين ، ط١، (د. م) ، ١٩٩٨ .
١٨. مركز البحوث والدراسات الكويتية ، صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح مسيرة وطن، (د. م)، الكويت ، ٢٠٠٤ .
١٩. مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح (لمحات مشرقة من تاريخ حياته) ، نشر مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ٢٠٠٦ .
٢٠. مركز البحوث والدراسات الكويتية، الشيخ سعد العبدالله الصباح (لمحات مشرقة من تاريخ حياته)، الكويت ، ٢٠٠٨ .
٢١. مركز البحوث والمعلومات ، تقرير بعنوان أي أمن بالنسبة للخليج، تر: باسمة قضماني، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ، ١٩٨٤ .
٢٢. مركز البحوث والمعلومات، أمريكا في عمان ١٨٣٣-١٩٨٠: دور عمان في استراتيجيتي نيكسون و كارتر،ج٢، بغداد، مج١، (د.ت) .
٢٣. مركز البيان للدراسات والتخطيط، المصالحة الخليجية وآثارها الإقليمية المحتملة على السياسة والاقتصاد والأمن رؤية استشرافية، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٤.
٢٤. مركز الخليج للدراسات العربية، التقرير السياسي، العدد٧، مركز الخليج للدراسات العربية، الشارقة، ١٩٨١ .
٢٥. المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، العلاقات الكويتية _ الخليجية، تقرير خاص بالكويت، ٢٢ حزيران ٢٠٠٢ .
٢٦. المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، مسيرة التنمية والتحديث في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، القمة الرابعة والعشرون، الكويت، ٢٠٠٣ .
٢٧. المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، اتفاقية الحدود بين السعودية والكويت، تقرير خاص، الكويت، ١٨ حزيران ٢٠٠١ .
٢٨. المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، التنسيق الكويتي _ السعودي ضرورة استراتيجية تدعمها روابط تاريخية، العدد ٣٨، الكويت ، ٣٠ حزيران ٢٠٠٢ .
٢٩. مركز الدراسات السياسي والاستراتيجي بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة ، ١٩٨٥، ص٢١١ .
٣٠. مركز عيسى الثقافي، مركز الوثائق التاريخية، العلاقات البحرينية_ الكويتية، وثيقة رقم ١٨، تموز ٢٠١٢ ؛ وثيقة رقم ١٩، تموز ٢٠١٢ ؛ ، وثيقة رقم ٢٠، تموز ٢٠١٢ ؛ وثيقة رقم ٢١، تموز ٢٠١٢ .
٣١. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) ، تقرير الامين العام السنوي الثالث (٢٠٠٦) .
٣٢. منظمة المؤتمر الاسلامي، الدورة الخامسة لمؤتمر القمة الاسلامي، القرارات السياسية، الكويت،١٩٨٧ .
٣٣. مؤسسة النقد العربي السعودي، المملكة العربية السعودية، إدارة اقتصاديات البترول، تطور قطاع النفط في المملكة العربية السعودية، الرياض، (د.ت) .

٣٤. نشرة الخليج، حديث السفير الكويتي أحمد عبد العزيز الجاسم لمجلة اليقظة الكويتية ، ١٩ كانون الاول ١٩٧٦ .
٣٥. هناء المنيس ومنيب ربيع، مجلس الأمة (قراءة في الدستور واللائحة)، ادارة البحوث والدراسات في الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، ٢٠٠٠ .
٣٦. وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ج٨، إعداد وكالة الأنباء القطرية، مطابع الدوحة الحديثة، ١٩٨١_١٩٩٠ .
٣٧. وزارة الارشاد والانباء الكويتية، الكتاب السنوي الكويتي لعام ١٩٦٦، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٦٦ .
٣٨. وزارة الاعلام العُمانية، موقف سلطنة عُمان من الغزو العراقي للكويت .
٣٩. وزارة الاعلام والثقافة القطرية، مجموعة الاحاديث الصحفية لحديث حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد، منشورات وزارة الاعلام والثقافة، الدوحة، ١٩٩٠ .
٤٠. وزارة الاعلام، خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ١٩٧٠_ ٢٠٠٥، مطبعة الالوان الحديثة، سلطنة عُمان، ٢٠٠٥ .
٤١. وزارة الاقتصاد لدولة الامارات العربية المتحدة، التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة، اب ٢٠٠٨.
٤٢. وزارة التراث القومي والثقافة، جلالة السلطان قابوس والسياسية الخارجية، (سلطنة عمان، ١٩٨٠) .
٤٣. وكالة الانباء الكويتية (كونا)، الكويت اربعون عاماً من العطاء الانساني، مركز المعلومات والابحاث، الكويت، شباط ٢٠٠٨ .
٤٤. وكالة الانباء الكويتية (كونا)، ملف الابحاث ٢٩ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، إدارة المعلومات والابحاث، الكويت، أيار ١٩٨٤ .

- **وثائق: فؤاد مطر، موسوعة حرب الخليج، مقدمات ويوميات ووثائق الأزمة والصراع على الكويت والحرب الدولية والعربية_ الإسلامية على العراق، ج٢، ط١، بيروت، ١٩٩٤ .**

١. فؤاد مطر، موسوعة حرب الخليج (مقدمات ويوميات ووثائق الأزمة والصراع على الكويت والحرب الدولية_ العربية_ الإسلامية على العراق) ،ج٢، وثيقة رقم (٨)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ٢٠٠٨ .
٢. فؤاد مطر، موسوعة حرب الخليج اليوميات_ الوثائق_ الحقائق ،ج٢، ط١، وثيقة رقم (١٧٠)، " القادسية.. وافتتاحية عنيفة جداً على الكويت والأمارات "، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٩٤ .

- **وثائق متفرقة**

١. الاعلام الخارجي (ادارة المطبوعات الاعلامية)، الكويت- حقائق وارقام ، ط٥، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٦ .
٢. توصيات وبحوث الندوة العلمية لأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطار الخليج العربي، مكتبة حركة الوفاق الوطني، بغداد، ٢٥-٢٧ شباط ١٩٨٠ .

٣. حديث السفير الكويتي أحمد عبد العزيز الجاسم لمجلة اليقظة الكويتية، نشرة الخليج، ١٩ كانون الاول ١٩٧٦ .
٤. حديث وزير الاعلام العماني للصحافة ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٠.
٥. سجل العالم العربي، وثائق ، احداث ، أراء سياسية ، دار الأبحاث والنشر، كانون الثاني- شباط – اذار، بيروت ، نيسان ١٩٧١ .
٦. سيف البدوي، دور المملكة العربية السعودية في قيام دولة الإمارات العربية، سلسلة مداولات علمية محكمة للقاء السنوي للجمعية، جمعية التاريخ والاثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أبو ظبي، مج ١٠، ٢٠٠٩ .
٧. الصناعة البترولية في دولة الامارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي لعام (١٩٨٤_ ١٩٨٥)، ط١، المؤسسة العربية للإعلام، ابو ظبي، ١٩٨٥ .
٨. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي الثامن لعام ١٩٧٥، الكويت .
٩. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي لعام ١٩٧٧، الكويت .
١٠. الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية العربية ، التقرير السنوي السابع عشر لعام ١٩٧٨، الكويت
١١. عمان ٢٠٠٨_ ٢٠٠٩، اصدار وزارة الاعلام، مسقط ، سلطنة عُمان .
١٢. قاموس المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ط٤، القاهرة ،٢٠٠٤ .
١٣. الكتاب الأبيض في ميزان الحقيقة: الأردن وأزمة الخليج ،المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، اذار ١٩٩١ .
١٤. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، بيروت، ١٩٧٤ .

- **المواد الدستورية :**

١- المجلس التأسيس للدستور الكويتي- دستور دولة الكويت وقانون الانتخابات لسنة ١٩٦٢، مطبعة حكومة الكويت، الكويت ، ١٩٦٢ .
٢- نص المادة (٤) من دستور الكويت .
٣- نص المادة (٦) من قانون توارث الامارة .

- **الكتب العربية والمعربة :ـ**

١- إبراهيم أحمد زهران وآخرون، زعماء صنعوا التاريخ حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، ط١، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣ .
٢- إبراهيم العابد وآخرون، دولة الامارات العربية لمحة خاطفة ، ترايدنت بريس ليمتد، لندن، ٢٠٠٦
٣- إبراهيم عبد الكريم محمد، البحرين وأهميتها بين الامارات العربية ، ط١، الشركة العربية للوكالات والتوزيع، البحرين، نيسان ١٩٧٠ .
٤- أحمد الخطيب ، الكويت من الإمارة الى الدولة (ذكريات العمل الوطني والقومي)، ج١، ط٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٥ .
٥- أحمد الرشيدي، التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الاقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠٠٠ .

٦- أحمد حمود الدويهيس، سياسة الكويت الخارجية العوامل والاهداف والوسائل، مركز القبس للمعلومات والدراسات ، الكويت، العدد ٧٤، ١٩٩٨ .
٧- أحمد زكريا الشاق واخرون، تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة ، ط٣، مطابع رينودا الحديثة، الدوحة، ٢٠٠٦ .
٨- أحمد زكريا الشلق و مصطفى عقيل الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي(١٩٦٨_ ١٩٧١) دراسة ووثاق، ط٢، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، ١٩٩٨ .
٩- أحمد شلبي، مصر في حربين (١٩٦٧ و ١٩٧٣)، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٧٥) .
١٠- أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية ، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦ .
١١- أحمد فارس عبد المنعم ، جامعة الدول العربية (١٩٤٥_١٩٨٥) دراسة تاريخية سياسية ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ .
١٢- أحمد محمد كمال، انفجار الخليج (العراق المغبون وكلمة للتاريخ)، مكتبة مدبولي، القاهرة،(د.ت) .
١٣- أحمد مصطفى ابو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث(١٧٥٠_١٩٦٥)، ط١، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤ .
١٤- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٠٩ .
١٥- ادجار اوبالانس، الحرب في اليمن (دراسة في الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠)، تر: عبد الخالق محمد لاشين، منشورات مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٥
١٦- أرسنت فولف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية ، تر: عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاعلام، الكويت، ٢٠١٦ .
١٧- إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية (الاصول النظرية والتطبيقات العلمية)، ط١، المكتبة الاكاديمية العربية، القاهرة، ٢٠١٣ .
١٨- إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، شركة ريعان للتوزيع والنشر، الكويت، ١٩٨٤ .
١٩- أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث ، دبي، ٢٠٠٧ .
٢٠- أليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ط١، مكتبة الاسكندرية، بيروت، ١٩٩٥ .
٢١- أمل إبراهيم الزياني، البحرين (١٧٨٣-١٩٧٣) دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الاحداث في منطقة الخليج العربي، (د. م) ، بيروت،١٩٧٣ .
٢٢- أمل يوسف الصباح، ندوة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: الممكن والمأمول، العدد١٣، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٥ .
٢٣- امين الريحاني، ملوك العرب، ج١، ط٨، دار الجيل، بيروت ، ١٩٧٨ .

٢٤- أمين ساعاتي، الاطماع العراقية في الكويت، ط١، مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، جدة، ١٩٩٠ .
٢٥- بدر الدين الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٢، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨ .
٢٦- بدر خالد البدر، رحلة مع قافلة الحياة، الجزأين الثاني والثالث، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٤ .
٢٧- بطرس بطرس غالي وعيسى محمود خيري، المدخل في عالم السياسة ، ط ٧، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٨٩ .
٢٨- بطرس بطرس غالي، سياسة الغد، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٣٨ .
٢٩- بكر العمري وآخرون ، السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق، ط١، مكتبة الصباح، جدة ، ١٩٩٠ .
٣٠- بيار سالنجر واريك لوران، حرب الخليج: الملف السري ، ط١١، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت ، ١٩٩٣ .
٣١- پي أي رايندلز، مدخل للعلاقات الدولية السياسة الخارجية، ط٣، تر: محمد طه هليل، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩ .
٣٢- تركي الحمد، الغزو والاسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية، منشور ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت(ندوة بحثية)، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥ .
٣٣- توماس ماتير، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الامارات العربية الكبرى (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (د. م) ، ٢٠٠٥.
٣٤- ج. ج. لوريمر، دليل الخليج (القسم الجغرافي) ، ج٤ ، تر: مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، مكتبة امير قطر للترجمة، قطر .
٣٥- ج.ج . لوريمر ، دليل الخليج، القسم التاريخي، تر: الديوان الاميري، قطر، (د.ت) .
٣٦- جاسم حسين، بدائل الطاقة ومستقبل النفط والغاز في منطقة الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٥ .
٣٧- جريجري جويس، العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل " الأبنية الداخلية والمؤثرات الخارجية"، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣ .
٣٨- جمال السويدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط٢، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩ .
٣٩- جمال زكريا قاسم و آخرون، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث و الدراسات العربية، ١٩٩٣ .
٤٠- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٩١٤_١٩٤٥)، دار الفكر العربي، (د. م) ، ١٩٧٣ .
٤١- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، مج٤، ٢٠٠١ .

٤٢- جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ١٩٩٧ .
٤٣- جمال عبد الله، السياسة الخارجية لدولة قطر(١٩٩٥_٢٠١٣) دوافعها واستراتيجيتها، ط١، الدار العربية للعلوم داشرون، بيروت، ٢٠١٤ .
٤٤- جميل العلوي، المياه في شبه الجزيرة العربية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧ .
٤٥- جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي(ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧_٢٠٠٠)، دار المدى، بغداد، ٢٠١٧ .
٤٦- جورج طعمه ، النفط والعلاقات العربية الدولية، الكويت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، ١٩٧٩ .
٤٧- جون .ب. كيلي، بريطانيا والخليج ،ج١، تر: محمد امين عبد الله ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، عُمان ، د ت .
٤٨- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل في منطقة الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٤ .
٤٩- حبيب الرحمن، حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠١ .
٥٠- حسن حمدان العلكيم، الامن والاستقرار في منطقة الخليج، دراسة استشرافية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، رأس الخيمة، ١٩٩٩ .
٥١- حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، المكتبة الاهلية لصاحبها شمس الدين الحيدري، بغداد، ١٩٦٨ .
٥٢- حسن علي الابراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي (الكويت والخليج)، ط١، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢ .
٥٣- حسن نافعة ، تطور الموقف العربي والدولي تجاه العراق، محاضرات الدورة التاسعة عشرة، المعهد الدبلوماسي العُماني، وزارة الخارجية، سلطنة عُمان، ١٩٩٨ .
٥٤- حسنين توفيق إبراهيم ، التطورات السياسية الداخلية في دول المجلس: نظرة عامة، الخليج في عام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ (مجموعة باحثين) ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٩ .
٥٥- حسين الأسرج، إنقاذ اليمن وبناء الدولة، مركز المسبار للدراسات والبحوث والإعلام، الامارات، ٢٠١٥ .
٥٦- حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج١، دار ومكتبة الهلال، مصر، ١٩٦٢.
٥٧- حسين صلاح الدين، أبعاد التعاون الاقتصادي الخليجي، ط١، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحوث والتنمية، جدة، ١٩٨٥ .
٥٨- حصة السعدي، الدولة السعودية الثانية وبلاد غرب الخليج وجنوبه، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٦ .
٥٩- حمد الجاسر، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية المنطقة الشرقية ، ط١، دار اليمامة، الرياض، ١٩٧٩ .

٦٠- حمد علي السليطي، التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط١، العدد٧١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢.
٦١- خالد العزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ ، بغداد، ١٩٧٢ .
٦٢- خالد بن محمد القاسمي، عُمان جسور المحبة والسلام، ط١، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، ١٩٩٥ .
٦٣- خالد محمد القاسمي، الخليج في عالم متغير(رؤية تاريخية سياسية) ، ج١، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٠ .
٦٤- خالد يحيى أحمد الجبوري، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر، ط ١، منشورات دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣ .
٦٥- خليل إلياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الامن القومي العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٧ .
٦٦- ر. ف. كليكوفسكي و ف .أ. لوتسكييفيتش، المعضلات الاجتماعية -الاقتصادية للبلدان النامية، تر: حسان اسحق، شركة قولي، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٥ .
٦٧- ر. ك. رمضاني، الامن في الخليج، تر: كمال رفيق الجراح، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، ١٩٨٢ .
٦٨- راشد توفيق ابو زيد، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، مطابع البيان التجارية، دبي، ٢٠٠٢ .
٦٩- راشد عبد العزيز الراشد، سياسة الكويت الخارجية، محاضرة في وزارة الخارجية الكويتية، الدورة الدبلوماسية الثالثة، الملفات الوثائقية، مكتبة حركة الوفاق الوطني، الكويت، ١٩٧٢ .
٧٠- راشد عبد الله الفرحان، مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية والدول العربية، مكتبة دار العروبة ، القاهرة، ١٩٦٠ .
٧١- رضا حداد، الكويت في ضل حكم آل الصباح ، ط١، دار الكتب والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٥ .
٧٢- رفعت إبراهيم بشير، التغيير الاجتماعي والتنمية في دول الخليج العربي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت ، ١٩٨٧ .
٧٣- رمضان علي الشراح، حسين طه الفقير، الكويت والتنمية العربية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ، ١٩٩٤ .
٧٤- رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨-١٩٧١، مطبعة النهار، بيروت، ١٩٧٣ .
٧٥- رياض نجيب الريس، ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠-١٩٧٦، ط ٥ ، مركز طروس لدراسات الشرق الاوسط، بيروت، ٢٠٠٠ .
٧٦- زهير قاسم السامرائي، قطر التطورات السياسية والاقتصادية (١٩٧١_١٩٨١) دراسة تاريخية ، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٩ .
٧٧- سامح محمد راشد، العلاقات الخليجية_ العربية ١٩٧٠ – ٢٠٠٠ (الأطر والاتجاهات)، ط١ مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٥ .

٧٨- ستار جبار الجابري، انا والزعيم (مذكرات العقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم)، ط١، العدالة للطباعة والصحافة والنشر، بغداد، ٢٠١٠ .
٧٩- سعاد محمد الصباح، مبارك الصباح (مؤسس دولة الكويت الحديثة)، ط١، دار سعاد الصباح، بيروت، تشرين الاول ٢٠٠٧ .
٨٠- سعد ابو دية، السياسة الخارجية في عهد السلطان قابوس ١٩٧٠_١٩٩٨، ط١، دار النشر، عُمان، ١٩٩٨ .
٨١- سعود بن هذلول، تاريخ ملوك آل سعود، ج١، ط١، المعهد العلمي، الرياض، ١٩٦١ .
٨٢- سعيد الشهابي، البحرين قراءة في الوثائق البريطانية (١٩٢٠- ١٩٧٠) ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت، ١٩٩٧ .
٨٣- سعيد سعد مرطان، حتمية التعاون الخليجي لانتقاء التقنية الملائمة في: بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٦ .
٨٤- سعيد سلطان الهاشمي، التغيير في عمان(بين سلطة الدولة ودولة السلطة)، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، ٢٠١٧ .
٨٥- سليمان الموسى، تاريخ الاردن السياسي (١٩٦٧_١٩٩٥)، مطبعة وزارة الثقافة، عمان، ٢٠١١.
٨٦- سليمان ماجد الشاهين، الدبلوماسية الكويتية بين المحنة والمهنة ، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت ، ٢٠٠١ .
٨٧- سيد نوفل، الاوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة مدخل عام ودراسة للكويت(١٩٦٦_١٩٦٧) ،ج١، ط٣، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٧ .
٨٨- شفاء المهدرس المطيري، الكويت منذ النشأة حتى الاستقلال ١٧٤٦_١٩٦١، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ١٩٩٦ .
٨٩- صبري الهيتي، الخليج العربي ارضه وسكانه واقتصادياته، ط١، مؤسسة الرواق، الأردن، ٢٠٠٤ .
٩٠- صبري فارس، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، ط٢، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ، ١٩٨١ .
٩١- صبري فالح الحمدي، الكويت نشوئها وتطورها، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥ .
٩٢- صبري فالح الحمدي، صفحات من تاريخ الخليج العربي الحديث، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٢
٩٣- صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
٩٤- صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ،١٩٧٢.
٩٥- طارق نافع الحمداني، الخليج والجزيرة العربية بين القرن السادس عشر والقرن العشرين، ط١، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١ .
٩٦- طه عبد العليم طه، إدارة السيطرة على النفط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩١ .

٩٧- ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي(تطوراته واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية)، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١ .
٩٨- عادل الطبطبائي ، النظام الدستوري في الكويت (دراسة مقارنة) ، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٥ .
٩٩- عادل علي نعمان الأحمدي، الخيوط المنسية : اليمن وثلاثون عاماً من حكم علي عبد الله صالح ، ط١، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، صنعاء، ٢٠٠٨ .
١٠٠- عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية (اتفاقيات الحماية الاستعمارية) ، دار النهضة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨ .
١٠١- عائشة علي السيار، التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الجامعة، ابوظبي، ١٩٩٦ .
١٠٢- عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي، دار ناشري للنشر الالكتروني، جامعة أم القرى ، ٢٠١٢ .
١٠٣- عبد الحليم ابو غزالة، درع وعاصفة الصحراء، مطابع أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٥ .
١٠٤- عبد الخالق عبد الله، التقرير الاستراتيجي الخليجي والسنة الصعبة ٢٠٠١_٢٠٠٢، وحدة الدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ٢٠٠٢ .
١٠٥- عبد الرحمن الحمودي ، الدبلوماسية والمراسيم السعودية، ج٣، ط٤، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٩ .
١٠٦- عبد الرحمن المطيري، لمحات من تاريخ الكويت الحديثة في عهد الشيخ صباح السالم، ط١، شركة الكويت للنشر، الكويت ، ١٩٧٨ .
١٠٧- عبد الرحيم عبد الهادي ابو طالب، أزمات العراق والكويت : ابعادها ونتائجها وموقف صحيفة الاهرام منها، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٥ .
١٠٨- عبد الرضا علي أسيري ، النظام السياسي في الكويت (مبادئ وممارسات)، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٢ .
١٠٩- عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة (انجازات-اخفاقات-وتحديات)، ط٢، مطبعة القبس التجارية، الكويت، ١٩٩٣
١١٠- عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ط٣، دار القرطاس للنشر، الكويت،١٩٩٩ .
١١١- عبد الفتاح حسن أبو علية ، تاريخ الدولة السعودية الثانية ١٨٤٠_ ١٨٩١، ط٤ ، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩١ .
١١٢- عبد الفتاح حسن، مبادئ النظام الدستوري في الكويت، دار النهضة، بيروت، ١٩٦٨ .
١١٣- عبد القادر حمود عبد العزيز القحطاني، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، مطابع رينودا الحديثة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، ٢٠٠٨ .
١١٤- عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دار وائل للنشر، الاردن، ١٩٧٩ .
١١٥- عبد الله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، معهد الادارة العامة، الرياض، ١٩٨٣ .
١١٦- عبد الله الأشعل، تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية ، ط١، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ،القاهرة، ١٩٩٩ .

١١٧- عبد الله الجبلي، دولة الإمارات العربية المتحدة _ الكتاب السنوي، وزارة الاعلام والثقافة، أبو ظبي، (٢٠٠٠-٢٠٠١) .
١١٨- عبد الله الصالح العثيمين ، الدرعية نشأة وتطوراً في عهد الدولة السعودية الاولى ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، (د.ت) .
١١٩- عبد الله العثيمين، العلاقات بين الدولة السعودية الأولى والكويت، ط٤، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٧ .
١٢٠- عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط٢، مطبعة دار القبس، الكويت، ١٩٨٠ .
١٢١- عبد الله سعود القباع، اتفاقيات الحدود بين المملكة العربية السعودية وجيرانها، موقع مكتبة الملك فهد بن عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٢.
١٢٢- عبد الله عبد الامير، الصراع السعودي_ القطري: الاسباب والنتائج المحتملة، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد،٢٠١٧ .
١٢٣- عبد الله مرسي، إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الاولى(١٧٩٣_١٨١٨) ،ج١، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٨ .
١٢٤- عبد الله يعقوب بشارة، مجلس التعاون الخليجي(اهدافه-ظروفه-نشأته-ومستقبله)، ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في اطارها المحلي والدولي، جامعة الكويت، الكويت .
١٢٥- عبد الله يوسف الغنيم، سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح : عزيمة وبناء، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت، ٢٠٠٤ .
١٢٦- عبد المالك خلف التميمي، الخليج العربي والمغرب العربي(دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي)، دار الشباب للنشر، بيروت، ١٩٨٦ .
١٢٧- عبد المحسن يوسف جمال، المعارضة السياسية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، ٢٠٠٤ .
١٢٨- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية ، مصر، ٢٠٠٢ _٢٠٠٣ .
١٢٩- عبد المنعم سعيد، حرب الخليج الثانية والفكر العربي، ط١، دار الشروق، القاهرة ،١٩٩٣ .
١٣٠- عبد الهادي خلف وجاكومو لوتشياني ، الاصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج (مجموعة باحثين) ، مركز الخليج للأبحاث ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٧.
١٣١- عبد الوالي الشميري، الاستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، ط٢، مطابع ستار برس،(د. م)، ١٩٩٣ .
١٣٢- عبدالجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، دار النهار للنشر، بيروت ، ١٩٩٧
١٣٣- عبدالله يعقوب بشارة، تجربة مجلس التعاون الخليجي(خطوة او عقبة في طريق الوحدة العربية)، سلسلة الحوارات العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، (د.ت) .
١٣٤- عثمان الصالح العلي الصوينع ، العاصمة التاريخية للدعوة السلفية الدرعية ، ط١، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٩ .
١٣٥- عثمان بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، ج١، ط٤، مطبوعات دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٨٢ .

١٣٦- عثمان عبد الملك الصالح، النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت (دراسة تحليلية نقدية للنظام في إطاره التاريخي وإطاره النظري وفي واقعه العملي ووسائل إصلاحه)، ج١ ، مطبعة الكويت تايمز، الكويت، ١٩٨٩ .
١٣٧- عفاف السيد عبد المجيد العلي، التاريخ السياسي لدولة الكويت(قراءة جديدة في علاقات الكويت الدولية)، ط١، مركز الراية للنشر والاعلام، ٢٠١٣ .
١٣٨- علي محافظة، بريطانيا والوحدة العربية ١٩٤٥_ ٢٠٠٥، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
١٣٩- علي محمد راشد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين امارات ساحل عمان وبريطانيا ١٨٠٦_١٩٧٨، ط١، منشورات اتحاد كتاب وادباء الامارات ، مكتبة المعلا، الكويت، ١٩٨٨ .
١٤٠- عماد مؤيد المرسومي، الدور القطري فوضى برائحة الغاز، ط١، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤ .
١٤١- عمار محمد سلو العبادي، محددات السياسة النفطية الانتاجية والسعرية للملكة العربية السعودية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١١ .
١٤٢- عمر سعيد حسين واخرون، مسيرة التعاون الخليجي (التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية) ، ط١ ، الدار العربية لعلوم ناشرون، الدوحة ، ٢٠١٥ .
١٤٣- عمرو صابح ، جمال عبد الناصر الاضواء والظلال، ط١، دار الفالوجة للنشر، القاهرة ، ٢٠١٩ .
١٤٤- غانم سلطان وآخرون، جغرافية الكويت، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.
١٤٥- غانم سلطان، الغزو العراقي للكويت: قراءة موجزة في جوانب اشكالية الازمة، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٤ .
١٤٦- غانم محمد صالح، الخليج العربي (التطورات السياسية والنظم والسياسات)، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١ .
١٤٧- فالح حنظل، المفصل في تاريخ الامارات العربية المتحدة ، ج١، لجنة التراث والتاريخ، أبو ظبي، ١٩٨٣ .
١٤٨- فاهم سلطان القاسمي، دور مجلس التعاون الخليجي في التنمية الاقتصادية الخليجية.. تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، مركز الدراسات العربي الاوربي، باريس، ١٩٩٤ .
١٤٩- فهد بن عبد الله السماري ، ناصر بن محمد الجهيمي، المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرميين الشريفين (الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود)، مطبعة المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٢ .
١٥٠- قاسم عبده قاسم، التعقيب على ردود الفعل العربية غزو وحرب تحرير الكويت، (ندوة بحثية) منشورة ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت(المقدمات _الوقائع وردود الفعل_ التداعيات)، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥
١٥١- قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الاساطير، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢ .

١٥٢- كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت ، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١ .
١٥٣- كمال محمد الأسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠ .
١٥٤- مازن الغرايبة ، الدور في السياسة الخارجية ، ندوة السياسة الخارجية (اطار تحليلي مقترح)، جامعة العلوم التطبيقية ، الاردن، ١٩٩٨ .
١٥٥- مايكل بالمر، حراس الخليج: تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣_ ١٩٩٢، ط١، تر: نبيل زكي، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٥ .
١٥٦- مجموعة من الباحثين، دراسات في الدبلوماسية العربية، ج١٣، المعهد الوطني للإدارة والانماء، بيروت، ١٩٧١ .
١٥٧- محمد إبراهيم السقا، استخدام العوائد النفطية : حالة دولة الكويت، العدد ٣٣، سلسلة اجتماعات الخبراء للمعهد العربي، الكويت، ٢٠٠٩ .
١٥٨- محمد الرداوي، سبل التعاون الخليجي، ط١، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٨٥ .
١٥٩- محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٠ .
١٦٠- محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٢ .
١٦١- محمد اليساري، مجلس التعاون كمنظمة اقليمية وصلته بكل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ط١، مطبوعات معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩٨٦ .
١٦٢- محمد اليوسفي، الكويت من التحرير الى الاختلال، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٣ .
١٦٣- محمد بركات، مشكلات الحدود العربية، اطلس للنشر والانتاج الاعلامي، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٦٤- محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤ .
١٦٥- محمد حسن العيدروس ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ط٢ ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة ، ١٩٩٨ .
١٦٦- محمد حسن العيدروس، الامارات بين الماضي والحاضر، مركز العيدروس للدراسات والاستشارات، دار الكتاب الحديث، الامارات، ٢٠٠٢ .
١٦٧- محمد حسن العيدروس، الأمن السياسي لدول مجلس التعاون، ط١، دار المتنبئ للطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، ١٩٨٤ .
١٦٨- محمد حسن العيدروس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، ط١، دار الكتاب الحديث، الكويت، ٢٠٠٢ .
١٦٩- محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢ .
١٧٠- محمد حسن العيدروس، دراسات في تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية، ج١، ط١، دار الكتب الحديث، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

١٧١- محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢ .
١٧٢- محمد حسنين هيكل، الانفجار حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧ ، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠ .
١٧٣- محمد حسنين هيكل، عند مفترق الطرق(حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ١٩٨٨ .
١٧٤- محمد رضا فودة ، الأمن القومي للخليج العربي، الصلاح للدراسات السياسية والانتاج الاعلامي، القاهرة، ١٩٩١ .
١٧٥- محمد سعد ابو عامود، المسألة العراقية : من غزو الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠_٢٠٠٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣ .
١٧٦- محمد سعود اليساري، مجلس التعاون كمنظمة إقليمية وصلته بكلاً من الامم المتحدة وجامعة الدول العربية، ط١، مطبوعات معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩٨٦ .
١٧٧- محمد سعيد الدقاق، دروس في القانون الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧ .
١٧٨- محمد صالح المسفر، العلاقات الخليجية- الخليجية (معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة ١٩٧١-٢٠١٨)، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٨ .
١٧٩- محمد عبد الرحمن العسومي، واقع ومستقبل الرخاء الاقتصادي في دول مجلس التعاون، دار الخليج للطباعة والنشر، الشارقة،(د.ت) .
١٨٠- محمد عبد القادر الجاسم، الكويت مثلث الديمقراطية ، مطبعة الشروق ، القاهرة، ١٩٩٢.
١٨١- محمد عبد الوهاب الساكت، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
١٨٢- محمد عبد ناجي، مستقبل التعاون الاقتصادي الخليجي في مجال الملاحة والنقل البحري، في كتاب مستقبل الخليج العربي واستراتيجية العمل العربي المشترك، الكويت، ١٩٨٢ .
١٨٣- محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي. جذوره التاريخية وابعاده، دمشق، ١٩٨٤ .
١٨٤- محمد غانم الرميحي، اصداء حرب الكويت (ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه)، ط١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤ .
١٨٥- محمد غانم الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، منشور ضمن كتاب الغزو العراقي للكويت(ندوة بحثية): الغزو العراقي للكويت_ المقدمات_ الوقائع وردود الفعل_ التداعيات "عالم المعرفة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٥.
١٨٦- محمد فاضل الجمالي، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة ، مكتبة مدبولي، الاسكندرية، ١٩٩٢ .
١٨٧- محمد فاضل زكي، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٢ .
١٨٨- محمد فهد العيسى، الدرعية قاعدة الدولة السعودية الاولى، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٥ .

١٨٩- محمد متولي، حوض الخليج العربي، ج٢، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
١٩٠- محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، مركز الدراسات والبحوث، الرياض،٢٠٠١ .
١٩١- محمد نايف عواد العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة ١٩٦١_١٩٧٣، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠١ .
١٩٢- محمد نصر مهنا، دليل الخليج العربي (دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية)، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، (د.ت) .
١٩٣- محمد نصر مهنا، في الخليج العربي المعاصر دراسة وثائقية تحليلية، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٣ .
١٩٤- محمد وصفي ابو مغلي، ايران والخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٨ .
١٩٥- محمود أحمد، العلاقات الدولية في الاسلام، دار الثقافة العربية، دمشق،١٩٩٦ .
١٩٦- محمود بهجت سنان، ابو ظبي واتحاد الإمارات العربية ومشكلة البريمي، ط١، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٦٩ .
١٩٧- محمود شاكر، شبه جزيرة العرب (الاحساء_ الكويت_ البحرين_ قطر)، ط١، المكتب الاسلامي، بيروت،١٩٨١ .
١٩٨- محمود علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠ .
١٩٩- محمود علي الداود، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، العدد ١، مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، بغداد، ١٩٨٤ .
٢٠٠- مروان اسكندر، موقع قطر في الاستراتيجية الأمريكية، M.I.ASSOCIATE، بيروت، ١٩٩٧ .
٢٠١- مفيد الزيدي، دولة البحرين من الإمارة إلى الملكية الدستورية ، دار إسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٥ .
٢٠٢- منذر الموصلي، الاسرة الدولة (دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي) ، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٩ .
٢٠٣- ابن منظور، لسان العرب، ج١، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦ .
٢٠٤- مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥ .
٢٠٥- نايف على عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (من التعاون إلى التكامل) ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ .
٢٠٦- نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير، دراسة التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠_٢٠٠٥، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٧ .
٢٠٧- نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، معهد الإنماء العربي، لبنان،(د.ت) .
٢٠٨- نسرين مراد واخرون، تحديات الأمن : الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز الخليج للدراسات العربية، مؤسسة الخليج ، الشارقة ، ١٩٩١ .

٢٠٩- نصرة عبدالله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، ط١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣ .
٢١٠- نعيم حسن الخجا، المنظومة الخليجية : الانجازات والتحديات، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩٨٧ .
٢١١- هـ. ر. ب. ديكسون، الكويت وجاراتها، ج١، ج٢، ط١، صحارى للطباعة والنشر، مصر، ١٩٦٤.
٢١٢- هاري سانت جون بريدجر، مذكراتي السياسية مع الملك عبد العزيز آل سعود، تر: خالد أحمد عبدالله، الدار العربية للموسوعات، بيروت،٢٠٠٤ .
٢١٣- هديل صالح الجنابي، دور الامين العام في حفظ السلم والامن الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٤ .
٢١٤- وليد حمد الاعظمي، النزاع بين دولة الامارات العربية المتحدة وإيران حول أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، بالوثائق البريطانية، دار الحكمة، (د. م)، ١٩٩٣ .
٢١٥- وليد حمدي الاعظمي، العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة ١٩٦٥_١٩٩١، ط١، دار الحكمة، (د. م) ، ١٩٩٢ .
٢١٦- وهيب عبد الفتاح صوفي وعدنان عبد الفتاح صوفي، المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج: نموذج لدراسة إدارة الازمة الدولية، ط١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣ .
٢١٧- يحيى الجمل، النظام الدستوري في الكويت (مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة)، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧١ .
٢١٨- يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (دراسة قانونية- سياسية-اقتصادية)، ط٢، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت،١٩٨٨ .
٢١٩- يحيى حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٩ .
٢٢٠- يعقوب يوسف الغنيم، الشيخ أحمد الجابر الصباح ومسألة الحدود الكويتية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ١٩٩٩ .
٢٢١- يفغيني بريماكوف حول حرب الخليج الفارسي (حرب كان يمكن تفاديها)، تر: محمود شمس، ط١، ساحة حسن آباد، طهران، ٢٠٠٠ .

- **الكتب الاجنبية**

l- Alkim, Hassan Hamdan, The GCC States in an Unstable World .Foreign Policy Dilemmas of Small States. London: Saqi Books, 1994

2-Mohammed T. Sadik and William .P. Snavely, Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates, Colonial Past, Present Proplems and Future Prospects, London .

3-Peck, M. C. Historical Dictionary of the Gulf Arab States, (Scarecrow PressLanham, MD, and London, 1997) .

4 - J. Abadi, Qatar's Foreign Policy: The Quest for National Security and Territorial Integrity, Journal of South Asian and Middle Eastern Studies ,Volume 63, Number 3, 2009 .

5 - Calvin H. Allen, Oman, The Modernization of the sultanate, (United States, 1987) .

6 - Cordesman ,Trends in the Military Balance and Arms Sales in the Southern Gulf States After the Gulf War: 1990-1993 .

7_Phillips Sarah & Hunt Jennifer, Without Sultan Qaboos, We Would Be Yemen': The Renaissance Narrative and The Political Settlement In Oman, Journal of International Development, John Wiley & Sons Ltd. 29, 2017 .

- **الرسائل و الاطاريح :**

١. إبـراهيم خلـف العبيـدي، تـاريخ الحركـة الوطنيـة فـي البحـرين ١٩١٤_١٩٧١، رسـالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣ .

٢. أحمد سالم أحمد الشنفري، سياسة عُمان العربية في عهد السلطان قابوس، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٩٥ ؛ خطاب جلالة السلطان قابوس ، ١٨ تشرين الثاني١٩٩٠.

٣. أحمـد يـونس زويـد الجشـعمي ، السياسـة الداخليـة للشـيخ زايـد بـن سـلطان آل نهيـان (١٩٤٦_١٩٧٦)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الآداب، جامعة البصرة ،٢٠١٠ .

٤. ثائر يوسف عيسى، النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والاقليمية والدولية (١٩٣٠_ ١٩٩١) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق، ٢٠١٠ .

٥. حمود خضر الرجب، الحركة المسلحة في ظفار من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٥ دراسة تاريخيـة فـي المواقـف العربيـة والإقليميـة والدوليـة، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، كليـة التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٨ .

٦. خالـد منـزلاوي، التجـارة البيئيـة لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي، رسـالة ماجسـتير، كليـة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٢ .

٧. رافـد عبـد الرضـا الخفـاجي، الكويـت وقضـايا الخلـيج والجزيـرة العربيـة ١٩٥٠- ١٩٧١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ .

٨. عبد الله الحميدي محمد المطيري، الكويت في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١_١٩٥٠) ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بنها، ٢٠١٨ .
٩. عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠٠٠ .
١٠. عبد الناصر العدواني، اعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي: مقتربات جديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، العلوم السياسية، الجامعة الاردنية، ٢٠٠٤ .
١١. عدنان رميض خرنوب الشحماني، السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران (٢٠٠٥_٢٠١٢)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤ .
١٢. علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان ١٩٧١_٢٠١٢، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١٢ .
١٣. علي صبيح العازمي، العلاقات السعودية_ الكويتية ١٩٨١_٢٠٠٧، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، ٢٠٠٩ .
١٤. عماد جاسم محمد حسن الموسوي ، نشاط البحرين الملاحي ١٧٨٣-١٩١٤ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ .
١٥. غسان إبراهيم حسين، مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ .
١٦. فالح فهد الدوسري، دور الكويت في دعم القضايا الخليجية والعربية ١٩٦١_١٩٩٠، اطروحة دكتوراه، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٣ .
١٧. كوثر غضبان عبدالحسين، نشاط الكويت الملاحي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥ .
١٨. محمد حموز لفته ضباب الحجيمي ، تطور الحركة الوطنية والقومية في الكويت منذ النشأة حتى قيام الدستور دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٨ .
١٩. مناور عبد اللطيف العتيبي، الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (٢٠٠٦_ ٢٠١٢)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٣ .
٢٠. نضال محمد دخيل، دور الخطاب السياسي للرئيسين جورج بوش وصدام حسين في تصعيد أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة آل البيت،٢٠٠٧ .

- **الموسوعات:-**

١. أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الاسلامي، أنور السادات: شخصيته وعصره دراسة محايدة، ج١٠، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٩٠ .

٢. حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية(مفاهيم _ احداث_ احزاب_ شخصيات)، شركة العارف للأعمال، بيروت، ط٢، ٢٠١٣ .
٣. خالد العاني، محمد النحال، موسوعة الأمير نايف بن عبد العزيز، الدار العربية للموسوعات ، دمشق ،٢٠٠٩ .
٤. خضير البديري ، موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهدين القاجاري والبهلوي (١٧٩٦- ١٩٧٩) ، ط١، (د. م) ، بيروت، ٢٠١٥ .
٥. عبد الهادي العدواني، الموسوعة المختصرة لتاريخ الكويت، ط٣، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٤ .
٦. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ .
٧. فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٥، دار إسامة للنشر والتوزيع ، الاردن،٢٠٠٣ .
٨. محمد نصر مهنا، قطر التاريخ السياسة و التحديث، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ،٢٠٠١ .
٩. محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار إسامة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٥.

- **البحوث والدراسات:-**

١. إبراهيم القادري بوتشيش ، منهجية الحوار في السياسة الخارجية العمانية تجاه البلدان الخليجية ،بحث منشور في اعمال المؤتمر العلمي الرابع ، علاقات عمان الخارجية في القرن العشرين ، سلسلة أعمال الندوات والمؤتمرات (٥) ،منشورات وحدة الدراسات العمانية ، جامعة آل البيت ، الاردن، ٢٠٠٧ .
٢. أحمد ثابت ، الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العمانية ، بحث منشور في أعمال المؤتمر العلمي الرابع ،علاقات عمان الخارجية في القرن العشرين، سلسلة اعمال الندوات والمؤتمرات، منشورات وحدة الدراسات العمانية ، جامعة آل البيت ، الاردن، ٢٠٠٧ .
٣. أيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات، بحث منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ،٢٠٠٩.
٤. رافد أحمد محمد امين العاني ،الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١(المملكة العربية السعودية نموذجا) ، بحث منشور، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت .
٥. ميسون عباس حسين ، الانفتاح الاقتصادي وأثاره في عهد الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧٠_ ١٩٨١) دراسة تاريخية ، بحث منشور بمجلة كلية التربية الاساسية ، العدد ١٠٤، الجامعة المستنصرية ، مج ٢٥ ، ٢٠١٩ .
٦. نعيم جاسم محمد، اردشير زاهدي ودوره الدبلوماسي في اثناء توليه حقيبة وزارة الخارجية الإيرانية ١٩٦٧_ ١٩٧١ (دراسة تاريخية سياسية) ، بحث منشور ، مجلة كلية التربية، العدد ٥٣ ، جامعة بابل، ٢٠١٦ .

- **المجلات:ـ**

١. إبراهيم خلف العبيدي ، احتلال إيران للجزر العربية الثلاث ، مجلة دراسات الاجيال ، العدد ٤، كانون الاول ١٩٨٧ .
٢. أحمد الاسماعيلي، التعددية الإثنية واللغوية والدينية في عُمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد ١١، ٢٠١٥ .
٣. أحمد سعيد نوفل، أرضية الصراع العربي في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١ .
٤. أحمد طاهر، الحياة السياسية الكويتية رؤية مستقبلية نحو مدخل دستوري قانوني للإصلاح، العدد(٣٣)، مركز دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، الكويت، ٢٠١١
٥. إسامة صاحب منعم ، انضمام العراق الى منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوابك) ١٩٧٢، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة بابل ، العدد ٢١ ، حزيران ٢٠١٥ .
٦. إسماعيل صبري مقلد، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤ ، ١٩٦٨ .
٧. بدر عواد برغش، نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٥، (د. م) ، مج ٣، ٢٠١٦ .
٨. البيان الختامي الصادر عن الدورة السادسة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي في سلطنة عُمان ٦ تشرين الثاني ١٩٨٥، مجلة التعاون، العدد ١، الرياض، ١٩٨٦ .
٩. جمال زكريا قاسم، النزاع العربي الايراني حول جزر ابو موسى والطنبين، مجلة المؤرخ العربي،العدد١، اصدار اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، ١٩٩٢ .
١٠. جون دوك انثوني، مجلة الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي بين الماضي والمستقبل: الإبحار وسط الغموضات الاقليمية ،١٩٨٩ .
١١. حسن المنقوري، الحدود السياسية الشمالية للملكة العربية السعودية ، دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية، مجلة دراسات سعودية، العدد ٣، ١٩٨٨ .
١٢. حسن حمدان العلكيم، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة خلال التسعينات، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٩، ١٩٩٣ .
١٣. خالد السرجاني ، جذور الازمة بين العراق والكويت في الغزو العراقي للكويت "الابعاد والنتائج" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٢، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ،١٩٩٠ .
١٤. خالد محمد شنيكات، رؤية شاملة لإبعاد الصراع في قضية الجزر العربية (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى)، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية ،العدد ١، مج، ٢٠١٢.
١٥. خليل علي مراد، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨_١٩٨٠ ، مجلة الخليج العربي، العدد ١، جامعة البصرة ، مج ١٧، نيسان ١٩٨٥

١٦. روبرت. إ. لوني، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي، ٢٠٠٤ .
١٧. ستيفن داجت وجاري جي باجليانو، حرب الخليج الثانية (التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء)، مجلة دراسات عالمية، العدد ٤، ١٩٩٧ .
١٨. شاكر حسين دمدوم، العراق في ظل حكم مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢)، مجلة آداب ذي قار، كلية الآداب، جامعة ذي قار .
١٩. صبري فالح الحمدي، القوة والقبيلة في قطر وأثرها في نشوء الأمارة (١٧٠٠_ ١٨٦٨)، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد ٨١ ، جامعة المستنصرية، مج ١٩، ٢٠١٥.
٢٠. صحيفة الوطن الكويتية، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، ١٩ أيار ١٩٧٥ .
٢١. صلاح العقاد، سلطنة عُمان وكسر العزلة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٠، القاهرة ، نيسان ١٩٨٠ .
٢٢. عبد الخالق عبد الله، التوترات في النظام الاقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢ ، ١٩٩٨ .
٢٣. عبد الخالق عبد الله، اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مج ٢٦، ١٩٩٨ .
٢٤. عبد الرضا علي أسيري ، سياسة الكويت الخارجية (قراءة في الماضي ونظرة الى المستقبل) ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٢، جامعة الكويت، الكويت ، ١٩٩١ .
٢٥. عبد الرضا علي أسيري، العلاقات الكويتية_ الإيرانية: الطموح والعقبات، مجلة الدراسات والخليج العربية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٨ .
٢٦. عبد الرؤوف سنو، اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (١٧٩٨_ ١٩١٦) فصول من الهيمنة والتفتيت، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٧٤، بيروت، ١٩٩٨ .
٢٧. عبد العزيز المساعيد، مجلة النهضة، حقيقة الصراع على أمن الخليج، العدد ٤٧٦، الكويت، ١٩٧٦ .
٢٨. عبد الله العنزي، أمن الخليج العربي (دراسة في الاسباب والمعطيات)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٣ ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٩٦ .
٢٩. عبد الله بن خال آل خليفة، العلاقات الخليجية العربية بعد حرب الخليج، مجلة البحرين الثقافية، العدد٣٣، مج١٧، (د.ت) .
٣٠. عبد الله مشعل العنزي، نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد١ ، جامعة الكويت، مج ٢٤، ١٩٩٦ .
٣١. عبد المالك خلف التميمي، تطور علاقات الكويت بالدول العربية قبل الاستقلال، مجلة دراسات تاريخية ، العددان ٩-١٠، دمشق، ١٩٨٢ .
٣٢. علي أبا حسين، مقتطفات من تاريخ الشيخ حمد بن عيسى بن علي ال خليفة، مجلة الوثيقة، العدد ٤٣ ، ٢٠٠٤ .
٣٣. علي عباس، موقف سلطنة عُمان من حرب الخليج الاولى والثانية، مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية، العدد١، جامعة الموصل، مج ١٣ ، ٢٠١٤ .

٣٤. علي عبد الرحمن ابا حسين، ملك ومسيرة ، مجلة الوثيقة، العدد ٤٥، ٢٠٠٤ .
٣٥. علي عجيل منهل، حركة التحرر الوطني في البحرين(١٠١٤_١٩٧١)، مجلة الخليج العربي، العدد٣، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٥ .
٣٦. عمر إبراهيم الخطيب، الانماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد ٤، جامعة الكويت، ١٩٨٥، مج١٣،(د.ت) .
٣٧. غنيمة النجار، وثائق عن الخليج، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ، العدد ٦، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٦ .
٣٨. فاطمة سعد الدين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، علي عبد الله صالح رئيس اليمن، العدد ٢٠، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ١٩٧٩ .
٣٩. فؤاد طارق كاظم ومروة سليم حبيب المؤمن، اصلاحات الثورة البيضاء ١٩٦٣و مطالب المرأة الايرانية فيها، مجلة العلوم الانسانية، العدد٢، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٧ .
٤٠. فيصل أبو صليب، المراحل الرئيسية في تطور سياسة الكويت الخارجية ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد٤، مج٤٣، ٢٠١٥ .
٤١. المجلة الاقتصادية السعودية، العدد٣٣، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، ٢٠٠٩ .
٤٢. مجلة البحرين اليوم، العدد ٤٠٠، ٩ شباط ١٩٧٧ .
٤٣. مجلة جمعية البحرين الخيرية ، صمود واستمرار، العدد ٩٠، ٢٠٢١ .
٤٤. مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد ٧، تموز١٩٨٧؛ العدد ٢٢، دمشق، ٦ آذار١٩٩١؛ العدد ٤٢، ١٩٩٦؛ العدد ٧٨، ٢٠١٣ .
٤٥. مجلة الثقافة العربية، العدد ١٢، طرابلس، ليبيا، تشرين الاول ١٩٧٤ .
٤٦. مجلة الحرس الوطني الكويتي، حكام دولة الكويت، العدد ٦١٣، الكويت ،(د.ت) .
٤٧. مجلة الحرية ، العدد ٤٧٦، لبنان، ١١ اب ١٩٦٩ .
٤٨. مجلة الخليج العربي، التنمية السياسية في مملكة البحرين، دراسة جغرافية سياسية، العدد ١، مج ٤٩، ٢٠٢١ .
٤٩. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦، مج ٢، ٧ آذار١٩٩١ .
٥٠. مجلة الفصلية ، مؤسسات الدولة وانجازاتها، سياسة الكويت الخارجية، العدد ٧٢٣ .
٥١. مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ١، الكويت، مج ٤، ١٩٧٨ .
٥٢. مجلة اليقظة ، العدد ١٠١١، ٢٧ شباط ١٥ آذار ١٩٨٧ .
٥٣. مجلة اليوم السابع ، العدد ٧٨ ، السنة الثانية ، باريس، ٤ تشرين الثاني ١٩٨٥ .
٥٤. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ط١، وثائق الخليج والجزيرة العربية ، الكويت، ١٩٧٩ .
٥٥. مجلة درع الوطن، العدد ٤١ ، أبو ظبي، ١٩٧١ .
٥٦. مجلة شؤون عربية، العدد ٧٨، ١٩٩٤ .
٥٧. محمد حمد القطاطشة ،عمر حمدان الحضرمي، الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية، مجلة المنارة، العدد ٤، جامعة آل البيت – الأردن، مج ١٣ ، ٢٠٠٧

٥٨. محمد رشيد الفيل، مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨ ، الكويت، ١٩٧٦ .
٥٩. محمد صالح المسفر، التحديات الامنية لدول مجلس التعاون الخليج، المجلة العلمية لكلية الادارة والاقتصاد، العدد ٩، جامعة قطر، ١٩٩٨ .
٦٠. محمد فوزي محمد الصفتي، دعاء أحمد عوض مصطفى، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المؤشرات الاقتصادية للعلاقات التجارية التبادلية والتكاملية بين الكويت ودول مجلس التعاون، العدد٢، معهد العلوم الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، مج١، ٢٠٠٣ .
٦١. مصطفى عقيل الخطيب ، مشروع اتحاد الإمارات العربية المتحدة (١٩٦٨-١٩٧١) مساعي النجاح واسباب الفشل، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٣٧-٣٨، دمشق، ١٩٩٠
٦٢. مفتاح الحسوني الجمل، مراحل تطور العلاقات القطرية- الإيرانية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، العدد٢، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مج٨ ، ٢٠١٧.
٦٣. موسى القلاب، قوات درع الجزيرة بين التطوير وإعادة الهيكلة، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١٨، ٢٠٠٦ .
٦٤. ناظم عبدالواحد الجاسور، المفاهيم الأمنية الخليجية الأمريكية ومستقبل التعاون الإقليمي في المنطقة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٥، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، ١٩٩٨ .
٦٥. هاشم عبد الرزاق صالح ، جذور التجربة الديمقراطية في الخليج العربي دراسة تاريخية ، مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية ، العدد ٣ ، جامعة الموصل ، مج ١٠، د ت .
٦٦. واثق السعدون، صنع القرار في سلطنة عُمان: دراسات إقليمية ، العدد ٢٩، جامعة الموصل، مج٩ ، ٢٠١٣ .
٦٧. وحيد عبد المجيد، قناة الجزيرة الفضائية، ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة الثامنة، العدد ٩٣، ٢٠٠٢ .
٦٨. وليد أبو ظهر، مجلة الوطن العربي، العدد ٨٧ ، الكويت ، ٢٠ تشرين الاول ١٩٧٨ .
٦٩. وليد عبد اللطيف النصف، صحيفة القبس، قضايا و شخصيات، العدد ٣، ١٩٧٩ .
٧٠. يوسف الإبراهيم وإسماعيل سراج الدين ، مسار الاقتصاد الكويتي (المستجدات، الآثار، والسياسات)، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد١، القاهرة ، ١٩٩٢ .
٧١. يوسف خليفة اليوسف، عجز الموازنة العامة في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٧٠، ١٩٩٣ .

- **الصحف:ـ**

١. أسامة حمزة ، خطط التنمية الخمسة تدعو إلى شمولية الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني، جريدة اليوم، ٢٠٠٣ .

٢. أمل إبراهيم الزياني، ملامح من حياة الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان بن أحمد آل خليفة الحاكم الرابع (١٨٤٣_١٨٦٩)، العدد ٧، مركز عيسى الثقافي، البحرين، مج ٤، ١٩٨٤ .
٣. ثامر عزام أحمد، السلطان قابوس بن سعيد ودوره في تحديث عمان حتى عام ١٩٨٦، العدد٢٣، كلية التربية ،جامعة تكريت، مج٦، كانون الاول ٢٠١٠ .
٤. جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية، ١٢ اب ١٩٩٠ .
٥. جريدة الأنباء، ١٨ عاماً على ملحمة الصمود والبطولة بتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، ٢٦ شباط ٢٠٠٩ .
٦. جريدة الاهرام، القاهرة ، ١٦ شباط ١٩٩١ .
٧. جريدة الراية ، العدد٣٤، الدوحة ،١٣ آذار١٩٨٢ .
٨. جريدة السياسة، الكويت، ١٩ حزيران ١٩٧٥؛ جريدة السياسة ، نيسان ٢٠١١ .
٩. جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٠٥٩، ١٧ ايلول ٢٠٠٣ ؛ العدد ٩٥٣٥ ، ٥ كانون الثاني ٢٠٠٥ .
١٠. جريدة عكاظ، العدد ١٠٦١، ٣١ آب ١٩٩٥ .
١١. رياض نجيب الريس، هموم الجيران تقرر تحركات الكويت في الخليج العربي، صحيفة النهار، لبنان ، ٢٢ تموز ١٩٧٠ .
١٢. صحيفة أخبار الخليج، السياسة الخارجية الكويتية ، ماضٍ مضى ومستقبل واعد، العدد١٢٤٠٠، ٥ آذار٢٠٠١ .
١٣. صحيفة الانوار، العدد ٣١٠٥، ، لبنان، ١١ آب ١٩٦٩ .
١٤. صحيفة البلاد، العدد ١٤٣٨٥، الثلاثاء ٣١ تشرين الاول ١٩٩٥ ؛ العدد٣٤٢٠، ٢٤ شباط ٢٠١٨ .
١٥. صحيفة الرأي العام، العدد ١٨، الكويت ، ١٨ شباط ١٩٨٢ ؛ العدد ٧٨٨٩ ، ٣ تشرين الثاني ١٩٨٥ .
١٦. صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، العدد٢٩٦، ٢٦ ايلول ١٩٩٢ .
١٧. صحيفة الغد الاردنية، رئيس الوزراء الكويتي في الرياض لتخفيف التوتر بين السعودية وقطر، ١٢ حزيران ٢٠٠٥.
١٨. صحيفة القبس ، العدد ٢٦٥٨ ،الكويت، ٩ تشرين الاول ١٩٧٩ ؛ العدد ٧٧٥٧، الكويت، ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٥ ؛ العدد ١١٠٨٥، الكويت، ٢١ نيسان ٢٠٠٤؛ العدد ١١٧٧٠، الكويت، ١٢ آذار ٢٠٠٦؛ العدد ١١٨٠٤ ،الكويت، ١٥ نيسان ٢٠٠٦ .
١٩. محمد بن سعيد بن محمد اللواتي، جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم مؤسس النهضة العمانية الحديثة، العدد ٢٧، كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٦ .
٢٠. صحيفة إيلاف الكويتية ، الكويت في مهمة توفيقية بين السعودية وقطر، العدد ١٤٨١، ١١ حزيران ٢٠٠٥ .

- **المواقع الالكترونية :**

١- سياسة الخارجية، الموسوعة الحرة على الرابط التالي: https://ar.wlkipedia.org
٢- الميزان، البوابة القانونية القطرية. للمزيد ينظر الرابط التالي: www.almeean.qa .
٣- شركة الخليج للصناعة البتروكيماويات . للمزيد ينظر الرابط التالي: https://www.gpic.com .
٤- الموقع الرسمي، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. للمزيد ينظر الرابط التالي: www.gcc-sg.org
٥- اتفاقيات وتسهيلات عسكرية ، الجزيرة نت ، ٨ ايلول ٢٠٠٦ ، على الموقع التالي: http://bit.ly/2C8OoX
٦- أحمد منيسي، الانفتاح السياسي في الخليج بين المحفزات والمعوقات، موقع إسلام أون لاين، على الرابط التالي :
٧- http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/08/article14.shtm
٨- خالد عبد القادر، التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون: الانجازات والعقبات، للمزيد ينظر الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/files/gccpath/2015/01/2015114111914285936.htm
٩- العلاقات السياسية بين الكويت وعُمان من كانون الثاني وحتى كانون الاول ١٩٧٤، الوثائق البريطانية لعام ١٩٧٤ على الرابط التالي: gess@btconnect.com
١٠- مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، سلطنة : دبلوماسية الوساطة بين ثوابت السياسة والمتغيرات الإقليمية ، ٢٠١٦، المنشورة الرابط التالي:
/http://www.csds-center.com
١١- وزارة الخارجية، الجمهورية اليمنية، سياسة اليمن الخارجية ، العلاقات اليمنية_ الخليجية، موقع الوزارة الالكتروني، انجازات دبلوماسية لعام ٢٠٠٢، على الرابط التالي:
www.mofa.gov.ye/policy.htm
١٢- وكالة الانباء الكويتية (كونا)، تقرير عن أهم الاحداث الخليجية عام ٢٠٠٣، على الرابط التالي:
https://www.kuna.net.kw/Default.aspx
١٣- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، (مجالات التعاون) : التعاون الاقتصادي، الاطار العام. المنشورة على الربط التالي: http://www.gcc-sg.org/Field5.html
١٤- النتائج الاقتصادية لحرب تحرير الكويت على الصعيدين العربي والخليجي ، المنشورة على الرابط التالي:
http://www.moqatel.com/openshare/behoth/iraqkwit/31/sec06.doc_cvt.htm
١٥- شبكة الجزيرة الاعلامية، الكويت وعُمان ترفعان توقعات سعر النفط في الموازنة، المنشورة على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2005/1/5

إن موضوع السياسة الكويتية تجاه بلدان الخليج العربي يحمل في طياته الكثير من الأحداث والصراعات ، إذ لم تكن تلك الأحداث والصراعات بين بلدان الخليج نفسها وحسب، إنما امتدت لتشمل بلدان الجوار الجغرافي منها إيران والعراق على مسألة الحدود الجغرافية ومسألة النفط، ولا ننسى وجود الدعم الخليجي متكاتفاً لحماية الوحدة الخليجية من الصراعات الخارجية، على اعتبار أن تلك الوحدة تكمن في إطار تحت مسمى (مجلس التعاون الخلجي)، بعد دراسة السياسة الكويتية الخارجية تجاه بلدان الخليج العربي ١٩٩١_ ٢٠٠٦ ، تم التوصل إلى الاستنتاجات الأتية :

١. كانت السياسة الخارجية الكويتية مع دول الخليج قائمة على أساس التعاون والدفاع المشترك عن دول الخليج من الاعتداءات الخارجية ، لاسيما التعامل فيما بينها على مبدأ الاحترام المتبادل في المسائل القومية والعربية والدولية .
٢. لم تسير الأحوال الخليجية على وتيره واحدة ، إنما كانت متغيره نتيجة تفاعلها مع تلك الاحداث والاعتداءات الدولية التي تؤدي إلى زعزعة الوضع الأمني والاقتصادي، مما يجعل تلك الدول في حالة غير مستقرة .
٣. أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى خلق نوع من التقارب بين بلدان الخليج العربي بجميع المسائل و الوسائل لما يرجع فيها إلى نفع على تلك الدول .
٤. أدت حرب الخليج الثانية إلى النهوض بالواقع السياسي الخليجي ، لقلق تلك دول مجلس التعاون على سلامة أمنها وأمانها الحدودي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما أنها تسعى إلى وحدة الدول الخليجية بعيداً عن الصراعات والنزاعات التي قد تؤدي إلى خلق نوع من التفكك في وحدة الدول الخليجية .
٥. كانت نتائج حرب الخليج الثانية وخيمة على واقع الكويت السياسي والاقتصادي ، إذ إنها شكلت فوضى على سياسة الكويت الداخلية ، واضطراب المجتمع الكويتي، لاسيما الاندفاع إلى الدول العربية لاتخاذ مواقف لإنهاء تلك الحرب التي انهكت الواقع الكويتي .
٦. كانت المملكة العربية السعودية أولى الدول الخليجية التي ساندت الكويت في محنتها تبعتها دول الخليج الاخرى مساندةً سياسياً وعسكرياً و اقتصادياً و مالياً.
٧. برز دور الامارات العربية المتحدة في مساندة الكويت في حربها مع العراق ، والذي تمثل في الوقوف مع الكويت في زيادة إنتاجها من النفط لضرب الاقتصاد العراقي، وهي واحدة من أساليب السياسة،

والتي تعتبر ورقة ضغط رابحة للانسحاب العراقي من الاراضي الكويتية والحفاظ على أمن الخليج من الاعتداءات غير المشروطة .

٨. تعتبر مسألة إعلان دمشق قضية عربية موحدة في الحفاظ على أمن الدول العربية، برغم عدم تنفيذ الاتفاق إلى أن مسألة اعلانه كانت من ضمن المسائل التي تهتم لها الدول العربية وتهتم بمسألة الوحدة العربية القائمة على أساس نبذ الخلافات والقيام بواقع وحدة الدول العربية المساندة لأي دولة عربية تشهد اضطرابات في وضعها الداخلي .

٩. تعتبر السياسة الكويتية مع دولة البحرين من نوع آخر لأن تلك الدولتين لم تشهد خلافات حقيقة، وأيضاً ترجع في نسبها إلى أصل واحد هم العتوب ، كما ان دولة البحرين كانت سياستها مشابه نوعا ما إلى سياسة الكويت ، لاسيما في مسألة اتخاذ الحياد في المسائل السياسة، كما ان الكويت كانت مساندة لدولة البحرين في الموقف التي تتعلق بمسألة أمنها وسلامة أرضها، إذ كان الخلاف البحريني القطري من الأمور التي عززت علاقة الدولتين ، إذ ناصرت الكويت دولة البحرين في ذلك الخلاف، فأتهمت قطر الكويت انها مساندة للبحرين في قضية الخلاف حول الجزر الحدودية، فدخلت وسيطاً لحل ذلك الخلاف لان كلا الدولتين البحرينية والقطرية من دول الاعضاء في مجلس التعاون، إذ قامت الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى من رفع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية لحل تلك المسألة .

١٠. أمضت السياسة الكويتية دورها الايجابي مع بلدان الخليج العربي ، إذ كانت على علاقة وديه مع دولة قطر ، برغم اتخاذها موقفاً معيناً في مسألة مساندتها لدولة البحرين حول قضية الجزر المختلفين عليها، كذلك مسألة الخلاف القطر _ السعودي حول مسألة مركز الخنفوس و قناة الجزيرة القطرية، لاسيما مسألة انابيب الغاز التي عملت دولة الكويت لمد تلك الانابيب من قطر عبر الاراضي السعودية، وحاولت بشتى الطرق من تذويب الخلافات الحالكة بين البلدين للنهوض بالواقع الاقتصادي الكويتي والخليجي من خلال الثروة النفطية ، والتي لا تريدها أن تتعثر نتيجة خلافات سياسية .

١١. لم تختلف السياسة الكويتية مع سلطنة عُمان عن سابقها من دول الخليج العربي، إذ كانت علاقة الدولتين شبة مستقرة ، نتيجة وجود خلافات بين الطرفين حول مسائل مختلفة، الا أن ذلك لم يزعزع سياسة الدولتين وعلاقتهما مع بعضهما، إذ استمر الدعم الكويتي لسلطنة عُمان سياسية واقتصاديا من بنك صندوق التنمية الكويتي، الذي جعلته واجهة لمساندة البلدان التي تواجه صعوبات اقتصادية،

برغم تعثر تلك العلاقات قليلاً إلا أنها ظلت مستمرة وتسعى للاستقرار، ولا ننسى الدور العُماني الذي قامت به في مؤازرة الكويت في محنتها مع العراق ، إذ عملت بكل الوسائل لوجود الحلول الامنية بالطرق السلمية .

١٢. كانت سياسة جابر الأحمد الصباح مع وزرائه من الطبقة الحاكمة أنجح السياسات التي قام بها في فترة تولية الحكم، لحفاضه على أمن الكويت من الصراعات الخارجية والاعتداءات على الارض الخليجية، فكانت فكرته لقيام مجلس التعاون الخليجي من أهم القضايا والسبل التي تمحي أي أثر على أرض الخليج العربي، فضلاً عن مساندة رئيس دولة الامارات العربية المتحدة زايد بن سلطان آل نهيان في إنجاح ذلك المجلس، فضلاً عن الزيارات المستمرة بين رؤساء الدول الست لقيام المجلس وتوسع اهدافه ، إذ يعتبر قيام ذلك المجلس من أبرز محاور الاتفاق والود في التعاملات السياسية القائمة فيما بينهم .

١٣. في جميع الظروف السياسية القاسية التي عانت منها دول الخليج العربي نجد أن تكاتفها فيما بينها ضل واضحاً رغم وجود الخلافات الطفيفة بينهم، إذ نلاحظ أن دور الكويت لن يغيب عن تلك السياسة من خلال وساطتها المستمرة مع دول مجلس التعاون لحماية أمن وسلامة تلك الدول، فضلا عن سعيها المستمر في الحفاظ على هيكل مجلس التعاون من أن يبقى قائماً.

١٤. كان للتعاون الاقتصادي والثقافي أثراً واضحاً على علاقة تلك الدول مع بعضها إذ ارتبط الجانبان بالجانب السياسي ، نجد أن كل جانب من تلك الجوانب أعطى أهمية مميزة لعلاقة الدول الست مع بعضها و استمرارية تلك العلاقات مستقبلاً لما يعود عليها بالخير والوَد والمصالح المشتركة .